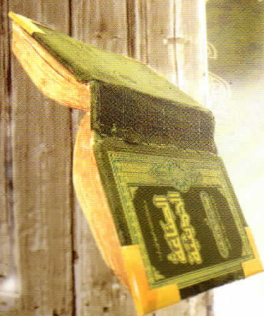
بحوث ودراسات في
علوم اللغة والأدب
٩

تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف

بحث وثائقي للتأصيل

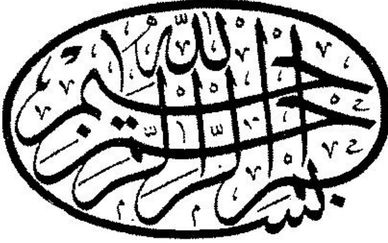




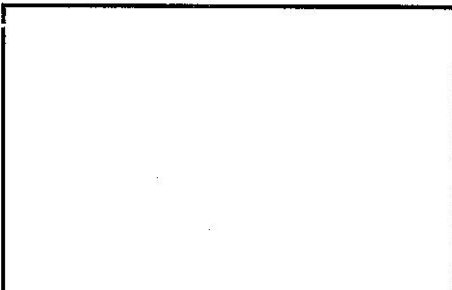
الدكتور فخر الدين قباوة



دار الملتقى



تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف



موافقة وزارة الإعلام

بتاريخ ٢٤/١١/٢٠٠٤ رقم ٧٨٧٧١

الجمهورية العربية السورية

دار الملتقى - حلب

الدكتور فخر الدّين قباوة

تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشَّريف

دار المُلتقى
حلب - سوريا

دار الملتقى
للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

التصنيف الموضوعي : ٤١٠

الموضوع : اللغة العربية

العنوان : تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف

التأليف : الدكتور فخر الدين قباوة

الإخراج: ماهر عطار ٠٩٣٢٩٨٤٩٢

عدد الصفحات : ٣٦٦

قياس : ١٧ × ٢٥

عدد النسخ : ١٠٠٠

سورية - حلب - طلعة الإنشاءات

هاتف: ٠٢١٢٢١٤٩٦٧

تلفاكس: ٠٢١٢٢٨٩٣٤١

جوال: ٠٩٣٤٦٦٩٩٨/ ٠٩٣٣٤٨٢٠٩

ص.ب ٧٨٤٢

Email: info@dar-almultaqa.com

مُقدِّمة

حمدًا لله كما يليق بجماله وجلاله ، على النعم والفضل والرحمة ، وصلاةً وسلامًا على النبي المصطفى ، لِما بلّغ من الهداية والصلاح ، وما قدّم من جوامع الكَلِم ، وما بشّر به مِن الخير والفلاح مَن آمن وأتقن العمل .

وبعد ، فقد ترك النبي الكريم لنا ـ معاشر النحاة ـ هدية عظيمة من كلامه المبارك الفائق للبيان ، وأدبه المستعلي كل أدب لإنسان . والمؤسف حقًّا أننا لم نعطِ ـ نحن أصحاب النحو ـ هذه الهدية ما تستأهله من التقدير والإكرام ، ولم نكن شاكرين لها بالقبول والترحاب شكر إخواننا رجالات العلوم الإسلامية .

فلقد وظّف هؤلاء العلماء الأوفياء سُنّة الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ في جميع نشاطاتهم العملية ، واعتمدوا عليها في التنظير والاحتجاج والتطبيق ، وجعلوها نبراسًا لهم كلما مستهم الحاجة إلى أنوار وضياء . أما نحن ـ النحويين ـ فشُغلنا عن هذه الأنوار المحمدية الفياضة قرونًا خالية ، ثم انصرفنا إلى الجدال والخصام قرونًا تالية ، دون أن يَقِرّ لنا قرار .

وبعد هذا كله ، آن لما مضى من الانشغال والانصراف أن يضع أوزاره ، ويلقي عصاه وتستقر به النوى ، فيغادر مِنصّة الخطاب ، ليصبح ضيفًا على صفحات التاريخ ، يبقى حبيس الماضي ، ويُقرأ للعظة والاعتبار . نعم آن له أن يريح لسانه ويطوي ألويته ويجمع شتات بنوده وفيالقه ، ويدع الساحة النحوية لتروي ظمأها بالمقولات النبوية المعطاء ، بعيدًا عن كل تهويش وضوضاء .

كنا في العقود الخالية نتداول الحوار في هذا الموضوع ، ناقدين أو مؤيدين أو مدافعين مسفهين ، وما تيسر للسان والقلم والجنان فض الخلاف ونزع فتائل الخصام . ولذلك أصبح

من الحكمة أن يتسلم الفكر الحصيف زمام المبادرة ، ويرسم شكل الحقيقة الخالصة من ألوان الشُّبه والأراجيف .

خمسون سنة مضت علينا ، ونحن نقرأ ونسمع المهاترات بين رجال النحو ، في ظل الأحاديث المطهَّرة . تأخذنا الأمواج يمنة ويسرة ، فلا نجد لحظة هداية واستقرار ، وإنما هو التقلب بين شقاشق اللسان وتراشق الاتهام ، من دون تبيُّن لوجه الصواب وموئل النجاة . وما أظن إخوتي وزملائي وأبنائي ، من جنود الدرس النحوي ، أحسن حالًا منا في هذه المعامع المصطنعة المتهافتة .

ولذا رأيت من واجبي أن أضع حلًّا لهذه المشكلة المستعصية ، فأبحث في جذورها ومنابتها واستطالاتها وثمارها الفجة ، لوصف ما بُنيت عليه من الأوهام ، واستشرَت به في جنبات الماضيَين البعيد والقريب . وقد استقر بي المطاف ، بعد مشقة التجوال والتتبع والتقلب نصف قرن في متاهات الخلاف ، أمام بحث علمي عنوانه « تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف » .

وهو أهل لأن يكون حلقة بين أخواته ، تحت الرقم التاسع من حلقات « بحوث ودراسات في علوم العربية والأدب » ، لأنه إضاءة مباركة تنير سبيل الدارسين في تلك الشقيقات كلها ، وتسد منافذ المُرْجِفِينَ المعاندين ، وتفتح صفحة جديدة في تاريخ الدرس النحوي ، تملأ الفراغ الكبير الذي خلّفه الاشتباه والتوهم والافتئات .

إنه ليس دفاعًا عن السُّنّة النبوية المشرَّفة ، بل بحثًا موضوعيًّا لهذه القضية المعضلة ، من جذورها التاريخية وما رافقها من بيئات ثقافية مختلفة ، ومنازع عاطفية شخصية أو عصبية ، غايته تخليص القضية من شوائب السطحية ومرتكزات العواطف والخيال ، لتوضع في منظور الدرس العلمي ، ويوصَل بها إلى شاطئ الأمان والاطمئنان . ليس دفاعًا عن السُّنّة لأنها لا تحتاج إلى مُدافع ، وقد تعهد الله ـ تعالى ـ بحفظها مع الذكر الحكيم ، إذ هي المفسرة الأولى له والمتممة لما جاء به من شريعة وعقيدة وعمل في الدين الحنيف .

فنحن هنا نريد إحقاق الحق ، وإبطال الباطل ، بإنصاف النحاة والمحدّثين ، إذ وقع على الفريقين تهجم بالتسفيه والعجز وقصور النظر ، وهما في منجاة من ذلك . وإنما اتُّهما بجناية بعض المتطفلين على علم النحو ورواية الحديث ، فعُمّمت سقطاتهم وأوهامهم على الجميع ، فكان تحقيقٌ وتعميم للمثل القائل : ((قد يؤخذ الجار بجرم الجار)) ، فأخذٌ للجيران كلهم بجرم هذا الجار .

وربما تجد ـ أيها القارئ الكريم ـ ما يصدمك الآن من الأقوال والمعلومات والنتائج ، وتظن فيه الحيف أو التعجل أو القسوة . ونرجو منك ألاّ تتعجل أنت بالحكم قبل أن تطلع على المسوّغات والأدلة ، في جميع جوانب المسائل المعالجة . فأُلفتُك لمعلومات سابقة تجعل فيك تحسسًا من المخالِفات الحادة ، واتخاذَ موقف الناقم على المناقِضات العنيفة ، والمحطِّمات لكثير مما هو كالمسلَّمات الثوابت بين حقائق العلوم والمعارف .

فلقد كرّر رجال النحو والحديث ، على أسماعنا وأفهامنا وأعيننا وأقلامنا ، بعض المقولات المستعجَلة ، وعرضوها بأشكال متعددة من التسويغ والتقريب ، حتى أصبحت في نفوسنا مقرَّرة مدعَّمة ، لا نتقبّل ما يخالفها أو ينقضها إلاّ بعد كثير من العناء والمعاناة . بل ربما نرفض تلقيَه ، لما نجد فيه من تحدٍّ للمواقف المعتقَدة ، ودفع لما هو راسخ في الذهن ومتبنًّى شِبهَ القدر المحتوم .

لسوف ترى بنفسك ، بعد صبر ومتابعة وتبصر ، أننا لم نقسُ على عالِم مخلص ، ولم نتهجم على بريء ، وإنما بنينا كل وصف أو حكم على ما تقدم من الجُنَح والآثام والجنايات الطامّات ، وميزنا بين العمل المتقن والقول الحصيف وبين متعسَّف الأعمال وارتجال الأقوال. ومثل هذا التمييز يعطينا حق الشِّدّة واللين في المواطن اللازمة لكل منهما ، حتى لا تبقى الأمور عائمة غائمة متداخلة ، يختلط فيها الغث بالسمين والطالح بالصالح ، فتضيع الحقائق بين أمواج التُّرّهات .

دع عنك ما أَلِفته من مقولات وأحكام ونظريات ومهاترات في هذا الموضوع ، وسر

معنا إلى نهاية الشَّوط ، تجد نفسك تنتقل من تشنج إلى امتعاض فترجيح فتقبُّل فاطمئنان فتأييد ، إن شاء الله تعالى . وكذلك يكون الحوار البناء ، يصل بالقارئ إلى شاطئ الطمأنينة والسلام والأمان ، وينزع عنه ما رسّخه الماضي من مسلّمات عاطفية سطحية مفتعلة ، ومراشقات تنافسية وأوهام .

نحن لم نَشغل أنفسنا بالجدلية العائمة بين القدماء والمعاصرين ، في مسألة الكتابة للحديث الشريف وعدم كتابته أيام النبوة والعقود التي تلت . فقد انتهت إلينا جميعًا تلك المسألة ، بعد أن مرت بمراحل المنع فالإباحة والاستحباب فالأمر والوجوب والتثبيت في مئات المصنفات والأسفار ، وما بقي لعرض تلك الأحوال من مجال للبحث والحوار ، أو فائدة في هذا المضمار .

ثم لقد ثبت أن جواز الرواية بالمعنى ليس فيه حديث صحيح ، وكل ما روي من ذلك عن النبي ـ عليه السلام ـ واهٍ لا يحتج به ولا يجوز الاعتماد عليه . وقد برزت هذه القضية لديّ منذ بضع سنوات ، إذ حضر بين طلابي في كلية الآداب بجامعة حلب ضيف عجوز - أعزه الله وأكرمه - وأنا أعرض الموضوع مفسرًا ومؤيدًا ، كما كنت في محاضراتي المديدة . ولما أنهيت القول فيه زارني في مكتبي ، ليشكرني على ما كان ، ويهمس في أذني أنه ليس للقضية حديث صحيح معتمد .

وقد فاجأتني همسته هذه ، وأثارت فيّ وجوب البحث والاستقصاء ، ثم كانت مني متابعة لما تحمله من الصدق والحق ، فإذا هي تفتح لي باب التغيير الجذري ، لما كنت أعتقده وأشيعه بين الطلاب والدارسين . وقد نتج عن ذلك أن ما طرحه المتقدمون والمتأخّرون في الموضوع هو احتمال عقلي أو اجتهاد شخصي ، يخالف ما في النفوس الإيمانية من وفاء ومحبة وإخلاص ، فلا يجوز تعميمه واعتداده حجة في تبديل ألفاظ النبوة الكريمة .

أما قلة استشهاد النحاة القدماء بالأحاديث المطهرة فأمر ثقافي منهجي ، لايلزم عنه عدم صحة الاستشهاد أصلًا ، إذ كان منهم ذلك لتضخم الزاد المعرفي من الآيات الكريمة

وأقوال العرب ، وغيبوبة الزاد النبوي لديهم في حيّز الخبرة بالأحكام الشرعية للحياة .

وكان عن ذلك أيضًا مهارة احتجاجية مقيَّدة ، ترسف في أصفاد التقليد واجترار القديم . ولما انفتحت نافذة من الخبرة الحديثية على الدرس النحوي ، ودخلت النصوص المشرَّفة حرم الاستدلال فيه ، تنمت خبرة الاحتجاج بأنساغ جديدة ، وأصبحت مهارة مألوفة تطلب المزيد بعد المزيد .

وقد كنتُ عرضتُ هذه القبسات ، منذ بضع عشرة سنة ، في عبارات شفهية وكتابات يدوية ، ثم فصلتها في بطاح نجد ، موطن الفصاحة والبيان ، ومنبت رُعاة السُّنّة ، وبسطت القول فيها هديّة ، قدمتها إلى قيادات جامعة الإمام في القصيم ، وهم يحتفلون بتكريمي أيام الوداع الأخير . قدمتها إليهم مصوغة في رجاء ، أن يحققوا مضمونها بعملين اثنين :

أولهما : تشكيل لجنة من علماء الحديث والعربية ، لاختيار الأحاديث التي يصح الاستشهاد بها ، تجمع في كتاب متميز ميسر للتداول ، خدمة للراغبين في البحث النحوي الكريم ، ودفعًا لاستطالات الروايات والأحكام .

والثاني : تكليف طلاب الدراسات العليا بأبحاث نحوية ، في الإعراب والصرف ومعاني الأدوات ، تعتمد الاحتجاج بالحديث الشريف .

هذه الهدية قوبلت في حينها بالحفاوة البالغة ، ولم يكن عنها شيء عملي يذكر حتى الآن. فلا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم . واليوم نترك ما كان في الماضي ، ونشرع في بناء الحاضر والمستقبل ، فنفتتح خطواتنا ببحث علمي يحرر مواطن الخلاف والشقاق ، ويصف السبيل القويم بعون الله ، فيكون في تمهيد وثلاثة أبواب .

وقد اقتصر **التمهيد** على تاريخ الاحتجاج في القرآن الكريم والحديث المشرَّف ، وأساليب الاحتجاج الإسلامي عامة والنحاة خاصة ، وعلى موقفهم من الشعر والنثر ، في تاريخ الرواية والجمع ، ثم ما نحن بصدده من احتجاج وثائقي ، يعتمد الشواهد النحوية والمقولات المتعلقة بها أصلًا واستخدامًا .

والباب الأول كان للحديث الشريف والنحو في فصلين :

أولهما في القيمة النحوية للحديث ، حيث تقررت فصاحة النبي ـ عليه السلام ـ باصطفاء رباني للوراثة والبيئة مع العناية الفائقة وإعداد شخصية فائقة البيان ، وبالشهادات التاريخية من رب العزة ومن الرسول نفسه ـ عليه السلام ـ وأقوال المؤمنين والكافرين . وأُتبع ذلك بعرض موثق لتقييد الحديث في عهد النبوة ، ثم تدوينه في منتصف القرن أول ، وتوزيع نسخه الكاملة في أواخره . وبعد ذلك كانت المسانيد والمصنفات والأسفار الجامعة والسنن والمستدركات ، والتخريجات والشروح والجوامع والمسوِّغات ، لاختيار ما هو أصح سندًا ومتنًا ، وتسجيله وثائق علمية لكل باحث أو دارس أو مطلع . وهذه هي القاعدة الأولى والمرتكز الراسخ لتصحيح مسيرة البحث .

والثاني لبيان ما كان بين النحو والحديث من صلات ثقافية عملية ، إذ عرضنا تاريخ البحث النحوي والرواية الحديثية وثقافة أصحاب كل منهما والعلوم التي يتقنونها ، مع نماذج شخصية تمثل ذلك في ميادين العمل . وقد تحصل عن هذا كله قنوات علمية مشتركة كان للمحدّثين ممارسة فعلية لها ، وتقصير أكثر النحاة في المتابعة والممارسة . الأمر الذي يضع القاعدة الثانية في طريق السداد .

والباب الثاني كان لتاريخ مشكلة الاحتجاج ، في فصلين أيضًا :

فالأول منهما وقف عند احتجاج النحاة بالحديث ، فأوضح خلوّ البحث النحوي منه في بوادر التأسيس والتفريع لذلك العلم ، خلافًا لما زعمه بعض المعاصرين لنا ، حتى إذا جاء الخليل بن أحمد سجل انعطافًا تاريخيًّا ناحلًا ، عمقه خلفاؤه بأعمال متنامية ، واعترض سبيله عقدة سِيبَوَيهيّة متصلبة ، فتلبثت الخبرة الاستدلالية قليلًا ، ثم انطلقت تعوّض ما فاتها في العصور الخالية .

وهنا وقفنا وقفة علمية متأنية ، نحلل الطبيعة التكوينية لهذه الخبرة ، فرأينا أنها تنمو عن تكرار الاتصال بين تجربة الأدلة وتجربة المعلومات المدروسة ، بتوظيف تلك في هذه ، حتى تقوم علاقة بديهية وتأثر مباشر بينهما ، فتصبح العمليات الناتجة عن ذلك خبرة أو مهارة احتجاجية ، جاهزة لتبادل الاستجابات ، بحيث إذا برزت في الذهن أو البصر أو السمع معلومات استحضرت دليلها آليًا ، وكذلك الحال حين ظهور دليل موضوعي آني ، فإنه تتوالى المعلومات المتواصلة وإياه .

وهذه التواشجات المختلفة تكوّن شبكة من أسلاك وخلايا منتظمة بين عناصر التجربتين ، وتكون مغلقة على نفسها ، لا تسمح بدخول عناصر جديدة إلاّ بعد معاناة مكررة لإدماجها في مكوّنات الشبكة . ويتحصل ذلك عن تقحم قاصد أو عَرَضي ، يقيم علاقات انعكاسية بأطراف المهارة ، ويصبح داخل الشبكة عنصرًا فعالًا ، جاهزًا لأداء المهمات المنوطة به . ومثل هذه المهارات يسيِّر العمليات الاحتجاجية في خطه المرسوم ، مع قليل من التقبل للجديد . ولذلك استمرت حركة الاحتجاج الحديثي بطيئة في القرون التالية .

ثم كانت ثورةُ ابن حزم على النحاة والأصداءُ التي خلفتها بين المظاهرين والمعاندين ، فاحتدمت معارك التسفيه والتوهين والتجهيل ، وانصبت شبهات وأراجيف ومهاترات تعرقل الخطا . ولكن نبوغ ابن مالك في الحديث والنحو معًا كوّن عنده خبرة استدلالية جديدة ، ومهارة في توظيف المقولات النبوية الشريفة ، توضح السبيل الميداني للقاصدين ، وتشجع الأنصار على متابعة العمل القويم ، ورصف القاعدة الثالثة لبناء بحثنا الكريم .

والفصل الثاني كان عرضًا للخلاف بين المحدّثين والنحاة ، لندرس تلك المسيرة في ميادين الاستشهاد . وقد اتضح من ذلك أن نشاط الفريقين كان في خندق واحد ، لصيانة الفصاحة والعبارات المطهَّرة ، ثم تنطع بعض رجالات النحو ، ونصّبوا أنفسهم أوصياء على

سائر العلوم والعلماء والأدباء ، فكانت نُفرة مستعصية بينهم وبين كثير من معاصريهم ، بما فيهم علماءُ الحديث والرواية .

وبذلك شرع النحاة النافرون يصطنعون الاتهامات والشُّبه ، لزلزلة سلطان المحدّثين ونزع زمام القيادة من أيديهم ، فكانت أراجيف البطلْيَوسي ، وما ظاهره به ابن الضائع من تُرّهات ، تناقلتها الأجيال عن أيدي أبي حيان والسيوطي ، وعارضها الشاطبي بمذهب متوسط ، والدماميني والبغدادي بتوهين ، جعلها تتهافت بين صفحات المصنفات .

ثم ابتعثها بعض المؤيدين يزرعونها في طريق الصفاء أشواكًا مثبطة ، ويرعونها بالتأييد والتوكيد والتثبيت ، ويشعلون بها أوار الخلاف والجدال إلى يومنا هذا . وتركوا أمر الخصام مؤرَّثًا ، بلا ضابط أو نظام ، ولا ما يبشر باستقرار النفوس إزاء حلول عملية معتدلة . حتى إذا دخلنا أتُّون المعركة ، واكتوينا بنيرانها عدة عقود ، اكتشفنا موطن الداء ، وحاولنا أن نصف الدواء ، قولًا وفعلًا في مختلف المناسبات . وهذا هو القاعدة الرابعة في تأسيس البناء .

ثم جاء **الباب الثالث** فجعل يبحث القيمة العلمية لشبهات المعارضين ، فإذا هو ينقسم إلى فصلين كذلك ، آخذ كل منهما برقبة الآخر:

فأول الفصلين هنا وقف عند اختبار تلك الشبهات ، فبسط ما أثاره المثبطون من دعاوى فساد الإسناد ، وافتقاد المدوَّنات الأولى ، واعتراض الخليل على الاستشهاد بالحديث، واهتمام النحاة بشواهد الشذوذات التركيبية ، وجهل المحدّثين بأصول الرواية ، واعتمادهم على النقل من الصحف ، وعجزهم عن الفصاحة ودقة التلقي والرواية لكثرة الموالي والأعاجم وسكان الحاضرة ، واقتصار نقدهم على الإسناد ، واعتمادهم على الرواية بالمعنى وعرضهم روايات مختلفة ، وكثرة الخطأ والتصحيف واللحن عندهم .

وخلال هذا البسط لسلسلة الأراجيف ، وُضعت الشبهات في ميدان الاختبار ، فظهر ما فيها من تقوّل وعواوير وبهتان . فالصحابة ومن بعدهم كانوا حريصين على التحقيق في مصادر الرواية وصحة الإسناد ، وتمييز رجال الصدق والوفاء من أصحاب الضعف أو الضلال . وما دوّنه الصحابة في عهد النبوة نقلت آثاره بين الأجيال اللاحقة ، سماعًا وتلقيًا وتدوينًا أيضًا ، وثبّتت مضامينه في المصنفات الحديثية الموثقة .

وما نسب إلى الخليل كان نزوة من الدارسين المتأخرين لا أساس لها من الصواب ، بل هي مناقضة لما جاء في تاريخ النحو . وزعم الاهتمام بشواهد الشذوذ يدفعه ما في الكتب النحوية من واقع استلالي ، إذ شواهد القياسيات أكثر من تلك بشكل ظاهر. ثم إن الآيات الكريمة كالأحاديث المطهّرة جمهور ما فيها قياسي متلئب ، على السواء ، وفي بعض هذه وتلك ما يُحتج به لما كان من شذوذ التراكيب والتعبير . فإغفال النصوص النبوية لا يفسَّر بذلك الزعم الظني العارض .

واتهام المحدّثين بالجهل والتصحيف والخطأ واللحن والتحوير ، والعجمة والحَضَرية ورواية المعنى وإغفال نقد المتون ، عرضناه على ما جاء به التاريخ من واقع المحدّثين في أعمالهم ، وعلى أقوال رجالات الحديث وعلمائه ، نماذج متكاثرة ونصوصًا متعددة واضحة ثابتة ، وإحصاءات ميدانية مختلفة المستويات والأشكال ، فكان لدينا ما يلي :

أما الرواية بالمعنى فبُنيت على أحاديث واهية لا أصل لها ولم يصح منها نص واحد ، ثم نُسبت اجتهادات فردية إلى بعض الصحابة والتابعين ، لاتصل إلى شيء من الإجماع ، في حين أن السُّنّة المشرَّفة نصّت على وجوب الرواية باللفظ والمعنى معًا ، في أكثرَ من حديث ، فكان ذلك واجبًا شرعيًّا لا مناص منه . ومن هذا يتحصل أن فتوى الرواية بالمعنى كالبدعة المكروهة ، وهي رخصة للمضطر وليست حكمًا عامًّا ، لئلاّ يستغلها المغرضون وأصحاب

الدسائس والافتراء . أضف إلى هذا أن حب المؤمنين للرسول الكريم ، مع قدسية أقواله ، يحملهم على الاحتفاظ بكلامه من دون تبديل أو تغيير .

وبذلك اتضح للأذهان افتئات المعارضين ، وافتعالهم الأراجيفَ والشبهات ، جهلًا بواقع علوم الحديث ، ودفاعًا عن النهج الاستدلالي التقليدي ، وتعصبًا لرجاله المؤسسين في التاريخ ، واصطناعًا للمهاترات والتشنيع والتوهين . وتبين أيضًا أن تلك الأغلاط والأوهام المذكورة عن الرواة كانت قليلة جدًّا ، وليست صادرة عن محدث عدل ضابط ، أو معروف بين رجالات العلم الشريف ، وكلها لغوية لا علاقة لها بالنحو . أما روايات العجمة فقد وئدت في منابتها ، وذهبت مع التاريخ . وهذا هو الجدار الأول في تصميم البناء .

وثاني الفصلين هنا أيضًا انتصب لتفسير قضية الاحتجاج تاريخيًّا ، فإذا بالنحاة الأوائل خافتة أقوال النبوة في ذواكرِهم والتجاربِ والخبراتِ ، يحفظونها على أنها نصوص شرعية للحياة ، وهاجسهم الاستدلالي في علمهم هو الآيات الكريمة وأقوال العرب ، رسخت في مصادر الرواية والشيوخ ، وتشابكت في المهارة الاحتجاجية ، لا يجد غيرُها منفذًا فيها للتدخل والاشتباك بخطوط العمل .

هذا ما ظهر عن الإحصاءات الغفيرة المتفاوتة عددًا ونوعًا ، في طبقات النحويين . حتى إذا انطلقت مقالة ابن حزم ، وما دار في فلكها من تأييد وانتقاص لعلماء العربية ، تنبه بعض النحاة من غفلتهم ، وأقحموا نصوصًا شريفة في ميدان الاستدلال ، لتكوين مهارة احتجاجية قشيبة تتنامى مع الأيام .

ثم اقتحم ابن مالك بتجاربه النحوية والحديثية شبكة مهارات الاحتجاج ، فأقام صرحًا شامخًا نفَّس عن العربية ما كانت فيه من غفلة وقصور . وبهذا أصبحنا في عصر جديد للخبرة الاستدلالية ، عصر استمد جذوره من التجربة الخليلية وما تركته من آثار طيبة

في صنيع النحاة ، ثم انصبت عليها من الأندلس أصداء النداء الحزْمي ، فاهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج .

وقد تبيّن بعد البحث والتنقيب أن رواية الأحاديث عامة كانت باللفظ والمعنى ، خلافًا لما زعمه الروافض المرجفون ، وأن بعض الفقهاء والأصوليين انصرفوا إلى الدلالة المعنوية ، وتسمحوا في دقة الرواية اللفظية ، ولكن علماء الحديث والتلقي والجرح والتعديل كانوا على خلاف ذلك يؤكدون حرص الرواة على وفاء التلقي والأداء والضبط والبيان . ثم جاءت قيود أصحاب الرواية المعنوية تحقق تعذر وقوعها فيما تحصل من الأسفار الحديثية الموثقة . وهذا جدار ثان يدعم البناء .

وإذا عرض للباحث حيلولةُ بعض المذاهب دون مثل هذا الاستشهاد ، كالخارجية والتشيع والاعتزال ، لأن لها رأيًا خاصًّا في اعتماد الأحاديث ، فإن من نُسب إلى هذه المذهبية من النحاة كان له رواية للحديث، من مثل أبي الأسود والخليل والفراء وأبي عُبيدة والسيرافي، وقد اعتمدوا عليها في بعض أقوالهم . ومعنى هذا أن تلك المذهبية ليس لها أن تُذكر في تفسير ظاهرة الاحتجاج .

وإنما يجب الذكر للعوامل الثقافية بشكل عامّ ، وأثرها في المهارة الاحتجاجية . والدليل على هذا أن النحاة الذين صنفوا المعاجم تجد لديهم كثرة الأحاديث فيها ، مع قلة احتجاجهم بها في الدرس النحوي . وتباينُ عملهم في الميدانين يثبت أن زادهم الحديثي فيهما متفاوت التوجيه. فكل منهم ذو خبرة استدلالية في اللغة، وبعيد عن ذلك في النحو. ولما كان قد تبين لنا قبلُ أن أغلاط الرواة المشهورة كلها لغوية فلقد وجب أن يكون العكس في عمل أولئك، وعكسهم هذا العكسَ يعني أن ما ادعاه المعاندون الروافض بعيد جدًّا عن الصواب، ولا بد من عوامل مغايرة كان لها الأثر الفعال في موضوعنا .

ولقد تبدّى بعد هذا كله أن أكبر هذه العوامل الثقافية هو المنهج التقليدي بين النحاة القدماء ، في المجالس والمصنفات ، إذ غلب عليه ندرة الاستدلال الحديثي ، وانصبت عليه العقدة السيبويهية ، بما فيها من قصور في الحديث وانصراف عن متابعته ، فتضخمت المشكلة في متابعة ذلك النهج التقليدي .

وبهذا كانت الثقافة الاستدلالية للنحاة فقيرة بالأحاديث ، فدرجوا على ذلك مع تفتح بعض المنافذ على أيدي المشتغلين بالرواية والتحديث ، فتسربت المنافذ الجديدة هذه إلى التجارب النحوية ، وشكلت مهارة في الاستدال مطعّمة بالمقولات الشريفة ، ولاسيما حين نبغ ابن مالك بمهارته المزدوِجة. وهذا هو الجدار الثالث يساهم في تكوين البناء.

ويدعّم هذا الجدارَ ما كان من أبي حيان والسيوطي ، إذ أن كليهما انتقلا من المعارضة إلى الموافقة والإقرار ، مع شيء من التحفظ والتحري . فالأول منهما سار في مصنفاته المتقدمة على مذهب شيخه ابن الضائع ، وعندما عمَّق اتصاله بعلوم الحديث وروايته ، وصار له خبرة طيبة به ، تكونت لديه مهارة احتجاجية فيه ، وظهر التكثر منه في كتبه الأخيرة . وكذلك كان شأن السيوطي ، إذ نقل مقولات أبي حيان وابن الضائع مؤيدًا لها ، ثم تركها وخالف وجهتها فيما صنف من الكتب النحوية .

أما الجدار الرابع في هيكلية البناء فهو ما تنبه إليه علماء الحديث، من تقحم بعض الضعفاء والمدلّسين والوضاعين في ميادين الرواية ، فكان أن رصدوا ذلك بدقة وعناية ، وصنفوا من الكتب ما يعزل أولئك ومخازيهم عن حياض السلامة والصحة الحديثية . وبهذا حفظوا لجوامع الكلم حرمتها وقدسيتها ، لتكون زادًا استدلاليًّا تطمئن إليه القلوب والبصائر ، والمناهج العلمية المختلفة .

وهكذا تمت أركان القضية بناء شامخًا على أنقاض الشبهات والأراجيف المصطنعة ، وصار لدينا حصن حصين يحفظ قضية الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف ، ويمد النحاة بأنساغ نبوية كريمة ، تمثل حيوية البيان وشمول تصرفات الإنسان . ومن ثَم يصير بمكنتنا أن

نستبعد الأمثلة المصطنعة المبتذلة ، ويعيش أبناؤنا في جو لغوي رفيع أنيق .

ولما كانت الأركان لا تمنع تسرب الأقاويل المتناقضة ، وجب علينا تعزيز البناء الكريم بستار متين ، يكون كالسماء بقبة صلبة قاطعًا دابر كل محاولة للتسلل والاقتحام . وقد تيسر لنا ذلك بجعل البحث بين **حكمين شرعيين** ، لا منفذ للمسلم العربي منهما بالمخالفة .

أما الأول فكان منطلق البحث من أصل شرعي مقرر ، هو وجوب اعتماد الحديث الشريف في الدراسة والاحتجاج ، أسوة برجالات سائر العلوم السلامية . فقد ألزمنا الله ـ عز وجل ـ ذلك بأمر صريح واضح ، وجاءت السُّنّة المطهرة بعدُ بمقولات كريمة ، هي غاية في الفصاحة والبيان ، تمد النحويين بما يلزمهم من الشواهد والأمثلة والمزكِّيات . فلا مفر للمرء من تحقيق ذلك بالخبرة والمهارة ، ليخدم دينه ولغته .

وأما **الثاني** فهو اختتام البحث بحكم شرعي آخر ، مُفاده أن الكذب على النبي الكريم عصيان ، لصاحبه مقعد متبوّأ من النار ، قد يكون بعده مغفرة وجنان ، على حين أن إنكار حديث نبوي واحد معروف ، باعتقاد دون دليل علمي قاطع ، هو انتقاص للنبي ﷺ ، بل ردّ لقوله وتكذيب له ، ويكاد أن يكون الإنكار والانتقاص كفرًا جزاؤه الخلود في جهنم . فلا يجوز للمرء الحومُ حول هذا الحمى ، لئلا يوشك أن يقع فيه .

وعلى ذلك وضعنا المسألة في قلعة محصنة ، أسست على التقوى من أول خطوة ، بقواعد ثابتة راسخة ، وأحطناها بالأركان الأربعة المدعّمة ، وختمناها بما يمنع التقحم والتسرب والافتئات ، لنسد على الباحثين والدارسين منافذ العودة إلى فتح الملفات ، وتجديد الخلاف والشقاق والتراشق بالاتهام والانتقاص .

كان منطلقنا ومنتهانا في البحث أن القضية ليست قضية معالجة لما يجوز القيام به أو لا يجوز ، وما يُستحسن عمله أو لا يُستحسن ، ولا أن نستعطف القلوب والضمائر ونستدر عواطف الإيمان والتقوى ، لاستمالة العقول وحملها على الرضا والقبول . بل كان ذانك

المناران يستهدفان بؤرة الوجوب والإلزام ، واستطاعا إدراكَ ذلك ، بعون الله تعالى ، وتوضيحَ مسوّغاته وركائز حكمه ، لقطع دابر الفتنة وسدّ ذرائعها ، لئلّا تُجدَّد نيرانها وتعود الفلول إلى إثارة الجدال والرفض والافتئات .

ولقد أيدْنا كل بقعة وخلية من البحث ، بنصوص علمية موثقة ، لرجالات الاختصاص بالميادين المطروقة ، بعيدًا عن مشارب العاطفية والخيال ، وأساليب المماحكة والمغالطات والأراجيف والمهاترات . ثم عززنا ذلك كله أيضًا بإحصاءات وثائقية ، شارك فيها طلاب الدراسة العليا ، وباستشارات لزملاء وأصدقاء طيبين من أصحاب الاختصاص في العلوم الشرعية المختلفة - أكرمهم المولى بخير الثواب وجزيل الأجر والشكران - لتكون النتائج قريبة جدًّا من الصواب ، إن شاء الله .

ولأن هذا الأسلوب في البحث مبتكر ، يخالف سائر المحاولات المتقدمة اليائسة البائسة ، فلا بد أن يثير ضجة صارخة ، تستفز أنصار الحديث وخصومه في توجهات متباينة ، لما يحملونه من رواسب مسلَّمات تاريخية ، يهزها البحث القويم . ثم لابد أن يكون فيه شيء من سهو أو هَنات ، يقتضي من الزملاء الكرام متابعته بالتصويب العلمي الموثق . وبذلك تأخذ المعلومات المبسوطة طريقها إلى القلوب والألسنة والأقلام ، لتصبح مرجعًا لحل المشكلات الحادثة بعد ، وعمدة لإزالة الخلافات المصطنعة في صفوف الباحثين والدارسين ، ومنارًا للهداية إلى الصواب ، بعون الله تعالى .

هذا ما يسره العزيز المنّان ، وسدّد خطواته في مطاوي العمل لخدمة سُنّة نبيه الحبيب. وهو جهد المقلّ ، نرفعه آيةَ حمد وتمجيد للمولى ـ جل وعز ـ على ما منحنا من نعم الإيمان والصحة والعلم والعمل ، وعنوانَ محبة وإكرام لنبينا العظيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ تخليدًا لجوامع كَلِمِه في صفحات العلوم ، ونبراسَ وفاء لعروبة اللسان والدرس النحوي ، جزاء ما خدما به القرآن الكريم والسُّنّة النبوية المشرفة .

نجأر إليه ـ تعالى ـ أن يجعله لنا أعمالًا صالحة في سجل المحسنين ، وأن يفتح له أفئدة الزملاء الكرام ، ليُغنوه بالتجارب والخبرات والمهارات ، فيبقى الحصن الحصين لنا ولهم وللأحاديث الشريفة والعربية الخالدة ، والسياج المتين لذلك كله من عبث العابثين . والحمد أولًا وآخرًا لله رب العالمين .

حلب في ١ رمضان من عام ١٤٢٥

١٥ تشرين الأول لسنة ٢٠٠٤

الأستاذ فخر الدين قباوة

تمهيد

الاحتجاج النحوي

لقد خص الله ـ عز وجل ـ السلالة البشرية بامتياز فكري لا تتمتع به سائر المخلوقات. فأنت ترى تسلسلًا في مراتب الخلق، تتعالى فيه من حضيض الجمود إلى قمة الملائكية الخارقة، وبين تلك المستويات الربانية يتصدر الإنسان مركز التفكير والتعقل والتدبير والإرادة والاختيار والعملين المعنوي والمادي المنتجين، في عوالم الواقع والعاطفة والخيال.

وكان أن ترتب على هذه الخِصِّيصاء الإنسانية تحمل مسؤولية التفكير والسلوك، في الحياة الدنيا أو يوم القيامة. وصدق الله العظيم: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، ومَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾(١)، وصدق رسوله الكريم: ((مَن يُقرِضْ اليَومَ يُجزَى غَدًا))(٢). ثم جاء عن ابن عباس ما يوضح ذلك أيضًا، في القول المأثور: ((النَّاسُ مَجزِيُّونَ بأعمالِهِم، إن خَيرًا فخَيرٌ، وإن شَرًّا فشَرٌّ))(٣).

تاريخ الاحتجاج:

الاحتجاج: استدلال على ما يراد إثباته بحجة تقطع المُعاند فيه. وقد وجّه الله ـ تعالى ـ الناس إلى أساليب الاستدلال في آيات مباركة، وعرض نماذج كثيرة منها، حتى قيل: قد حوى القرآن العظيم جميع أنواع البراهين والأدلة، على أساليب العرب. فمنها البرهان

(١) الآيتان ٧ و٨ من سورة الزلزلة.

(٢) مسند أحمد ٢: ٣٠٥.

(٣) رواه الطبري موقوفًا في تفسيره، ورواه ابن مالك مرفوعًا إلى النبي بلفظ آخر، وهو من شواهد النحويين. انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٧١ والمقاصد الحسنة ص ١٧٣ والدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ص ١٩٧ وتخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية ص ١٣٤ ـ ١٣٥ وكشف الخفا ١: ٣٩٧ ـ ٣٩٨ و ٤١٤.

المنطقي ، والسبر والتقسيم ، والقول بالموجَب ، والمناقضة ، ومجاراة الخصم ، والإسجال ، والانتقال ، والقياس على ابتداء خلق الإنسان ، وإحياء الأرض ، وإخراج النار من الشجر ، واختلاف الخلق .[١] وها نحن أولاء نورد بعض النماذج من ذلك .

فمنذ اللحظات الأولى التي قُدِّر للإنسان فيها أن يدخل عالم الوجود ، كان للاحتجاج ظهور ، فيما نعلم من تاريخ الكون والحياة . فعندما بلّغ اللهُ ـ عز وجل ـ جمهور الملائكة خلق آدم ـ عليه السلام ـ خليفة في الأرض ، بدر منهم التساؤل عن حكمة ذلك الخلق الجديد ، وما سيكون لديه من تقصير عن عملهم . إذ لعل من يعمل في الأرض بشيء من الإرادة يغلب عليه ميله إلى السوء والفساد . لكأنهم رأوا في ذلك الاختصاص الرباني تكريمًا لهذا الخلق عليهم ، وظنوا أنفسهم أجدر منه في الاستخلاف ، لما هم فيه من طاعة مطلقة وإخلاص في العبادة .

وإذ ذاك كانت التجربة العملية حُجّة عليهم ، فيما ظنوه وتساءلوا عنه . فقد ظهر آدم في خلقه السويّ المعجز ، يحمل المَلَكة البشرية الفائقة في ابتداع لغة للخطاب ،[٢] تصوغ الكلام وتضع عما حولها التعبير الإنساني الجديد بدقة واستيفاء واقتدار . ثبت ذلك حين أُمر الملائكة أمْرَ امتحان أن يحسنوا التعبير عن بعض ما في الكون من مخلوقات ، فأقروا بالعجز والقصور ، إذ لا علم لهم إلا ما علمهم إياه المولى العظيم . ولما أُمر آدم بمثل ما أُمروا، ليظهر ما وهبه الله إياه من الكفاية ، وينبئهم بما لديه من قدرات تؤهله للاستخلاف ، نجح في الاختبار وقدم تملُّكًا مستقلًا لزمام التفكير والتعبير ، بما أذهل الملائكة . حتى إنهم رأوا أن سجودهم له بالتقدير يستحقه ، ويتفرد به من دون سائر المخلوقات .

---

(١) الإتقان ١ : ٢٩٣ ـ ٢٩٧ وجامع بيان العلم ٢ : ٩٩ ـ ١٠٢ . وانظر استخراج الجدال من القرآن الكريم ص١٧ -٨٣ .

(٢) هذا ما عليه جمهور المفسرين ، خلافًا لما يشيع في بعض كتب التفسير من أقوال منسوبة إلى الصحابة والعلماء الكرام . انظر الآيات ٣٠ ـ ٣٤ من سورة البقرة و تفسير البحر المحيط ١ : ١٤٥ ـ ١٤٦ .

أما إبليس فقد قُدِّر عليه ـ وهو من الجن ـ أن يكون بين الملائكة ، في أحداث التبليغ والتساؤل والاختبار والأمر بالسجود ، وشمله ذلك بالتغليب وصار مشاركًا في كل تفصيلاته . ولكنه أبت عليه عُـنجهيته ، رغم إخفاقه في الامتحان مع الملائكة ، أن يستجيب للأمر ويخضع بالسجود . وكان لديه حُـجّـة في هذا العصيان ، أدلى بها حين طلب منه ذلك :

قالَ : ﴿ أنـا خَـيـرٌ مِـنـهُ ، خَـلـقـتَـنِـي مِـن نـارٍ ، وخَـلـقـتَـهُ مِـن طِـيـنٍ ﴾ .[1] فهو يرى أن التميـُّز بين المخلوقات يكون بالمادة التي صار منها ، أي : بالأصل والنسب ، لا بحكمة الله وتقديره وتكريمه ، ولا بما يملكه المخلوق من قدرات ومـلَـكات تفوق المادة والأنساب ، وتتحكم في استخدامها وتطويعها لـمتطلبات الـحياة ، فيستأهل خلافة في الأرض وسيادة في كثير من عوالم المخلوقات.

في حياة النبوات :

عندما أُمر نوح ـ عليه السلام ـ أن يحمل في السفينة أهله مع المؤمنين ، وكان قـد وُعـد النجاةَ مع أهله أيضًا ، استقر في نفسه أن جميع أسرته هم ناجون من محنة الغرق والاستئصال . ولذا أشكل عليه أن يرى ذهاب ابنه العاصي بين المغرَقين ، ونادى ربه بما في نفسه من ذلـك ، فجاءته الحُـجّـة القاطعة : ﴿ إنَّـهُ لَـيـسَ مِـن أهـلِـكَ ، إنَّـهُ عَـمَـلٌ غَـيـرُ صـالِـحٍ ﴾.[2] فإنما يُعتدّ الولد من أهل النبي ، إذا كان مؤمنًا صالحًا . أما المصرّ على الكفر والعصيان فليس له أن ينسب إلى ذرية الأنبياء وتشمله النجاة ، وإن كان من نسـلهم حقيقـة ، لأن العـبرة بالقِـيَـم والـمُثُـل والعمل ، لا بالمادة والهيئة والكيان ومراتب الأنساب .

وهذا إبراهيم ـ عليه السلام ـ وقد حاجّـه النُّـمروذ في تفرُّد الله بالألوهية والسلطان ،

(١) الآية ١٢ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ٤٦ من سورة هود . وانظر الإتقان ١ : ٢٩٧ .

وادعى أنه قادر على التصرف في الكون والحياة ، فكانت حُجّة إبراهيم الطلب منه أن يغيِّر ناموسًا من نواميس الوجود ، ليثبت حقه في التأله والطغيان : ﴿ فإنَّ اللهَ يأتِي بالشَّمسِ مِنَ المَشرِقِ . فأتِ بِها مِنَ المَغرِبِ ﴾ (١). هنالك أفحَمَ الاختبارُ ذلك المتكبر الجبار ، وصعقته الحجة القاطعة للتعنت والاغترار . وقد أكرم الله نبيه أن آتاه حجته على قومه ، لإدحاض ما هم فيه من الأباطيل .

وآيات الأنبياء قد تكون حججًا عملية لتحقيق صحة ما جاؤوا به ، من رسالة ودعوة وتوجيه . فموسى ـ عليه السلام ـ يحمل ابيضاض يده من غير سوء ، آيةً (٢) على تكليف الله إياه الدعوةَ إلى التوحيد ، ويضيفها إلى تَشَعْبُن عصاه ، فإذا هما آيتان من آيات الله الكبرى ، وبرهانان (٣) من عند الله للاحتجاج على فرعون في بطلان تألُّهه ، وفي تحقيق التوحيد والرسالة والتكليف. ولذلك فإن تلقُّف العصا ما اصطنعه السَّحَرة قطع عليهم سبيل العناد والمكابرة ـ وهم أعرف الناس بأكاذيب الخداع والتخييل والتمويه ـ فزهدوا في صنيعهم كله وفي ألوهية فرعون الوهمية ، واستجابوا للفطرة السليمة بالسجود للحق الساطع والبرهان الرباني الدامغ .

أما فرعون نفسه فكان يحمل بين طيات ضميره تعنت المكابرين ومكر المراوغين، ويعلم دخائل قلوب الرَّعاع من الناس ، وإخلادهم إلى الأرض والمقاييس المادية الصِّرف ، وانشغالهم ببهارجها عن أنوار الحقائق في غلبتها لظلمات الجهل والكيد والتضليل ، فكانت حجته في مواجهة النصر الموسوي العظيم أن يتبجح بسعة الغنى والسلطان وتملك التزوير والبيان ، إزاء فقر موسى وآفته في اللسان : ﴿ قالَ : يا قَومِ ، ألَيسَ لِي مُلكُ مِصرَ ،

(١) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة . وانظر الإغراب في جدل الإعراب ص ٣٩ .

(٢) الآية ١٨ من سورة طه .

(٣) الآية ٣٢ من سورة القصص .

وهـذِهِ الأنـهـارُ تَـجـرِي مِـن تَـحتـي ؟ أفـلا تُـبـصِـرُونَ ؟ أم أنـا خَـيـرٌ مِـن هـذا الـَّذِي هُـوَ مَـهِـينٌ ولا يَـكادُ يُـبِـينُ ؟ . . . فـاسـتَـخَـفَّ قَـومَـهُ فـأطـاعُـوهُ ﴾.[١] فالاحتجاج بالإعجاز السماوي يقابَـل ، بين عبيد الذلة والهوان ، بالتسلط والغنى وشقشقة اللسان .

ولكي يكون الرسول على طمأنينة إلى ما هو عليـه ، مـن تكـاليف الاعتقـاد والـدعوة والتوجيه ، تطلعت نفسه إلى ما يُقـرّ عينه ويملأ قلبه ، فطلب موسى ـ عليه السلام ـ أن يرى اللهَ بأم عينه ، وجاءه الجـواب : ﴿ لـَن تَـرانِـي . ولـكِـنِ انـظـُرْ إلـَى الـجَـبَـلِ . فـإنِ اسـتَـقَـرَّ مَـكـانَـهُ فـسَـوفَ تَـرانِـي ﴾[٢] . وكانت تجربة مروّعة ، إذ تصدعتْ جنبات الجبـل وزُلزلت قممه وسفوحه وتداعت في لحظة خاطفة ، ورمت بموسى أرضًا مُغمًى عليه . ولما أفاق أدرك فائدة البرهان القياسي الكبير . فإذا كان الجبـل ، بصـلابته وضـخامته واسـتقرار جذوره في أعماق الأرض ، لا يحتمل لحظة من عظمة الله ـ جل وعـلا ـ فمـن بـاب الأولى أن يكون الإنسان ، نبيًّا أو غير نبي ، أعجز من ذلك وأضعف عن الاحتمال ، ومحـال أن يـتمكن من رؤية الرحمن في هذه الدنيا ، لما هو عليه من الخلق الإنساني المحدود .

ولأن بني إسـرائيل شـعب يعبد الـمـادة ولا يؤمن بالروحـانيـات والمعاني الإنسانية الكريمة ، عظم عليهم وكبر في نفوسهم أن يكون مَـلِـكًا عليهم من هو أقل منهم نسبًا ومالًا ، فأنكروا قبول ملكية طالوت الذي اختاره الله لهم ، ولم يـَثـنـهم عن إنكارهم أنه ذو سعة في العلم والجسم والكفاية في القيادة . فكان لهم آيةً على أهليته أن جاءتهم الملائكة بالتابوت المقدس ، وفيه ما يـُرى بالأعين ويُـطمْـئن النفوس .[٣] إن في ذلك لآية ، أي: حجة عملية تدمغ المكابرة وتهزم العصيان .

(١) الآيات ٥١ ـ ٥٤ من سورة الزخرف .

(٢) الآية ١٤٣ من سورة الأعراف . وانظر الإتقان ١ :٢٩٤ .

(٣) الآيتان ٢٤٧ و ٢٤٨ من سورة البقرة .

وهؤلاء هم يستقبلون نبوة عيسى ـ عليه السلام ـ بالإنكار والجحود . لم يكفهم أنه تكلمَ بالمهد معلنًا العبودية لله ، ومبشرًا بالتوحيد والصلاح ، ثم نقلَ إليهم الحكمة والإنجيل الكريم ، فإذا هم يجابهونه بالكفر والعناد ، حتى أتاهم بالحجج المادية القاهرة : ﴿ قَد جِئتُكُم بآيَةٍ مِن رَبِّكُم ، أنِّي أخلُقُ لكُم مِنَ الطِّينِ كَهَيئَةِ الطَّيرِ ، فأنفُخُ فِيهِ فيَكُونُ طَيرًا بإذنِ الله ، وأُبرِئُ الأكمَهَ والأبرَصَ وأُحيِي المَوتَى بإذنِ الله ، وأُنَبِّئُكُم بِما تأكُلُونَ وما تَدَّخِرُونَ في بُيُوتِكُم ﴾ (١) .

وإذ ذاك بهتهم بهذه الآيات البيِّنات العظيمة التي تَضطرّ المرء إلى الإيمان ، حُججًا دامغة تقهر المكابرة وتذل العناد . ومع هذا فإن المؤمنين المخلَّص منهم تحركت في قلوبهم النزعة المادية، وطلبوا مائدة من السماء فيها الطعام والشراب لتطمئن قلوبهم، فكان لهم ذلك، ولكن بعضهم ما صدَقوا الإيمانَ ، فكان منهم ما كان .

الاحتجاج الإسلامي :

كذلك توالت الصراعات الفكرية بين الأنبياء وجماهير أقوامهم ، تبهتهم الحجج الربانية القاهرة ، وتجرّهم إلى الإيمان قسرًا من صياصي عقولهم ، أو تلقي بهم في دركات الهلكة والاستئصال ، لِما يُصرُّون عليه من الحِنث العظيم . ولقد كانت آلاف المواقف الجدلية في تلك الدعوات، يتخللها الحجاج والاستدلالات المتعددة الوجوه والأساليب والمستويات، حتى جاء الوحي الرباني إلى محمد ﷺ في أمة تستطيع أن تقدّر المعاني الإنسانية ، وتعظم شفافية الروح والمفاهيم الروحية العالية ، وتتحسس أبعاد المجردات العقلية الخالصة ، بلا تطلب للحجج المادية الحاسمة ، والأدلة القاهرة المعجزة .

فكان منهم ، بعد صراع لهول المفاجأة ، أن استجابوا للمقاصد العليا من مثل :

---

(١) الآية ٤٩ من سورة آل عمران .

التوحيد والبعث والحساب والروح والملائكة ، والخلود في جهنم أو الجنان . ثم تشربت أفئدتهم ونفوسهم وأرواحهم هذه المعاني البعيدة الأمداء والأغوار ، واندفعوا بها يصنعون تاريخ الإنسانية بقوالبَ أبكارٍ من الطهر والصلاح والعمل الكريم ، في كل مجالات العلوم والفنون والفلسفات ، وميادين السياسة والحرب والسلام والقيادة للأمم والشعوب ، وقطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والمعاملات المالية النظيفة .

نعم لقد كان من صناديد قريش وبعض زعماء الكفر من أهل الكتاب ، سماسرةِ القيم والاستعباد وامتصاص الدماء ، تعنت ومكابرات وطلِبات للبراهين المادية أحيانًا ، وكادت نفوس المؤمنين تميل إلى تحقيق ذلك ليستجيب الكافرون إلى الإيمان . ولكن الآيات كانت تبلغهم أن ذلك لا يجدي المكابرين في هذه المراحل التاريخية ، ولن يؤمنوا لرؤية المعجزات ، وأن في نواميس الكون والحياة ما يملأ القلوب المتفتحة ، ويغني عن الحوادث الخارقة بالإعجاز . فجمهور العرب حينذاك ليس في حاجة إلى القهر والبهت ، بل تكفيه الإشارة البيانية الرائقة ، ليسجد للحق ويؤمن بالدعوة المباركة . حتى إن معجزة الإسراء والمعراج لم يكن لها فيهم تأثير ، بل سببت ارتداد بعض المسلمين .

ولولا عناد أولئك الجبابرة وكفهم الناس بالسلاح والكيد عن متابعة الإيمان لكان للدعوة ، بإعجاز القرآن الكريم والحديث الشريف ، مسار معبد بين قلوب العرب أرباب البيان ، المقدِّسين للكلمة الطيبة بكل الجوارح والمعاناة والعرفان .

فلقد شبت الفطرة الإنسانية الخالصة عن الطوق ، بين أبناء العروبة حينذاك ، وصاروا أهلًا وأكفاء لمخاطبة قلوبهم وأرواحهم بالحجج والبراهين ، بعيدًا عن حياض التطلعات المادية ، والآيات القاهرة التي تسفع بالنواصي ، فتركع لها الهامات وتتهافت إزاءها القدرات البشرية القاصرة . ولذلك تجاوزت حكمة الرحمن متطلبات الصناديد وأكابر المجرمين ، وقرّبت مفاهيم الإيمان بالأدلة الكونية ، في مظاهر الحياة ومكامن النفوس وتاريخ الأمم

والبشرية جمعاء ، وهي من أعظم الآيات وأظهرها للقلب والـعِيان . إنه حجاج للعقل الحصيف ، يتلمس الحقائق بالنظر والملاحظة والتدبر والاعتبار ، مهما كانت المفاهيم بعيدة عميقة غائبة عن البصائر والأبصار .

لقد جاء القرآن الكريم حجةَ الله البالغة ، يخاطب الأفئدة بالنـظْم الرباني الكريم ، وما فيه من إعجاز بياني خالد ومعلومات حقيقية بكر ، عن الشرائع والأخلاق والعبادات ، والعلوم الكونية والإنسانية ، وتاريخ الأمم الغابرة والآتية ، ومصير البشرية من فناء وبعث وحشر وحساب وجزاء ، ودقائق الأحداث الحيوية المنتشرة في مطاوي الكون والمخلوقات ، برًّا وبحرًا وجوًّا وسماء ، وماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا أبديًّا .

وبمجمل ذلك وتفصيلاته كان التحدي بالإعجازين : الإعجازِ البياني الذي لا يجارى ولا يُرى فيه من فطور أو خلاف ، والإعجازِ العلمي الذي يسبر أعماق النفوس ، ويتناول معالم الوجود من إنسان وحيوان ونبات وجماد وروح وملائكة وجانّ ، مما يعلمه المخاطَبون وما لا يعلمون ، يوظّف ذلك كله لتبسيط معاني الإيمان ومراميه وأبعاده ، ويغرس في الأفئدة والأرواح والجوارح كلماته الطيبات ، فإذا بالتربة الإنسانية الفطرية الطاهرة قد اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج .

ثم كان في حيوات الأمم التالية ، وسيكون بين من يرثون الأرض من بعدها ، نثار من الحجاج الذي لا حصر له إلاّ في علم الله ، جل وعلا . وسيكون يوم القيامة أيضًا مثل ذلك من جدال واحتجاج بين الناس والملائكة والجن و مالكٍ خازن النار يوم الدين ، منه ما يقع في صفوف الكافرين من تابعين ومتبوعين ، أو بين هؤلاء جميعًا وبين ما يشهد عليهم من الجوارح والجلود ، وما يتوزع بين إبليس وأهل الكفر ، أو ينتشر بين المؤمنين والكافرين ، أو يتراوح بين الأقوام وأنبيائهم ، أو بين أصحاب النار وخزنتها ، أو يتواصل بين المسلمين ورب العالمين ، كل من المخلوقات يدافع عن نفسه ويحتج بما يحضر لديه ، ولا مفاز إلاّ لمن جاء بقلب سليم ، وكان ذا إيمان واستقامة وصلاح .

لقد عرض القرآن الكريم نماذج كثيرة من تلك المواقف والحوارات الحجاجية ، تمثل صورًا مختلفة من الصدق والكذب والافتئات والمغالطات والمماحكات ، وتقرب إلى الأذهان مصير كل فئة إلى ما تستحقه بالحق والعدل من عقاب أو ثواب . ثم جاء في الحديث الشريف وحياة الصحابة الكرام تجارب عملية ومقولات ، تمثل ذلك وتحث على مراعاة الحجج وإتقانها في المواقف المناسبة ، ليكون للمؤمن أن ينال حقه ويدفع الباطل والافتئات .(١)

ونحن تكفينا هنا الإشارة إلى ذلك ، وتعفينا من التفصيل والبيان . إذ حسبنا فيها وفيما مضى قبلها أن كل حدث حجاجي لابد أن يكون فيه حضور العنصر الإنساني ، سائلًا أو مجيبًا أو مسؤولًا عنه ، أو ذا علاقة حميمة بالموضوع . وكفانا هذا دليلًا على تأصل المفهوم الاحتجاجي في وجود الإنسان وحياته ، من لحظة التقدير لخلقه إلى ساعات قراره خالدًا في النعيم أو الجحيم .

أساليب الاحتجاج :

بعد هذه الجولة في بطون التاريخ ، ونحن نتقرّى ظواهر الجدل والاستدلال ، وأحداث البرهنة على حقائق الكون والحياة ، يحسن بنا أن نتبين ضروب الاحتجاج ، في مفاهيمها ومستويات استخدامها ضمن العلوم والمعارف ، فنضع الخطوط العريضة لمسيرة البحث الذي سنتناوله فيما يلي ، إن شاء الله .

وهنا نرى أن الاحتجاج في مجالات البحث والحوار والتقويم هو : علم بالأصول التي تُوصِل إلى إبرام رأي أو نقضه . وله آداب في المناظرة بين أصحاب المذاهب المختلفة ، لمعرفة وسائل الرد والقبول ، وما هو صواب أو خطأ في الاستدلال والحجاج .(٢) ويكون بمعرفة

---

(١) انظر صحيح البخاري ص ٣٦٧١ و ٢٣٥٤ والمسند ١ : ٢٢٧ والأحاديث ١٣٣٩ و ٣٥٤٦ و ٢٢٤١ في سنن الترمذي وجامع بيان العلم ٢ : ٦٤ ـ ٦٩ و ١٠٢ ـ ١٠٨ .

(٢) انظر مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٧ ومفتاح السعادة ١ : ٣٠٤ وكشف الظنون ص ٥٧٩ وأبجد العلوم ٢ : ٢٠٨ .

إيراد الدليل لاستنباط حكم وتحقيقه ، أو لإضعافه أو إبطاله .

يقال : ((احتجّ بالشيء))، إذا اتخذه حُـجّة على رأي أو حكم أو موضوع.[١] وهو يتبدى في وسائل مختلفة لأساليب القول والبحث والتقويم ، من السماع والقياس والإجماع . والتقدمة في ذلك تكون للسماع بنص شرعي أو خبرة علمية ثابتة ، بين تلك الوسائل ، أو للتجربة العملية القاطعة ، تخضع للاختبار والتقويم في كل زمان ومكان. وبهذا يكون الاحتجاج القطعي، وما سواه فهو ظني . والأصل في الاستدلال أنه طلب الدليل ، عُـبِّـرَ به عن إيراده في البحث بالملازمة .[٢]

ثم ترى لهذه المفاهيم العلمية العملية مستويات ، تختلف درجاتها في الاحتكام والتقرير والبيان . فالحجة تكون بالبرهان ، أي : بـبـيانها وإيضاحها ، وهي أعم منه لأنه يختص بالمقدمات اليقينية ، كالبديهي والمدرَك والمجرَّب والمتواتر والحدسي والمحسوس . فما ثـبـَتَـت به الدعوى فمن حيث الإفادةُ يسمى بيِّنة ويكون بالشهادة ، ومن حيث الغلبةُ على الخصم يسمى حُـجّـة . وقيل : إن الحجة مرادفة للدليل ، لأنها تـُقصد للاستدلال ويُقصد بها الحق المطلوب . والدليل يَـلزم عن العلم به علم بشيء آخر .[٣]

وقد خُـصَّ الـبرهان بالتفصيل لأنه يقـوم على قيـاس مؤلف من اليقينيـات الابتدائية المباشرة ـ وهي الضروريات ـ أو المتوسـَّل إليها بالوساطة . وهي النظريات . ويكون فيه مقدمة أولى صغرى ، وثانية كبرى ، ثم حدّ أوسط هو علة لنسبة الصغرى إلى الكبرى . وذلك

---

(١) الصحاح واللسان والتاج (حجج) وكشاف مصطلحات الفنـون ومحيط المحيط (بـرهن) و (بـين) و (حجـج) . وانظـر الكليات ١ : ١٧٤ والإتقان ١ : ٢٩٣ـ٢٩٧ وإرشاد الفحول للشوكاني ص ١٩٨ ـ ٢٣٣ وكتاب الحدود للباجي ص ٦٩ ورسـالة في المنطق للدمنهوري ص ٩٢ ـ ٩٣ والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ص ٢٨٠ وأصول الفقه الإسلامي ص ٨١ .

(٢) انظر الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥ .

(٣) الكليات ٢ : ٢٦٣ والتعريفات ص ٨٦ و ١٠٩ ومحيط المحيط (حجج) .

نحو قولك : سُقراطُ إنسان ، وكل إنسان فانٍ. إذًا سُقراطُ فانٍ .[١]

والدلالة في الاحتجاج هي فهم أمر من آخر ، كفهمنا المخلوقَ المعهود من لفظ فرس . فهذا اللفظ هو الدال ، والمخلوق المذكور هو المدلول . ثم إن الدليل لفظي أو معنوي . والأول قد يكون بالوضع كاللفظ المذكور قبل ، أو بالطبع كالأنين يُشعِر بالمرض ، أو بالعقل كالصراخ يُشعِر بمصيبة . وكذلك شأن الثاني ، هو وضعي كدلالة الخط على الألفاظ ، وطبيعي كحمرة الوجه دليلًا على الخجل ، وعقلي كالدخان يَستحضر وجود النار .[٢]

أما الشاهد فهو في علم المحدثين : حديث مروي عن صحابيّ آخر ، يشبه الحديث الذي يُظَنُّ فيه التفرُّد في اللفظ والمعنى ، أو في المعنى فقط .[٣] ويؤيِّده المُزكِّي . وهو ما يصف الشاهدَ بالعدل ، أي : أنه عَدل صالح للشهادة مفيد في الدلالة على ما يتضمنه .

ولقد استخدم علماء الأصول في الفقه نظائر هذه الوسائل للاحتجاج ، منذ السنوات المبكرة في عصر الراشدين ، على أنها عاصم للذهن من الخطأ في الاستدلال ، ليصلوا إلى أحكام شرعية فيما يجدّ من الأمور، حتى إنهم تجاوزوا مراحل القياس المباشر إلى الحكم بالمآل. فقد روي عن الإمام علي - رضي الله عنه - أنه قضى بحد القذف عقوبةً لشارب الخمر ، قال : ((نراه إذا سكرَ هـذَى ، وإذا هـذَى افترَى . وعلى المفتري ثمانين)).[٤] ثم تسلّم تلك الوسائل علماء أصول الدين ، وزادوا فيها أساليب ومقولات متعددة ، تناسب موضوعات

---

(١) التعريفات ص ٤٥ ومفتاح العلوم ص ٤٤١ - ٥٠٤ ومناهج البحث عند المسلمين ص ٥٥ - ٥٩ ورسالة في المنطق للدمنهوري ص ٧١ - ٧٣ والإتقان ١ : ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) رسالة في المنطق ص ٤٠ .

(٣) شرح القاري على شرح النخبة لابن حجر ص ٨٩ - ٩٣ ومقدمة ابن الصلاح ص ٣١ وتدريب الراوي ص ١٥٣ وفتح المغيث للسخاوي ص ٨٦ - ٨٨ .

(٤) كذا في سنن الدارقطني ٣ : ١٥٧ . وهو على تقدير مضاف محذوف ، أي : جَلدُ ثمانين . وانظر أصول الفقه لأبي زهرة ص ٩.

العقيدة والإيمان والأحداثَ المستجدة في المجتمعات المختلفة .[(١)]

احتجاج النحاة :

كان النحاة قد شاركوا في تلك السبيل من الاستدلال ، فاعتمدوا الاحتجاج لمعالجة موضوعاتهم اللغوية ، كالذي نراه لدى أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩). فورود الضمير المنفصل بعد « لولا » في بعض المقولات يثير مسألة بين بعض الصحابة ، فيتناولها أبو الأسود ، ليبين أنها مقررة في أساليب الكلام ، محتجًّا بالشواهد من أقوال الفصحاء . قال : من العرب مَن يقول : لولاي لكان كذا وكذا . وقال الشاعر :

وكَم مَنزِلٍ لَولايَ طِحتَ ، كَما هَوَى بأجرامِهِ ، مِن قُلَّةِ النِّيقِ ، مُنهَوِي!

وكذلك : لولا أنتم ولولاكم . ابتداءٌ وخبره محذوف .[(٢)]

وهذا زهير بن ميمون الفُرقُبي (ت١٥٠) ـ وهو كوفي يلقَّب بالكسائي وممن أخذ عن تلاميذ أبي الأسود ـ يروي عنه معاصروه أنه كان يجتمع عليه الناس ، يسألونه عن القراءات والعربية ، وهو يجيبهم ويحتج على ما يقول بأشعار العرب .[(٣)] ثم نرى الأصمعي يقول :« سألت أبا عمرٍو عن ألف مسألة ، فأجابني بألف حُجّة ».[(٤)]

وغالبًا ما كانوا يحتجون بالسماع ، أي : المسموع الموثَّق من النصوص . وهو « الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة ».[(٥)] وقد أوضح ذلك السيوطيُّ بالتفصيل حين قال : « وأعني به ما ثبَتَ في كلام

(١) مناهج البحث عند المسلمين ص ٦٤ .

(٢) العقد الفريد ٢ : ٤٨٥ .

(٣) إنباه الرواة ٢ : ١٨ .

(٤) وفيات الأعيان ٣ : ١٣٦ .

(٥) الإغراب ص ٤٥ ولمع الأدلة لأبي البركات الأنباري ص ٨١ .

من يوثق بفصاحته . فشمل كلام الله ـ تعالى ـ وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين ، نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر . فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت)).(١)

هذه المصادر الثلاثة هي مادة الحُجج عند النحاة ، يعتمدون عليها في تأصيل الضوابط والقواعد ، وترجيح المذاهب والآراء ، ورد ما كان فيه لحن أو اضطراب من الأقوال .(٢) فإذا سلمت النصوص من الطعن في متنها أو إسنادها كانت أهلًا لاحتجاجهم النحوي ،(٣) أي : شواهد لهم وأدلة وبراهين على ما يقررون ، دون أن يستعينوا بغيرها في تلك الأعمال . ذلك لأن ما جاء من غير تلك المصادر الثلاثة قد يُستأنس به ، فيورَد في معرض البحث ، ليكون مزكّيًا أو مساعدًا على التوضيح والفهم ، لكنه لا يرقى إلى منزلة الاحتجاج والاستدلال .

وعلى هذا كان فرق ظاهر بين مستويين من الكلام ، في منهج الدراسة النحوية : أحدهما الشاهد ، وهو ما يذكر لإثبات القاعدة أو إبطالها ، كآية من التنزيل، أو قول من أقوال العرب الموثوق بفصاحتهم . وإذا بلغ أحدهما درجة التواتر ، كالقراءات القرآنية والأحاديث الصحيحة وبعض النصوص العربية ، كان قمة في الاستدلال يفيد العلم اليقيني.(٤)

وإنما جعل دليلًا على الإثبات لأن مفهومه مستقى من الشهادة ، وهي الخبر القاطع . أما المستوى الآخر فيكون للتمثيل أو التزكية ، وهو ما يذكر لإيضاح القاعدة ، وإيصالها إلى فهم المستفيد ، ولو بعبارة مصنوعة . والفرق بين هذين المستويين قائم بالعموم والخصوص ،

(١) الاقتراح ص ١٥٢ . ويُستشهد أيضًا بقول الطفل والعجوز والسكران والمجنون وأصحاب الأهواء ، لأنهم يتكلمون سليقة وسجية . انظر لمع الأدلة ص ٨٦ .

(٢) في أصول النحو ص ٦ .

(٣) الإغراب ص ٤٦ ـ ٥٣ .

(٤) شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة حدًّا ، لايجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب . اللمع ص ٨٣ ـ ٨٥

إذ الشاهد يصلح أن يكون مثالًا ، والعكس لايجوز .(١)

وربما استعين بالمثال في جزئيات الأحكام ، فيكون التمثيل بنقل الحكم من جزئي إلى آخر لمشابهة بينهما ، إذ هو تُكسَب منه العِبراتُ ولا يفيد اليقين ، إلاّ إذا علم بالقطع أن وجه الشبه هو علة الحكم .(٢) والمعروف أنه إذا قام الدليل في المستدَل عليه أغنى عن النظر في جزء غيره . وبذلك يصبح المثال لتطييب النفس وتحصين الاعتقاد . فهو قد يورَد لنحو هذا ، وقد يكون عند بعض العلماء ملحَقًا بالقياس لما فيه من الضعف .(٣)

أما الشاهد فحُجة النحوي في إثبات صحة القاعدة وتقريرها ، أو تجويز ما جاء مخالفًا للقياس ، أو الرد على المخالف وتفنيد رأيه وإظهار ضعف مذهبه النحوي أو عدم جوازه . ويشترط فيه أن تكون دلالته واضحة معيّنة ، وليس له روايةٌ تخالف تلك الدلالة ، أو وجهٌ آخر من الاحتمالات النحوية . وإلاّ كان غير مقبول في الاحتجاج ، لأنه شهادة ، وهي إذا دخلها الاحتمال سقط بها الاستدلال . وذلك لفساد الاعتبار ، أو فساد الوضع ، أو القول بالموجَب ، أو المنع لعلة ، أو المطالبة بتصحيح العلة ، أو النقض لعدم الحكم ، أو المعارضة بعلة مبتدأة .(٤)

ولكثرة احتفال النحاة بالشواهد ، وتشبُّثهم بها وتتبُّع مصادرها ، والعناية بجمعها والحفاظ عليها ، ومعرفة قيمتها في مراحل البحث النحوي ، قال بعض المعاصرين : ((إن الشاهد في علم النحو هو النحو)).(٥) وقد كان للخليل ريادة في هذا الحقل أيضًا ، إذ جاب بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، يواجه العرب في صحرائها ، ويستمع لأحاديثها ، ثم يعود إلى البصرة ليوظف تلك المادة الوافرة في جمع أصول التعبير وفروعه مع الشواهد والعلل

(١) الورقة ١ من إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد لمحمود شكري الآلوسي ، والشواهد والاستشهاد في النحو ص ٢١ ـ ٢٢ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٥٠٤ .

(٣) الكليات ٢ : ٧٤ .

(٤) لكل من هذه الاحتمالات ردود . انظر الإغراب ص ٤٣ ـ ٥٤ والاقتراح ص ١٨٧ وفي أصول النحو ص ٦ .

(٥) نشأة النحو ص ١٩٢ .

والتفسير .[١] ويتفرغُ بعدُ ليصنف كتابًا كاملًا تحت عنوان[٢] : ((الشواهد)) .

أضف إلى هذا ما كانت تستوعبه ذواكر العلماء من الكلام العربي شعرًا ونثرًا . فأبو سعيد الأصمعي مثلًا يحفظ ستة عشر ألفَ أرجوزة ،[٣] بلهَ ما يكون من الشعر والنثر ، وعلي ابن المبارك الأحمر يحفظ أربعين ألفَ بيت شاهد في النحو ،[٤] وأبو بكر بن الأنباري يحفظ ثلاثمائة ألفِ بيت شاهد في تفسير القرآن الكريم .[٥]

بل إن أبا عُمرَ المطرزَ الزاهدَ غلامَ ثعلب كان قد أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة في اللغة ، ثم أملى يومًا على ولد القاضي محمد بن يوسف نحوًا من مائة مسألة ، مع ذكر غريبها ، وختمها ببيتين من الشعر ، فصار بعض معاصريه يتهمونه بالكذب . ولما بلغه ما يقولون فيه اجتمع وإياهم عند القاضي ، وسأله إحضار دواوين جماعة من قدماء الشعراء ، ففتح القاضي خزانته وأخرج تلك الدواوين ، ولم يزل أبو عُمر يعمد إلى كل مسألة من تلك المسائل ، ويخرج شاهدًا لها من بعض تلك الدواوين ، ويعرضه على القاضي حتى استوفى جميعها .

ثم قال : إن البيتين المذكورين أنشدهما ثعلب بحضرة القاضي ، وكتبهما القاضي بخطه على ظهر كتاب له اسمه كذا . وعندما أحضر القاضي ذلك الكتاب ، وُجد البيتان على ظهره كما قال أبو عمر بلفظه .[٦] وبذلك تبيّن لمن اتهموه أنهم كانوا ظالمين آثمين ، يعتمدون على الظن المؤدّي إلى الإثم والعدوان .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٢

(٢) الفهرست ص ٤٩ وإنباه الرواة ١ : ٣٣٠ وروضات الجنات ص ٢٧٢ .

(٣) وفيات الأعيان ٣ : ١٧١ .

(٤) إنباه الرواة ٢ : ٣١٤ ونزهة الألباء ص ٩٧ ومعجم الأدباء ١٣ : ١١ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ١٧١ وإنباه الرواة ٢ : ٢٠٢ ومعجم الأدباء ١٨ : ٣٠٧ .

(٦) وفيات الأعيان ٤ : ٣٣٠ـ٣٣٢ .

ثم كان اهتمام آخر بهذه النصوص العلمية المعتبرة ، إذ جاء كثير من العلماء إلى شواهد المصنفات النحوية ، يضع على كل مجموعة من كتاب شروحًا ، تتناول نسبها إلى قائليها ، والقصائد أو المقطعات التي هي منها ، مع التفسير والمعالجات اللغوية والنحوية ، بحيث صار لدينا في تاريخ التصنيف ميدان خاص بالشواهد ، مما في كتاب سيبويه إلى إيضاح الفارسي ومفصل الزمخشري وألفية ابن مالك وشرحَيِ الكافية والشافية ومغني ابن هشام ... فكان عن ذلك مكتبة عامرة ليس لها مثيل في حضارات العالم أجمع .

وهذا كله من كرامات السماع ، الأصل اللغوي الأصيل ، الذي كان له السلطان والغلبة على القياس وتفرعاته وشقائقه ، في ميادين البحث النحوي . ذلك لأن العلوم اللغوية إنما تؤخذ من واقع الاستعمال في حياة أصحابها ، ولا يكون قياس إلاّ بالاعتماد على ذلك السماع ، لاكتشاف ظواهر الاشتراك الحقيقي بين المسموع وما يقاس عليه ، والوصول إلى حكم قياسي معتبر .[1]

الشعر والنثر :

لعلك تلحظ أن ما تناوله البحث حتى الآن ينحصر في قسم واحد من السماع التعبيري ، إذ يبسط حُجيّة الاستشهاد بالمقولات العربية الفصيحة ، لتأصيل الدرس النحوي وتقعيد سلوك العربية في التعبير . ومثل هذا النشاط العملي تجد أصداءه في مصنفات النحاة غامرةً الصفحات والأسطر والعبارات . فإذا تجاوزنا ما كان من آيات كريمة في كتاب سيبويه مثلًا ـ وهي تعد بالمئات ـ والأبيات الشعرية التي تفوق الألف عددًا ، لقِيَتْنا العبارات النثرية بأعداد وافرة جدًّا جدًّا ، وتفوق الشعر بأضعاف مضاعفة .

غير أن الدارسين للنحو من معاصرينا تأثروا مزاعمَ المستشرقين ودسائس الشعوبيين ،

---

(١) انظر المباحث اللغوية في العراق ص ١٢ .

من دون بحث وتدبر ، وذهبوا معهم إلى أن النحاة شغلوا بالشواهد الشعرية ، وهي مفعمة بالضـرورات كمـا يقولون ، ولم يهتموا بالنثر الذي هو صورة حية للتعبير اللغوي التلقائي . كذلك زعم كثير من الباحثين والدارسين ، وصبوا على أجدادنا من النحويين جامّ السخط والتجريح والتوهين ، بدعوى أنهم انصرفوا إلى تقعيد الضرورات ، ونسوا واجبات التأصيل لـمنجرات السليقة الفطرية .

ولكنك أنت لو رجعت إلى بضع صفحات من كتاب سيبويه مثلًا لتبدت لك جناية هؤلاء الباحثين والدارسين ، على تاريخ النحو والنحاة ، بما تلقفوه من أفواه رجال التنصير والاستعمار ، في تشويه الحضارة العربية والإسلامية ، وتعرية رجالاتها من كل جهد طيب كريم . خذ معي هذه الصفحات التي فُتحت بين يديّ من دون قصد أو اختيار ، وهي ذوات الأرقام ١٤٧ ـ ١٥٠ من الجزء الأول ((كتاب)) سيبويه في طبعته القديمة ، ثم انظر فيها بإمعان ، لتحصي الشواهد الشعرية في مقابل النثرية .

سترى أن للشعر فيها ٦ أبيات ، وللنثر حوالي ٨٠ عبارة تساهم في تحقيق القواعد وتوضيحها وتفسير منعطفاتها . وكذلك واقع الحال في سائر الكتاب ، مع خلافات تناسب الموضوعات المطروحة للدرس ، ولا سيما المسائل الصرفية حيث تكاد تنعدم الشواهد الشعرية . ولن تجد كبير فرق بين هذا الكتاب وسائر المصنفات النحوية القديمة والمتأخرة ، الأمر الذي يحقق خلاف ما توهمه إخواننا الباحثون والدارسون المحترمون ، وبنوا عليه التجريح والتقبيح والافتئات للأباطيل والترهات .

لكأني بهم يظنون تلك العبارات النثرية أمثلة صنعها بعض العلماء ، و ليس لها صلة بكلام العرب ، فكان منهم ـ أعني الباحثين والدارسين ـ أن استبعدوها من حياض الاستدلال ، وألقوا بها في سلة المهملات . وفي هذا الظن ما ينبئ عن جهل مركب ، منبتّ

الصلة بعلم النحو وأصوله وتاريخه ومناهج النحاة في البحث والاستدلال ، وبعيد عن أصول البحث العلمي والدراسة المنهجية المعتبرة .

فجمهور هذه النصوص النثرية مَثَله كمَثَل الشعر ، يتوضع في مواطنه المناسبة تبعًا لمقتضيات حركة التصنيف ، فيكون منه للتأصيل ومنه للتفريع ، شواهد بيّنات أو مزكّيات مؤيدة أو أمثلة للتوضيح والإيناس والبيان . وليس في نفس المؤلف تفضيل نوع على آخر في التناول والتوظيف ، إلا ما يكون أخصر وأوقع في الدلالة والعطاء ، وأيسر في الحضور والعرض والاستخدام .

وكثيرًا ما تقف في ((الكتاب)) على نص صريح بالنقل عن العرب لتلك المقولات النثرية . ومن ذلك [١] : سألْنا العُلْويين والتميميين فرأيناهم يقولون ، وسمعنا العرب الفصحاء ، وسمعنا ذلك من تميم وأسد ، وسمعنا أهل هذه اللغة ، وسمعناه ممن تُرضى عربيته ، وسمعت من أثق به من العرب ، وسمعنا من نثق به من العرب ، وسمعنا ممن تُرتضى عربيته ، وسمعنا العرب الفصحاء يقولون ، وسمعنا ذلك من فصحاء العرب ، وسمعنا الثقة من العرب ، وسمعناهم يقولون ، وسمعنا فصحاء العرب يقولون ، وسمعتهم يقولون ، وسمعت عربيًّا موثوقًا بعربيته يقول ، وسمعت أعرابيًّا ـ وهو أبو مُرهِب ـ يقول ، وذلك قول العرب سمعناه منهم ، وسمعت رجلًا من أهل البادية . . .

ثم تقف على نفي لِما هو مخالف للفصاحة والبيان في مثل قوله : ((ولم نسمع عربيًّا يقوله، ولم أسمعه عن العرب، ولم نسمعهم ضاعفوا الهمزة، ولم نسمعهم كسروا الواحد ..)). وفي هذه النصوص وتلك إشارات إلى ما يعم ((الكتاب)) من أسلوب نقلي مباشر عن

---

(١) انظر فهارس كتاب سيبويه ص ٣٥ ـ ٤٢ .

العرب ، للعبارات النثرية التي ترد في التقعيد والتنظير والتمثيل ، بجانب الشواهد الشعرية ، من دون تمييز بين فنون القول والتعبير .

وإذا كان سيبويه قد صنع في كتابه بعضًا من تلك التراكيب النثرية ـ وهو قليل إلاّ فيما جاء به ليبين خطأه أو ضعفه ـ فإن ما وضعه ابتداءً مصوغٌ على غرار النهج العربي في التعبير ، وله من الجنسية العربية ما لكلام الفصحاء الأبيناء . ذلك لأن من أصول عروبة اللسان أنه، كما قال الخليل وسيبويه ، ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن من كلامهم فليس له معنى في كلامهم)).(١)

وقد قرر هذا الأصل التوليدي غير واحد من القدماء ، حتى صار من قواعد البحث عندهم ، ثم أوردوه مرارًا في معرض الدرس والتقويم ، ليكون ناموسًا للّغة فيه حيوية واستمرار يواكبان حاجات الأمة ، مما يستجد في التجارب والأعمال والعواطف والخيال . وإلاّ فإن تحجير الواسع هو مغالبة للغلاّب ، ومذهب يخالف طبيعة العربية وواقعها على مر العصور واختلاف الأصقاع .

وقد أصبحتْ هذه المادة النثرية ، المسموعة عن العرب والمصنوعة بالقياس المقرر والمستبدة بالمصنفات القديمة، عنصرًا أساسيًّا بين أيدي المتأخرين من النحاة ، يستدلون بها في مصنفاتهم ، على أنها حجج للاستشهاد والتمثيل والبيان ، لأنها تحمل في أعماق أنفسهم حقائق النصوص العربية الأصيلة ، كالأبيات الشعرية وغيرها من الشواهد الموثقة .

الملاحظة والاستفسار :

ثم إن ما ذكرناه هنا حتى الآن هو ما نسميه السماع التعبيري ، وهناك ضرب آخر، يجوز لنا أن نطلق عليه السماعَ التفسيري . ذلك أن العلماء كانوا في جمعهم للغة مشافهةً

(١) انظر المنصف لابن جني ١ : ١٨٠ ـ ١٨٢ والكتاب ١ : ٢٢٧ و ٣٩٣ وفهارسه ٩٩٠ ص ـ ٩٩٢ والخصائص ١ : ١١٤ و٣٥٧ـ٣٦٦ و ٢ : ٨٨ ولمع الأدلة ص ٩٩ .

يلاحظون مقتضيات الـمَـقـام والـمقـال ، ويرقبون انفعالات الوجوه والجوارح مع سياق التعبير ، ليفهموا دقائق المقاصد والمرامي والكنايات ، و يستخدموها بعدُ في طيات أعمالهم من التصنيف والبحث . وإذا أشكل عليهم شيء مما ينقلون استوقفوا المتكلم ، ليسألوا عمـا غاب عنهم تـبـيـُّنه ، ويطمئنوا إلى تحقيق ما لديهم ، ويكون عملهم وافيًا بما يقتضيه البحث اللغوي، من الدقة والإحكام.

وعلى سبيل المثال ، تجد خلفًا الأحمر (ت ١٨٠) قد سأل ابنَ أبي كبشة القَـبَـعثَرَى : ما الهِـلباجة ؟ فتردد في صدر المسؤول من خُبث الـهِـلباجة ما لم يستطع أن يخرجـه ، ثـم قـال : الأحمق المائق القليل العقل الخبيث ، الذي لا خير فيه ولا عمل عنده . وبلى سـيعمل وعملـه ضعيف ، وضرسه أشد من عمله ، ولا يحاضَر به القوم . وبلى لـيَحضرْ ولا يـتكلمُ .[1] وقـال أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥) : قلت لأعرابي : ما المتكأكئ ؟ قال : الـمتأزِّف . قلـت : مـا الـمتأزِّف ؟ قال : الـمحبنطئ ، يا أحمق . وتركني ومضى .[2]

وضرب آخر يمكنك أن تسميه التعبير التعليلي ، وفيه يكون للعالم إشكال في نمط الصياغة للكلام ، يريد توجيهًا واضحًا له ، فيستعين بالمتكلم للكشف عن مقتضيـات ظواهر الإشـكـال . هذا أبو عمرِو بن العلاء يسـمع قـول أعرابي من أهل اليمن :[3] ((فلانٌ لَـغوبٌ ، جاءته كتابي فاحتقرها)) . فيجد في العبارة ما يقتضي السؤال عن المطابقة في الجنس، ويطرح عليه ما في نفسه : أتقول ((جاءته كتابي)) ؟ فيجيبه الأعرابي معلـِّلًا ما أشكل : نعم . أليس هو بصحيفة ؟ فقد عبر عن الكتاب بسياق التأنيث ، لأنه لديه مؤنث في المعنى أي : في الحكم المعنوي . ثم يسأله أيضًا : فما اللغوب ؟ فيجيبه : الأحمق .

وأبو الخطاب الأخفش الكبير شيخ سيبويه سمع بعض العرب ، وقيل له : لِـمَ

(١) الألفاظ ص ١٣٦ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٤ .

(٣) نزهة الألباء ص ٢٩ واللسان (لغب) .

أفسدتم مكانكم هذا ؟ فـقال : الصبيانَ بأبِي . كأنه حذِر أن يلام فقال : لـُمِ الصبيانَ.[١] وذكر سيبـويـه (ت١٨٠) من ذلك أنـهـم ، في مَـثَـل لـهم ، يقـولـون : ((اللهُـمَّ ضبُعًا وذئبًا)) ، إذا دعوا على غنم رجل . وإذا سألتهم : ما يعنون ؟ قالوا : اللهمّ اجمع أو اجعل فيها ضبُعًا وذئبًا . وكلهم يفسر ما ينوي . ذكر ذلك سيبويه في كتابه ، وقال : وهذه حجج سُمعت من العرب ، وممن يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب .[١]

وقد يكون مع ذلك التعليل قياس ملحوظ . قال الخليل ين أحمد : أنشدني أعرابي :

وإنَّ كِـلابــًا هـذِهِ عَـشــرُ أبــطُـنٍ ... وأنـتَ بَـرِيءٌ ، مِـن قَـبـائـلِـهـا الـعَـشـرِ

فجعلت أعجب من قوله ((عشر أبطن)) ، حـين أنّـث لأنـه عنـى القبيلـة . فلـما رأى عجبي من ذلك قال : أليس هكذا قول الآخر :[٢]

فكــانَ مِـجَنّي ، دُونَ مَن كُنـتُ أتّقِـي ... ثَـلاثُ شُـخُـوصٍ : كـاعِـبـانِ ومُـعـصِـرُ ؟

أضف إلى هذا ما يكون من مراقبة العلـماء لمقتضى المقـام ، بملاحظـة ظـروف الحـال وسمات المقال . فهم يتابعون ما يحيط بالمقولات من أسباب ودوافع ونتائج ، وما تكون عليـه مظاهر التعبير والأداء ، وتوجهات السياق ، للفهـم الكامل الكفيل بالوفاء .

وربما كان في غضون رغبات التعليل ومتابعة المقام اختبارات ومراقبات ، ومحـاولات للتوهيم والتضليل يبدِّل فيها الباحث ظروف التجـارب وعواملهـا ، محـاولًا التحقـق أن مـا يَـنقل هو نتائج علمية قاطعة . وقد استمر ذلك حتى أواخر القرن الرابع ، فـيما نعلـم . فـابن جنِّـي (ت ٣٩٢) سأل أعرابيًّـا اسمه عبد الله الشجري من بني عُقيـل التميميـين عـن جمـعِ دُكـّان ، فقال : دَكاكينُ ، و جمعِ قـُرطان فقال : قَراطينُ ، وجمعِ عُـثمان فقـال : عـُثـمـانــونَ .

(١) الكتاب ١ : ١٢٩ .

(٢) عيون الأخبار ٢ : ١٥٨ والعقد الفريد ٢ : ٤٨٤ .

قال له : هلاّ قلتَ : عَشامِينُ. قال : أيشٍ عَشامِينُ ؟ أرأيت إنسانًا يتكلم بما ليس من لغته ؟ والله لا أقولها أبدًا .(١)

وحاول مرة أن يستدرج هذا الأعرابيَّ إلى الخطأ بمزالق مفتعلة ، ليمتحن سلامة ما يتلقاه عن أمثاله من الأعراب ، ويتبين مصداقية النتائج التي يصل إليها هو ونظائره من العلماء . سأله وابنَ عم له أقلَّ منه فصاحة اسمه غصن ، عن تصغير حمراء ، فقالا : حُمَيراء. وسردَ عليهما ما يشبه ذلك ، فكانا يجيئان بمثله . ثم دسّ عليهما السؤالَ عن جمع ((عِلْباء)) وهو خلاف ما مضى ، فقال غصن : عُلَيْباء . وتبعه عبد الله ، فلما همَّ بفتح الباء تراجع كالمذعور ثم قال : عُلَيبيٌّ .(٢)

وذاك أعرابي آخر اسمه محمد بن العسّاف الشجري العُقيلي ، كان ابن جنِّي يستمتع بمحاورته لشدة فصاحته ، فسأله كيف تقول : أكرمَ أخوك أباك ؟ فقال : كذاك. فسأله : أفتقول : أكرمَ أخوك أبوك ؟ فقال : لا أقول ((أبوك)) أبدًا . قال : فكيف تقول ((أكرمني أبوك)) ؟ فقال : كذاك . قال : ألستَ تزعم أنك لا تقول ((أبوك)) أبدًا ؟ فقال : أيشٍ هذا ؟ اختلفتْ جهتا الكلام .(٣)

على مثل هذا المنوال كان تتبع العلماء لكلام العرب ، ليكون احتجاجهم به في التقعيد والتأصيل والتفسير مبنيًّا على فهم واستيعاب واقتدار . ثم وضعوا أصولًا وشروطًا للسؤال والسائل والمسؤول به ومنه وعنه ، وللجواب وما يكون في ذلك كله ، ودرجات لترتيب الأسئلة والاعتراضات ، وأساليب ترجيح الأدلة .(٤)

---

(١) الخصائص ١ : ٢٤٢ .

(٢) المصدر المتقدم ٢ : ٢٦ .

(٣) إرشاد الأريب ٥ : ٢٦ـ٢٧ .

(٤) انظر الإغراب في جدل الإعراب ص ٣٦ـ ٤٥ و ٦٤ ـ٦٨ .

وقد وظفوا تلك الأقاويل والمفاهيم في مصنفاتهم وسائل وحججًا عملية ، تمثل النشاطات الميدانية اللغوية، في أنضج مستوياتها وأبعد مراميها وأدق أساليب البحث العلمي. ونحن نقلنا نماذج يسيرة من تلك الجهود الكريمة ، ويستطيع المرء أن يجد أمثلة غفيرة منها منثورة بين طيات النصوص التراثية الغنية بالكنوز والمعادن الثمينة .

الاحتجاج الوثائقي :

كان ذلك العرض يتناول المادة الاستدلالية في البحث النحوي ، لاكتشاف القواعد والأصول الضابطة للسلوك التعبيري عند العرب . وقد لمسنا سعة الأفق وعمق النظرة ودقة المعالجة ، للشواهد في حفظها وتعيين منازلها ورواياتها ، وتوظيفها في تحقيق المسائل وتفنيد ما هو ملحون أو سقيم ، من الكلام أداءً وتركيبًا وتعبيرًا . وإنما فصّلنا الحديث عن تلك الدائرة المنهجية المتألقة في تاريخ النحو والنحاة ، لنجعلها منطلقًا نميز به ما نحن في سبيله من البحث عن «**تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف**» .

ذلك لأن موضوعنا ، على الرغم من اتصاله بعلم النحو ، يمتاز عنه بأنه بحث في مسألة جدلية صدرت عنها مقولات متناقضة ، لا تنفع فيها الشواهد النحوية المذكورة ، بجميع أنواعها ومستوياتها ونماذجها المعروفة في تاريخ هذا العلم الكريم . نحن هنا لسنا في حاجة إلى النصوص اللغوية العربية القُحّة من واقع حياة الأجداد ، وإنما همنا ينحصر في واقع الحركة التاريخية للعلم المذكور ، في مصنفاته وألسنة أربابه وعقولهم وهواجسهم ، لنرصد نثار الموضوع في بطون تلك المصنفات ، وأصول التفكير النحوي من القدماء والمحدَثين والمتأخرين والمعاصرين .

وهذا يعني أننا في هموم تتصل بالنصوص النحوية أنفسها في المصنفات المنشورة ، وبالمقولات التي تعرضت للاستشهاد بالحديث الشريف في الدرس النحوي ، سواء أقالها

علماء في النحو أم في اللغة أم في الحديث أم في البلاغة والبيان ، أم في تاريخ العلوم . ومُهمتنا تتناول الوثائق الموضوعية المتصلة بهذه الدائرة المحددة ، نجمع منها ما تيسر في صفحات التاريخ التراثي ، وما تعذر استقراؤه جمعًا لكثرته وانتشاره يكون منه عيِّـنات عشوائية وضابطة ، تقرب النتائج من الحقيقة والصواب .

إننا إزاء قضية تاريخية جدلية خلافية ، في موضوع الاحتجاج المذكور ، تقتضي منا أن تـُعرف المنزلة البلاغية والتاريخية لنصوص السُّـنّة الشريفة ، والقيمة النحوية لمصنفات الحديث المعتبرة ، وجوانب الثقافات والعلوم لدى النحاة ورجال الحديث . ومن هذا نتبين العلاقة الواقعية بين النصوص النبوية المشرَّفة وعلم الحديث والنحو من الزاوية النظرية لموضوعية . ثم نستعرض مسيرة الحديث الشريف في المصنفات النحوية خلال التاريخ ، وتطور الآراء في مسألة ذلك الاحتجاج ، لتتبين لنا الخطوات السلبية والإيجابية باختلاف التوجهات والأزمان والبلاد .

ومن ثـَم يتسنّى لنا الحكم في هذه القضية حكمـًا علميًّـا واقعيًّـا ، إن شاء الله تعالى ، مبنيًّـا على الدرس التاريخي الوثائقي ، ومشفوعًا بالإحصاءات الميدانية ، والمقولات الموثقة ، والنتائج الموضوعية ، بعيدًا عن الأساليب النظرية والعاطفية القـَبـْـلية التي شُغل بها الدارسون المتأخرون والمعاصرون .

البَابُ الأَوَّلُ

الحديث الشريف والنحو

الفَصْلُ الأوَّلُ

القيمة النحوية للحديث الشريف

للنصوص النبوية الكريمة منزلة الوثائق المقدّسة ، في تاريخ العلوم العربية والإسلامية ، وهي تتخلل تلك الموضوعات والأبحاث أدلة وحججًا قاطعة ، للفصل في أمور الشرع واللغة والأدب والفلسفة والتاريخ . . . وقد أجمع على ذلك جمهور المسلمين والعرب ، وأجرَوه في أعمالهم التراثية المختلفة ، فكان للحديث الشريف حضور كريم في جميع المستويات من البحث والدرس والتقرير والتقويم .

وليس لنا هنا أن نقف أمام هذه الميادين المتشعبة ، لأنها قد أُشبعت بالمتابعة في مصنفات أصحابها ، خدمة للنبي العظيم وللدين القويم وللعلم الشريف ، ولأنها بعيدة عن موضوعنا الذي ننوي العمل في دائرته المحدودة ، ونتطلع إلى نتائجه المرتقبة . فنحن مع هاجس واضح القسمات ، يهتم بتفصيلات المنزلة النحوية لتلك النصوص المطهَّرة ، لنضع اللَّبِنة الأولى في بناء بحثنا المقصود .

وإذا كان الحديث الشريف «ما صدر عن النبي من قول أو فعل أو تقرير» فهو السُّنّة بشكلها العامّ . وأما ما يتصل بعملنا هنا من ذلك الأثر الطاهر فهو ما صح أو حسن من قوله ـ عليه السلام ـ لأن مُهِمّتنا هي صلة الدرس النحوي بالمقولات النبوية المشرَّفة ، التي بها يعرِّفُ الحديثَ بعضُ العلماء.[1] ومن هذا المنطلق نستطيع أن ندخل ميدان العمل في البحث.

---

(١) الكليات ٢ : ١٨٧ و ٢٠٢ و ٣ : ٩ ـ ١٢ . وانظر توجيه النظر ص ٢ وتدريب الراوي ص ٦ . والحديث في الأصل نقيضُ القديم ، وهو اسمٌ من التحديث أي : الإخبارِ ، والخبرُ أي : ما يحدث ويقع فينقل . وعلى هذا يراد به الكلامُ يحدث شيئًا فشيئًا ويُتحدَّث به ، لأنه يتركب من الحروف المتعاقبة . وجمعه أحاديث ، على غير قياس . وقيل : نقل هذا الجمع من جمع أُحدوثة . وهي الأعجوبة الحادثة يكثر تناقلها بين الناس . المقاييس واللسان والتاج (حدث) وحجية السنة ص ٦٨ ـ ٨٤ ودلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث ص ٢٢ ـ ١١٠ .

وعندما نشرع في الدخول إلى هذا الميدان نـَرانا ، كنحاة مسلمين عرب ، مأمورين أمر إلزام أن نعمل بالأحاديث المطهـَّرة ، في ميداننا العلمي ، لأنها الجزء المتمم للشريعة وأحوال أتباعها في جميع شؤونهم ، والمصدر الثاني من مصادرها المعتمدة . قال النبي ﷺ :[١] ((ألا إنِّـي أُوتِـيـتُ الكِـتابَ ومِـثلَـهُ مَـعَـهُ)) . فما جاء في المقولات الشريفة إن لم يكن من الوحي فهو إلهام رباني ، له القدسية وحق الإنفاذ والالتزام ، بين المسلمين . قـال الله تعالى : ﴿ وما آتاكُـمُ الـرَّسُولُ فـخُـذُوهُ ﴾.[٢]

وقد آتانا النبي الكريم ـ عليه السلام ـ نصوصًا لغوية هي من مجامع الكَـلِـم ، في قمة البلاغة والإحكام . فنحن إذًا ملزمون أن نعتمد عليها في الدرس النحوي تأصيلًا وتفريعًا ، شـأن إخـواننا الذين شـَغلـوا بها الدراسـات اللغـوية والبـلاغية والاجتمـاعية والإنسـانية والشرعية، وجعلوها مادة أساسية في البحث والتنظير والاستدلال والتفسير والتعليل . وإلاّ كنا مخالفين أمر الله ، سبحانه وتعالى . وهذا ما لم يتنبه إليه كثير من العلماء ، غفلوا عنه لانشغالهم بما بين أيديهم من البحث والتصنيف ، وجاراهم في ذلك أساطين النحاة ومن لـَفَّ لِـفـَّهم ، فكان لبعضهم توجهات مشبوهة تقتضي النظر والقويم .

ولقد حذرنا النبي ـ عليه السلام ـ أن نتكل على أمزجتنا والأخيلة ، ونستقبل سُـنّـته بالمقاييس الشخصية الفارغة ، لنقبل منها ما نشاء ونترك ما نشاء ، نؤمن ببعض ونكفر ببعض كما فعل أصحاب الأديان السابقة . فعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : ((لا أُلفِيَـنَّ أحَـدَكُم مُـتـَّكِـئـًا علَى أرِيكَـتِـهِ ، يأتِـيـهِ الأمرُ مِمّا أمَـرتُ بـِهِ أو نَـهَـيـتُ عَـنـهُ ، فـيَـقـُولُ : لاأدرِي ، ما وَجَـدْنا في كِـتابِ الله اتَّـبَعـْناهُ)) .[٣]

---

(١) الحديث ٤٦٠٤ في سنن أبي داود و١٦٥٤٦ في مسند أحمد . وانظر حجية السنة ص ٣٠٩ .

(٢) الآية ٧ من سورة الحشر .

(٣) الـحديث ١٣ في سـنن ابـن مـاجـه . وانظـر الأحـاديث : ٢٦٦٥ و ٢٦٦٦ في الترمـذي و ٤٦٠٥ في أبـي داود والمسند =

غير أن بعض النحاة ظنوا أن هذا الأمر خاص بالأحكام الشرعية الخالصة ، وهم في حِـلٍّ منه ، فراحوا يتجاوزون الأحاديث المشرفة في أبحاثهم عفوًا أو قصدًا بحجج واهية ، بل ذهبوا أبعد من هذا حين طعنوا في صحة النصوص المطهـَّرة ، وفي رواتها وعلمائها ، واكتفـَوا بالآيات الكريمة وأقوال العرب ، ليسوّغوا لأنفسهم وللآخرين الاستمرار في ذلك التجاوز . وهذا يقتضينا أن نقف بتلبث واطمئنان ، لنبحث القضية من جميع زواياها ، ونصل منها بالوسائل العلمية المقررة إلى الصواب أو ما هو أقرب إليه ، إن شاء الله .

فصاحة النبي عليه الصلاة والسلام :

القدرة اللغوية مَـلـكة فطرية ، يحمل الإنسان إمكاناتها معه منذ أيامه الأولى في الحياة ، وهي تتضمن طاقات حيوية ناشطة ، كامنة بالقوة في التكوين العقلي والجسمي، تتفتق وتنمو بما يكون لها من اللغة وراثة وبيئة ومُـناخًا . أعني ما يرثه المرء من مكونات عصبية وعضلية ونفسية ، في المستويين الخَـلقي والخُـلقي للآباء والأمهات والأقرباء الأدنَـينَ . وهذا كالبذرة النباتية تجمع في بنيانها قدرات كامنة ، وطاقات مستوفزة للتفتح وتوليد شجرة ذات جذور وجذع وأغصان وأوراق وأزهار وثمار .

وعندما يستقبل الوليد عالم الدنيا فإن صوته أول ما يعبر عن حيويته ونشاطه الإنساني، وهو كلام ذو دلالة صارخة بالحياة والتكوين البشري القويم . وإذ ذاك تكون لديه قدرات فائقة لامتصاص أصداء ما حوله من أصوات وحركات ، يـختزنها في ذاكراته الـمتعطشـة إلى النماء ، ليتمثلها عادات يولد منها نماذج شخصية باهرة . وعلى هذا تصبح تلك الظروف العائلية المحيطة بالوليد هي البيئة اللغوية ، أي : التربة التي تفتق طاقاته التعبيرية الكامنة ، وتصوغها في قوالب ونُسج ومعايير ، تكوّن فيه أساليب القول والبيان .

= ٢ : ٣٦٧ و ٤ : ١٣١ و ١٣٢ و ٦ : ٨ و الكفاية في علم الرواية ص ١٠ ـ ١٢.

فقد منحه الله ـ تعالى ـ هبة عالية للإدراك والتنظيم والتقليد والابتكار ، تساعد على الاستيعاب للواقع وإنجاز البديل والشبيه والفائق ، عن طريق التكرار والترداد وتوليد الجديد البديع من الأصوات والصيغ والتراكيب ، عملًا بآلية القياس على غرار ما استوعب من قبل وأنجز . إنه كِبتـار ربانيّ حيّ ، يتلقف المعلومات والإشارات ، وينسج على منوالها فيما يجدّ له من مواقف ومشكلات ،[1] ثم يضيف إليها بفطرته وفطنته واجتهاده لمسات ذاتية ، تمثل شخصيته الفردية المتميزة بتكوينه الوراثي الأصيل .

وهكذا تجد البذرة المبرمجة بالتعطش والتوجه والإنجاز ، قد صادفت التربة المعطاء التي تفجر فيها طاقاتها وقدراتها الكامنة ، وتغذيها بأنماط التعبير صوتًا وصيغة وتركيبًا ، وتفتح لها أبواب الإبداع الذاتي ، بما يناسب إرثها البشري البعيد والعائلي القريب .

ثم تتسع دائرة التغذيات اللغوية بانتقال الطفل بين المجموعات الإنسانية المجاورة ، في الحيّ والأسَر القريبة ـ وهي المُناخ الطبيعي للتنمية ـ فتصب في المسالك اللغوية منه نفحات توسع المدارك والتجارب ، وتشجع على المبادهة في الصياغة والإنجاز . وبذلك تكون كالسماد المقوي والشمس المنضجة والهواء المنعش والمياه المفجرة للقدرات والطاقات ، في أحياز التراث والبيئة والمُناخ .

هذا ما يقرره علماء النفس والتربية ، في الشرق والغرب ، يتفقون على أن الإنسان كل إنسان هو حصيلة الوراثة والبيئة دون شيء آخر ، ثم يختلفون في تقدير أثر كل منهما ، فتتغلب فيه الأولى لدى بعض والثانية لدى بعض آخر . فقد حصروا لنا كيانه بين هذين البُعدين ، متجاهلينَ البعد الثالث : الإنسان نفسه . لقد استبعدوه من ميدان البحث ، مع أنه بحضوره البشري المتميز و بما استخلفه الله في الأرض يتصرف في هذين البعدين كليهما ، وقد

(١) المهارات اللغوية وعروبة اللسان ص ١٥ .

يتجاوزهما في تكوين شخصيته وحياته ، كالذين تخطّوا عصورهم من التاريخ ، وشكلوا قممًا في الخير أو الشر لميادين الحياة .

ومن تفاعل هذه الدوائر الثلاث المتداخلة ، التي تتعاون وتتبادل التجارب والكفايات والخبرات ، تتنامى الشخصية اللغوية وتأخذ أبعادها وأعماقها ودقائقها ، في مسار إنساني إنشائي لسّماح مبدع ، يمثل خلافة الله ـ عز وجل ـ في أرضه ، والتفوق البشري الذي حازه يوم نجح في الامتحان ، وبزَّ الملائكة بإبداع أساليب التعبير ، وكان له منهم سجود الاحترام والتقدير والاعتراف بالسبق المخلد .

وكذلك كان تجاهل الدراسات المعاصرة لبعد رابع في تكوين الإنسان ، وهو أهم وأعلى من تلك العناصر الثلاثة . أعني سلطان الله عليه بالوحي والإلهام والهداية ، وما يكون عن ذلك في قلب المرء بين أصبعين من أصابع الرحمن . هكذا مسخوا المخلوق البشري وحصروه بين شقَّي الرحى ، ثم حكموا عليه غيابيًّا ، وألقوه في غيابة البيئات والأنساب ، كالحيوان يتلمس تحقيق غرائزه في أحط أنواع الحياة . لقد نسوا أنه مخلوق اصطفاه الله بخِصِّيصاء الإنسانية ، وكرَّمه على كثير من خلقه ، ومنحه رعاية قلبه بحكمته ورحمته وهدايته ، وجعله خليفة له في أرضه .

١ ـ الاصطفاء الربّاني :

إذا وجهنا أنظارنا إلى الرسول الكريم محمد ﷺ ، من تلك الزوايا الأربع ، نجد أنه ولد من قريش ، وهي أفصح العرب . فقد لبثت هذه المجموعة البشرية المتميزة عدة قرون قبيل الإسلام ، لما هي عليه من سيادة في موطن الحج ومواسمه ورعاية للحجيج ، تختار من فصيحات لهجات العرب ما تستحسنه وتفضله، فتروّض به ألسنتها وتصقل منه المُنآد ، وتضمه إلى مخزونها اللغوي تراثًا خاصًّا بها متميزًا بالجمال والرونق والصفاء ، ومهيأ لتقبل آيات الله البينات .

ذلك أن العرب هم في الأصل أصحاب الفصاحة الفائقة والبيان الرفيع ، إذ اسمهم هذا هو أصلًا مصدر للفعل [١] : ((عَـرِبَ ، أي : أفصحَ بعد لُـكْـنة)) ، نُـقـل من المصدرية إلى الوصفية ـ أعني الصفة المشبهة باسم الفاعل وهي تفيد المبالغة ـ فصار يدل على توكيد المبالغة في العروبة ، عُـليا الفصاحة والبيان ، ثم سُـمِّـي به أجدادنا القدماء توكيدًا على توكيد لهذه المبالغة العليا ، فكان الصرحاء منهم هم العرب العاربة أو العَـرباء . يعني إرمَ ذاتَ العماد وما عرف في فروعها من عاد وثمود وطَـسْـم وجديس وقحطان وعدنان . . . تلك القبائل الأمهات لهذه المجموعة الإنسانية العربية الكريمة . ومن خلاصة تلك الجذور الرائقة البيان ، انشعبت قريش بأنصع وأرقى أساليب التعبير .

فقد أجمع [٢] العلماء بكلام العرب والرواة لأشعارهم أن قريشًا أفصح أبناء الأمة ألسنة وأصفاهم لغة ، لأن الله ـ جل ثناؤه ـ جعلهم قُـطّـان حَـرَمه وجيران بيته ، فكانت وفود العرب تقصدهم للحج والتحاكم في الأمور ، وتسميهم أهل الله . فهم الصرحاء من ولد إسماعيل ـ عليه السلام ـ لم تشبهم شائبة ، ولم تنقلهم عن مناسبهم ناقلة .

وكانوا مع فصاحتهم ورقـّة ألسنتهم يتخيرون من كلام الوفود أحسنه وأصفاه ، فاجتمع ما تخيروه إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها ، فصاروا أفصح العرب ، لا تجد في كلامهم شيئًا من عنعنة قيس وتميم ، أو فحفحة هذيل ، أو عجرفية ضبة وقُـضاعة ، أو كشكشة وكسكسة ربيعة ومضر ، أو تلتلة بهراء ، أو وكْم و وهْم ربيعة وكلب ، أو وتْم وشنشنة أهل اليمن ، أو استنطاء الأزد وقيس ، أو حضرميّة الجنوب من طُمطمانية وعجعجة وجعل الكاف جيمًا وقطعةٍ للآخر .

وهذه الجماعة المتميزة المصطفاة اختار الله منها نبيَّ الرحمة محمدًا ﷺ رسولًا ، لأنه

---

(١) وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب ص ٧٠ وما يزالون يقاتلونكم ص ١٠٥ .

(٢) الصاحبي ص٥٢-٥٦ والمزهر ١ : ٢٠٩-٢١٠ والاقتراح ص٣٥٧- ٣٥٨ وتاريخ آداب العرب ٢ : ٢٩٩-٣٠٠.

أصفاهم وأشرفهم وأرفعهم وأفضلهم . ولهذا كان في قراءة لابن عباس وأبي عمرو وآخرين[١] : ﴿ لَقَد جاءكُم رَسُولٌ مِن أنفَسِكُم ﴾ ، بفتح الفاء من النَّفاسة . وهي النهاية في رفعة القدر نسبًا وصهرًا وحسبًا ، كما قال الإمام علي، رضي الله عنه . هذا محتده من ناحية أجداده ، وفيهم من عروبة البيان سحر وفتنة . أما مورده من ناحية أمهاته فقد قال ابن الكلبي النسّابة المشهور : كتبتُ للنبي ﷺ خمسمِائةِ أُمّ ، فما وجدت فيهن شيئًا مما كانت عليه نساء الجاهلية.[٢]

ولقد أوضح النبي ـ عليه السلام ـ هذه الحقائق من تميزه في تلك الأمة العظيمة ، إذ قال : « إنَّ اللهَ اصطَفَى كِنانةَ مِن وَلَدِ إسماعِيلَ ، واصطَفَى قُرَيشًا مِن كِنانةَ ، واصطَفَى مِن قُرَيشٍ بَنِي هاشِمٍ ، واصطَفانِي مِن بَنِي هاشِمٍ ».[٣] وعن عبد الله بن عمر عن الرسول الكريم أنّ الله « خَلَقَ الخَلقَ ، فاختارَ مِنَ الخَلقِ بَنِي آدَمَ ، واختارَ مِن بَنِي آدَمَ العَرَبَ ، واختارَ مِنَ العَرَبِ مُضَرَ ، واختارَ مِن مُضَرَ قُرَيشًا ، واختارَ مِن قُرَيشٍ بَنِي هاشِمٍ ، واختارَنِي مِن بَنِي هاشِمٍ . فأنا مِن خِيارٍ إلى خِيارٍ » .[٤] فقد كان هذا الاصطفاء الرباني قاصدًا ليكون المصطفى خاتمَ النبيِّين وسيد المرسَلين ، بإعجاز بياني عظيم ، ومعدًّا لتحمل المسؤوليات العظام .

وفي تلك الأسرة الخالصة العروبة المختارة من أفصح العرب وأرفعهم نسبًا ولسانًا ،

---

(١) الآية ١٢٨ من سورة التوبة . وانظر مناهل العرفان ص ٣٠ والمستدرك ٢ : ٢٤٠ والشفا بتعريف حقوق المصطفى ١ : ١٧ ـ ١٨ .

(٢) الشفا ص ١٩ . وانظر جمهرة النسب لابن الكلبي ١ : ١٨ والاشتقاق ص ٣٣ ـ ٤٣ وكتاب نسب قريش ص ٢٦١ ـ ٢٧٤ . ولبيان العرب وفصاحتهم ينظر ١ : ١١ من الفائق للزمخشري .

(٣) صحيح مسلم ص ١٧٨٢ وسنن الترمذي ٩ : ٢٣٥ ـ ٢٣٦ . وانظر مختصر شرح الجامع الصغير ١ : ١١٣ وصحيح الجامع الصغير ١ : ٣٥٣ والشفا ص ٧١ ـ ٧٢ ومناهل العرفان ص ٥٢ والمقاصد الحسنة ص ٤٥ .

(٤) مجمع الزوائد ٨ : ٢١٥ . وانظر الحديثين ٢٢٧٦ في مسلم و ٣٦٠٩ في الترمذي .

ولد الرسول العظيم حاملًا البُـنـيـة الوراثية الفائقة ، في تكوين النفس والروح واللسان ، ليتلقف أنصع التعبير من أبوين وأقرباء هم في قمة عروبة البيان ، فأضاف إلى أصالة محتده وطيب عنصره التربةَ الكريمة ، تغذيه بأرقى وسائل الأداء والتعبير في أيامه وشهوره الأولى من حياته الشريفة . كذلك ترعرع في أحضان بني عبد المطلب ، الأسرة المشهورة بعروبة اللسان ، يتلقى الصفاء والنقاء والعطاء .

على أن هذه الغرسة الكريمة الطاهرة ، وقد تنفست في أجواء العروبة الخالصة ورضعت ألـبانها مع أنسام الحياة في الطفولة الباكرة ، لم يكتف أهلوها بما هي عليه من التفتح في صحة الجسم والنفس والخطاب ، ورغبوا أن يكون لها بيئة أكثر صفاء بأجوائها البدوية وغذائها الناجع ولسانها جِـدِّ القويم ، فاختاروا لها من المراضع امرأة طيبة من بني سعد بن بكر بن هوازن ،[(١)] وهم ينزلون في بادية نجد قرب مكة .

وهناك في مضارب العرب الأقحاح وبين أبنائهم أرباب الفصاحة العالية ، درج طفل النبوة الخالدة ، يتمثل عـروبة اللسان على أصفى وأنقى ما تكون . فقد كانت هذه القبيلة من عُـلـيا هـَوازن وأفصحها ،[(٢)] أمضى رسول الله في ظهرانَيها أول سِـنِـيْ حياته ، في رعاية وعناية مع صفاء البداوة وطلاقة الشمس والهواء وبساطة الشراب والغذاء ، حتى عاد إلى أمه في الخامسة من عمره ، وقد اكتسب جذور الأصالة العربية ، في براءة النفس وصحة الجسم وعروبة التواصل البياني . ثم كان زواجه الأول من بني أسد بن عبد العزى القرشيين ، ومهاجَرته إلى الأوس والخزرج ، ولم يخرج عن هؤلاء الفصحاء الأبـيـناء في النشأة واللغة .

وبهذا اجتمعت لديه عناصر التكوين العربي الكامل ، في شخصية كريمة يرعاها الله ـ سبحانه ـ لتحمل في أمة الفصاحة والبيان أمانة الدعوة والإرشاد والإصلاح ، وتحرير البشر

---

(١) سيرة ابن هشام ١ : ١٦٠ ـ ١٦٤ و أنساب الأشراف ص ٩٢ ـ ٩٥ . وانظر تاريخ آداب العرب ٢ : ٣٠١ .

(٢) الصاحبي ص ٥٧ والمزهر ١ : ٢١٠ ـ ٢١١.

من ربقة الجاهلية والضلال والعماء . وقد لخص لنا تلك المراحل الثلاث ما روي عنه من القول :((أنا أفصَحُ مَن نَطَقَ بالضّادِ ، بَيدَ أنّي مِن قُرَيشٍ ، واستُرضِعت في بَني سَعدِ بنِ بَكرٍ)).[1] فقد اجتمعت في شخصه الكريم عناصر الفطرة السليمة والمنبت الطيب والبيئة المعطاء ، فكان جوهر الصفاء في العروبة والبيان .

٢ ـ العناية الربّانيّة :

يضاف إلى هذا كله أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ يصنع رجالات النبوة على عينه ، برعاية خاصة متميزة ، تُعدهم لتلقي التكليف بالدعوة والكفاية في تحمل الرسالة وما تحتاجه من قدرات فائقة ، تنال إعجاب المعاصرين وتناسب الأمم المدعوة إلى الإيمان والصلاح . فأبونا آدم ـ عليه السلام ـ مُنِح مَلَكة البيان الإنساني ، للتمكن من ابتداع اللغة والتعبير بها عما حوله من الكائنات والأحداث ، حتى بهر الملائكة وكان له سجود الإكرام ، كما ذكرنا من قبل. ونوح ـ عليه السلام ـ أُلهم القدرة على صناعة الفُلك التي نجا بها مع المؤمنين من الطوفان ، في بلاد تكثر فيها الأنهار والسيول .

ثم تجد إبراهيم ـ عليه السلام ـ قد أُوتي الحُجّة البالغة في تفهم أوضاع النجوم بين قوم هاجسُهم العبادة لها ومدارسة شؤونها . وموسى ـ عليه السلام ـ أُرسل بآيات تُعجز السحرة والمشعبذين ، وتتلقف ما يصنعون من التخييل والأوهام ، في بيئة أتقن أهلها تلك

(١) هذا النص مشهور على ألسنة الناس ، والنحاة واللغويين بخاصة ، وقد جاء في روايات مختلفة ليس لها في الصحاح نصيب . قيل : إنه لا أصل له ، ولا يعرف له إسناد ، ومعناه صحيح . المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ص ٦٠ والنشر في القراءات العشر ١ : ٢٠١ وكشف الخفاء ١ : ٢٣٢ والمقاصد الحسنة ص ٤٥ والتلخيص الحبير ٤ : ٧ والشفا ١ : ٧١ ـ ٧٢ ومناهل العرفان ص ٥٢. وانظر المغني ص ١٥٥ وشرح الكافية ١ : ٢٤٦ والمساعد ١ : ٥٩٣ وحاشية الصبان ٢ : ١٥٤ وطبقات ابن سعد ١ : ٧١ وسبيل الهدى والرشاد ٢ : ١٠٠ ـ ١٠٣ وتخريج أحاديث الرضي ص ١٢٣ ـ ١٢٨ والفائق والنهاية واللسان والتاج (بيد) والحديث النحوي في النحو العربي ص ٢١٢ ـ ٢١٣. وبيد أني أي : لأني . وقيل : بل المراد : غير أني . وهو في صورة المدح بما يشبه الذمّ للمبالغة في الوصف .

الأباطيل وشغلتهم عن الحقائق والهداية . وداود ـ عليه السلام ـ سُخِّرت له الجبال والطير وطُوِّع له الحديد ، وعُلِّم صنعة لبوس الحرب والجهاد ، ومُنح فصل الخطاب ، في شعب تملأ نفوسه وحيواته المعجزات المادية وتشغله الفتن والحروب والخصومات .

أما سليمان ـ عليه السلام ـ فقد عُلِّم منطق الطير والنمل ، وسخرت له الرياح تجري بأمره ، وذُلِّل له الجن من مؤمنين وشياطين ، ونقل إلى مجلسه عرش بِلقيس من مملكة اليمن ، في تلك الأمة المُخلِدة إلى الأرض لا يقنعها إلاّ خوارق الأعمال وممارسة السحر وفائق القدرات .

وفي تلك الأمة نفسها وُهب زكريّاء ـ عليه السلام ـ ابنَه يحيى على شيخوخته هو وامرأتِه ، مما لا يكون إلاّ بإعجاز رباني يشد أبناء المادية المغرقة إلى الإيمان قهرًا واستسلامًا . وأما عيسى ـ عليه السلام ـ فقد بلّغ دعوة التوحيد وهو في المهد ، وأوتي الحكم صبيًّا ، ثم أرى قومه عِيانًا خلق الطير من الطين وإحياء الموتى وشفاء الأكمه والأبرص ، وأعلمهم بما يأكلون وبما يدخرون في بيوتهم ، وهم الضليعون في الطب والصيدلة والعلاج والخُزعبِلات.

تلك أحوال عرفناها من آيات التنزيل والأخبار الصادقة ، في الأحاديث الشريفة وصفحات التاريخ ، ولها نظائر كثيرة لم تصل إلينا لتعذر الإحاطة والاستيفاء . وهي تقدم لنا، على قلتها ، نهجًا ربانيًّا في صناعة الأنبياء والرسل وإعدادهم لمواجهة الأقوام المقصودة بالدعوة والإصلاح . فكل من هؤلاء الدعاة الكرام كان له من القدرات والمهارات ما يمثل رعاية ربّانية متميزة تناسب العصر ، وتبزه بالأساليب الفائقة والمعجزات القاهرة ، لتهزم أباطيل المتسلطين وزبانية الطغيان وسدنة المتألهين . فما هو نصيب نبينا محمد ـ عليه السلام ـ من تلك الهبات الربانية العالية ؟

إنك لتستعرض حياته الكريمة ، فترى نُبَذًا من الكرامات الخاصة بقي أكثرها بينه وبين بعض معاصريه ، ولم يشهدها من قومه صناديد الكفر والعناد . ثم تجد في آيات القرآن

الكريم بعض المعجزات ، لم يكن لها كبير أثر في نفوس هؤلاء . أما انشقاق القمر فأنكروه ، وأما الإسراء والمعراج فلم يروا منهما ما يمثل المعجزة النبوية التي كانت في الأقوام الغابرة ، وسماعُ ذلك ليس مما يكون باهرًا قاهرًا .

وبما أن الأمة العربية كانت حينذاك في قمة البيان والإبداع للتعبير الأدبي الفتّان ، فقد جُعلت معجزة الرسول فيهم آيات الوحي المنزّل ، والقدرات البيانية الخارقة في أحاديثه حوارًا وتوجيهًا وحجاجًا وخصومة وتشريعًا وخطابة . . . فكان ما يلقيه إلى قومه خير معجزة تبهرهم وتذهب بهم شتى المذاهب ، للتأويل وافتراء أباطيل الاتهام له ، بالسحر والشعر والجنون .

وهذا هو العنصر الإنساني ، في شخصيته الكريمة ، جمع ما في الوراثة والبيئة ، ولقّحه بفائق الكفايات البلاغية العالية ، فكان بناء دونه أساطين البلاغة وأرباب الفصاحة . وقد رعته العناية الربانية بالعطاء الفذّ ، والإمكانات المتفتحة الغلاّبة ، فإذا هو رسول الإعجاز البياني العظيم .

قال الخطابي :[1] ((اعلم أنّ الله لـمّا وضع رسوله ﷺ موضع البلاغ من وحيه ، ونصبه مَنصِب البيان لدينه ، اختار له من اللغات أعرَبها ، ومن الألسن أفصحها وأبيَنها ، ثم أمدّه بجوامع الكَلِم)) . ولذلك جاءت الآيات الكريمة تنفي عنه الافتراءات المزعومة ، وتثبت له العظمة والكمال في أحسن تقويم ، من جميع أحوال الجسم والنفس واللسان والسلوك :[2] ﴿ وإنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ .

قيل [3] : إن المراد بهذه الآية المباركة ما جبله الله عليه من الخلق العظيم . ولقد قالت

---

(١) غريب الحديث ١ : ٦٤ والمزهر ١ : ٢٠٩ . وانظر تاريخ آداب العرب ٢ : ٣٠٠ وبناء الجملة في الحديث النبوي ص ٩٣ .

(٢) الآية ٤ من سورة القلم .

(٣) تفسير ابن كثير ٤ : ٤٠٣ .

السيدة عائشة أُمّ المؤمنين [(١)] : ((فإنَّ خُـلُقَ نَـبِـيِّ الله ﷺ كانَ القُـرآنَ)) . وهذا يعني ما لديه من آثار التنزيل البيانية أيضًا ، في البلاغة وإعجاز الخطاب ، لأنه ربيب الوحي الرباني : ﴿ وما يَـنطِـقُ عَـنِ الـهَـوَى ، إن هُـوَ إلاّ وَحـيٌ يُـوحَـى ﴾ [(٢)] .

فكلامه الشريف قبس من مشكاة القرآن الكريم ، ومن الإلهام السماوي المبارك ، يـحـمـل نفحات من هبات الـمـولى ، سبحـانـه وتعالى . وقد روي عنه ـ عليه السـلام ـ أنه قال : [(٣)] ((أُوتِـيـتُ الـقُـرآنَ ، ومِـثـلَـهُ مَـعَـهُ)) . والـمِـثـلـيّة هنا تعني ، بالإضافة إلى الأحكام والآداب ، ما يمتاز به النص الرباني من الإحكام وتفرد النظم الكريم . فقد صنعته العناية السماوية وأعدّته للرسالة في قوم هم أربابٌ وسادةٌ للسحر الحلال . ولهذا روي عنه أيضًا : [(٤)] ((أدَّبَنِي رَبِّي فأحسَنَ تأدِيبِي ، ورُبِّيتُ في بَنِي سَعدٍ)) .

وهذا النص يفسر الآيات المتقدمة ، وما ذكره العلماء في معاني الخُلق والوحي والـمِثليّة التي فيها. فقد روي أن وفد بني نهد بن زيد قدموا على النبي وخطبوا بين يديه ﷺ ،

---

(١) الحديث ٧٤٦ في مسلم ومسند أحمد ٦ : ١٨٨ . وانظر صحيح الجامع الصغير ص ٨٧٢ والمستدرك ٢ : ٣٩٢ .

(٢) الآيتان ٣ و ٤ من سورة النجم .

(٣) الحديث ١٦٥٤٦ في مسند أحمد و تيسير الوصول ١ : ٢٥ .

(٤) الحديث ضعَّفه جمهور العلماء لأنه لم يأت من طريق صحيح ، ولا يُعرف له إسناد ثابت . وكان قد صححه أبو الفضل بن ناصر وجعله من معجزات نبينا ، وقد جاء في عدة روايات بألفاظ مختلفة ، إحداها في سندها عبد الله بن محمد البَلَوي ، وهو مشهور بالكذب والوضع ، وقال ابن الجوزي عن السند : ((وهذا لايصح ، وفيه مجهولون وضعفاء ، وأكذبُ الكلّ البلويُّ)) . العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ١ : ١٤٨ . و الثانية في ((أدب الإملاء)) لابن السمعاني سندها منقطع لا يصح أيضًا ، وفيه عبد الرحمن السُّلمي ومتصوفة آخرون مجهولون ، والأعمش الذي يرويه عن عبد الله بن مسعود ، وبينهما انقطاع . والثالثة سندها واهٍ في ((الدلائل)) لثابت السَّرَقسطي . وكذلك شأن الرابعة في تاريخ جرجان ١ : ١٨٧ واهية السند ، لما فيه من مجاهيل وضعفاء ، حتى قيل : إن الحديث موضوع مكذوب، مع العلم أن سيدنا رسول الله أدّبه ربه وعلّمه . وحكم عليه ابن حَجر بالغرابة ، وأن معناه صحيح ، وأورده ابن الأثير في خطبة النهاية . انظر كشف الخفاء ١ : ٧٢ ـ ٧٣ وتفسير القرطبي ١٨ : ٢٢٧ ـ ٢٢٨ والنهاية ١ : ٤ ومختصر شرح الجامع الصغير ١ : ٢١ والمزهر ١ : ٢٠٩ والخصائص الكبرى ١ : ١٠٨ .

فأجابهم بلغتهم ، والصحابة حضور ، فقال الإمام علي ، رضي الله عنه : ((يارسول الله ، كلنا من العرب بنو أب واحد ، ونراك تكلم الوفود بما لا نفهم أكثره . فما بالُك أفصحُنا)) ؟ فأجابه النبي بذلك الحديث .

وهذا يعني أن المَقام الذي ورد فيه النص الكريم هو التميُّز بالبيان عن الصحابة الكرام ، مع أنهم كانوا من قومه وبيئته . الأمر الذي يردّ هذا التميُّز إلى هبة خاصة من المولى ـ تعالى ـ أكرمه بها ، ليستوعب حاجات الدعوة في أمة ، عرفت برفعة البيان وتعدد الأساليب الفنية في إبداع الكلام .

ومما يوضح هذا التفسير موقفٌ آخر يشبه ما نحن فيه . فعن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي [1] أنه مرت سحابة ، والصحابة في مجلس النبي ـ عليه السلام ـ فذكر لهم ما فيها من صفات بعبارات بليغة جدًّا ، فقالوا : يا رسول الله ، ما رأينا الذي هو منك أفصحُ . قال : ((وما يَمنعُني مِن ذلِكَ ؟ فإنَّما أُنزِلَ القُرآنُ بلِساني ، لِسانٍ عَرَبيٍّ مُبِينٍ)) . [2]

والحقُّ أن النبي ـ عليه السلام ـ ألهمه الله ذلك توفيقًا ، فآتاه مهارات لغوية متميزة ، مع أنه لم يلق تلك القبائل قبل ، فمنّ عليه بها في قوله [3] : ﴿ وعَلَّمَكَ ما لَم تَكُنْ تَعلَمُ ﴾ . فكان يخاطب كل قبيلة بلهجتها ، وبما تفهمه وتعلمه من الكلام وأساليب الخطاب ، عملًا بقوله

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم وابن كثير في التفسير ، والرامهرمزي في ((الأمثال)) ص ١٥٧ والبيهقي في ((شعب الإيمان)) ٢ : ١٥٨ وأبو الشيخ بن حيّان في كتاب ((العظمة)) ص ١٢٤٠ . وانظر أمالي القالي ١ : ٨ ـ ١٠ . وفيه ((التميمي)) ، والتصويب من السمط ص ٣٦ . وانظر أيضًا الأزمنة والأمكنة ٢ : ٩٩ والمزهر ١ : ٢٠٩ . والحديث ضعيف في سنده موسى بن محمد بن إبراهيم ، يضعف الاحتجاج به ، لأنه يروي عن أبيه ما ليس من حديثه ، ورواية محمد بن إبراهيم عن النبي مرسلة ، لأنه تابعي لا صحابي توفي سنة ١٢٠ .

(٢) يشير إلى الآيات : ٩٧ من سورة مريم و ٥٨ من سورة الدخان و ١٠٣ من سورة النحل و ١٩٥ من سورة الشعراء .

(٣) الآية ١١٣ من سورة النساء . وانظر تاريخ آداب العرب ٢ : ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

عليه السلام :[١] ((أُمِرناُ أن نُكَلِّمَ النّاسَ علَى قَدْرِ عُقُولِهِم)) ، أي : في حدود ما يتقنون من المعارف الخاصة وقدرات التواصل البياني ومستويات التفكير والتعبير . وهذا ما لا يُحسن الصحابة كثيرًا منه .

ولذا تساءلوا عن سر تلك الخِصِّيصاء ، وكان الجواب أنه يتقن تلك اللهجات ، كما ورد في القرآن بعض منها ،[٢] لأنه لمّا خُصّ بالوحي كان لديه قبس منه في تعرّف اللهجات وإتقانها ، ليكون قادرًا على التبليغ والبيان ، إذ كل رسول يُرسل بلغة قومه ، ويُمنح من الكفايات ما يناسب البيئة والظروف المتوقعة .

فلا بدّ إذًا أن يكون من يُختار للرسالة كفئًا لها ، في جميع متطلباتها ، ليحقق باقتدار كل ما تقتضيه ، من مهارات وخبرات ونشاط . وإلاّ كان في عمله قصور وإخلال وتنفير للناس مما يدعو إليه . بل إن كل عمل يُختار له الإنسان ، بعلم وحكمة ، يجب أن تتوفر فيه الشروط الموضوعية العالية . وهذا ما نعرفه في تاريخ القرآن الكريم ، حين أراد الصحابة جمع المصحف في عهد أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ إذ اختير للقيام بذلك أقدر الناس عليه .

فقد وقع الاختيار على زيد بن ثابت لأنه أحفظ الناس حينئذ ، ويُعرف بأنه كاتب النبي ﷺ وكاتب الوحي ،[٣] وعنده مصحف تام عرضه على النبي الكريم ، بعد العرضتين الأخيرتين برمضان على جبريل . فهو يجمع الحفظ والضبط النهائي المتقن ، وهاتان هما الصفتان الضروريتان في ذلك العمل العظيم .

---

(١) ذكر السخاوي في ((المقاصد الحسنة)) أنه روي بسند ضعيف عن ابن عباس مرفوعًا ، وأن له شاهدًا من حديث مالك عن سعيد بن المسيب مرسلًا . انظر كشف الخفاء ١ : ٢٢٥ ـ ٢٢٦ والنهاية ١ : ٤ والحديث ١٢٧ في البخاري وص ١١ من مسلم .

(٢) انظر اللغات في القرآن لابن عباس ص ١٦ ـ ٥٥ . وقد صحّف هناك ((بالعَرَبانيّة)) في ص ١٦ ، فجعل : ((بالعبرانية)). فلْيُتَنبّه لذلك .

(٣) انظر فتح الباري ٩ : ٢٦ ـ ٢٧ .

ثم كان معه في عمله هذا عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ إذ جمعهما أبو بكر وقال لهما[١]: ((اقعدا على باب المسجد . فمن جاءكما بشاهدَين على كتاب الله فاكتباه)). يعني : أن يَشهد شاهدان على كل آية أنها مما كُتب بين يدي النبي ﷺ ، فأعلن عمر في المدينة ذلك الأمر ، وصار يتلقى مع زيد حَمَلة القرآن الكريم حافظين ومسجِّلين ، مع الشاهدين وشهادة زيد أيضًا ، ليدوِّن النص الرباني العظيم في مصحف كامل .

وكذلك كان الشأن في عهد عثمان ـ رضي الله عنه ـ إذ اختار اللجنة الخماسية لتدوين المصاحف ، فكان فيهم أعرب الصحابة سعيد بن العاص مُمليًا ، وأكتبهم زيد بن ثابت كاتبًا . ومعهما بقية اللجنة من الحُفّاظ الأبِناء تراقب وتساهم في التحقيق والضبط ، وتشهد لصحة ما يسجل . وبذلك كتبت المصاحف الأربعة ، التي وزعت على عواصم الدولة ،[٢] وكان مع كل منها قارئ متقن يعلم الناس القراءة ويوجههم إلى الصواب .

فالخبرة والإحاطة بأدوات العمل أساس في كل مهمة ، يكلف بها الإنسان . ولا غرو أن يكون النبي ـ عليه السلام ـ في أعلى رتبة من الفصاحة ، ليكون الأمين على الوحي الكريم. ثم إن تلمذته الدائمة للنص المقدس في تلقيه مرارًا ، وتكرار تلاوته واكتشاف أسراره ، وحفظه الراسخ مع فهم دلالاته المختلفة وأساليبه المعجزة ، وتبليغه بدقة وبيان في مواقف متعددة مختلفه ، وتفسير ما أشكل على الصحابة ، كل هذا محال أن يقوم به من لم يكن في أرفع مراتب البيان والبلاغة .

لقد منّ الله عليه بقوله : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ عَلَى قَلبِكَ ﴾،[٣] فجعل قلبه مستقر الوحي ، بما فيه من إعجاز بلاغي، لتشع منه الأنوار والأسرار ، ويفيض بها انطلاق اللسان .

(١) كتاب المصاحف لابن أبي داود ١ : ١٥٧ والمقنع ص٣ـ٤ . وانظر فتح الباري ٩ : ١٢ـ١٩ ومقالات في تاريخ القرآن ص ٧٩.

(٢) انظر المقنع ص ٥ ـ ٩ .

(٣) الآية ١٩٣ من سورة الشعراء .

فاختياره ـ عليه السلام ـ لهذه الـمُهِـمّات العظام خير دليل على كفاياتِـه العالية ، واختصاصِه بالعناية الربانية التي هيأته لذلك بنجاح واقتدار .

٣ ـ شهادات قاطعة :

بالإضافة ما ذكرناه فيما مضى ، من العناية والاصطفاء الربانيين ، لتحقيق الفصاحة العليا المعجزة لدى النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ فإنه قد تظاهرت المقولات ، في مختلف العصور والأصقاع ومتبايِـن السبل والمستويات والتوجهات ، تؤكد ذلك وتثبته بما لا مجال لشك أو التباس فيه .

فقد أوضح الله ـ عز وجل ـ أن تلك الكفايات البيانية هي صفة أصيلة في لغة رسوله الكريم ، وليست في حاجة أن ينص عليها وتبين بدليل . فهي فيه فطرة يُطلب منه استخدامها في مواجهة المعاندين : ﴿ وقُلْ لَهُـم في أنفُسِهـِم قَولًا بَلِيغًا ﴾ ،[1] أي : يَـبلغ منهم ويؤثر فيهم، ويصل إلى كنه المراد مطابقًا لما سيق له من المقصود . وبليغ القول هو الذي يعبـِّر أحسن التعبير عما في نفس قائله ومقاصده ، ويناسب أحوال المخاطبين ، بما لديهم من أساليب القول ومستوى التفكير والبيان والتفهم ، وأنواع التجارب والخبرات والتوجهات . وفي هذا الأمر من الله شهادة لرسوله بغاية البلاغة والإحكام .

ثم تجد من عاصره ، من المشركين وأهل الكتاب يهودَ ونصارى ، قد أطبقوا على شيء واحد بلا تشاور أو تواص ، وما اختلفوا فيه رغم التباين والتنازع الكبيرين بينهم فيما دون ذلك . فهم صدروا عن قول واحد ، من دون اجتماع أو تداول أو اتفاق ، هو زعمهم أن القرآن العظيم من كلام النبي الكريم .

فقد هالهم ما سمعوا وشاهدوا من بلاغةِ هذا النص الرباني ، وفيهم البلغاء والشعراء

---

(١) الآية ٦٣ من سورة النساء . وانظر الكشاف ١ : ٥٦٧ وتفسير الآلوسي ٥ : ١٠٢ .

والخطباء ، وأثرِه في نفوس الناس من مؤمن وكافر ، ورفعةِ بيانه وتميز فصاحته ، وقرنوا ذلك بما يعرفون من تألق الخطاب النبوي الشريف ، فحارت ألبابهم وطاشت حلومهم ، فما رأوا سبيلًا ينجيهم من الحيرة والطيش غير الزعم أن القرآن الكريم هو من تقوّل الرسول ، عليه السلام . وزعمهم هذا ، على ما فيه من الكذب والافتراء والجهل ، يعني أن فصاحة الرسول عندهم هي في أوج البيان وقمة الإعجاز ، حتى توهموا وادعوا ما اتهموه به من أباطيل .

هذا ما سمعناه عن الجاهليين من المشركين ، يقولونه بعضهم لبعض ، ويواجهون به المسلمين في المجالس والأسواق ، ويرددونه أمام النبي ـ عليه السلام ـ بوضوح وصراحة وإصرار . وكذلك ما كان من أحبار يهود ، وهم قد ألِفوا العربية واعتادوا أساليبها قبيل البعثة ، وصاروا كالجاهليين في الفصاحة والبيان . فقد أكثروا من ذلك الزعم ، ونقلوه غير مرة إلى حلفائهم من المشركين . ثم شاركهم المعاندون من النصارى في ذلك العصر ، وكانت لهم مقولات تعزز تلك السبيل . وما زالت حتى يومنا هذا تتردد تلك المزاعم بشكل أو بآخر، وهي كلها كلمات حقّ في دلالتها البيانية، لا في مضمون مقاصدها ، أريد بها باطل الأباطيل . وحسبك ههنا شهادة الأعداء في سيد الأنبياء .

ولكي نبسط مدى ما كان للناس من شهادات بيّنات ، في هذا الاختصاص النبوي الشريف ، لابد لنا أن نعرض نصوصًا وأقوالًا متعددة متفرقة ، هي وثائق تمثل جوانب مختلفة من ذلك . ففي كتاب ((الشفا بتعريف حقوق المصطفى)) :(١)

((أما فصاحة اللسان وبلاغة القول فقد كان ﷺ ، من ذلك ، في المحل الأفضل والموضع الذي لا يُجهل ، سلاسةَ طبع وبراعة مَنزَع وإيجاز مقطع ، ونصاعة لفظ وجزالة قول ، وصحة معان وقلة تكلف . أُوتي جوامعَ الكلم ، وخُصّ ببدائع الحِكم وعُلِّم ألسنة

(١) في ١ : ٦٢ ـ ٧١ . وانظر مكاتيب الرسول ص ٢٨٧ ـ ٢٣٥ و٣٣٩ ـ ٣٦٢ و٤٣٧ ـ ٤٤٤ . . .

العرب ، يخاطب كل أمة منها بلسانها ويحاورها بلغتها ، ويباريها في منزَع بلاغتها ، حتى كان كثير من صحابته يسألونه ، في غير موطن ، عن شرح كلامه وتفسير قوله . ومن تأمل حديثه وسِيَره علم ذلك وتحققه .

وليس كلامه مع قريش والأنصار وأهل الحجاز ونجد ككلامه مع ذي المِعشار الهَمْداني ، وطِهفة النهدي وقَطَن بن حارثة العُلَيمي والأشعث بن قيس ووائل بن حُجر الكِندي ، وغيرهم من أقيال حضرموت . وانظر كتابه إلى همْدان : إنَّ لكُم فِراعَها ووِهاطَها وعَزازَها ... وقوله لنهد : اللّهُمَّ بارِكْ لَهُم في مَحضِها ومَخضِها ومَذقِها ، وابعَثْ راعِيَها في الدَّثْرِ ، وافجُرْ له الثَّمَدَ ... وكُتِبَ لَكُم في الوَظيفةِ الفَريضةُ ،[1] ولَكُمُ الفارِضُ والفَرِيشُ ... ومن كتابه لوائل بن حُجر : إلى الأقيالِ العَباهِلةِ والأرواعِ المَشابيبِ ، في التِّيعةِ شاةٌ لا مُقْوَرّةُ الألياطِ ولا ضِناكٌ ، وأنطُوا الثَّبجةَ ...

وأما كلامه المعتاد وفصاحته المعلومة وجوامع كلمه وحِكمه المأثورة فقد ألَّف الناس فيها الدواوين ، وجُمعت في ألفاظها ومعانيها الكتب ، وفيها ما لايوازَى فصاحةً ولايُبارَى بلاغة. كقوله : المُسلِمُونَ تَتَكافأُ دماؤُهُم ، ويَسعَى بذِمّتِهِم أدناهُم ، وهُم يَدٌ علَى مَن سِواهُم. والناسُ مَعادِنُ ، وذُو الوَجهَين لا يَكون عِندَ الله وَجِيهًا ، والظُّلمُ ظُلُماتٌ يَومَ القِيامةِ ، وحَمِيَ الوَطيسُ ، وماتَ حَتفَ أنفِهِ ، ولا يُلدَغُ المُؤمِنُ مِن جُحرٍ مَرّتَينِ ، والسَّعِيدُ مَن وُعِظَ بغَيرِه ...[2]

فجُمِعَ له بذلك قوّةُ عارضة البادية وجزالتها، ونصاعة ألفاظ الحاضرة ورونق كلامها، إلى التأييد الإلٰهيّ الذي مددُه الوحي الذي لا يحيط بعلمه بشر . وقالت أُمّ معبد في وصفها

(١) في المطبوعة : ((وكتب لهم : في الوَظيفةِ الفَريضة)) . وقد صوبنا العبارة كما يقتضي سياق الكلام ، وكذلك صوبنا بعض العبارات . انظر مكاتيب الرسول ص ٤٣٧ . والله أعلم .

(٢) انظر البيان والتبيين ١ : ١٨ ـ ٣٨ .

له: حلو المنطق ، فصل لانَزْرَ ولاهَذْرَ ، كأنّ منطقه خَرز انتُظِمْنَ ، وكان جَهير الصوت حسنَ النغمة ﷺ)) .

وعن عائشة أُمّ المؤمنين ، رضي الله عنها : ((ما كان رسول الله ﷺ يسرد سردَكم هذا ، ولكنه كان يتكلم بكلام ، يُبيِّنه فصلٌ يَحفظه من جلس إليه)) .[١] وعن أنس بن مالك : ((أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثًا ، حتى تُفهم عنه ، وإذا أتى على قوم فسلّم عليهم سلّم عليهم ثلاثًا)).[٢] وقال يونس بن حبيب : ((ما جاءنا عن أحد ، من روائع الكلم ، ما جاءنا عن رسول الله ﷺ)) .[٣] وقد وصف الجاحظ ذلك بقول مطول منه[٤] :

وهو الكلام الذي قل عدد حروفه وكثرت معانيه ، وجلّ عن الصنعة ونزُه عن التكلف، وكان كما قال الله، تبارك وتعالى: قل يامحمد[٥] : ﴿ وما أنا مِنَ المُتَكَلِّفِينَ ﴾ ... فلم ينطق إلاّ عن ميراث حكمة ، ولم يتكلم إلاّ بكلام قد حُفّ بالعصمة ، وشُيِّد بالتأييد ويُسِّر بالتوفيق .. لم تسقط له كلمة ، ولا زلّت به قدم ، ولا بارت له حُجّة ، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب ... ثم لم يسمع الناس كلامًا قطُّ أعمَّ نفعًا ، ولا أقصد لفظًا ، ولا أعدل وزنًا ، ولا أجمل مذهبًا ، ولا أكرم مطلبًا ، ولا أحسن موقعًا ، ولا أسهل مخرجًا ، ولا أفصح معنًى ، ولا أبين في فحوًى ، من كلامه ﷺ .

ولقد أطال الزمخشري أيضًا [٦] وصف السحر البياني في لغة العرب عامة ، وقال : ثم

---

(١) سنن الترمذي ٩ : ٢٥٧ . وانظر صحيح البخاري ص ١٣٠٧ ـ ١٣٠٨ وصحيح مسلم ص ١٩٤٠ .

(٢) صحيح البخاري ص ٤٨ وسنن الترمذي ٩ : ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

(٣) البيان والتبيين ٢ : ١٨ . وانظر شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص٩٠ .

(٤) البيان والتبيين ١ : ١٦ ـ ١٨ .

(٥) الآية ٨٦ من سورة ص .

(٦) الفائق ١ : ١١ ـ ١٢ .

إن هذا البيان كأن الله ـ عزت قدرته ـ مخضه وألقى زُبدته على لسان محمد ، عليه أفضل صلاة وأوفر سلام . فما من خطيب يقاومه إلاّ نكص متفكّك الرِّجل ، وما من مِصقع يناهزه إلاّ رجع فارغ السَّجل . . . وما وقع من كلامه شيء ، في كلام الناس ، إلاّ أشبهَ الوضَح في نقبة الأدهم .

وكنا منذ عقود نسمع مصطفى صادق الرافعي يقول عن الأحاديث النبوية :[1] هذه هي البلاغة الإنسانية التي سجدت لها الأفكار لآيتها ، وحسِرت العقول دون غايتها . لم تُصنع ، وهي في الإحكام كأنها مصنوعة ، ولم يُتكلَّف لها ، وهي على السهولة بعيدة ممنوعة. ألفاظ النبوة يعمرها قلب متصل بجلال خالقه ، ويصقلها لسان نزل على قلبه القرآن بحقائقه . فهي إن لم تكن من الوحي الجليّ جاءت [2]من سبيله ، وإن لم يكن لها منه دليل فقد كانت هي من دليله . وكأنها هي في اختصارها وإفادتها نبض قلب يتكلم . . . وهي البلاغة النبوية ، تعرف الحقيقةَ فيها كأنها فكر صريح من أفكار الخليقة ، وتجيء بالمجاز الغريب ، فترى من غرابته أنه مجاز في حقيقة .

وأخيرًا لا آخرًا، ذكر الأستاذ محمود محمد شاكر أن في الحديث النبوي إعجازًا بلاغيًّا، تبلغ الفكرة فيه بنفسها ، ثم بتعبيرها وألفاظها ، ثم بشمول معانيها لجميع الحقائق الواشجة بينها ، ثم بتنسُّمها في ألفاظها وكلماتها نَسْمةَ الرَّوح العطِر في جو السَّحَر . ثم فوق ذلك كله البساطةُ واللِّين والتقارب والتعاطف بين هذه المعاني كلها . نقول : يبلغ هذا كله مبلغًا ، يكون منه ما هو كنسيم الجنة في طيبه ونعمته ، ويكون منه ما هو كحزّ المواسي في علائق القلوب ، ويكون منه ما هو كالنار تستعر وتتلذّع ، ويكون منه ما ينتظم البنيان الإنساني البليغ

---

(١) تاريخ آداب العرب ٢ : ٢٩٤ ـ ٣٠٢ .

(٢) في المطبوعة: ((ولكن جاءت)) . وهي عبارة مشكلة تقتضي النظر ، مثلها كثير في كلام المتأخرين ، يقحمون فيه عبارات استدراكية غير مناسبة للتركيب .

المتفهم فيهزّه هزَّ الزلزلة أعصابَ الأرض . وبهذا كان الحديث الشريف هو ذروة البلاغة البشرية التي تتقطع دونها أعناق الرجال.[١]

فهذه الشهادات البيِّنات القاطعات ، ومثلها كثير جدًّا يتعذر حصره أو الإشارة إليه ، بالإضافة إلى ما رأينا من الاصطفاء الرباني والعناية الرحمانية ، تضع بين أيدينا حقيقة ناصعة لا يختلف فيها اثنان ، هي أن الحديث الشريف هو أفصح نص إنساني عربي على الإطلاق ، في تكوين حروفه وأصواته وصيغه وتركيبه وتعبيره وأدائه ، وبلاغة رصفه وتبليغه . فلا غرو أن يكون مادة لتأريخ العربية ، في علومها المختلفة : المعجم والصرف والإعراب والبلاغة وفنون القول والبيان . وهو إذًا يتمتع في ذاته بقيمة نحوية عالية ، لا يتقدمها إلاّ القرآن الكريم .

وليبقى له ذلك المقام النحوي الرفيع، يقتضي أن يصل إلى التاريخ بوسائل علمية موثقة، فيُنقل إلينا كما خرج من معدِنه الشريف. وهذا هو موضوع الصفحات التالية، لنجيب عن السؤال المطروح فيه : كيف وصلت النصوص النبوية إلى أيام النحاة وإلى عهدنا الحاضر ؟

تدوين الحديث الشريف :

اختلفت الأنظار في هذا الموضوع ، فكان مسألة جدلية استغرقت مقولات متعددة السبل، وحاول بعض المستشرقين والمستغربين تشويه حقيقتها بالدس والتكذيب والتحريف، والتقاط الإشارات والعبارات الموهمة ، وليِّ بعضها لتؤيد مقولتهم .[٢] لذا ظهر منها بين أقلام المؤرخين والباحثين المتأخرين أن النصوص النبوية الكريمة لم تدون قبل ختام القرن الأول من الهجرة ، بل زعم بعض المنكرين أن هذه المرحلة أيضًا مشكوك فيها ، معتمدين على

---

(١) مجلة المقتطف ص ١١٤ ـ ١١٥ من عدد يوليو لعام ١٩٣٤ ومفتاح كنوز السّنّة ص : د .

(٢) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ٤٥ ودلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث ، للدكتور امتياز أحمد ص ١٥١ ـ ١٥٨ وتاريخ التراث العربي ١ : ٢٢٥ ـ ٢٣٠ وفجر الإسلام ١ : ٢٠٨ ـ ٢٢٢ ودائرة المعارف الإسلامية ١٣ : ٣٨٩ ـ ٤٠١ والسنة مع المستشرقين والمستغربين ص ٤ ـ ٢٥ ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه .

أقوال فيها الحكم بأن الأحاديث النبوية لبثت تروى بالحفظ مشافهة بعد ذلك التاريخ ، وأن ذلك ظاهرة لا تحتمل الشك أو النظر والتمحيص .

ومقابل هذا التوجه كانت وجهتان متعاونتان على نقضه : أولاهما تعترف بوجود بعض السجلات في عهد النبوة ، وهي تحوي قدرًا قليلًا من النصوص الشريفة . والثانية تجعل تلك السجلات كثيرة وافرة ، تضمنت العدد الكبير من هاتيك النصوص. ونحن ههنا نحاول أن نبسط الموضوع بعرض تاريخي موثق ، يقدم الحقيقة كما جاءت في الوثائق والنصوص المعتبرة .

١ ـ التقييد الشخصيّ :

كان الاهتمام في عهد النبوة الكريمة توجيهًا رسميًّا للحفاظ على الأحاديث بالقلب واللسان ، إذ أمر النبي ﷺ الصحابة بتبليغ ما يتحدّث به لإخوانهم الآخرين ، ودعا لمن ينقل ذلك بالخير العميم ونضرة النعيم .[١] ولما كان الناس حينذاك قد زودتهم رحمة الله ـ تعالى ـ لما هم عليه من الأمية بذاكرات متعطشة ، وقدرات على الحفظ عارمة منذ الجاهلية ، ومحبة عالية للرسول الكريم وقوله المبارك ، فقد تلقوا عنه برغبة ودقة وإمعان مقولاته الشريفة ، وتناقلوها مشافهة بالقلب واللسان محفوفة بالحفظ والأمان .

ومع هذا فإن الأمية لم تكن عامة تحول دون التدوين ، كما يتصورها بعض المؤرخين والباحثين . إذ عُرف في الجاهلية من يتقن الكتابة والقراءة بالعربية والفارسية واليونانية في دواوين الملوك وعند الأمراء .[٢] وفي مكة المكرمة والمدينة المنورة والبادية دُوِّنت أشعار ومقولات وقصائد مطوَّلات ، وصل بعضها إلى بني أمية . وعندما [٣] دخل خالد بن الوليد

---

(١) الحديث ذو الرقم ٢٦٥٩ في الترمذي ٧ : ٣٠٦ .

(٢) دراسة في أدب المخطوطات العربية ، لنبيهة عبود ص ٦ وتاريخ الفرس ١ : ٢٦٢ ودلائل التوثيق ص١٥٥.

(٣) تاريخ الطبري ٣ : ٣٧٥ و مصادر الشعر الجاهلي ص ٥١ ونشأة الكتابة ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦ .

الأنبار والحيرة وجد فيهما قومًا من العرب يتعلمون الكتابة العربية ، وفي الأديرة منهم من هو مشغول بالمخطوطات المدوَّنة . بل لقد كان في المدينة المنورة بالجاهلية كتاتيب ، وبعض اليهود يعلمون الصبيان فيها ، ولما جاء الإسلام كان فيها عدة يتقنون ذلك .(١)

قال أحمد بن فارس – وهو عالم لغوي مشهور – في أواخر القرن الرابع الهجري : ((فإنا لم نزعم أن العرب ، كلها مَدَرًا وحَضَرًا ، قد عرفوا الكتابة كلها والحروف أجمعها . وما العرب في قديم الزمان إلاّ كنحن اليوم ، فما كلٌّ يعرف الكتابة والخط والقراءة . . . وكان في أصحاب رسول الله ﷺ كاتبون ، منهم أمير المؤمنين عليٌّ . . . ومن الدليل على عرفان القدماء ، من الصحابة وغيرهم بالعربية ، كتابتُهم المصحفَ على الذي يعلله النحويون في ذوات الواو والياء والهمز والمد والقصر ، فكتبوا ذوات الياء بالياء ، وذوات الواو بالواو ، ولم يصوروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكنًا)) .(٢)

هذا مع العلم أن العشرات والمئات ، من الصحابة في المدينة المنورة وما حولها ، قد جاؤوا إلى لجنتَي تدوين المصاحف في عهدَي أبي بكر وعثمان بآلاف النصوص المسجلة من الآيات الكريمة ، بالإضافة إلى ما كانوا يحفظون في الصدور . وما قصة كتابة المعلقات على الكعبة ، في عهد كانت الجاهلية هي السائدة بين العرب ، وقصة صحيفة مقاطعة المشركين للمسلمين ، بالأمر المجهول ، كما أن الواحد من الكَمَلة في ذلك الحين هو الذي يتقن الكتابة والقراءة والعوم والرمي .

والحق أن الكتابة العربية كانت معروفة من عهد عاد ، وفي آثارهم الباقية شمالي حضرموت كتابات بالخط المسماريّ .(٣) وقد نقل كاتبُ وحيِ النبيِّ هودٍ ذلك إلى اليمن مع

(١) فتوح البلدان ص ٤٥٩ و تاريخ الطبري ٥ : ٤٢ .

(٢) الصاحبي ص ٣٦ ـ ٣٩ . وانظر المفصل في تاريخ العرب ٨ : ١٠٨ ـ ٣٠١ والطبقات الكبرى ٤ : ٢٦٢ .

(٣) قصص الأنبياء للنجار ص ٥١ . وانظر الألفاظ لابن السكيت ص ٤٨٩ .

هود والمؤمنين المهاجرين ،(١) فصار للكتابة هناك ضروب من التجويد والتحسين . ومن ثَـمّ عرض ابن خلدون لـما بعد ذلك ، من الأحقاب بعشرات آلاف السنوات ، قائلًا (٢) :

((كان الخط العربي بالغًا مبالغه من الإحكام والإتقان والجودة في دولة التبابعة ، لِـما بلغت من الحضارة والترف ـ وهو المسمَّى بالخط الحِميَري ـ وانتقل منها إلى الحِيرة لِـما كان بها من دولة آل المنذر ، نُسباءِ التبابعة في العصبية والمجدّدين لملك العرب بأرض العراق . ولم يكن الخط عندهم من الإجادة كما كان عند التبابعة ، لِقصور ما بين الدولتين . ومن الـحِـيرة لُـقِّـنَـه أهل الطائف وقريش . ومن حِـمْـيَـرَ تعلمت مضرُ الكتابة العربية . إلاّ أنهم لم يكونوا مجيدين لها ، شأن الصنائع إذا وقعت في البدو ، فكان الخط العربي لأول عهد الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة ، ولا إلى التوسط ، لمكان العرب من البداوة والتوحش وبعدهم من الصنائع)) .

فثَـمّ إذًا في الجاهلية تعلـّم للقراءة والكتابة ومعلمون ومتعلمون ، ومجيدون مجودون وغير محسنين، وثمة أيضًا وسائل وآلات كثيرة للتسجيل ، والأمر ليس بالغرابة والنـُّـدرة ، على ما زعمه كثير من المؤرخين والباحثين . وفي حَـجَرٍ ظهر بمسجد السور عند قبر المريّين بعد سيل جارف ، رأى الناس كتابة قديمة جدًّا ، نصها :((أنا أُسيد بن أبي العيص ، ترحّم الله على بني عبد مناف)).

وهذا قصيٌّ بن كلاب يرسل ، في قديم الزمان ، خطابًا إلى أخيه رزاح من قِبل أمّه يدعوه إلى نصرته على خُـزاعة وبني بكر ، وعبد المطلب بن هاشم يدعو عدة رجال من خُـزاعة إلى الكعبة الشريفة ليكتبوا كتابًا إلى أقارب له من قِبل أمّه أيضًا في المدينة ، بالمساعدة له في الحصول على ميراثه من أبيه .

---

(١) المحكم في نقط المصاحف ص ٢٦ وخطوط المصاحف عند المشارقة والمغاربة ص ١٣ .

(٢) المقدمة ص ٥٥٧ ـ ٥٥٨ . وانظر بلوغ الأرب ٣ : ٣٦٧ ـ ٣٧٩ .

وقد وُجدت وثيقة بخطه في جلد أدمٍ بخزانة المأمون ، فيها حق عبد المطلب بألف درهم فضة على رجل حميري من صنعاء ، كما ظهر في قصور الحِيرة ديوانٌ كان أمر النعمان جمع أشعار الجاهلية فيه ،(١) وقد رضي النبي الكريم من أسرى بدر الفداء بتعليم الواحد المحسن للكتابه إياها عشرةً من أولاد المسلمين .(٢)

ثم أصبح تعليم الأجيال الكتابةَ حقًّا تربويًّا شرعيًّا على الآباء ، إذ روي عن النبي ﷺ أنه قال : « حَقُّ الوَلَدِ علَى الوالِدِ أن يُعَلِّمَهُ الكِتابةَ والسِّباحةَ والرِّمايةَ » .(٣) ومن ثَمّ تداعت أسوار الأُمّيّة واحدًا بعد الآخر ، وصار للتعليم مجالات مختلفة ، تهيئ سبل الدرس والتحصيل . وما شياع الكتابة ، في أحكام التجارة والدَّين والعِتق ، بالأمر اليسير أو المجهول.

ولهذا ترى أن موضوع الكتابة ، من أفعال وأسماء، ورد في القرآن الكريم أكثر من ثلاثمائةِ مرة مع ورود الأمر بها أحيانًا ، للإشعار بأهميتها ووجوب استعمالها . وكان عمر قد انتسخ بخطه كتابًا من التوراة ، في عهد النبي ، وأُمر بإتلافه . ثم وقع يوم اليرموك في يدَي عبد الله بن عمرو بن العاص زاملتان أو عِدلان ، فيهما نصوص من آثار التوراة والإنجيل ، وكان يروي بعض ذلك في الأخبار المسندة إليه .(٤)

---

(١) الخصائص ١ : ٣٨٧ والاقتراح ص ١٧١ والطبقات الكبرى ١ : ٦٨ وتاريخ الطبري ٢ : ٢٥٠ ـ ٢٥١ والفهرست ص ٨ والفائق ١ : ٦٧٧ وسنن الدارمي ١ : ١١٥ ـ ١١٦ .

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٢ : ٢٢ ، من ثلاث طرق عن عامر الشعبي مرسلًا ، وفي كل منها ضعف ، لكنها بالتعدد تنجبر .

(٣) الحديث رواه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول ، وأبو الشيخ بن حيان في كتاب الثواب ، وابن أبي الدنيا في كتاب الرمي ، وفي سنده ضعف . وانظر السنن الكبرى ١٠ : ١٥ وشعب الإيمان ٦ : ٤٠١ والتلخيص الحبير ٤ : ١٦٦ ومختصر شرح الجامع الصغير ١ : ٢٥٥ والتراتيب الإدارية ٢ : ٢٣٩ ـ ٢٤٠ .

(٤) حديث كتاب عمر في سنده ضعف ، أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ، وابن أبي حاتم في تفسيره ، والضياء المقدسي في =

أضف إلى هذا أنه كان لدى العرب في الجاهلية ثلاثة أنواع من مجاميع الأزلام:[(١)]
أحدها يتكون من ثلاثة أزلام يتخذها المرء لنفسه ، مكتوب على واحد منها : افعل ، وعلى الثاني : لا تفعل ، والثالث غـُفـل بلا كتابة . والآخر يتكون من عشرة للميسر ، مكتوب على كل منها القسم الذي يجب على المرء مما ذُبح لذلك . والآخر يتكون من سبعة في جوف الكعبة عند هـُبل ، وعند كل كاهن من كهان العرب ، يُـحتكم إليها عند الكهان في الديات والأنساب وأمور المياه ...

فهذه الأخبار والأحداث المشهورة ، بالإضافة إلى تعلـُّم زيد بن ثابت الكتابةَ والقراءة بالسُّريانية والعبرية ، ومثلها كثير في الكتب أو ذاكرة التاريخ ، تجعل شيوع الكتابة في العصر الجاهلي ثم في صدر الإسلام أمرًا حقيقيًّا ، يدفع ما انتشر بين الدارسين والباحثين المعاصرين من أُمـيّـّة ضاربة حينذاك .

وقد ظهرت آثار ذلك في العدد الغفير من كـُتـّاب الوحي الـمشـهورين ـ وهم أكثر من ٤٠ ـ والمغمورين لا يعلم عددهم إلاّ الله [(٢)]، وفي كتبة العهود والمواثيق والرسائل النبوية، كأُبيّ بن كعب ومعاصريه ، وهي منشورة في ثلاثة مجلدات تحت عنوان : مكاتيب الرسول .

= مختارته ، والهيثمي في الزوائد ١ : ١٨٢ . وانظر فتح الباري ١٣ : ٦٤٢ ـ ٦٤٣ . وقصة عبد الله بن عمرو أخرجها الإمام أحمد في فضائل الصحابة ١ : ١٠٣ ونعيم بن حماد في الفتن ١ : ١١٠ و ١١٥ وابن أبي عاصم في السنة ٢ : ٥٤٨ ـ ٥٤٩ وفي الآحاد والمثاني ١ : ٧١ ـ ٧٢ و ٩٦ وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن ٥ : ٩٦١ ـ ٩٦٢ وابن أبي شيبة في المسند ١ : ٣٦٣ والطبراني في الكبير ١ : ٩٠ والهيثمي في الزوائد أيضًا ٩ : ٨٩ والحميدي في سننه ٢ : ٢٧١ وابن عمر العدني في كتاب الإيمان ص ١٣١ والخليلي في كتاب الإرشاد ٢ : ٥٥٣ وابن مندة في الإيمان ١ : ٤٥٠ والبخاري في الأدب المفرد ص ٣٩١ ومسند أحمد ٢ : ١٦٢ و ١٩٢ و ١٩٤ و٢٠٢ و ٢٠٩ والحديث ٣٥٠٠ في البخاري وفتح الباري ٦ : ٦٦١ ـ ٦٦٣ وعبد الله بن أحمد في كتاب السنة ١ : ٣٣٠ والمروزي في تعظيم قدر الصلاة والقضاعي في مسند الشهاب١ : ١٣٢ وتفسير ابن كثير ١ : ٣٦٢ودلائل التوثيق ص ١٥٦ ـ ١٧٩ . وفي هذه القصة تفصيلات بأخبار غيبية لا تصح .

(١) انظر تفسير البحر ٣ : ٤٢٤ ـ ٤٢٥ والمفصل في تفسير القرآن العظيم ص ٣٦٦ .

(٢) انظر التنبيه والإشراف ص ٢٤٦.

وهذا يعني أن الصحابة كان منهم كثير ممن يمارس الكتابة والقراءة ، حتى إن بعض النساء كُنَّ كذلك ، ومنهن السيدات الكريمات : حفصة وأم كلثوم والشفاء بنت عبد الله ـ وهي معلمة لحفصة ـ وعائشة بنت سعد وأم سلمى ، وفاطمة بنت الخطاب ، وخديجة ، وكريمة بنت المقداد ... الأمر الذي يسّر لهم ولهن تقييد الأحاديث الشريفة كتابة بالمداد الأسود ، مع حفظها في الصدور بالمداد الأبيض .(١)

فقد وُجد في قائم سيف رسول الله صحيفةٌ جاء فيها : ((بسم الله الرحمن الرحيم . فرّقوا بين مضاجع الغلمان والجواري والإخوة والأخوات لسبع سنين ، واضربوا أبناءكم على الصلاة ، إذا بلغوا سبعًا . ملعون من ادّعى إلى غير قومه ، أو إلى مَواليه . ملعون من اقتطع شيئًا من تخوم الأرض)) . يعني بذلك طرق المسلمين .

وكان أبو بكر سجّل ٥٠٠ حديث ، وأنس بن مالك يكتب الأحاديث ويحثّ أبناءه على الكتابة أيضًا . وذكر بعض الصحابة أنه عندهم كتاب معاذ بن جبل عن النبي ـ عليه السلام ـ في حكم الصدقة . وكان في قِراب سيف الإمام علي صحيفة سجّل فيها : لعن الله من ذَبح لغير الله ، ولعن الله من سرق منار الأرض ، ولعن الله من لعن والده ، ولعن الله من آوى محدِثًا .(٢)

وقال النبي الكريم لأصحابه قبل وفاته : ((ائتُونِي بالكَتِفِ والدَّواةِ (قيل : أو اللَّوحِ والدَّواةِ) ، أكتُبْ لَكُم كِتابًا ، لَن تَضِلُّوا بَعدَهُ أبدًا)) .(٣) وروي أنه قد أمر

(١) تذكرة الحفاظ ١ : ٥ والسنة قبل التدوين ص ٣٠٩ وسنن الدارمي ١ : ١٢٧ وتهذيب التهذيب ٣ : ٤٣٠ . وانظر دلائل التوثيق المبكر ص ١٦٨ و٣٠٣ـ٣٠٧ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ١ : ٣٠٤ـ٣٠٥ وتقييد العلم ص ٩٤ ـ ٩٥ وتذكرة الحفاظ ١ : ٥ ومسند البزار ٩ : ٣٢٩ ومجمع الزوائد ١ : ٢٩٤ ومسند أحمد ٥ : ٢٢٨ والحديث ١٩٧٨ في مسلم . والقائم : المَقبِض .والقراب : وعاء من الجلد للسيف .

(٣) صحيح مسلم ص ١٢٥٩ . وانظر منه ص ١٢٥٧ والأحاديث : ١١٤ و ٢٨٨٨ و ٢٩٩٧ و ٤١٦٨ و ٤١٦٩ و ٥٣٤٥ و ٦٩٣٢ في البخاري وفتح الباري ١ : ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

الصحابة بقوله : ((قَيِّدُوا العِلمَ بالكِتابِ)) أي : بالكتابة ، ولـمّا شكا إليه أحد الأنصار أنه يسمع الحديث ، يعجبه ولا يحفظه ، قال له: ((استَعِنْ بيَمِينِكِ))، وأومأ بيده للخط.[(١)]

وبعد خُطبة له في فتح مكة ، قام رجل من اليمن يقال له: أبو شاهٍ ، يريد الحصول على الخطبة ليحتفظ بها ، وقال : اكتبْ لي ، يا رسول الله . فقال الرسول للصحابة : ((اكتُبُوا لأبِي شاهٍ)) [(٢)] . وفي هذه الأوامر مع الإشارة إلى الخط ما يؤكد شيوع الكتابة أيضًا ، في عهد النبوة ، إذ كانت التعليمات في الغالب موجهة إلى من يحضر بدون تعيين . وإلاّ كان يوجه الأمر إلى امرئ معيَّن .

ثم لقد رُوي عنه أنه أمر كثيرين من الصحابة أن يكتبوا له العهود والرسائل وبعض الأقضية والأحكام ، وأملى عليهم ذلك وأقرَّ كتابتهم ، وورد في ذلك ذكر : كتاب وورق ومداد وحبر وقلم وقرطاس . وفي هذا ما يحقق السُّنّة الفعلية والتقريرية والقولية ، للحث على الكتابة عامة ، وكتابة الحديث خاصة .[(٣)] ولذا فإنه عندما سئل الإمام ابن حنبل : أيُّ شيء أحبُّ إليك ، أجلسُ بالليل أنسخ أو أصلي تطوُّعًا ؟ قال : إذا كنت تنسخ فأنت تتعلم به أمر دينك . فهو أحب إليّ .[(٤)]

---

(١) الحديث٢٦٦٨ في الترمذي . وانظر المستدرك ١ : ١٠٦ وصحيح الجامع ص ٧١٦ ومسند الشهاب ١ : ٣٧٠ وأخبار أصبهان ٢ : ٢٢٨ وسنن الدارمي ١ : ١٢٧ ومجمع الزوائد ١ : ١٠٧ و ١٥٢ وجامع الأصول ١ : ٣٠٦ ـ ٣٠٨ وتقييد العلم ص٦٦ ـ ٧٠ وتوضيح الأفكار ٢ : ٣٥٣ والكامل ١ : ٣٦ وبحار الأنوار ٢: ١٥٢ وأدب الدين والدنيا ص ٦٦ ومحاسن الاصطلاح ص ٣٠١ والفتح الكبير ١ : ١٧٩ وفيض القدير ١ : ٤٩١ والعقد الفريد ٢ : ٤١٩ الآداب الشرعية ص ٨٥ وجامع الأصول ٨ : ٢٥ .

(٢) الحديثان ٢٣٠٢ و ٦٤٨٦ في البخاري . وانظر فتح الباري ١ : ٢٧٣ ـ ٢٧٥وإرشاد الساري ١ : ١٦٨ وعمدة القاري ١ : ٥٦٧ والفقيه والمتفقه ١ : ٩١ وتقييد العلم ١ : ٤٠ ـ ٤١ وتيسير الوصول ٣ : ١٧٦ وجامع بيان العلم ١ : ٧٠ والمحدث الفاصل ص ٣٦٣ والآداب الشرعية والمنح المرعية ص ٨٤ ومنهج النقد عند المحدثين ص ٤٨ .

(٣) تدوين السنة الشريفة ص ٣٨ و ٤٨ ـ ٥٢ .

(٤) الفقيه والمتفقه ١ : ١٧ .

وعن رافع بن خـَدِيج قال[١] : مرّ علينا رسول الله ﷺ يومًا ، ونحن نتحدث ، فقال : ما تـُحـدِّثـُونَ ؟ قلنا : ما سمعنا منك ، يا رسولَ الله . قال : ((تَـحَـدَّثـُوا ، ولـْيَـتَبَـوَّأْ مَـقـعَـدَهُ مَن كَـذَبَ علـَيَّ مِن جَهـَنـَّمَ)) ، ومضى لحاجته وسكت القوم ، فقال : ((ما شأنُهُم لايَـتَـحَـدَّثونَ)) ؟ قالوا : الذي سمعناه منك ، يا رسول الله . قال : ((إنـِّي لـَم أُرِدْ ذلِكَ . إنـَّما أَرَدتُ مَن تَـعَـمَّـدَ ذلِكَ)) ، فتحدّثنا . قلت : يا رسول الله ، إنا نسمع منك أشياء . أفنكتبها ؟ قال : ((اكتـُبـُوا عَـنِّي ، ولا حَـرَجَ)) .

وعن عبد الله بن عمرو عن النبي أنه قال: ((قـَيـِّـدُوا الـعِـلـمَ)). فقلتُ: يا رسول الله، وما تقييده ؟ قال : ((كِتابَتـُـهُ)) . وكان أنس بن مالك يسمع من النبي ويكتب ثم يعرض عليه ما كتب . وعن عمر أن النبي جاءه كتاب من بعض الناس ، فأمر عبد الله بن الأرقم بكتابة الإجابة ، وعندما أتم الصحابي ذلك جاء بالجواب يعرضه على النبي ، فقال له : أحسنتَ .[٢]

وعن عبد الله بن عمرو أيضًا ـ وكان أصغر من في المجلس حينئذ ـ أن النبي توعد بنار جهنم من يكذب في شيء من رواية حديثه ، ولما خرج الصحابة من المجلس قال لهم عبد الله : كيف تحدّثون عن رسول الله ، وقد سمعتم ما قال ، وأنتم منهمكون في الحديث عن رسول الله ؟ فضحكوا وقالوا : يا بن أخينا ، إن كل ما سمعناه منه فهو عندنا في كتاب .[٣] وهذا نص إجمالي فيه ما يكفي من البيان . وقد كان الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ وذريته الشريفة كثيرًا ما

(١) تقييد العلم ٢ : ٧٣ والكامل ١ : ٣٦ والمعجم الكبير ١ : ١٥٦ والمحدث الفاصل ص ٣٦٩ .

(٢) تقييد العلم ص ٦٨ ـ ٦٩ وجامع الأصول ١ : ٣١٧ ـ ٣١٩ . وفي إسناد الحديث ضعف ، ولكن له أصل جيد من بعض الروايات . وانظر بحار الأنوار ٢ : ١٥١ والمحدث الفاصل ص ٣٦٥ ومحاسن الاصطلاح ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ وتحفة العقول ص ٣٦ وحلية الأولياء ٣ : ٣٢١ و كنز العمال ١٠ : ٢٤٩ وتاريخ أصبهان ٢ : ٢٢٨ وكشف الظنون ص ٢٦ والآداب الشرعية ص ٨٥ وتدوين السنة الشريفة ص ٨٧ ـ ١٠٥ ومجمع الزوائد ١ : ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٢) الكامل لابن عدي ١ : ٣٦ وتقييد العلم ص٩٨ . ورواه الطبراني في الكبير وفي سنده ضعف . مجمع الزوائد ١ : ١٥٢ .

(٣) الكامل لابن عدي ١ : ٣٦ وتقييد العلم ص ٩٨ . ورواه الطبراني في الكبير وفي سنده ضعف . مجمع الزوائد ١ : ١٥٢ .

يأمرون الناس بالكتابة مجوّدة .[١]

وروي عن الإمام أيضًا أنه قال : ((قراءتك على العالم وقراءة العالم عليك سواء ، إذا أقرّ لك به)) ، وقال : ((قراءتك عليه بمنزلة السماع منه)) .[٢] وهذا يعني أنه كان بين أيدي الناس ومتداولًا بينهم ما هو مسجل في صحيفة أو كتاب . قال أنس بن مالك : ((كَتبُ العلم فريضةٌ)) ، ثم صار يذكر ما كان عليه هو والصحابة بقوله : ((كنا لا نعدّ عِلم من لم يكتب عِلمَه عِلمًا)).[٣]

وروى عبد الله بن لُحَيّ أنه لقي بلالًا مؤذن الرسول ، وطلب منه أن يحدثه بشيء مما سمع ، فقال له : ((اكتب ، يا أخا أهل العراق)) . وأملى عليه حديثًا طويلًا في فضائل الأذان ، يقول فيه بلال مكررًا : اكتب اكتب .[٤]

وهذا سعد بن عُبادة (ت ١٥) يدوّن صحيفة فيرثها ابنه عنه ، ومعاذ بن جبل (ت ١٨) كان لديه كتابان من الأحاديث ،[٥] وذاك ابن مسعود (ت ٣٢) يقيّد صحيفة من الأحاديث ثم يروي منها في مسجد الكوفة ، وسلمان الفارسي يصنف كتاب الجاثَلِيق ،[٦] وذلك أسلم أبو رافع (ت ٣٦) يسجل كتابًا من الأحاديث أيضًا في السنن والأحكام

(١) الحديث ٥١١ في سنن الدارمي ١ : ١٤٠ . وانظر تقييد العلم ص٩٠ ـ ٩١ وجامع الأصول ١ : ٣٥٨ والكفاية ٢ : ٨٧ ـ ٨٨ وتدوين السنة الشريفة ص ١٤٦ ـ ١٦٦ .

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ٣٨٣ و ٣٩٨ ـ ٣٩٩ وتدوين السنة الشريفة ص ١٤٥ ـ ١٤٦ . وفي سند الحديث ضعف .

(٣) محاسن الاصطلاح ص ٢٩٧ وتقييد العلم ص ٩٦ وشرف أصحاب الحديث ص ٩٧ . وفي سند الحديث ضعف أيضًا .

(٤) كتاب من لا يحضره الفقيه ١ : ١٨٩ ـ ١٩٤ وأمالي الصدوق ص ١٧٦ . وانظر الحديث ٣٠٥٥ في سنن أبي داود وتدوين السنة الشريفة ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

(٥) سنن الترمذي ٦ : ٨٩ والمسند ٥ : ٢٢٨ والمعارف ص ٨٧ والأم ٧ : ١١٢ وجامع العلم ١ : ٧٢ وحلية الأولياء ١ : ٢٤٠ والأموال لأبي عبيد ص ٢٧ و ٣٧ والمسند ٥ : ٢٢٨ .

(٦) المراجعات ص ٣٠٦ وتأسيس الشيعة ص ٢٠٨ .

والقضايا ، وأبو اليسر كعب بن عمرو ، وكذلك أسماء بنت عُمَيس (ت ٣٨) ، وعبد الله بن عمر يجد صحيفة في قائم سيف أبيه .[١] والصحيفة في بعض هذه الأخبار كالكتاب ،لا تعني ورقة أو وجهًا منها فقط ، وإنما هي سجلّ يضم ورقة أو أوراقًا يتعذر تعيين عددها في كل مقام . وقد كثرت تلك الصحائف أيام النبوة ، لتقييد الأحاديث الشريفة ، أقدمها ما كان لدى نُـبيه بن شُرَيط الأشجعي الكوفي .

وإن الإمام عليّ بن أبي طالب (ت ٤٠) ، وفاطمة الزهراء (ت ١١) ، وأبا موسى الأشعري (ت ٤٤) وكان من قبلُ يكره الكتابة ، ومحمد بن مَسلمة (ت ٤٦) ، وسمُرة بن جندب (ت ٥٩) والبراء بن عازب ، وجابر بن عبد الله الخزرجي (ت ٧٨) ، كان لكل منهم صحيفة ، وللإمام أكثر من صحيفة وأكثر من كتاب ،[٢] وبعض ذلك مازال في نُسخ خطية بمكتبة شهيد علي في إستانبول نماذج منه ، وكان قد روى منها الإمام أحمد في مسنده .

وهذا أبو هريرة (ت ٥٩) كان يحفظ بقلبه ولا يكتب ،[٣] ثم خشي أن ينسى بعض ما سيحفظه فشرع في أواخر حياته يعتمد على الكتابة أيضًا ، فصار لديه مما سجّـل صحيفة يقال لها ((الصحيحة)) ، وهي مطبوعة بتحقيق محمد حميد الله ، وتضم عددًا وافرًا من الأحاديث . وروي عنه أنه كان يملك ما يملأ خمسة أجولة مما كتب .

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٣٩ و ٣٥٤ والسنة قبل التدوين ص ٣٤٦ وتوجيه النظر إلى أصول الأثر ص ٣٤٨ .

(٢) انظر تاريخ التراث العربي ١ : ٢٥٥ والمسند ٣ : ٢٩٢ ـ ٣٠٠ و ٥ : ٧ ـ ٢٣ وتقييد العلم ص ٨٨ ـ ٩٩ وجامع بيان العلم ١ : ٧١ ومجمع الزوائد ١٠ : ٢٣١ والمصنف ٩ : ٥١ وتهذيب التهذيب ٤ : ١٨٤ ـ ١٩٨ و ٢٣٦ والطبقات الكبرى ٦ : ٢٩ ـ ٣٠ ورجال النجاشي ص ٨ والمراجعات ص ٣٠٦ والتوثيق المبكر ص ٤٣٢ وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٧ ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٤٧ وتقييد السنة الشريفة ص ٥٢ ـ ٨٢ و ١٣٤ ـ ١٣٩ وأدب الحديث النبوي ص ٣٣ ـ ٣٥ والحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٣) حلية الأولياء ١ : ٣٨١ والمحدث الفاصل ٦٦ أ وجامع بيان العلم ١ : ٨٩ وفتح الباري ١ : ٢٠٦ . ولا تزال نسخة مخطوطة من ((الصحيحة)) في دار الكتب المصرية تحت الرقم ١٩٨١ حديث . وقيل : إن معمر بن راشد هو الذي صنف تلك الصحيفة .

ثم صار يحقق ما رُوي عنه بالرجوع إلى ما سجله . قال الحسن بن عمرو بن أمية: ((تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره . فقلت : إني سمعته منك . فقال : إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي . فأخذ بيدي إلى بيته ، فأرانا كتبًا كثيرة من حديث رسول الله ﷺ ، فوجد ذلك الحديث ، فقال : قد أخبرتك أني إن كنت حدثتك به فهو مكتوب عندي)) . وهذا يعني أن جميع ما كان يرويه أبو هريرة قد دوّنه واحتفظ به لمن بعده .

وكان عبد الله بن عمرو (ت ٦٥) من أقدم من يكتب الأحاديث النبوية قبل كثير من الصحابة . فهو يسجل كل شيء سمعه من النبي ، وبعضُ من حوله من قريش والصحابة يعترض عليه بأن تلك الأقوال قد تكون في الرضا والغضب ، وعسى أن يقع فيها ما ليس بحق ، فشكا الأمر إلى الرسول، فأومأ الرسول إلى فمه الشريف، وقال له : ((اكتُبْ . فوالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ ، ما خَرَجَ مِنهُ إلاّ حَقٌّ)) .(١) ولذلك تابع ما كان عليه فكان لديه صحيفة قال هو عنها : ((هذه الصادقة ، فيها ما سمعت من النبي ، ليس بيني وبينه فيها أحد)) . وهي أصدق وثيقة تثبت تقييد حوالي ١٠٠٠ حديث ، وكان كبار المحدثين يعتمدونها في مصنفاتهم ، حتى جاء معظمها في مسند الإمام أحمد.(٢)

أما عبد الله بن عباس (ت ٦٨) فكان كثيرًا ما يستملي عن عُبيد الله أبي رافع ، وصار لديه ألواح يدوّن فيها ما تلقاه عن النبي الكريم . وجابر بن عبد الله الأنصاري (ت ٧٤) كان له صحيفة مشهورة ، في مناسك الحج أو في حجة النبي الكريم ـ وكان يحفظها قتادة بن دعامة السدوسي حِفظه للآيات القرآنية ـ وكذلك سليمان بن قيس اليشكري ، وحُجر

---

(١) سنن أبي داود ٤ : ٦١ وسنن الدارمي ١ : ١٢٥ وتقييد العلم ص ٧٩ ـ ٨١ والمسند ٢ : ١٦٢ والمستدرك ١ : ١٠٥ ـ ١٠٦ وجامع بيان العلم ١ : ٧١ .

(٢) سنن الدارمي ١ : ١٢٧ والمسند ٢ : ١٦٢ ـ ١٩٢ و ٢٠٧ و ٢١٥ وتقييد العلم ص ١٣٦ وأسد الغابة ٣ : ٢٣٣ وتاريخ التراث العربي ١ : ٢٥٤ وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٧ والتوثيق البكر ص ٤٣٨ ـ ٤٤٤ .

العدوي ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود . بل إن واثلة بن الأسقع (ت ٨٥) كان له مجالس يملي فيها الحديث على طلابه ، وهم يكتبون بين يديه. وعبد الله بن أبي أوفى (ت ٨٧) كان عنده صحيفة ، وعبد الله بن عمر كان لايخرج من بيته حتى ينظر في كتبه .

وأما أنس بن مالك (ت٩٣) فكان عنده مخلاة ومخالٍ أو مجالّ جمع مجلـّة ، يملي على الناس مما فيها وهم يكتبون ، ويقول لهم عنها : ((هذه أحاديث كتبتها عن رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أو سمعتها من رسول الله وكتبتها وعرضتها عليه))،[(١)] وأما سعيد بن جبير (ت ٩٥) فهو من تلاميذ عبد الله بن عباس ، وله في ذلك قرطاس للتدوين مشهور . وخالد بن معدان (ت ١٠٣) كان عنده صحف ، وكذلك الحسن البصري (ت ١١٠) وخالد بن أبي عمران ، وحميد بن أبي حميد الطويل (ت ١٤٢) .[(٢)]

وقال عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب : ((كنت أختلف إلى جابر بن عبد الله (ت ٧٨) ، أنا وأبو جعفر معنا ألواح نكتب فيها)) . قال : فنسأله عن سنن رسول الله ﷺ وعن صلاته ، فنكتب عنه .[(٣)] وهذا أبو بُردة (ت ١٠٣) عامر بن أبي موسى الأشعري يقول: كنت إذا سمعت من أبي حديثًا كتبته . فقال : أي بُـنَـيّ ، كيف تصنع ؟ قلت : إني أكتب ما أسمع منك : قال : فائتني به . فقرأته عليه . فقال : نعم هكذا سمعتُ رسول الله ﷺ

---

(١) تقييد العلم ص ٩٥ ـ ٩٦ و ١٠٤ والتاريخ الكبير للبخاري ٨ : ٢٤٠ تحت الرقم ٢٨٥٨ وتقييد العلم ص ٩٥ ـ ٩٦ والطبقات الكبرى ٧ : ١٧١ والكفاية ٢ : ٣١٨ و ٣٦٥ والتهذيب ٤ : ٢١٤ ـ ٢١٥ ومصنف ابن أبي شيبة ٩ : ٥٠ والآداب الشرعية ٢ : ١٢٥ والمحدث الفاصل الفقرة ٣٥ والجامع لأخلاق الراوي والسامع ٢ : ٥٦.

(٢) دراسة في أدب البرديات العربية ١ : ٢٢ و ٢ : ٥٨ وجامع بيان العلم ١ : ٢٨١ و ٣٢٥ والطبقات الكبرى ٦ : ٢٦٨ و ٩ : ١١٦ وتذكرة الحفاظ ١ : ٩٣ ـ ٩٤ ودلائل التوثيق ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ .

(٣) تقييد العلم ص ١٠٤ والمحدث الفاصل ص ٣٧٠ والمصنف لعبد الرزاق ١١ : ١٨٣ والمراسيل للرازي ص ٣٧ وجامع التحصيل ص ٢٩٦ وتذكرة الحفاظ ١ : ٤٣ ومحاسن الاصطلاح ص ٢٩٧ وتاريخ بغداد ٨ : ٢٥٩ والسنة قبل التدوين ص ٣٤٢ ودلائل التوثيق المبكر ص ٤١٧ .

ولكنني أخاف أن يزيد أو ينقص .(١)

وقد كان لبعض الصحابيات الكريمات مشاركة في هذه العمليات الكتابية ، فذكر منهن ههنا : السيدة فاطمة الزهراء روي أنه كان عندها بعض الأحاديث المدوّنة ، وفاطمة بنت قيس كانت تملي ما لديها من الحديث ، حتى إن أبا سلامة بن عبد الله جمع كتابًا من إملائها ، وأسماء بنت عُميس جمعت بعض الأحاديث في كتاب ، وعائشة الصِّدِّيقة أخذ عنها معاوية بعض الأحاديث المدونة .(٢)

تلك بعض نماذج مما نقله إلينا التاريخ عن التقييد الشخصي للأحاديث الشريفة ، وإن كان في بعضها نظر يقتضي البحث والتمحيص . ولا شك أن ثمة أشكالًا كثيرة من التقييد ذهبت أخبارها أو آثارها مع الأيام ، ولو جاءت وافرة كاملة لكان فيها ما يوثق حضور التقييد الشخصي بشكل أوضح وأدق . ثم إن الرغبة الحميمة في متابعة الأحاديث ، لدى الصحابة والتابعين الكرام ، كانت تحملهم على تلقي هذه الصحائف بالحماسة الفياضة ، لحفظ ما فيها كتابة بالمداد الأسود ، وتثبيتًا بالمداد الأبيض في الأفئدة.

وهذا يعني أن كل صحيفة وَلَدتْ عشرات أو مئات من البُنيّات ـ فقد أخذ الحديثَ عن أبي هريرة ٨٠٠ محدث وكان لكثير منهم صحائف من إملائه ، وعبد الله بن عمرو يملي على تلاميذه ، ومجاهد بن جبر يُخرج كتبه لينسخ منها أصحابه ، وخالد الكلاعي يجمع صحفه في مصحف بعُرًى وأزرار ـ(٣) وهذه المئات تولِّد الآلاف من الحفيدات ، قبل أن يشرف القرن الأول على التمام . فإذا أضفت إلى هذا ما كان يكتب في غير الصحائف ، من

(١) مجمع الزوائد ١٥١ .

(٢) تقييد العلم ص ٩٩ و ٢١٨ ودلائل التوثيق المبكر ص ٥١٨ و ٥٢٤ .

(٣) دلائل التوثيق ص ٤٣٦ ـ ٤٣٧ وسنن الدارمي ١ : ١٢٨ وتقييد العلم ص ١٠٥ وتذكرة الحفاظ ١ : ٨٧ وتاريخ دمشق ٦ :٤٩.

وسائل مختلفة في النوع ذكر التاريخ بعضها ، ومن وثائق ورسائل وعهود [١] وهي كثيرة متعددة متفاوتة ، رأيت عالمًا غنيًّا بالجمع والاستقصاء والتداول، لا يعلم حدوده إلاّ الله . [٢]

وبذلك يكون للحديث الشريف سجلاّت متنوعة متفرقة ومجموعة ، قيدتها أقلام رواة العصر الإسلامي الأول ، كما كان للقرآن الكريم قبل جمع المصحف في عهد أبي بكر ، والمصاحف الأربعة في عهد عثمان . ولنا أن نقول : إن كثيرًا من الثروة الحديثية حفظته المدوّنات هذه ، إلى جانب الروايات الشفهية ، وتواصلت سلسلة العمليتين معًا من عهد النبوة إلى أن قيض الله من يودع حصائلها المدونات الكبرى . [٣]

٢ ـ التدوين العامّ :

لقد لبثت تلك الآثار النبوية الكريمة المسجلة ، في العهد الراشدي ، تتكاثر في سلالاتها بُنـيّـات وحفيدات لايحيط بها إحصاء من بشر أو علم إنساني . ورافقت ذلك العمل الشخصي العظيم رغبات من الصحابة في التدوين للحديث ، على غرار ما كان من جمع المصاحف . وإنك لترى حَبر الأمة عبد الله بن عباس (ت ٦٨) يدوّن كل شيء يسمعه ، ثم يطلب ما عند الصحابة من آثار النبي ومعه من يكتب له ، حتى صار لديه من الدفاتر حمولة جمل ينقلها معه في ترحاله [٤] . وشرع كذلك أحد أبناء أبي موسى الأشعري ـ وهو أبو بردة ـ

---

(١) انظر العلل لابن حنبل ١ : ٤٢ و٤٣ و ٥٠ والطبقات الكبرى ٢ : ٣٧١ و ٦ : ٢٥٧ وجامع العلم ١ : ٨١ وتقييد العلم ص ١٠٥ والورقة ١٩٣ من كتاب العلم لزهير بن حرب ، وتاريخ التراث العربي ١ : ٢٣٤ والتوثيق المبكر ص ٤٣٦ ـ ٥٥٢ والإصابة ٤ : ٦٢١ .

(٢) انظر المحدث الفاصل ص ٣٦٣ ـ ٣٧٨ وجواهر الأصول في علم حديث الرسول ص ٧٩ ـ ٨٩ .

(٣) انظر القرآن والنبي ص ٣٣٦ ـ ٣٣٩ والسنة قبل التدوين ص ٣٣٢ والسنة النبوية وعلومها ص ٥٩ ـ ٦١ ورسالة في إثبات التدوين والجمع لأهل القرن الأول الهجري من الصحابة والتابعين (فهرس الفهارس والأثبات ص ٣٢) وتدوين السنة الشريفة ص ٢٥٧ ـ ٢٦٠ ورجال الفكر والدعوة وتدوين الحديث .

(٤) الإصابة ٤ : ١٤٥ وتقييد العلم ص ٩٢ و ١٣٦ والتوثيق المبكر ص ٤٤٥ ـ ٤٥٢ ومعجم ما ألف عن رسول الله ص ٢٤٧ .

بتشجيع ممن حوله ، يجمع الأحاديث أيضًا . إلاّ أن أبا موسى أنكر عليه ذلك وأتلف له ما كان قد جمعه ، حرصًا على حصر الاهتمام بالقرآن الكريم .

ثم أراد الخليفة عمر بن الخطاب ـ وهو كاتب وقائل أيضًا : قيدوا العلم بالكتاب ـ أن يأمر بجمع الأحاديث النبوية من المسجَّلات والصدور،[1] واستشار بعض الصحابة في ذلك، فأشار عليه عامتهم بصحة ما يريد . ولكنه بعد أن فكر في الأمر شهرًا عدل عن نيته ، مخافة أن يؤدي الاشتغال بالحديث إلى إهمال النصوص القرآنية ، فقال لأصحابه : إني كنتُ قد ذكرت لكم من كتاب السُّنن ما قد علمتم ، ثم تذكّرت فإذا أُناس من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كُتبًا ، فأكبُّوا عليها وتركوا كتاب الله. وإني ـ والله ـ لا ألبِس كتاب الله بشيء أبدًا.

كان ذلك منه لأن نصوص القرآن الكريم لم تكن قد أخذت الحيز الكاملَ التميُّـزِ لدى العامة . فهي في مصحف واحد محفوظ عند ابنته أم المؤمنين حفصة ، وبين أيدي الناس آيات وأحاديث كثيرة وتعليقات عليها متفرقة مختلفة . ولو دُوّنت الأحاديث أيضًا لاختلطت بها بين أيديهم وحصل ما خشيه الفاروق . فقد تذكّر ما كان من أهل الكتاب ، إذ جمع الأحبار ما قاله قدماؤهم تعليقًا على التوراة ، من تفسيرات ومعلومات وأخبار وتوجيهات ـ وهو ماسمِّي التـُّلمود ـ واهتموا به كثيرًا لأنه أيسر عليهم تكلفة وتحملًا وفهمًا . وكذلك شأن القسّيسين والرهبان ، تتبعوا مقولات المسيح ـ عليه السلام ـ وتوجيهات القدّيسين الكبار ، وألحقوها بالإنجيل تفسيرًا وتوضيحًا ، وأكثروا الاهتمام بهما .

وبعد قرون من ذلك ضاعت معالم الأصول الربانية تحت تلك وطأة الأخبار والمقولات والتوجيهات ، ودخل التحوير والتغيير أيضًا فيما هو أصل العقيدة والشريعة ،

---

(١) الطبقات الكبرى ٣ : ٢٨٧ و ٤ : ١١٢ و ٧ : ٤٤٨ والأم ٧ : ٢٤٦ ـ ٢٤٧ وجامع بيان العلم ١ : ٦٤ و ٧٨ وتقييد العلم ص ٤٩ ـ ٥٠ وحجة الله البليغة ١ : ٢٩١ وتنوير الحوالك ١ : ٤ وتاريخ التراث العربي ١ : ٢٣٣ ـ ٢٣٤ وفجر الإسلام ١ : ٢٢١ وأدب الحديث النبوي ص ٣٧ والتوثيق المبكر ص ٥٠٩ ـ ٥١٦ .

وانصبت الجهود على المعلومات والتعليقات التفسيرية . ومثل هذا ما يحصل الآن بين بعض المسلمين الجهلاء ، يُشغلون ويَشغلون العامة بأخبار المفسرين وأقاصيصهم وبالأحاديث الواهية أيضًا ، عن الاعتماد الأساسي على القرآن الكريم ، فيكونون إلى الإخباريِّين أقرب منهم إلى النهج القرآنيّ الحنيف .

بيد أن الإمام علي بن أبي طالب صار يحث الناس على كتابة الحديث ، وينصحهم ببذل الأموال لشراء ما يحفظون به الأحاديث مسجلة ، وابنه الحسن يأمر بنيه وحفدته بتسجيل ما لم يستطيع حفظه .(١) الأمر الذي أشاع بين الناس رغبة في مثل ذلك ، وزاد أهمية متابعة التسجيل بالمداد الأسود مع الحفظ في الصدور .

ولما كان عبد العزيز بن مروان بن الحكم (٦٥ ـ ٨٦) واليًا على مصر ـ وهو محدّث ثقة ـ نازعته رغبة حَمِيه الفاروق ، جدِّ زوجته أُم عاصم، في تدوين السُنّة المشرَّفة ، فطلب من أبي القاسم الحمصي كَثِير بن مُرّة الحضرمي الرُّهاوي (ت ٧٠) ـ وهو محدث شامي تابعي ثقة ـ أن ينسخ له ما يجمع عن الصحابة من الأحاديث التي لم يروها أبو هريرة.(٢)

قال محمد بن سعد بن منيع : قال عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد ، قال :(٣) « حدّثني يزيد بن أبي حبيب أن عبد العزيز بن مروان كتب إلى كَثِير بن مُرّة الحضرمي – وكان قد أدرك بحمص سبعين بدريًّا من أصحاب رسول الله ﷺ ، قال ليث : وكان يُسمِّي الجندَ المقدَّم – قال : فكتب إليه أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من

---

(١) الطبقات الكبرى ٦ : ١١٦ وتقييد العلم ص ٩٠ ـ ٩١.

(٢) الطبقات الكبرى ٧ : ٤٤٨ وتهذيب التهذيب ٢ : ٥٩٤ و ٣ : ٤٦٦ وطبقات علماء الحديث ص ١٠٧ ـ ١٠٨ . وانظر الولاة وكتاب القضاء للكندي ص٤٨ ـ ٥٨ وتاريخ التراث العربي ١ : ٢٣٤ ومعجم بني أمية ص ١٠٥ ـ ١٠٦ والوجيز في علوم الحديث ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٣) جملة قال : حال من الليث ، أو مفعول به على الحكاية للفعل « قال » قبلها .

أحاديثهم ، إلاّ حديث أبي هريرة . فإنه عنده)) .

فعبد العزيز هذا يعمل بين سِنِي ٥٦ و ٧٠ ، كما هو ظاهر مما مضى ، لتدوين ما يتحصل لديه من الأحاديث الشريفة ، على شكل قريب الشَّبه بما كان في عهد أبي بكر من جمع القرآن الكريم . وقد تيسر له ذلك بما وافاه به الحضرمي من النصوص النبوية ، ما كان منها في السطور والصدور ، مع الأسانيد في ذلك الزمن وتلك الأصقاع. ولم يكن لديه حرج، لأن المصاحف العثمانية مع ما نُسخ عنها كانت قد انتشرت في البلاد ، وصارت واضحة التميز عن كل ما يحتمل التداخل والاختلاط ، فزال ما كان يخشاه الفاروق .

وقد وجهت هذه البوادر الفاروقية والعزيزية أذهان المسؤلين في العصر الأموي إلى وجوب الجمع الكامل في عدة نسخ ، لِما انتشر بين أيدي العلماء من أحاديث محفوظة في السجلاّت والصدور ، على غرار ما هو قريب الشَّبه أيضًا بما جرى في عهد عثمان للمصاحف . ولبث هذا الهاجس الوجوبي يراود قلوب الأمة حتى جاء الخليفة الراشدي الخامس عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١) ــ رضي الله عنه ـ الذي اهتدى بسُنّة أسلافه الأربعة ، وأزال عن فِرق المسلمين ما كان ينالهم في عهد الأمويين قبله ، وأعاد للإسلام روحه واعتداله وحيويته ، وهو محدث حافظ ثقة مأمون وكاتب للحديث له فقه وعلم وورع .[١] فتيسر ذلك على يديه وفي عهده، وشرع يجمع الأحاديث النبوية من مسجَّلات والده العزيزية، ويضيف إليها ما بين أيدي العلماء والمحدّثين في دنيا الإسلام توثيقًا وتحقيقًا .

لقد تبين لديه وجوب تدوينِ الحديث تدوينًا وافيًا وضبطِه في مصنفات ، لئلاّ تذهب نصوصه الكريمة بموت العلماء وفقد آثارهم . ومن ثَمّ تأثر صنيعَ والده عبد العزيز بن مروان ، وأراد أن يوسع الدائرة التي رسمها له في تدوين السُّنّة النبوية ، فقصد تعميم العمل واستيفاءه باسم الدولة وقدرتها على الاستيعاب والتخطيط والتنفيذ ، لكي يكون

(١) تهذيب التهذيب ٣ : ٢٤٠ وطبقات علماء الحديث ١ : ١٩٠ ـ ١٩٢ وفوات الوفيات ٢ : ١٠٥ وحلية الأولياء ٥ : ٢٥.

الجمع شاملًا ، ومحقـقًا للأصول العلمية المعتبرة كما جرى في المصاحف العثمانية ، وبعيدًا عن المنازع الفردية أو المذهبية ، ومَـرْضيًّا لدى عامة المسلمين في كل زمان ومكان .

يضاف إلى هذا أنه أخذ الحديث عن والده وآخرين ، وكان يطلب نسْخَ كتب الصدقات من المدينة ، ويسجل لنفسه الأحاديث ، ويطلِـع عليها الناسَ في المسجد . ولما نضجت مسألة التدوين في نفسه بعث برسائله إلى علماء الآفاق أن :[1] ((انظروا حديث رسول الله ﷺ ، فاجمعوه)) .

فالأمر هنا ، كما ترى ، موجّه إلى جميع العمّال والمحدّثين والحُفّـاظ في أمهات مدن العالَم الإسلامي يومذاك . وهو استنفار للسعي الجماعي في سبيل تسجيل ما توزع بين الناس من أحاديث مع أسانيدها المحفوظة ، خشية ذهاب العلم ، بضياع بعضها أو اختلاطه بما جدّ وكثر من ذوي البدع ، أو بما يتوقع من وضع ودسائس وتحوير في النصوص النبوية .

وهذا الأمر العامّ كان له تفسير وتخصيص ، في توجيهات إلى بعض كبار الحُـفّـاظ المشهورين بالاستيعاب العلمي الدقيق . فقد كان في كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أمير المدينة المنورة وقاضيها، أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (ت ١٢٠)، القول التالي[2]: ((انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه . فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء . ولا تقبل إلاّ حديث النبي ﷺ ولـتُـفشوا العلم ، ولـتجلسوا حتى يُعلـَّـم من لا يَعلم . فإنّ العلم لا يهلك حتى يكون سرًّا)) ، وفي رواية ثانية : ((ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سُـنّـة ماضية أو حديث عَـمْـرةَ)) .[3]

---

(١) تنوير الحوالك ١ : ٥ و فتح الباري ١ : ٢٥٩ وسنن الدارمي ١ : ١٢٦ ـ ١٣٠ والأموال ص ٣٦٠ ومفتاح السنة ص ٤٣ وأدب الحديث ص ٣٩ .

(٢) صحيح البخاري ص ٤٩ و فتح الباري ١ : ٢٥٨ ـ ٢٦٠ وتنوير الحوالك ١ : ٥ وقواعد التحديث ص ٤٧ . وكان عند جد القاضي عمرو كتاب فيه ما كتبه له الرسول من السنن . الإصابة ٤ : ٦٢١ . وانظر ما كان أي : اجمع ما تجد .

(٣) الطبقات الكبرى ٧ : ٤٨٠ ـ ٤٨١ وتهذيب التهذيب ٤ : ٤٩٥ . وانظر عمدة القاري ص ٢١ من مقدمة الناشر .

فالأمر يشمل السُّـنّـة والأحاديث التي روتها النساء أيضًا . يعني أن القصد كان منصبًّـا على الحديث الشريف ، كما كان في صنيع الوالد عبد العزيز بن مروان . وفي هذا تميُّـز عما كان يجمعه المتقدمون قبل ، إذ ضمت مصنفاتهم آثار الصحابة أيضًا . وعمرة هذه المذكورة في كتاب عمر بن عبد العزيز هي خالة ابن حزم نفسه ، بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة من الأنصار ، كانت عالمة ومحدّثة ، روت عن عائشة وأمّ سلمة ، وروى عنها ابن شهاب الزهري وأبو بكر بن حزم وابنه عبد الله ويحيى بن سعيد وآخرون .

ومن الرسائل الخاصة أيضًا ما وُجّـه إلى ابن شهاب الزُّهري القـرشـي ، محمد بن مسلم (ت ١٢٤) ، وهو عالم الحجاز والشام فقيه جامع ثقة ، ما كان أحد أعلم بسُنـّة ماضية منه ، وكان يطوف ومعه طلاّبه على العلماء يكتب في الألواح والصحف كل ما يسمع ، حتى جمع ما جاء عن النبي الكريم ، ثم ما جاء عن الصحابة أيضًا ثم أقام في الشام ، وصار قاضي دمشق في عهد يزيد بن عبد الملك . وقد أملى من حفظه ٤٠٠ حديث مرتين ، فما كان بينهما خلاف في حرف .(١)

قال (٢): ((أمرَنا عمر بن عبد العزيز بجمع السُّنن ، فكتبناها دفترًا دفترًا)) . يعني أن الزهري ومن حوله من العلماء والحُفّـاظ في الشام جمعوا ما استقصوه من الحديث الشريف ، ودونوه في عدة دفاتر ، كلها بنصوص متقاربة تشمل الروايات الصحيحة ، لتكون نماذج كاملة شأن المصاحف العثمانية قبل . ثم أرسلوها إلى الخليفة ، ليوزعها على عواصم أرض الخلافة ، كما سيرد بعد .

ولذا شاع في التاريخ أن هذا الزهري هو أول من دوّن الحديث الشريف، وكان يقول:

---

(١) طبقات علماء الحديث ١ : ١٨٢ وتهذيب التهذيب ٣ : ٦٩٧ ـ ٣٩٨.

(٢) جامع بيان العلم ١ : ٧٣ ـ ٧٦ والأنوار الكاشفة لعبد الرحمن اليماني ص ٢٤٠.

((لم يدوِّن هذا العلمَ أحد قبل تدويني)) .[١] والمراد هو التدوين الرسمي الكامل للنصوص النبوية بأسانيدها ، موزعة نسخه على الأقطار الإسلامية . فقد تلقى الخليفة تلك النماذج المدوّنة ، ووزعها على العواصم حينذاك ، كما قال ابن شهاب عنه : ((فبعث إلى كلّ أرض له عليها سلطانٌ دفترًا)). والدفتر هنا يعني المجموع الكامل المحقق للمقولات الكريمة .

وبهذا أصبح ، مع منتهى القرن الأول بين الناس في مختلِف البلاد ، كتب مدوّنة وافية بالأحاديث النبوية ، تُعتمد في البحث والرواية والدراسات الفقهية والشرعية ، بعد أن كان ما جمعه عبد العزيز بن مروان محفوظًا عنده وحده ، وباقي المجموعات الفردية يقتصر على مرويات محدودة غير شاملة . وقد يسرت هذه الجهود الكريمة المتوالية سبيل التصنيفات المختلفة في العقود التالية ، وكان آخرُها الموزع في البلاد ، بشموله واستيعابه وتيسير تناوله في الأقطار ، قد جبَّ ما قبله من التدوينات السابقة إلاّ ما ندر ، شأن ما حققته المصاحف العثمانية في غياب مصحف أبي بكر ومصاحف الصحابة الكرام . ثم اضمحلت آثار صنيع عمر بن عبد العزيز ، كما ذهبت عنا الصور الأصلية الكاملة للمصاحف العثمانية .

وبتحقق هذه الخطوة العمرية المباركة ، تهيأ الظهور لاتجاهات جديدة في تاريخ التدوين للحديث ، تستفيد من الكتب المدوّنة الموزعة في الآفاق ومن الروايات المؤيدة. فقد كان عن ذلك منهج التصنيف الفقهي ،[٢] كما في كتاب الشعبي (ت ١٠٣) ، وكتابَيِ السنن

(١) جامع بيان العلم ١ : ٧٠ـ٧٦ وفتح الباري ١ : ٢٥٩ وتنوير الحوالك ١ : ٥ وشرح الزرقاني ١ : ١٠ وتهذيب التهذيب ٣: ٦٩٨ والرسالة المستطرفة ص ٤ . وانظر تدريب الراوي ص ٤٠ وقواعد التحديث ص ٤٦ وتاريخ التراث العربي ١ : ٢٢٨ ـ ٢٢٩ . أما الدارسون المعاصرون فقد نفوا ذلك أيضًا ، وجعلوا القرن الثاني تاريخًا للتدوين . انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ : ٢٥٤ و٣ : ١٥١ ـ ١٥٢ وتاريخ التراث العربي ١ : ٢٢٥ ـ ٢٥٤ . وقد نسبت هذه الأولية إلى ابن شهاب ، ومحمد بن إسحاق المدني ، وابن جريج المكي ، والربيع بن صبيح ، وسعد بن أبي عروبة ، وغيرهم . تنوير الحوالك ١ : ٥ . هذا الخلاف مبني على طبيعة العمل الذي قام به كل منهم ، إذ يختلف المؤرخون في مفهوم ذلك ، كما كانت الحال في تاريخ نشوء علم النحو وغيره بينهم .

(٢) الفهرست ص ٢٨٢ ـ ٢٨٤ .

في الفقه والمسائل في الفقه لمكحول بن أبي مسلم الشامي (ت ١١٢) ، وكتابَيِ السنن والمناسك لابن جُريج عبد الملك بن عبد العزيز (ت ١٥٠) ، والجعفريات لجعفر بن محمد الصادق (ت ١٤٨) ، وكتاب السنن لكل من : سعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٧) ، وعبد الرحمن بن عمر الأوزاعي (ت ١٥٩) ، وزائدة بن قدامة الثقفي (ت ١٦٠) ، ويحيى بن زكرياء ، وحماد بن سلمة التميمي ولاء (ت ١٦٥)، وعبد الله بن المبارك (ت ١٨١) ، وهشيم بن بشير السلمي (ت ١٨٣) ، والوليد بن مسلم القرشي ولاء (ت ١٩٤) ، ومحمد ابن الفضيل الضبي [١] (ت ١٩٥) ووكيع بن الجراح الرؤاسي (ت ١٩٧) .

وكان تتويجًا لهذه المرحلة كتاب الموطأ لمالك بن أنس (ت ١٧٩) ، ألفه في ٦٠ سنة ، وحين بدأ في تصنيفه جمع ١٠٠٠٠ حديث ، ثم لم يزل ينظر فيه كل سنة ويسقط منه ، حتى صار إلى ١٨٤٤ حديثًا فقط . ولذا قال فيه الشافعي :[٢] ((ما على ظهر الأرض كتاب ، بعد كتاب الله ، أصحُّ من كتاب مالك))، وقال أيضًا : ((ما في الأرض كتاب في العلم أكثر صوابًا من موطأ مالك)) . وقال أحمد بن صالح[٣]: ((ما أعلم أحدًا أكثر تنقيبًا للرجال والعلماء من مالك . ما أعلمه روى عن أحد فيه شيءٌ . روى عن قوم ليس يُترك منهم أحد)) . ثم كانت كتب سمي كل منها : المصنف . فقد صار ((الموطأ)) أصلًا في ذلك ، ثم جاء ((صحيح)) البخاري أصلًا ثانيًا ، وعليهما بنى الجميعُ بعد . [٤]

وقد رافق تلك الجهود العظيمة المتنوعة في مختلِف مراحلها تصنيفُ المسانيد ، [٥] وفي

(١) له أيضًا كتب : الطهارة والصلاة والزكاة والمناسك .

(٢) شرح الزرقاني ١ : ٧ ـ ٨ وكشف المغطى ص ٥٢ .

(٣) إسعاف المطبأ برجال الموطأ ص ٨٧ .

(٤) شرح الزرقاني ١ : ٧ ـ ٨ وكشف المغطى ص ٥٢ .

(٥) تدريب الراوي ١ : ١٧٤ وكشف الظنون ص ١٦٧٨ ـ ١٦٨٤ وإيضاح المكنون ٢ : ٤٨١ ـ ٤٨٣ والفهرست ص ٢٨٥ ـ ٢٨٩ وشذرات الذهب ١ : ١٥٧ . وانظر الروض النضير ١ : ٨٢ والفهرست للطوسي ص ١٩١ ورجال النجاشي ص ٤٠٧ =

كل منها الأحاديث المسندة إلى صحابي أو تابعي أو محدّث مخصوص ، مع السلاسل الإسنادية المختلفة . وذلك ما روي عن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (ت ٢٣) لأحمد بن سليمان النجاد ، وعن الإمام عليّ لعبد الرحمن النسائي وهو خمس مجلدات ، وعن عمر بن علي بن أبي طالب (ت ٦٧) لابن الجعابي محمد بن عمر ، والشهيد زيد بن زين العابدين بن الحسين بن علي (ت ١٢٢) وله شروح كثيرة طبع منها ((الروض النضير)) ، والإمام أبي حنيفة النعمان ابن ثابت (ت ١٥٠) ، وموسى بن جعفر الصادق (ت ١٨٣) وعبد الله بن المبارك ، وسليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٣) فيما جمعه عنه أحد تلاميذ تلامذته ، وحسن بن سفيان الشيباني (ت ٢٠٣) والإمام الشافعي محمد بن إدريس (ت ٢٠٤) في ١١٩٠ حديث، جُمعتْ من كتابه ((الأمّ)) .

ثم ما كان من مسانيد عبيد الله بن موسى (ت ٢١٣) وأخيه أسد قبله ،[1] وأبي بكر عبد الله بن الزبير الحُميدي (ت ٢١٩) في ١٣٠٠ حديث ، ومسدّد البصري (ت ٢٢٨) ، ويحيى بن عبد الحميد الحماني (ت ٢٢٨) ، ونعيم بن حماد الخزاعي (ت ٢٢٨) ، وأبي الحسن علي بن الجعد الجوهري (ت ٢٣٠) ، ويحيى بن معين (ت ٢٣٤) ، وأبي خيثمة زهير ابن حرب (ت ٢٣٤) ، و أبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥) ، وعثمان بن أبي شيبة (ت ٢٣٧) ، وأبي يعقوب بن راهُويَه إسحاق بن إبراهيم المروزي (ت ٢٣٨) ، وعثمان بن أبي شيبة (ت ٢٣٩) ، والحلواني أبي محمد الحسن بن علي (ت ٢٤٢) ، ومحمد بن أسلم الطوسي (ت ٢٤٢) ، والخُوارزمي أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني (ت ٢٤٥) ، وأبي جعفر محمد بن سليمان المصيصي (ت ٢٤٦) ، وإسحاق بن إبراهيم الجمهري البغدادي

=والإمام زيد ص ٤٣ ـ ٦٦ والسنة قبل التدوين ص ٣٦٩ ـ ٣٧١ ودراسات في مناهج المحدثين ص ٥٣ ـ ٥٥ ومناهج المحدثين ص ٣٥ ـ ٢٧ وتدوين السنة الشريفة ص ١٥٦ ـ ١٩٥ .

(١) قيل : عبيد الله بن موسى أول من صنف على المسند . الإمام الترمذي ص ٢٤ . وهو وهمٌ كما ترى .

(ت ٢٤٧) ، وآخرين لم تصل إلينا أخبارهم .

وكذلك ما صنفه كل من أبي الحسن علي بن الحسين الذهلي الأفطس (ت ٢٥١) ، وأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي (ت ٢٥٥) ، وعلي بن عبد الله المديني (ت ٢٥٨) ، ويعقوب بن أبي شيبة (ت ٢٦٢) في أحاديث العشرة المبشرين بالجنة وآخرين ، والتغلبي عمار بن رجا الأستراباذي (٢٦٧) ، وبقيّ بن مخلد القرطبي (ت ٢٧٦) في روايات عن ١٣٠٠ صحابي ، وأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير (ت ٢٧٩) ، وأبي بكر أحمد بن عمر الشيباني (ت ٢٨٠) في نحو ٥٠٠٠٠ حديث ، والدارمي عثمان بن سعيد (ت ٢٨٠) ، وأبي إسحاق إبراهيم بن حرب النيسابوري (ت ٢٨٢) ، وأبي جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي المطيّن (ت ٢٩٨) ، والبزار أبي بكر بن أحمد (ت ٢٩٢) ، وأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧) ، والروياني محمد بن هارون (ت ٣٠٧) ، ويعلم الله ما كان من أشباه هذه المصنفات.

وبين تلك الآثار الكريمة كان : صحيفة الرضا علي بن موسى (٢٠٣) ، ومسند الإمام أحد بن حنبل (ت ٢٤١) يضم نيفًا وأربعين ألف حديث ، والمسند الكبير لأبي محمد عبد ابن حَميد الكشي (ت ٢٤٩) ، ومسند العشرة وابن مسعود وعمار وعباس وبعض الموالي لابن شيبة يعقوب الحافظ السدوسي (ت ٢٦٢) ، ومسند ابن أبي عاصم أحمد بن عمر الشيباني (ت ٢٨٧) وفيه نحو خمسين ألف حديث ، ومسند الإمام أبي عبد الرحمن القرطبي (ت ٢٧٦) ، وفيه الرواية عن أكثر من ١٣٠٠ صحابي رتبت أحاديث كل منهم على أبواب الفقه ، وعدد وافر لم ندرك خبره .

وأخيرًا لا آخرًا نذكر غريب الحديث لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥) ، وفيه مسانيد : أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والزبير وطلحة وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف والعباس وشيبة بن عثمان وعبد الله بن جعفر والمسور بن

مخرمة والمطلب بن ربيعة والسائب المخزومي وخالد بن الوليد وأبي عبيدة بن الجراح ومعاوية وعمرو بن العاص وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والموالي . وحسبك أن تعلم أن ((مسند ابن شاهين)) أبي حفص عمر بن أحمد البغدادي (ت ٣٨٥) فيه ١٣٠٠ جزء .[1]

تلك هي بعض الآثار التي وصلت إلينا أخبارها أيضًا واليسير من سجلاتها قبل ابن شاهين ، فيما كان حتى القرن الثالث ، وهي تفصّـل ما تفتقت به مسيرة التصنيف التخصصي بعد التدوين الذي أشرف عليه عمر بن عبد العزيز ، وأشاعه في آفاق البلاد الإسلامية . فقد تدفقت ينابيع الحكمة ومجامع الكلم بين أيدي التابعين في عشرات المصنفات ، تسجل الآثار النبوية وتبوبها ، ثم قام كبار أهل الطبقة الثالثة في منتصف القرن الثاني بتدوين الأحكام ، وظاهرهم من قبلُ من رأى إفراد الحديث الشريف خاصة ، فكانت المسانيد المتكاثرة .[2] ومخزون ذلك كله مهـّد السبيل للمرحلة التالية .

وقد استطاعت أنواع التصنيف الحديثية المختلفة ، من جوامع وسنن ومصنفات ومستدركات ومستخرجات ومسانيد وأطراف ومعاجم ومجامع ومفاتيح وفهارس وموسوعات وزوائد وتخريج وأجزاء ومشيخات وعلل ، أن تحيط بها لم يستطعه تاريخ قول لأحد من البشر . وبهذا أصبحت الأحاديث المشرَّفة جاهزة بين أيدي الناس ، لتمييز ما يريده كل باحث أو دارس أو محقق .

إنها رحمة الله ـ عز وجل ـ أحاطت السُّـنّـة الشريفة بعنايته ، ليحفظها من الضياع والدس والتشويه . وهي تحقيق للوعد بذلك في كتابه الكريم ، كما فهم أئمة المسلمين ، جنَّد له من المحبة والتقديس والحرص والصبر والتضحيات ما حققه بالجهد العظيم . وإنك لتلمس ذلك بما يلي :

---

(١) إيضاح المكنون ٢ : ٤٨١ .

(٢) تنوير الحوالك ١ : ٥ ـ ٦ . وانظر فهرسة ابن خير ص ١٣٧ ـ ١٥٢ .

فعندما ضاق بعض الناس بإفساد الوضّاعين ، وطُرح ذلك على الإمام عبد الرحمن ابن مهدي (ت ١٩٨) لِـما تثيره الأحاديث الواهية والموضوعة ، أجاب : تعيش لها الجهابذة . ثم تلا قول الله تعالى (١): ﴿ إنّا نَحنُ نَزّلْنا الذِّكرَ ، وإنّا لَهُ لَحافِظُونَ ﴾ . فالتكفل لحفظ القرآن يستلزم حفظ السُّنّة أيضًا ، لأنها من إلهام الله وتوجيهه ، وهي الشارحة الأولى والصحيحة للنظم الكريم ، وحصنه الحصين في البيان. وكان قد سئل هذا لإمام : كيف يُعرف الكذّاب ؟ فقال : كما يَعرف الطبيبُ المجنونَ .(٢)

القيمة النحوية للكتب الستّة :

تلك الجهود العظيمة الواسعة المدى ، في الاستيعاب والتنوع والدقة والعمق والوفاء ، لم يكن لها سابق إلاّ ما ناله القرآن الكريم في ضبط قراءاته ونقل نصوصه المقدسة ، ولم يكن ولن يكون لها لاحق في التاريخ الإنساني . وقد اعتمد علماء السُّنّة الشريفة على هذه الأعمال البكر الخالدة ، في تأسيس علوم الحديث وتصنيف المجموعات المختارة من ذلك اليَنبوع الفيّاض بالحكمة والسحر البياني .

لقد كان للمصنفات الحديثية الماضية اهتمام بالإسناد ظاهر ، ولا سيما فيما ذكرنا من المسانيد ، إذ كان العلماء يعرفون منازل أسلافهم ومعاصريهم . ثم جاء الأئمّة أمثال : محمد ابن إسماعيل البخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦) ، ومسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٠٢ ـ ٢٦١) ، ومحمد بن عيسى الترمذي (٢٠٩ ـ ٢٧٩) ، وقد نضجت مساعي علماء الحديث ، بتحرير مسائله وتوضيح ميادينه ومفاهيمه ومصطلحاته وأساليبه ، في التقويم والتسديد والتصحيح، وتوضحت مسالك علوم الحديث وأصوله ومعاييره المثلى .

---

(١) الآية ٩ من سورة الحجر . وانظر قول ابن حزم ص٢٠٢ .

(٢) طبقات علماء الحديث ص ٤٧٩ .

ومن ثَم نشطت جهود العلماء للسعي الدائب في الناحية الفنية ،[١] فرجعوا إلى حصائل مساعي المتقدمين يدرسونها بالنقد والتقويم ، كالنظر في طرق الحديث ، واعتبار أحوال الرواة ، والتفتيش عن دخائل أمورهم ، حتى جرَحوا من يُجرح ، وعدّلوا من يُعدّل . ولما تبين لهم تخليط بعض المحدِّثين بإلقاء ما صحّ مع ما حسن وما ضعف ، قاموا بتمييز درجات الرواية وأنواعها ، وبيّنوا قوادحها ومرجِّحاتها .

وبذلك كان لديهم علم الجرح والتعديل ، ومصنفات تاريخ الرواة وأحوالهم ، وبرّز فيهم علي بن عبد الله المديني (ت ٢٣٤) ، الذي ابتكر كثيرًا من فنون هذا العلم ، وأكثر وصفَ الأحاديث بالصحة والحُسن في مسنده وفي علله ، وكان له أثر كبير في تلميذه البخاري ومن عاصره أو جاء بعده .

ونتيجة ذلك استطاع هؤلاء الأئمة أن يقوموا بالتحقيق والتدقيق ، ويضعوا للأجيال معاييرَ وصفاتٍ وأحكامًا لتقويم الرواة والنصوص ، حتى إنهم بلغوا الذروة وأدركوا الغاية في التصنيف . وكان من صنيعهم زبدة السُّنّة المباركة ، فيما عرف بالموطأ والكتب السِّتّة : صحيحَيِ البخاري ومسلم ، وسنن الترمذي وابن ماجه وأبي داود والنَّسائي .

فقد تأثر بعض هؤلاء الأعلام مذهب « المصنفات » كالموطأ في منهجية الأبواب الفقهية ، فكان صنيع الإمام البخاري . وآخرون تأثروا مذهب « المسانيد » في العناية بفن الإسناد وسياق أسانيد الحديث ، كما فعل الإمام مسلم في تصنيفه الفريد، حين جمع طرق الحديث في الباب الواحد ، ضمن نسق الأبواب المعتمد .[٢]

وكلا الجانبين توجها في نهج واحد ، هو تجريد الحديث النبوي لئلاّ يمتزج به غيره من الآثار ، وتمييز الأنواع بعضها من بعض ، بتقسيمها من حيث القبول إلى : صحيح في أعلى

---

(١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص ٢٤ ـ ٢٧ و ١٢٣ وعمدة القاري ص ٢١ من مقدمة الناشر .

(٢) الوجيز في علوم الحديث ص ٢٩٢ .

الدرجات، وحسن في وسطها، وضعيف يُقبل بما يعضده أو بخلوّه من الكذّابين والوضّاعين، ليختاروا ما هو أصح وأقوم ، ويدعوا ما هو دون ذلك .

ولهذا أبدوا مزيد العناية بفن الإسناد والنقد للنصوص ، فأتوا بطرق الحديث ومرويات الصحابة في الباب ، كل بحسب شرطه وطريقته ، بعد أن بذلوا جهودًا عظيمة وتفننًا بديعًا في التمحيص والاختيار . وها نحن أولاء سنعرض فيما يلي نماذج من تلك المصنفات العظيمة ، لنرى القيمة النحوية لها بشكل عامّ .

على أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أمر مهمّ جـدًّا ، قبل العرض المذكور ، أعني منزلة هذه الكتب الستة من عموم أقوال النبي ،عليه السلام . فالمعلوم أن كلامه الشريف ، أيام بعثته المباركة في ثلاث وعشرين سنة ، كلـُّه أحاديث نبوية . فما قاله خلال تلك السنوات ليلًا ونهارًا ، في البيت والسوق والمسجد والمجالس والصحة والمرض والرضا والغضب والحرب والسلم والخطابة والحوار والوعظ والتوجيه . . . ما قاله في هذه المواقف وغيرها له القدسية الرفيعة الواحدة ، والمكانة العالية المتميزة ، لا فرق بين عبارة وأُخرى في ذلك .

ولو حاولنا استعراض ما ذكرناه ، لتقدير كميته الحقيقية ، لعجزنا نحن وجميع الآلات والأجهزة المعاصرة عن الإحاطة به . فهو يتجـاوز آلاف ملايـين الملايـين ، ولـيس في وسـع مخلوق أن يعين مقداره الكمي . ولاشك أن ما حُـفـظ لنا مـن المقـولات المشرَّفـة هـو نسبة ضئيلة جـدًّا من المجموع الكامل المذكور ، وقد ذهبت مع الأقدار تلك الكميات الضـخمة ، ولم يُـحِـط بها إلاّ علم الله ، تعالى .

وفي هذا ، كما ترى ، فرق جوهري كبير ظاهر بين القرآن الكريم والحديث الشريـف . فنص الأول تلقاه الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ بالتمام والكمال في قراءاته المختلفة حرفًا ولفظًا وعبارة وتركيبًا ، من دون نقص أو زيادة أو إخلال أو إغفال ، كمـا حفظه الأمين عن الأمين – صلى الله عليهما – وإن كان فيه آيات متشابهة ومعلومات متقاربة أحيانًا . وإنما كـان ذلـك

لأن الكتاب الرباني وحي مقدس ، وهو كلام الله تعالى ، وكله وحدة متميزة قائمة برأسها ، لا يجوز الإخلال بحرف واحد منها ، في حين أن أقوال النبي ـ عليه السلام ـ فيها ما قد يغني بعضه عن بعض ، وفيها ما قد يكون أمرًا عابرًا أو شخصيًّا صِرفًا لا دخل له في مقتضيات التشريع ، أو لا يجوز لنا الاطلاع عليه .

وعلى كل حال ، فإن ما بقي لنا منه كاف واف لإقامة الدين الحنيف ، في العقيدة والعبادة والسلوك والمعارف والعلوم ، وتشريع أحكام الفرد والمجتمع وسياسة الأمة والعالم. وما ذهب في طيات الأقدار هو ، على عِظم قدره وشرفه وقدسيته ، إمّا لا علاقة له بهذه الموضوعات المذكورة لِما بيّنّا قبلُ ، وإمّا له نظائر فيما حُفظ لنا وافية وكافية فيما نحتاج إليه ، من أمور الدنيا والآخرة ، وهذا الأمر قلّ من تنبه إليه . فليس فيما فاتنا إذًا شيء يزيد على ما بين أيدينا ، في التشريع والتوجيه والبيان .

فلقد كان حرص الصحابة الكرام شديدًا ، أن يتلقوا كل ما يخص حياة الأمة والأفراد بدقة واستيعاب ووفاء ، فلم يغب عنهم من ذلك شيء ، ونقلوا إلى التاريخ تفصيلات جميع الأمور الحيوية لمصالح الفرد والمجتمع والدولة والعالَم . بل لقد كان فيما حفظوه تكرار كثير أحيانًا لعدد وافر من الموضوعات ، تتخلله تفصيلات متشابهة أو متباينة ، تكوّن بمجملها جزئيات الموضوع ، وتستوفي جميع عناصره ، أو يؤكد بعضها بعضًا في تحقيق المراد .

وهذا يعني أن ما نملكه الآن ، من الأحاديث الشريفة ، هو صفوة ما كان من مقولات النبوة ، جاءتنا محفوفة بمقوِّمات الحرص والعناية والمحبة والضبط والتوثيق والتحقيق . ولما كانت الكتب الستة في أعلى مراتب تلك المقوّمات ، وما تتضمنه من النصوص المشرَّفة أصحّ الصحيح وأوثق الوثيق ، فهي إذًا صفوة الصفوة ، وقمة ما تحدث به النبي ﷺ . وفي هذا ما يقدم لنا أضواء لدراسة الجانب النحوي مما نحن في صدد بحثه وبيانه .

١ ـ الجامع الصحيح :[١]

الإمام البخاري[٢] هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (١٩٤ ـ ٢٥٦) الجُعفي ولاءَ إسلامٍ ، ولد في بخارى إحدى مدن أوزبكستان ، وأصيب بالعمى في صغره ثم شُفي منه . وكان أبوه تلميذًا لمالك بن أنس صاحب الموطأ ، وأحد الثقات في الطبقة الرابعة ، روى عنه بعض العراقيين ، وتوفي وما زال ابنه طفلًا .

لازم البخاري قُـرّاء بلدته في أيام طفولته ، فحفظ القرآن الكريم وشيئًا من التفسير وعلوم العربية ، وكان آية في الحفظ وتوقد الذكاء . روى ورّاقُـه محمد بن أبي حاتم عنه أنه أُلهم حفظ الحديث ، وهو في الكُـتّاب ابن عشر سنين أو أقلّ ، ثم خرج من الكُـتّـاب فجعل يختلف إلى الشيوخ لطلب الحديث ، فأبدى تفوقًا ملحوظًا ، وقدرات باهرة في حفظ الرجال ومعرفة أحوالهم ورواياتهم وكُـناهم .

ففي الحادية عشرة من عمره سمع شيخه الداخليَّ يقرأ للناس عن سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم ، فقال له : ((إن أبا الزبير لم يروِ عن إبراهيم)) ، فانتهره الشيخ ، فقال الغلام : ((ارجع إلى الأصل ، إن كان عندك)) . فدخل يبحث في الأصل ثم رجع ، فقال : كيف هـو يا غلام ؟ قال : ((هو الزبير وهو ابن عدي عن إبراهيم)) . فأخذ القلم منه وأصلح كتابه ، وقال له : صدقتَ .

---

(١) هذا اختصار لعنوان الكتاب ، ويقال له ((صحيح البخاري)) ، واسمه على الصواب هو : ((الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وسننه وأيامه)) . انظر مطبوعة دار طوق النجاة لعام ١٤٢٢ و رسالة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة ، ذات العنوان : تحقيق اسمَي الصحيحين واسم جامع الترمذي .

(٢) تاريخ بغداد ٢ : ٦ ـ ٣٤ وكتاب الثقات ٩ : ١١٣ و ٨ : ٩٨ وسير أعلام النبلاء ١٢ : ٣٩١ وتهذيب الكمال ٢٤ : ٤٣ وتهذيب الأسماء واللغات ١ : ٦٧ وتهذيب التهذيب ٣ : ٥٠٨ وهدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٦٦٣ ـ ٦٦٦ وطبقات الشافعية ٢ : ٢ ـ ١٩ وطبقات الحنابلة ١ : ٢٧١ ـ ٢٧٦ وكوثر المعاني الدراري ١ : ٨٨ ودائرة المعارف الإسلامية ٦ : ٣٦٦ ـ ٣٧٢.

وسمع شيخَه الفريابيَّ في مجلسه يقول : ((حدثنا سفيان عن أبي عروة عن أبي الخطاب عن أبي حمزة)) . ولم يعرف أحد في المجلس أصحابَ الكُنى فيها ذكر ، فقال البخاري : ((أبو عروة [1] هو معمر بن راشد ، وأبو الخطاب هو قتادة بن دعامة ، وأبو حمزة هو أنس بن مالك. وكان سفيان الثوري فعولًا لذلك)) ، أي : يكني المشهورين من الرواة . فصار الشيوخ يسألون البخاري عن تحقيق أسماء الرجال والبقاع ، وكيفيات السماع فيمن مضى من المحدثين ، حتى كأنه كان قد شهد القوم في حياتهم ومجالسهم .

وقد استطاع أن يحفظ كتب ابن المبارك ووكيع ويعرف كلامه ـ وهو من أصحاب الرأي ـ حين صار في السادسة عشرة ، ثم أتقن الفقه وعلم الرجال ، وعلوم الحديث رواية ودراية ، حتى أُطلق عليه أنه سيّد المحدِّثين والفقهاء . وبذلك انتشر ذكره بين العلماء ، وهو في السابعة عشرة ، وطلب منه أحد شيوخه أن يصحح له ما في كتبه من هَنات .

كان في صغره يحفظ ما يسمعه ولا يكتب ، فلامه مرة أصحابه على ذلك ، فقال بعد ١٦ يومًا من مَجالسه معهم : ((اعرضوا عليّ ما كتبتم)) . فعرضوا عليه أكثر من ١٥٠٠٠ حديث ، فأعادها عليهم كلها عن ظهر قلب ، حتى صاروا يحتكمون إلى حفظه في تصحيح كتبهم . وقد حفظ في صباه ٧٠٠٠٠ حديث ، وصنف كتاب قضايا الصحابة والتابعين وكتاب التاريخ ، وهو ابن ثماني عشرة . وكانت له رحلات إلى الجبال وبلخ ونيسابور والريّ، ومدن الحجاز والشام ومصر والجزيرة ، والبصرة والكوفة وبغداد ، حيث لقيه المحدّثون بكثرة في كل مكان ليأخذوا عنه .

وفي مكة لازم مجالس أبي بكر عبد الله بن الزبير الحُميدي (ت ٢١٩) يأخذ عنه الحديث ، وهو في الثامنة عشرة . وفي إحدى الجلسات وقع خلاف بين الشيخ وأحد الحاضرين ، في حديث . فلما حضر البخاري قال الشيخ : ((جاء من يفصل بيننا)) . ثم عرضا

---

(١) في مطبوعة هدي الساري : أبو عمرو .

عليه الـخصومة ، فقضى فيها للشيخ إذ كان على الـحق . ثم لقي أحمد بن حنبل (ت ٢٤١) ، فسجل له ثناء حسنًا ، قال : ما أخرجت خراسان مثل البخاري .

وقد صادف في أسفاره كثير العناء ، حتى أكل أحيانًا حشيش الأرض ، ثم ساهم في بناء رباط فِـرَبْـر بنفسه ينقل اللَّـبِـنَ ، وكانت له مرابطات في الثغور ، لرد هجوم العدو . وفي إحداها رآه ورّاقه يستلقي بعد كتابة مرهِـقة ، فسأله عن ذلك فقال : « أتعبت نفسي اليوم ، وهذا ثغر . خشيت أن يحدث حدث من أمر العدو ، فأحببت أن أستريح وآخذ الأُهبة . فإن غافصنا العدو كان بنا حراك » .

ولسعه الزُّنبور ١٧ مرة في إحدى صلواته ، ولم يقطع صلاته . وأحيانًا كان يكتب في الليل على ضوء القمر ، ويستيقظ في الليلة الواحدة ٢٠ مرة ليخرّج أحاديث أو يعلِّـم عليها ، ثم يعود إلى النوم . وكان يقول : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح . وكتبت عن ألف شيخ وأكثر ، ما عندي حديث لا أذكر إسناده .

ولما قدم بغداد واجتمع بأهل الحديث أرادوا امتحانه ، فعمدوا إلى مائة حديث تصرفوا فيها ، وجعلوا متونها لغير أسانيدها وألقوها عليه كل منهم يلقي البعض ، فكان كلما ألقوا واحدًا منها أنكره في سياقه ، حتى انتهوا منها . ثم أعاد على كل من العلماء حديثه بسنده المقلوب فالصحيح . وكان العجب من حفظ السياقين معًا .

وفي سمرقند غالطه العلماء بإدخال أسانيد العراق والشام والحرم واليمن بعضها في بعض ، فما استطاعوا أن يتعلقوا عليه بسقطة . وبذلك أصبح له شهرة عظيمة ، فكان يجتمع في بعض مجالسه حوالَـى ٢٠٠٠٠٠ طالب .

قال الترمذي ، وهو أحد تلاميذه : « لم أر أحدًا بالعراق ولا بخراسان ، في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد ، أعلم من محمد بن إسماعيل » . ولازمه أيضًا الإمام مسلم في بخارى ، وكان يقبّل يديه ويرجوه أن يسمح له بتقبيل قدميه . ثم شهد له بالتفوق

والتفرد ، فقال له مخاطبًا : يا أستاذ الأُستاذِينَ ، وسيد المحدّثين ، وطبيب الحديث وعلله . أشهد أنه ليس في الدنيا مثلُـك .

أما الذي شجعه على تأليف كتابه المشهور فهو شيخه إسحاق بن راهُويَه، إذ قال للتلاميذ :((لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سُنّـة رسول الله ﷺ)) . فوقع ذلك في قلب الشابّ وشرع يصنف ذلك الكتاب المبارك . وكان قد أخذ العلم عن ١٠٨٠ رجل من أهل السُّـنّة والحديث ، ليس فيهم صاحب بدعة أو زنديق . قال: ((ولم أُخرّج في هذا الكتاب إلاّ صحيحًا ، وما تركت من الصحيح أكثر)). فقد ترك عشرة آلاف حديث لرجل له فيه نظر ، وترك أكثر من ذلك لآخر كان له فيه نظر أيضًا .

وكان يشترط في المحدِّث أن يحيط بسيرة النبي ﷺ وبالأحكام الشرعية ، وأحوال الرواة وكيفية تحملهم الحديث ، مع حرصه على السُّـنّة الشريفة والإخلاص في العلم ونشره بين طلابه ، وإتقان الكتابة واللغة والصرف والنحو . فهذا عنده ما يكوّن المحدِّث الكامل . فإذا لقي الراويَ ليأخذ عنه سأله عن اسمه وكنيته ونسبه وكيفية تحمله الحديث . فإن رأى فيه فطنة اكتفى بذلك منه وأخذ . وإلاّ سأله أن يخرج نسخته وأصله الذي يروي عنه .

قال : ولا أجيء بحديث عن الصحابة والتابعين ـ يعني الأحاديث الموقوفة ـ إلاّ عرفتُ مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ، ولست أروي حديثًا من حديثهم إلاّ وله أصل ، أحفظ ذلك عن كتاب الله وسُنّـة رسوله . وصنفت ((الجامع)) من ٦٠٠٠٠٠ حديث ،[١] في ١٦ سنة ، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله .

ثم عرضه على كبار علماء عصره : ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وآخَـرين ، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة ، إلاّ أربعة أحاديث . قال عنها العقيلي :

(١) المراد بهذا العدد ما يشمل المرفوعات والموقوفات والطرق الكثيرة للحديث الواحد . انظر مسند الإمام أحمد ١ : ٢٥ من مقدمة الشيخ أحمد محمد شاكر .

((والقول فيها قول البخاري ، وهي صحيحة)) . فجميع ما حكم بصحته فهو مقطوع بصحته ، والعلم النظري حاصل بذلك أيضًا .

وبعد أن أنجز تصنيف ((الجامع الصحيح))، تلقاه عنه العلماء والمحدّثون والطلاب ، فأخذه عنه قراءة ورواية ٩٠٠٠٠ محدث ،[١] وفيهم الإمام مسلم صاحب ((الجامع الصحيح)) ، والإمام الترمذي صاحب ((السُّنن)) ، ومحمد بن إسحاق بن خُزيمة صاحب ((الصحيح)) ، ومحمد بن أبي الدنيا صاحب ((المصنَّف)) .

ثم توالى تلقي ذلك بين العلماء في البلاد الإسلامية إلى يومنا هذا . حتى إنني قد شهدت بنفسي مجلسًا عامنا هذا ، في أحد مساجد مدينة حلب ، كان ختامًا لقراءة هذا الكتاب الكريم ، في إسناد يتصل بمؤلفه . وقد شارك فيه عشرات من الشيوخ والشبان والأطفال . وهو مجلس من مئات الآلاف الحاصلة الآن في المشرق الإسلامي ومغربه .

وبهذا صار لروايته أسانيد متصلة يتجاوز عددها آلاف آلاف الآلاف ، تمثّل نهاية التواتر في الرواية والتحقيق ، إذ لو رواه كل تلميذ لعشرة ، وتتابع ذلك مع الأيام في البلدان المختلفة ، لكان لديك من الأعداد ما لا يُتصور كثرة وتوزعًا . وحسبك بهذا صحةَ إسناد وصدق رواية وتواترًا !

٢ ـ صحيح مسلم :[٢]

والإمام مسلم هو أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القُشيري النَّيسابوري (٢٠٦ ـ ٢٦١) ، بدأ بالسماع وهو ابن أربع سنوات ،[٣] وحج في السادسة عشرة ، فرحل إلى

---

(١) هدي الساري ص ٦٦٦ ـ ٦٧٩ .

(٢) هذا اختصار لعنوان الكتاب أيضًا ، واسمه على الصواب هو : ((المسند الصحيح المختصر من السنن ، بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم)) . انظر رسالة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة ، ذات العنوان: تحقيق اسمَي الصحيحين واسم جامع الترمذي .

(٣) تاريخ بغداد ١٣ : ١٠٠ ـ ١٠٤ وتهذيب الأسماء واللغات ٢ : ٨٩ ـ ٩٢ وتذكرة الحفاظ ٢ : ٥٨٩٥ ووفيات الأعيان =

الحجاز والكوفة، ثم رجع إلى موطنه نَيسابور وعاد إلى الرحيل فقصد العراق ومصر والشام، ولازم البخاريَّ في نَيسابور ، وسمع زهاء ٣٠٠ من المحدِّثين وعلماء الحديث ، وكان يقدَّم في معرفة الصحيح على شيوخ عصره .

وقد ذُكر له حديث لم يعرفه ، فاختلى في داره أيامًا على أكل التمر وحده حتى وجده . قيل : وكان ذلك سبب موته . فهو أحد الأعلام المبرزين وأهل الحفظ والإتقان ، اعتُرف له بالتقدم بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان ، وكتابه المشهور معتمد عليه في كل زمان .[1] يضاف إلى هذا أنه كان يتابع اللفظ ويتحرى النقل الحرفي عن الرسول ، يجمع رواياته المختلفة الموثقة ، فكثر لديه تكراره الحديثَ لذلك.

قال : ((صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمِائـَةِ ألف حديث مسموعة)) أي : مسندة سماعًا أُذنًا لفم . وهو ٣٠٣٣ حديث ، إذا أُغفل ما هو مكرر لخلاف الرواية اللفظية . ومن أكبر الدلائل على جلالته وإمامته وورعه وحذقه ، وتقعدده في علوم الحديث واضطلاعه منها وتفننه فيها ، كتابُه ((الصحيح)) الذي لم يوجد مثله في كتاب قبله ولا بعده ، من حسن الترتيب ، وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان ، والاحتراز من التحويل في الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة ، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو إسناد ، ولو في حرف ، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرِّحة بسماع المدلّسين ، واحتياطه وتحريه في الروايات ، وتلخيص الطرق واختصارها وضبط متفرقها وانتشارها . فلا نظير لكتابه في هذه الدقائق وصنعة الإسناد .

وفي ذلك برهان على كمال ورعه وتمام معرفته ، وغزارة علمه وشدة تحقيقه بحفظه ،

= ٥ : ١٩٤ وصحيح مسلم بشرح النووي ١ : ٨ ـ ٣٢ والأنساب ٤ : ٥٠٣ .

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٥٨٠ .

وتقعدده في هذا الشأن ، وتمكنه من أنواع معارفه ، وتبريزه في صناعته ، وعلوّ محله في التمييز بين دقائق علوم لا يهتدي إليها إلاّ الأفراد في الأعصار . ثم إن جميع ما حكم بصحته فهو مقطوع بصحته إجماعًا ، سوى ما لا يُعتدّ بخلافه ووفاقه ، والعلم النظري حاصل بذلك في نفس الأمر . وكتابه هذا مرويّ عنه من حيث الجملة بالتواتر ، ورواياته بالإسناد المتصل في المشرق والمغرب والأندلس . فالعلم القطعي حاصل بأنه تصنيفه ، وأن ما جمعه فيه هو من كلام النبوة الشريفة . قال : ما وضعت في كتابي هذا المسند إلاّ بحُجّة ، وما أسقطت منه شيئًا إلاّ بحُجّة .[(١)]

أضف إلى هذا أنه قد تلقى الكتاب المبارك عن مصنّفه جماعات ، من المحدّثين وعلماء الحديث ، فتناقلته القلوب والآذان والألسنة والأقلام ، حتى انتشر في الشرق والغرب ، وكان منه نسخ كثيرة ، وله روايات متعددة ، وشروح وتعليقات ومختصرات ،[(٢)] ما تزال إلى يومنا هذا . وفي المجلس الذي ذكرته منذ قليل ، شهدتُ الإعلان عن بدء قراءته أيضًا ، في إسناد متصل متواتر . فقد حفظ الله هذه الجهود الكريمة ، وهيأ نفوسًا مؤمنة محبة وفية ، تخدم من بذل عمره وقدراته في سبيل الحفاظ على مقولات النبي ﷺ .

٣ ـ سُنَن التِّرمِذي :

الترمذي هو أبو عيسى محمد بن عيسى السُّلمي الضرير (٢٠٩ـ٢٧٩)،[(٣)] ولد مبصرًا في إحدى قرى تِرمِذ شماليّ شرقيّ نهر جَيحون. وقد طلب علم الحديث في موطنه ثم طوّف

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٥٨٠ .

(٢) انظر صحيح مسلم ١ : ١٨ ـ ٢٦

(٣) الأنساب ١ : ٤٩ ـ ٤٦٠ وتذكرة الحفاظ ص ٦٣٤ ـ ٦٣٥ وتهذيب التهذيب ٩ :٣٨٨ ـ ٣٨٩ وشروط الأئمة الستة ص ١٧ ـ ١٨ وجامع الأصول ١ : ١١٤ وشرح الشمائل ١ : ٤ وتدريب الراوي ص ٩٥ والرسالة المستطرفة ص ٢٥ والعرف الشذي ص ٥ وقوت المغتذي ١ : ١٥ ونكت الهميان ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ وسنن الترمذي ١ :٧ ـ ١٢ ودائرة المعارف الإسلامية ٩ :٢٩٣ ـ ٢٩٦ والإمام الترمذي ص ١٠ ـ ٥٤ ومقدمة شرح الترمذي للشيخ أحمد محمد شاكر .

في خراسان ، ورحل إلى العراق والحجاز بعد أن جاوز سنّ العشرين ، ثم عاد إلى ترمذ ليلقى الأئمة فيما حولها كالبخاري ومسلم وأضرابهما ، ويتلقى الحديث وعلومه وفقهه وعلله ومذاهب العلماء فيه . وبذلك صار له عشرات من الشيوخ ، واطلع على المذاهب الفقهية في عصره مذاهب : أهل الرأي والمالكية والشافعية والحنبلية ، و أصبح أحد الأئمة الذين يقتدى بهم .

كان يُضرب به المثل في التلقي والضبط ، ذا حافظة قوية وذهن حاضر ، حتى قيل : ((مات البخاري فلم يخلِّف بخراسان مثل أبي عيسى ، في العلم والحفظ والورع والزهد . بكى حتى عمي وبقي ضريرًا سنين)) . وفي شبابه ألقي عليه ٤٠ حديثًا من الغرائب للامتحان ، فرواها كما هي من دون خطأ في حرف واحد .

وقد استطاع بما جمع من العلوم والمعارف أن يبسط في كتابه ((السنن)) حكم مراتب الأحاديث وتفسير مصطلحاتها ، وأنواع العلل ودرجاتها ، وأقسام الرواة وأحكام تلك الأقسام ، والكلام في الرجال والتاريخ جرحًا وتعديلًا ، وأحكام التحمل والأداء . وكان بحثه لمجموع ذلك في ختام مصنفه تحت عنوان : ((كتاب العلل)) . وذكر أنه ما أخرج من الأحاديث إلاّ ما عمل به الفقهاء .

أما اسم الكتاب فقد اختُلف فيه : الجامع الصحيح ، وصحيح الترمذي ، الجامع أو الجامع الكبير ، وسنن الترمذي . والأول من هذه الأسماء هو الصواب، والأخير هو المشهور، لاشتماله على أحاديث الأحكام مرتبة على نسق الأبواب الفقهية. وما كان على ذلك التصنيف يقال له : السنن . وقد جمع فيه ٣٩٥١ حديثًا ، مع ذكر وجوه الاستدلال ، وتبيين الصحيح والحسن والغريب في تفرد واشتراك ، ومذاهب العلماء في تلك المسائل ، والأسماء والكنى ، ومن أدرك النبي ومن لم يدركه .

قال : ((صنفت هذا الكتاب ، فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به ، وعرضته على

علماء العراق فرضوا به ، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به . ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبيٌّ يتكلم ›› . وقد تلقاه عنه جمهور من علماء عصره ، يبلغ العشرات أيضًا ، ورووه لتلاميذهم ، فصار له رواة في سلاسل من أسانيد التحمل والأداء ، يتعذر تعدادها أو حصرها ، مما يرفعه إلى منزلة التواتر في تاريخ علم الحديث .

٤ ـ حصائل القيمة النحوية :

رأينا في أوائل هذا الفصل وأوساطه ما للنبي ـ عليه السلام ـ من الفصاحة الفائقة التي بلغت حد الإعجاز البياني البشري ، وما كان في تاريخ التدوين للحديث الشريف من عناية قديمة ، بذلها الصحابة والتابعون وتابعوهم الكرام للحفظ والرواية في الصدور بالمداد الأبيض ، وفي الصحف والمصنفات بالمداد الأسود . وقد تبدى من ذلك أن السُّنّة النبوية هي أعلى نص إنساني فصاحةً وعنايةَ تدوين .

ثم وقفنا إزاء الكتب الستة ، نرصد طرائق جمعها وتأليفها ، فعرضنا في نماذج منها ما كان عليه أصحابها من العلم والعناية والدقة والتحري ، لاختيار ما هو من مقولات النبي حقًّا . وخلال ذلك ظهر لنا التواتر في اصطفاء مأصحّ الصحيح وأقوم القويم وأدق الدقيق ، من النصوص الشريفة في التاريخ الإسلامي والحضارة الإنسانية . الأمر الذي يضيف إلى الفصاحة والعناية قيمةً علمية تاريخية عالية متميزة ، تجعل ما في الكتب الستة وأمثالها من الأحاديث أعلى نص بشري في الفصاحة والمتن والسند .

على أن موضوع صحة المتن يقتضي بعض التفصيل والبيان ، لأن له في الفصول القادمة ما يثير حوله النظر ويضعه موضع البحث والتحقيق . فالتقييد الشخصي ، مع الحفظ في الصدور ، كان سُنّة عند كثير من الصحابة والتابعين ، كما رأينا منذ عهد النبوة . وقد انتشر في صحائف كثيرة متكاثرة وعدة وسائل من السجلاّت الفردية ، تقوم مقام الصحيفة المدوّنة من فم الرسول الكريم .

هذا دأب الذين حضروا المجالس الشريفة ، وتيسر لهم السمع والوعي مع الحفظ والتقييد والعرض. فإذا تعذر عليهم تلقي كلمة أو عبارة من الحديث ، لبعد المكان أو حدوث ما يحجب السمع ، استعانوا هم أو الرواة الآخرون بمن يتمم لهم ذلك . أما الصحابة الذين لم يتيسر لهم ما يريدون فقد كانوا يتلقون الحافظين المقيِّدين ، ليأخذوا عنهم بالوسائل الضابطة أيضًا . وإذا أشكل عليهم شيء في اللفظ أو الرواية رجعوا بالسؤال إلى النبي ﷺ .[(١)]

ثم إذا وجدوا ما لم يُرضهم من الرواية ، أو شكوا في صحتها ، استعانوا بما يحكم في الأمر لتحقيق الرواية والنص . ذكر الإمام علي أنه كان إذا سمع من الرسول حديثًا انتفع به ، وإذا حدثه غيره استحلفه ، فإذا حلف صدّقه ، وأنه حدثه أبو بكر بحديث شريف لا يعرفه ، فاستحلفه على ذلك .[(٢)]

وسمع عروة بن الزبير قولًا شريفًا من عبد الله بن عمرو ، ثم حدث به السيدة عائشة أُمَّ المؤمنين ، فأنكرته وطلبت من عروة أن يراجع عمرًا فيه . فلما كان العام القابل لقي عروة عمرًا وساءله عن الحديث نفسه ، فأعاده عليه كما كان منه في المرة الأولى . قال عروة : فلما أخبرتها بذلك قالت : ما أحسبه إلاّ قد صدق ، أراه لم يزد فيه شيئًا ولم ينقص.[(٣)]

وكان الصحابة الحافظون المتقنون يتتبعون ما يقع من بعض إخوانهم ، في نصوص الحديث من سهو أو تغيير في اللفظ أو المعنى أو التركيب أو السياق ، يردّون عليهم ذلك ويصححونه . فلما سمعت السيدة عائشة حديث عمر وابنه عبد الله ، عن النبي أنه قال : ((إنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكاءِ أهلِهِ عليهِ)) ، قالت : رحم الله عمر . والله ما حدّث رسولُ

(١) انظر الكفاية ص ٧٠ ـ ٧٣ و السنة قبل التدوين ص ١٣٥ .

(٢) المسند ١ : ١٥٤ و ١٧٤ و ١٧٨ وسنن الترمذي ٢ : ٢٥٧ وتذكرة الحفاظ ١ : ٢ ـ ١٢ .

(٣) صحيح مسلم ص ٢٠٥٩ . والحديث في صحيح البخاري تحت الرقمين ١٠٠ و٦٨٧٧ وسنن الترمذي تحت الرقم ٢٦٥٤ وسنن ابن ماجه تحت الرقم ٥٢ . وانظر شرح النووي على صحيح مسلم ٥ : ٥٣٠ .

الله ﷺ إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ، ولكن رسول الله ﷺ قال : ((إنَّ اللهَ لَيَزِيدُ الكَافِرَ عَذابًا بِبُكاءِ أهلِهِ علَيهِ)).[١]

و روى عبيد الله بن عمير عن النبي أنه قال : ((إنَّ مَثَلَ المُنافِقِ كَمَثَلِ الشّاةِ الرّابِضةِ بَينَ الغَنَمَينِ)). فقال عبد الله بن عمر : ويلكم ، لا تكذبوا على رسول الله . إنما قال : ((إنَّ مَثَلَ المُنافِقِ كَمَثَلِ الشّاةِ العائرةِ بَينَ الغَنَمَينِ)) .[٢] ثم هذا عبد الله بن عمر نفسه روى حديث أركان الإسلام ، فرده بعض الحاضرين بتقديم أحد الأركان على غيره، فقال عبد الله [٣] : لا ، أجعل صيام رمضان آخرهنّ ، كما سمعت من فِي رسول الله ﷺ .

وكذلك الشأن إذا كان تقديمُ حرف على آخر كالعوثاء بدلًا من الوعثاء ، أو إبدالُ حرف بآخر كالباء والتاء والثاء ، أو وضعُ اسم موصول موضع غيره : كالتي والذي ، أو إدغامٌ أو إظهار أو لفظ غير مبين، وربما استعانوا بمن هو في بلد آخر، ولو كان بعيدًا عنهم.[٤]

وأحيانًا يستعينون بالدليل القاطع ، في شهادة بيّنة ، لتحقيق النص النبوي . فقد استأذن أبو موسى الأشعري بالدخول على عمر ثلاثًا فلم يؤذَن له فرجع ، فسأله عمر : ما منعك ؟ فأجابه بأن النبي قال : ((إذا استأذَنَ أحَدُكُم ثَلاثًا فلَم يُؤذَنْ لَهُ فلْيَرجِعْ)). فقال له عمر : والله لتُقيمَنَّ عليه بيِّنة . فذهب يبحث عمن يكون بيّنة له ، حتى جاء أُبيُّ بن

(١) الحديث ١٢٢٦ في البخاري . وانظر الأحاديث ١٢٢٨ فيه و ٩٢٤ و ٩٢٧ في مسلم والإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ١٠٢ ـ ١٠٣ . وللتوفيق بين الروايتين مجال آخر .

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ٧٣ . والحديث في مسلم ص ٢١٤٦ والنسائي ٨ : ١٢٤ .

(٣) الكفاية ص ١٧٦ .

(٤) انظر المصدر المتقدم ص ١٧٨ ـ ١٨٢ و ٦٨ ـ ٦٩ و ٤٠٢ والجامع لأخلاق الراوي الفقرة ١٧٤٠ والسنة قبل التدوين ص ١١٢ ـ ١٢٥ .

كعب وأخبر عمر أن النبي ﷺ قال ذلك .[١] فقال عمر لأبي موسى الأشعري : أما إني لا أتهمك ، ولكني خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله .[٢]

وروى عبد الله بن مسعود لابنه عبد الرحمن حديثًا ، فقال له عبد الرحمن : إنك لم ترو الحديث بطريقة صحيحة . قال عبد الله : ما الذي جعلك تقول هذا ؟ فقال ابنه : لأن هذا الحديث أصله المكتوب معي . فأمر الأب ابنه أن يحضر له الصحيفة . ولما أحضرها وتبيين ما فيها من الصواب محاه من صحيفته .[٣]

فإذا كان هذا دأب الصحابة الكرام في التدقيق والتحقيق ، وهم على ما هم عليه من الصدق والثقة والتقوى ، فلا شك أن من جاء بعدهم من المحدِّثين الأبرار صار أشد تحريًا وتتبعًا للصواب ، إذ وُجد من النزعات السياسية والمذهبية ، والخلافات الفردية وضعف التقوى ، ما يحمل على الحرص والاحتياط والبحث بشدة وإمعان . ولهذا جاء رجال الكتب الصحاح بأساليب التقويم للإسناد والمتن ، بغية اختيار ما هو أصح لفظًا ورواية .

وقد رأينا في حياة البخاري ومسلم والترمذي أن معاصريهم كانوا يحرصون على التسجيل المباشر ، وإذا رأوا من لم يسجل بينهم في المجلس انتهروه وعابوا عليه ، حتى يُثبت لهم أنه في صدره بالمداد الأبيض أحفظ من أسطرهم التي يسوّدون . ثم إذا اختلفوا في لفظ رجعوا إلى ما دوّنوا ، يحتكمون إليه طلبًا للحق ، وإذا وجدوا من هو أصح منهم رواية وأدق حفظًا استعانوا به لتصويب ما لديهم ، ولو كان من صغار الطلبة . أضف إلى هذا ما كانوا يتبارون فيه بالامتحان والاختبار ، لتوجيه الناشئة والمحدّثين إلى الإتقان وتحري الدقة والحق.

---

(١) الحديث ٥٨٩١ في البخاري و٢١٥٣ في مسلم . وانظر الموطأ ص ٩٦٤ والرسالة للشافعي ص ٤٣٥ .

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ٣ : ١٩٩ ـ ٢٠١ وأصول التشريع الإسلامي ص ٤٤ ـ ٤٥ والصحابة وجهودهم في خدمة الحديث ص ٩٣ ـ ٩٦ .

(٣) تقييد العلم ص ٣٩ .

وهذا الإمام البخاري يشترط [١] فيما جمع من صحيحه أن يكون ما يختاره متفـقًا على ثقة نقَـلته ، إلى الصحابي المشهور ، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ، وأن يكون إسناده متصلًا غير مقطوع ، وإذا كان للصحابي راويان فصاعدًا فحسنٌ ، وإن لم يكن إلاّ راوٍ واحد وصحّ الطريق فكفى . أما الراوي عامة فيجب أن يكون لازَمَ شيخه طويلًا بالإضافة إلى ثقته. وبذلك كله حقق التزام الصحة في الحديث ، وألاّ يورد إلاّ الصحيح بهذه الشروط .

ثم أضاف الإمام مسلم [٢] اعتماد أهل الاستقامة في الحديث والإتقان لما ينقلون ، من دون اختلاف شديد أو تخليط فاحش ، أو شذوذ أو علة ، مع تحري اللفظ والسياق والعبارة في النص النبوي . وجاء الترمذي بعد هذا لينبه على الضعفاء والكذَبة ولا يسكت عنهم ، وينص بوضوح على ما هو حسن أو ضعيف . [٣]

قال الإمام الـحازمي : ثم اعلم أن لـهؤلاء الأئمة مذهبًا في كيفية استنباط مخارج الحديث ... مذهب من يخرج الصحيح بأن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه ، وفيمن يروي عنهم ، وهم ثقات أيضًا ، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزم إخراجه ، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلاّ في الشواهد والمتابعات . وهذا فيه غموض ، وطريقُـه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ، ومراتب مداركهم . [٤]

وبناء على ما تقدم من الحيطة والتقويم في الرواية والضبط ، والدقة في الاختيار والاصطفاء ، فقد تُركت عشرات آلاف الصحاح لأن في أصحابها ترددًا واحتمالًا بعيدًا للسهو أو اللـّين ، كما ذكر البخاري ، وكان أن اختار زهاء ٤٠٠٠ حديث من ٦٠٠٠٠٠ ،

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٦ : ٣٧٠ والإمام الترمذي ص ٥٨ .

(٢) صحيح مسلم ص ٤ ـ ٨ وشرح النووي ١ : ٣٢ .

(٣) الإمام الترمذي ص ٦٣ .

(٤) شروط الأئمة الخمسة ص ٤٣ ـ ٤٧ . وقد فصّـل فيها مزايا طبقات الرواة وما يرشحهم للتفضيل والاصطفاء . وانظـر سنن النسائي بشرح السيوطي والسندي ١ : ٣ ـ ٦ .

واختار مسلم حوالى ٣٠٠٠ حديث من ٣٠٠٠٠٠.[(١)] وكان الترمذي كما قيل فيه:[(٢)] مات البخاري فلم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى ، في العلم والحفظ والورع والزهد .

ولم يكتف هؤلاء الأئمة بسداد المنهج الذي رسموه ونفذوه بوفاء وإخلاص وتدقيق ، بل راحوا يعرضون مصنفاتهم النبوية على كبار علماء العصر ، ليستفيدوا من الخبرة والنصيحة والتوجيه ، فكان إجماع من أولئك الأعلام ، يؤكد صواب المنهج والاصطفاء والتنفيذ . الأمر الذي توّج الأعمال الكريمة بالتقدير العظيم . ثم إن الترمذي استجاب لنصيحة بعض الأعلام من الشيوخ ، فعدل ما كان لهم فيه نظر .

ذلك لأن ما يجمعون في تلك المسندات الصحاح إنما هو ، بعد القرآن الكريم ، مورد للشريعة ومنهاج للحياة في العقيدة والعبادة والسلوك والمعاملات وسياسة الأمة والعالم . وقد حض الرسول الكريم أبناء أمته أن يعرفوا منزلة من يتلقّون عنه هذا المورد الطاهر ، من العدالة والضبط والإتقان ، فقال :[(٣)] ((إنَّ هذا العِلمَ دِينٌ . فانظُرُوا : عَمَّن تأخُذُونَ دِينَكُم)) ؟ ثم أوضح لهم أنهم بخير ، ما حافظوا على التثبت والاحتراس من التدليس والتزييف ، وأن هلاك وجودهم كأمة لها عزة وسيادة واستعلاء يكون بالعصبية والقدرية وقبول ((الرِّوايةِ مِن غَيرِ تَثبْتٍ)) .[(٤)]

وبهذا الإتقان في الاصطفاء والضبط والأداء ، نالت كتب الأئمة مرتبة الصحة عامة ، وصارت في قمة التوثيق ، حتى لقد أجمع أهل العلم ، الفقهاء وغيرهم على أنه إذا حلف رجل

(١) المراد بهذه الأعداد المئوية ما يشمل المرفوعات والموقوفات والطرق الكثيرة للحديث الواحد . انظر مسند الإمام أحمد ١ : ٢٥ من مقدمة الشيخ أحمد محمد شاكر . أما الآلاف المجردة فهي على إغفال ما هو مكرر من الأحاديث .

(٢) تذكرة الحفاظ ص ٦٣٤ .

(٣) شرح مختصر الجامع الصغير ١ : ١٧٢ وفهرسة ابن خير ص ١٨ . وفي كشف الخفاء أنه رواه مسلم عن محمد بن سيرين من كلامه ، ورواه الدارمي عنه كذلك ..

(٤) انظر فهرسة ابن خير ص ١٨ .

بالطلاق ، أن جميع ما في كتاب البخاري من الحديث قاله النبي بلا شك، فإنه لا يحنث .[١]

وقال إمام الحرمين :[٢] ((لو حلف إنسان بطلاق امرأته ، أنّ ما في كتابَي البخاري ومسلم ، مما حكما بصحته ، [هو] من قول النبي ﷺ ، لما ألزمتُه الطلاق ولا حنّثتُه ، لإجماع علماء المسلمين على صحتهما)). وقال الترمذي عن سننه: من كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبيٌّ يتكلم .

وبعد أن ثبَتت صورة تلك المصنفات الشريفة ، توالت وفود الطلاب على أصحابها، تتلقاها عنهم بالرواية وتنقلها إلى من بعدهم ، أجيالًا تلو أجيال ، في أعداد تتجاوز ملايين الملايين ، كما ذكرنا من قبل ، فأصبحت الإجازات بالإسناد المعتبر وسيلة للتحمل والأداء ، وحققت ظاهرة التواتر الدائم لما لدينا من الكتب الستة وملحقاتها . وقد اتصلت تلك الأسانيد في التاريخ الإسلامي حتى عصرنا هذا ، في المشرق والمغرب بين جماهير المسلمين .

وحسبك أن ترى نماذج من ذلك فيما جاء من المصادر والمصنفات المختلفة ،[٣] ليتبين لك أن الأحاديث النبوية الكريمة بلغت عند المسلمين منزلة القدسية ، وتلقاها التاريخ في تواتر علمي متصل ، لا نظير له في جميع المقولات الإنسانية . وفي هذا تحقيق لصيانة الله ـ تعالى ـ سُنة نبيه الكريم ، ولما شرعه هذا النبي ، من أساليب التعلم والتعليم للمسلمين ، فيما لا نهاية له من المكان والزمان . وذلك بقوله[٤] : ((تَسمَعُونَ ويُسمَعُ مِنكُم ، ويُسمَعُ مِمَّن يَسمَعُ مِنكُم)) .

فالعلم مستمر في هذه الأمة أبدًا ، بالتلقي المباشر والنقل الوفيّ مع الفهم الواعي المتمكن، ثم بالكتابة الدائبة المرسِّخة للحفظ الأكيد . فقد رأى سهل بن عبد الله مع أحد طلابه مِحبرة ، فسأله : ماذا تكتب ؟ قال : أكتب العلم . فقال له : اكتبْ . وإن استطعت ألاّ

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢ .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١ : ٣٨ .

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٧٧ ـ ٢٣٠ و ١٣٧ ـ ١٥٢ و ٢٨٢ وشرح النووي على صحيح مسلم ١ : ١٨ ـ ٢٦ وفتح الباري ١ : ٣ ـ ٧ ومقدمة تحفة الأحوذي ص ١٧٨ وعمدة القاري ١ : ٤ ـ ٥ وقوت المغتذي ١ : ١٦ ونوادر الإجازات والسماعات ص ٤٨ و ٦٧ و ٧١ و ٧٧ ـ ٩٠ والإمام الترمذي ص ٦٤ ـ ٦٦ والورقة ٤ من أسانيد الكتب الستة .

(٤) سنن أبي داود ٢ : ٣٤٦ والمستدرك ١ : ٩٥ وصحيح الجامع الصغير ص ٥٦٧ وفهرسة ابن خير ص ١٠ ـ ١٩ .

تموت إلاّ وأنت تكتب فافعل .[١]

والجدير بالذكر أنه ليس القبول مقيَّدًا بصحة الحديث أو حسنه وحده ، وقد يكون للضعيف مرتبة القبول والعمل به أيضًا لأسباب حددها العلماء ، إذ يَرِد له ما يؤيده من الكتاب والسُّنة أو منهما معًا ، إذا لم يكن فيه من اتهم بالكذب أو الوضع . وبذلك يصير الحديث حجة ولا يجور إغفاله او إهماله .[٢] بل لقد اتفق العلماء على الأخذ به في فضائل الأعمال ، وقدموه على القياس ، وبعضهم أجاز ذلك في الأحكام أيضًا ، إذا لم يوجد في الباب غيره ، وقلة هم الذين خالفوا في هذا وذاك .[٣]

وعلى كل حال ، فإن هذا النوع من ضعيف الحديث يفوق في المعايير اللغوية ما سمع من نثر وشعر ، لـما يحمله من مسوغات إسنادية ، لا يرقى إليها جمهور ذلك المسموع . فالمخزون اللغوي تنقطع روايته عند علماء القرن الثاني ، ويبقى بينه وبين رجالات الجاهلية وصدر الإسلام ما لا يعلمه إلّا الله - تعالى - من الوضع والانتحال والانقطاع والتدليس ، إذ لا ترى منه غير عشرات العبارات والـمقطعات عن رواة شِبه مجاهيل في ميزان الجرح والتعديل ، أو عن بعض القبائل من دون تعيين لقائل يُعتدّ به.

بل إن ما تركه علماء الحديث ، لورود أحد الوضاعين أو الكذابين في أسانيده ، ليفوق المسموع اللغوي المذكور أيضًا لأنه قد عُرف من وضعه . وهذا يعني أنه يستجيب لميزان الجرح والتعديل ، لنعرف قيمته اللغوية ، ومنزلته في ميدان الاحتجاج النحوي . فليس للنحاة بعد هذا عذر عن اعتماده في البحث والتحقيق .

فلا غرو أن تكون حصائل ما عرضنا هنا ، بالإضافة إلى ما حققنا قبلُ من فصاحة النبي ﷺ ، أن أحاديثه في الآثار المعتمدة هي أفصح وأصح نص إنساني متنًا وإسنادًا . إنه إذًا يحمل أعلى مراتب القيم النحوية ، بعد القرآن الكريم . فهل تسنّى للنحاة إدراك هذه الصفات الرفيعة والمتميزة ؟ وهل استفادوا منها فيما قدموا للعربية من بحث وتصنيف وتقويم .

(١) فهرسة ابن خير ص ١٧ .

(٢) أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء ص ١٨٤ ـ ١٩٢ .

(٣) توجيه النظر ص٦٥٣ .

الفصل الثاني

بين علمَي النحو والحديث

بعد أن تعرفنا أصول الاحتجاج عند العلماء ، وحضوره خلال الدرس النحوي للاستدلال في التأصيل والتقعيد وضبط أساليب القول والتعبير ، واستعرضنا ما كان لدى النبي ﷺ من فصاحة وبلاغة في أقواله الشريفة ، هما قمة البيان في الكلام الإنساني ، وبعد أن تابعنا تاريخ تدوين هذا البيان المعجز ، وتلمسنا مسيرة التقييد الشخصي الواسع له ، ثم التدوين الرسمي العامّ وما كان فيه من ضروب التصنيف والتحقيق ، ثم ما تلا ذلك في الكتب الستة من تدقيق وتوثيق وعناية فائقة ، وما يتبع ذلك في مصنفات الحديث المختلفة ...

بعد هذا كله من البحث والتفصيل ، نَرانا في حاجة إلى الوقوف إزاء النحو والحديث، ننظر إلى الجانبين نظرة موضوعية ، لاكتشاف العلاقات العلمية والثقافية بينهما وخدمات علميهما كل منهما للآخر ، ثم للتوصل إلى الحكم في مشكلة احتجاج النحاة بالحديث الشريف. ولكي نضع أيدينا على خطوط تلك العلاقات والخدمات ، وتتضح لنا حقائقها وأبعادها بدقة وشمول ، يحسن بنا أن نطلع على العلوم والمعارف التي كان كل من الجانبين يحصّلها ، ليدخل محراب اختصاصه المذكور .

الثقافة النحوية :

كانت البوادر الأولى من تاريخ الدرس النحوي تترجح بين مصطلحات مختلفة ، إذ لم يكن لهذا العلم لفظ مخصوص يدل عليه . فالاستعمال لأساليب العربية ، في التصويت والصياغة والتركيب، سليقيٌّ ميسور يتلقاه الناس بالوراثة والتقليد والتوليد القياسي المعهود، وليسوا في حاجة إلى قواعد ضابطة أو أصول محددة ، يكون لها ما يوضحها من الألفاظ .

١ ـ تطور الاصطلاح :

وإذا تصفحتَ أحداث التاريخ ، وما كان فيه من عبارات تتصل بموضوع النحو ، رأيتَ أقدم ما يصادفك من ذلك أن يطلَق على هذا الميدان العلمي اسم ((اللغة)) . فقد روي أنه عندما بلّغ النبي ـ عليه السلام ـ المشركين قول الله تعالى :[١] ﴿ إنَّكُم وما تَعبُدُونَ ، مِن دُونِ اللهِ ، حَصَبُ جَهَنَّمَ ، أنتُم لَها وارِدُونَ ﴾ اعترضه عبد الله بن الزِّبَعرَى وهو مشرك لم يسلم بعدُ ، بأن هذه الآية تشمل أيضًا الملائكة والأنبياء الذين عبدهم الناس ، وضج المشركون باحتجاجه هذا فرحين ، فقال له الرسول الكريم : ((يا غُلامُ ، ما أجهَلَكَ بلُغةِ قَومِكَ ! فإنِّي قُلتُ : وما تَعبُدُونَ . وهيَ لِما لايَعقِلُ . ولَم أقُلْ : ومَن تَعبُدُونَ)) .[٢]

ففي هذا النص الأخير الكريم ، رغم ما قال ابن حَجَر في تخريجه إياه لافتقاده في كتب الحديث ، ترى أن مفهوم المعنى النحوي لـ ((ما)) يُعبَّر عنه بلفظ ((لغة)) ، أي : لغة العرب . وهو يعني أن هذه الكلمة كذلك كانت تتردد في عهد النبوة أو قبلها أيضًا، للبحث فيما يدور بين الناس ، من المسائل التعبيرية .

ثم صار لفظ الإعراب يرافقها أحيانًا . فقد كان أبو الأسود الدؤلي ـ وهو عربي صليبة ومخضرم ـ يتابع موضوعات النحو ويستقري أساليب كلام العرب ، حتى أصبح أعلم الناس بها يجيب في كل اللغة ،[٣] واشتَهر أمره بين الصحابة والتابعين ، فكان من الخليفة عمر بن الخطاب (ت ٢٣) أن أمر أبا موسى الأشعري واليَ البصرة بتقويم ألسنة مَن عنده من العرب وغيرهم ، في كتاب أرسله إليه قائلًا :[٤] ((تعلَّموا العربية ...

(١) الآية ٩٨ من سورة الأنبياء .

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم ١٧ : ١٣٩ ـ ١٤٠ . وانظر وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب ص ١٠٠ .

(٣) مراتب النحويين ص ٨ ـ ٩ .

(٤) إنباه الرواة ١ : ١٦ . وانظر مراتب النحويين ص ٩ .

ولـيُعلّـم أبو الأسود أهلَ البصرة الإعرابَ)) .

وبعد قليل من تلك السنوات ، نرى حُـرَّ بن عبد الرحمن النحويَّ القارئ ، يجالس أبا الأسود ليأخذ عنه ((إعراب القرآن أربعين سنة)) .[1] وفي غضون هذه الأحداث ، يتردد عبد الله بن مسعود (ت ٣٢) على أعرابي من بني أسد اسمه زرّ بن حُبيش ـ وهو من المخضرمين عاش ١٢٠ سنة ـ لـ ((يسأله عن العربية)) .[2] الأمر الذي يشعر أن هذا اللفظ صار سائدًا في الاستعمال أكثر من غيره . وهو ما سيبقى له الاستمرار بجانب ما يجدّ من مرادفات لمفهوم النحو .

و روي عن الخليل بن أحمد وآخرين أن الإمام عليّ بن أبي طالب (ت ٤٠) أمر أبا الأسود ، بوضع أصول تضبط أساليب التعبير وتصحح ما يظهر من انحراف في ألسن بعض المعاصرين لهما ، وكان فيما قال له : ((اجعل للناس حروفًا)) .[3] وهنا تصبح الحروف وسيلة تعبيرية عن القواعد والضوابط . ثم يرد بجانبها ما يرشح للمصطلح المشهور .

ذلك أن الإمام كان قد عرض بعض الأصول لأقسام الكلمات ، قال أبو الأسود :[4] ((واستأذنته أن أصنع نحو ما صنع)) . فأجابه[5] : ((انحُ هذا النحو ، وأضف إليه ما وقع إليك)) . وإذ ذاك شرع أبو الأسود يجمع ما يفصّل تلك الأحكام ، قال : ((وكنت كلما وضعتُ بابًا من أبواب النحو عرضته عليه ، إلى أن حصّـلتُ ما فيه الكفاية)) . وكان تعليق الإمام عليه قوله : ((ما أحسنَ هذا النحوَ الذي نحَـوتَ)) !

وهكذا وضع بعضَ وجوه العربية ، وقال للناس أيضًا : انحُـوا نحوه . فسُمِّي ذلك

(١) بغية الوعاة ١ : ٤٩٣ .

(٢) المعارف لابن قتيبة ص ٤٢٧ والإصابة ٢ : ٦٣٣ ـ ٦٣٤ وطبقات ابن سعد ٦ : ٢٠٤ وحلية الأولياء ٤ : ١٨١ .

(٣) مراتب النحويين ص ٦ .

(٤) الفهرست ص ٤٥ .

(٥) نزهة الألباء ص ٥ .

نحوًا ، كما قال أبو جعفر بن رستم الطبري وآخرون .[١] فقد ورد هذا اللفظ ومشتقاته مرارًا بالمفهوم العلمي المقصود ، وأصبح المصدر عَـلَـمًا عليه ، حتى إنه جاء عن الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ قوله : « العلوم أربعة : الفقه للأديان ، والطب للأبدان ، والنحو للسان ، والنجوم لمعرفة الأزمان » .[٢]

ثم ظهر في ولاية زياد بن أبيه على العراقين ، بين سنوات ٤٥ و٥٣ ، لفظ آخر يفيد التوجه النحوي ، هو « نَـقْـط الإعراب » ، إذ شرع أبو الأسود في تنفيذ منهجي لما كان له بوادر متفرقة ، في ضبط ألفاظ الآيات الكريمة . فقد أخذ على نفسه أن يستفيد من تلك البوادر ، فيعمم صورها ويضع للمفردات القرآنية نقاطًا ، للدلالة على كثير مما يكون فيها من حركات الصرف أو الإعراب ، في النص القرآني ، حتى استوفى المصحف كله ، وصار يعلّم الناس ذلك .[٣]

وقد لبثت بعض تلك المصطلحات المتقدمة تشارك النحو في التعبير عن هذا الموضوع، وتـرِد للدلالة على هذا العلم أحيانًا . فعبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧) يردّ على تعريض محمد بن سيرين (ت ١١٠) به ، معتذرًا مما يكون في مجالسه قائلًا [٤]: « إنما نُـفْـتي فيما استتر من معاني الشعر ، وأشكل من غريبه وإعرابه ، بفتوى سمعناها من غيرنا ، أو اجتهدنا فيها آراءنا » . وفي هذا ترى ورود لفظ : الإعراب .

وقد حفظ لنا التاريخ في صفحاته المدوّنه عدة آثار عن التابعين الكرام ، يتردد فيها لفظ

(١) انظر الفهرست ص ٤٥ ونزهة الألباء ص ٥ والصحاح واللسان والتاج (نحو) .

(٢) مستدرك نهج البلاغة ص ١٥٨ والتحليل النحوي أصوله وأدلته ص ١٠ .

(٣) انظر المحكم في نقط المصاحف ص ٧ والمقنع ص ١٢٦ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٤١ والإصابة ٢ : ٢٤٢ والنشر ١ : ٧ وصبح الأعشى ٣ : ١٦٠ واللغة والنحو ص ٢٣٦ والمصطلح النحوي ص ٣ ومشكلة العامل النحوي ص ٥٠ .

(٤) إنباه الرواة ٣ : ١٠٦ ـ ١٠٧ . وانظر ابن عصفور والتصريف ص ٣٣ .

((العربية)) بهذا المفهوم الاصطلاحي.[١] هذا زهير بن ميمون الفُرقُبي (ت ١٥٠) ـ وهو كوفي عالم بالقرآن ، يلقب بالكسائي ، وممن أخذ عن تلاميذ أبي الأسود ـ يروي عنه معاصروه أنه كان يجتمع عليه الناس ، يسألونه عن القراءات والعربية ، وهو يجيبهم ويحتج على ما يقول بأشعار العرب.[٢]

وذكر شعبةُ بن الحجاج (ت ١٦٠) أنه كان يختلف إلى أبي نوفل الدؤلي معاوية بن عمر بن أبي عقرب ـ وهو أقدم من ابن أبي إسحاق ـ فيسأله عن الفقه ، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) يسأله عن العربية.[٣]

ثم جمع أبو عمرو هذا كثيرًا من كلام العرب ، وصنف منه كتبًا ملأت بيته حتى السقف ، وكان أول من وضع الأبواب المفصلة للنحو والتفصيلات الصرفية . ولما قال له نوفل بن مساحق الدؤلي :[٤] أخبرني عما وضعتَ مما سميته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كلُّه ؟ قال : لا . قال : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهو حُجّة ؟ فأجابه : أعملُ على الأكثر ، وأسمّي ما خالفني لغاتٍ . وقد بقي لهذا اللفظ سلطان في الاصطلاح ، مع مساعد يحقق فيه الدلالة المعرفية ، إذ صار بين العلماء يكثر تداول ((علم العربية)) مرادفًا للنحو بمعناه الشامل .

ويروى أن أبا عمرو بن العلاء أنّبَ في بعض المجالس عمرو بن عُبيد المعتزلي ، لتكلمه في القدر بمذهب الاعتزال ، فردّ عليه عمرو مداعبًا بقوله : ((يا أبا عمرو ، شغلك الإعراب عن معرفة الصواب)) .[٥] وقد لازم هذا اللفظ مفهوم النحو حتى قال ابن

(١) انظر المهارات اللغوية وعروبة اللسان ص ٥٠ ـ ٥٢ .

(٢) إنباه الرواة ٢ : ١٨ .

(٣) طبقات النحويين ص ٢٥ و ٣٠ و إرشاد الأريب ٧ : ١٦٤ وبغية الوعاة ٢ : ٢٩٤ .

(٤) طبقات النحويين ص ٣٤ . وانظر الاقتراح ص ٣٦٤ والأغاني ٧ : ١٦٣ وابن عصفور والتصريف ص ٤١ ـ ٤٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٤

السكيت (ت ٢٤٥) : ((نحا الشيءَ ينحوه إذا حرّفه . ومنه سُمِّي النحويُّ لأنه يحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب)) . ثم انتهى إلينا التعريف التالي : النحو إعراب الكلام العربي.[١]

على أن هذا المصطلح المشهور بقي في أفواه النحاة وأقلامهم يتردد أيضًا . فحينما سأل يونسُ بن حبيب عبدَ الله بنَ أبي إسحاق : هل يقول أحد : الصَّويقَ ؟ يعني السَّويق ، قال له : ((نعم ، عمرو بن تميم تقولها . وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس)) .[٢] ثم غلب في الاستعمال وصارت له الصدارة فيه ، وأصبحت الألفاظ الأُخرى قليلة الظهور والتردد والحضور .

٢ ـ علوم النحاة :

ترتبط العلوم التي يحتاج إليها الباحث النحوي بمفهومِ ذلك المصطلح ، والحدودِ الميدانية التي يباشر العمليات فيها . وقد طرحتْ لنا صفحات التاريخ بعض التعاريف له ، أيسرُها أن النحو[٣] ((عِلم يُبحث فيه عن أحوال الكَلِم العربية إفرادًا وتركيبًا)). هذا هو المفهوم النظري المحض ، أغفلتْه كثرة كاثرة من المصادر النحوية ، واختلف التعبير عنه بين العلماء ،[٤] حتى تعذر على الباحث الاهتداء فيه إلى الصواب .

وأحوال الكلم هنا قسمان ،[٥] أولهما هو ما يكون فيها من : الأصوات والصيغ للمفرد والمثنى والجمع ، والتغيرات والمعاني الصرفية ، والدلالات اللغوية المعجمية وضعًا أو مجازًا ، والأساليب التي يستخدمها بها العرب في كلامهم . هذا ما يتعلق بقولنا ((إفرادًا)) ، وما كان

(١) اللسان ١٥ : ٣٠٩ ـ ٣١٠ .

(٢) طبقات فحول الشعراء ص ١٥ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ .

(٣) المباحث الكلامية لأبي محمد القاسم بن أحمد الأندلسي اللُّورقي ١ : ٧ . وانظر التذييل والتكميل ١ : ١٤ وشرح الألفية للمرادي ٢ : ٤٤٢ ومشكلة العامل النحوي ص ٢٠ وحاشية الصبان ١ : ١٥ ـ ١٦ .

(٤) انظر ظاهرة الإعراب ص ٢٠ ـ ٢١ وظاهرة الإعراب في العربية ص ١٠١ ـ ١٠٧ .

(٥) انظر مفتاح العلوم ص ٧٥ ـ ٧٦ و ١٠ وأسرار البلاغة ص ٣٣ .

منه في الدلالة والأساليب قليل الصلة بالنحو ، لكنه وارد فيه ومعتبر . أما الأحوال التركيبية فهي ما يعرض للكلم في التعبير ضمن الكلام من : إعراب وبناء وصرف ، وموضوعية وإسناد ، وعُمدية وإتمام ، وعمل ومعمولية ، ومتبوعية وتبعية ، ومطابقة في الجنس والعدد والإعراب، ورتبة وتقديم وتأخير ، وحذف وزيادة ، وارتباط واستئناف ، وإبهام وتفسير . . .

ذلك ما يتحصل من المفهوم النظري . ثم تجد التعريف العملي يقول :[١] إن النحو ((هو انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق مَن ليس مِن أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ إليها)) .

وهذا يعني أن يَعرف المرء مسالك علم النحو التي نُهجتْ فلا يزيغ عنها ، ويحفظ رسومها التي رُسمتْ فلا يُخل بشيء منها ، ليضع كلامه الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، ويعمل على قوانينه وأصوله في مراعاة الأحكام والأنساق في الصياغة والتركيب ، من دون تقعّر أو تفيهُق ، فيرتب المعاني في ذهنه ، ويعرف المفردات التي تناسبها ، والصيغ والمعاني اللفظية المرافقة لها ، ثم يدعها تنساق في ترتيب ونظم يطابقان تلك الضوابط ونسق المعاني الذهنية . إذ الألفاظ خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها ، والعلم بمواقع المعاني في النفس هو علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها .[٢]

ذلك ما ينبغي للمرء أن يعرفه حتى يمارس عروبة اللسان . فإذا أراد أن يكون خبيرًا في هذا الميدان العلمي ، متقنًا الأصول والفروع والأساليب المنهجية للبحث النحوي ، يستنبط منها شيئًا من المسائل بعيدًا عن النقل والتقليد لما هو ميسر في التعبير أو البحث النحوي ، فإنه يحتاج إلى تخصص في كثير من العلوم العربية والإسلامية . وقد جمع السيوطي

(١) الخصائص ١ : ٣٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٤٥ و ٦٢ و ٦٤ ـ ٦٦ وأسرار البلاغة ص ٣ ـ ٤ و ٢٠ ـ ٢١ و ٦٥ ـ ٦٧ ونهاية الإيجاز ص ٢٧٧ ـ ٢٨١.

بعض تلك الاحتياجات ، وجعلها شرطًا ، فأوجب على من تصدى لذلك من الباحثين :[١]

أن يكون عالمًا بلغة العرب ، محيطًا بكلامها ، مطلعًا على نثرها ونظمها ـ ويكفي في ذلك الآن الرجوع إلى الكتب المؤلفة في اللغات والأبنية ، وإلى الدواوين الجامعة لأشعار العرب ـ وأن يكون خبيرًا بصحة نسبة ذلك إليهم لئلاّ يُدَلَّس عليه شعر مولَّد أو مصنوع ، عالمًا بأحوال الرواة ليعلم المقبول روايتُه من غيره ، وبإجماع النحاة كيلا يَخرقه ،[٢] وبالخلاف كيلا يُحدِث قولًا زائدًا خارقًا ، إذا قلنا بامتناع ذلك .

ومن هذا ترى أن العمل يقتضي الإحاطة بمخزون اللغة العربية شعرًا ونثرًا ، ومضمون المصنفات النحوية إعرابًا وصرفًا ، ومجموع الدواوين لشعراء الاستشهاد ، وأصول جمع تلك الدواوين وتحقيق نسبة الأقوال إلى أصحابها ، وشروط الرواية المقبولة في العلوم ، وأساليب السماع والقياس والاجتهاد عند علماء العربية ، وأصول النحو أي : العلم الذي يبحث عن الأدلة الإجمالية وكيفية الاستدلال بها.

ومخزون اللغة مقصود به ما ثبَتَ في كلام من يوثق بفصاحته ،[٣] فشمل كتابَ الله ـ تعالى ـ في جميع قراءاته صحيحة ومتواترة وأحادية ومشهورة ، وشاذّة إذا لم تخالف قياسًا معروفًا بل ولو[٤] خالفته ، وكلامَ نبيه ﷺ إذا ثبَتَ أنه قاله على اللفظ المروي ، وكلامَ العرب مسلمين وكافرين وصغارًا وكبارًا وسكرى ومجانين ، وكذلك أصحاب الأهواء عدا مَن

(١) الاقتراح ص ٣٦٤ـ ٣٦٥ .

(٢) في المطبوعة : ((يُخرَقَ)) . والتصويب من النسخة الخطية بتونس ومطبوعة إستابول .

(٣) الإغراب ص ٤٥ ـ ٤٤ و ٨٣ ـ ٩٢ والاقتراح ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٤) كثيرًا ما ترد الواو في كلام المتأخرين بعد ((بل)) . فيقال ((بل و)) ، وهي بَلوَى تحتاج إلى تحرير . فالظاهر أن يصح هذا الاستعمال ، إذا أمكن فيه التقدير المناسب . فعبارة السيوطي هنا يمكن أن تقدر كما يلي : ((بل لو لم تخالف قياسًا معروفًا ، ولو خالفته)) . فالواو عاطفة على شرط محذوف مع الجواب يشعر به السياق . ويجوز أن يكون التقدير : بل يُحتجّ بها ولو خالفته . فالواو للحال ، ولو : وصلية زائدة لازمة للتعميم ، وانتهاء الغاية في النقص . أما اقحام الواو قبل ((بل)) فوبال عياء .

عُرف بالكذب ، من شعر وأمثال وحِكَم وخطب ورسائل ومناظرات ومحاورات .

وإنما يؤخذ ذلك [(١)] مما سُمع عن الفصحاء : عن قريش ، لأنها أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ والأسهل على اللسان والأحسن مسموعًا والأوضح لما في النفس ، وعن قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة والطائيين .

فهؤلاء أُخذ عنهم أكثر الكلام ومعظمه ، وعليهم اتُّكل في الغريب والإعراب والتصريف . واستُبعد من كان في الحَضَر ، [(٢)] عدا مكة ، ومن نزل في أطراف الجزيرة . وهؤلاء المستبعدون هم لخم وجذام وقضاعة وغسان وإياد وتغلب والنمر وعبد القيس وأزد عُمان وحنيفة وثقيف ، وحاضرة الحجاز في أواخر القرن الثاني .

ذلك لأنهم جاوروا الأمم الأعجمية كالفرس والروم واليونان ، أو خالطوا الهند والفرس والمستعجمين في التجارة وغيرها ، أو جاوروا القبائل العربية التي استعجمت في كثير من لغتها ، كالنبط والقبط والأحباش والآراميين والسُّريان والآشور والكلدان والعماليق والكنعان والفينيق والبربر ... فقد اختلط هؤلاء الآخرون من العرب بالأعاجم ، فامتزجت لغتهم بلغاتها ، وصارت في عاميّات كلهجاتنا نحن الآن .

ولذلك اعتدّ لهجاتِهم علماءُ اللغة والنحو لغاتٍ أجنبية ، وجعلوها في صنف الأعجميات ، الأمر الذي شجع المستشرقين والمستغربين على الزعم أنها لغات سامية وليست عربية . أما المتقدمون من المستبعَدين قبل فكان ذلك مختصًّا بنثرهم ، في حين أن أشعارهم بقيت تحافِظ على الفصاحة حتى أواخر القرن الثاني ، لِما يتميز به الشعراء من التزامهم فصيح الكلام وممتازه .

(١) انظر رسالة الحروف للفارابي ص ١٤٦ ـ ١٤٧ والاقتراح ص ١٧٢ ـ ١٦٣ والتذييل والتكميل ٦ : ٢٦٢ أ وإتحاف ذوي الاستحقاق لابن غازي ٢ : ٣٥١ ـ ٣٥٢ .

(٢) زعم أبو حيان أن هذا يُردّ به على من احتج بكلام الشافعي . وهو خلاف ما عليه العلماء . انظر الاقتراح ص١٦٤ .

ثم إن ذلك المسموع عن العرب الفصحاء هو في درجات من الاستدلال به :[١] مطرد في القياس والاستعمال معجميةً وإعرابًا وتصريفًا ، أو مطرد في القياس شاذ في الاستعمال أو بالعكس ، أو شاذ في القياس والاستعمال . و القياسي درجاتٌ أيضًا يتسلسل كما يلي : فيكون مستمرًّا لا يتخلف ، أو غالبيًّا إلاّ أنه يتخلف ، أو كثيرًا غير مستمر ولا غالبي ، أو قليلًا أو نادرًا أو فردًا في الكلام . ولكل من هذه الأصناف حكم خاص يعتمد على منزلة صاحبه من الصحة اللغوية ، إذ اللهجات منها الفصحى ، والفصيحة ، والصحيحة ، وكلها حجة في الأحكام لفظًا وصياغة وتركيبًا .

أما الضعيفة أو المرذولة أو المستعجِمة أو العامية فهي مردودة ، وليس لها في الاستدلال نصيب . وكذلك كلام المولَّدين والمحدَثين ، مما خالف القياس . فأبناء الحاضرة في أواخر القرن الثاني لا يُحتج بأقوالهم من نثر أو شعر ، بخلاف أبناء قلب البادية إذ يستمر الاحتجاج بمقولاتهم حتى أواخر القرن الرابع ،لأنهم أحفظ للغة الآباء والأجداد ، وأبعد عن الانحراف وتقليد الأعاجم والمستعجمين .

أضف إلى هذا أنه قد تتداخل اللغات ، فيجتمع في الكلام لغتان فصاعدًا وكله فصيح صحيح أو البعض فصيح والآخر ضعيف ، وقد يكون للنص الشعري أو النثري روايتان أو أكثر مع خلاف في الدلالة التركيبية ، فيسقط الاحتجاج لوجه واحد ويصير الحِكم بحسب الرواية الأصح . وكثيرًا ما يرد النص عن الفصيح بغير إسناد ، ويكون مجهول القائل ، فيحتج بهذا وذاك إذا ورد عن الثقات والعدول من العلماء ، معتمَدًا على عهدتهم ، لأن من حفظ كان حجة على من لا يحفظ ، إلاّ إذا تبين أنه مصنوع أو محرّف .

---

(١) انظر الاقتراح ص ١٢٤ ـ ٣٥٩ والأصول ١ : ٣٥ ولمع الأدلة ص ٦٠ ـ ١٤٢ والخصائص ١ : ٢٨ ـ ١٠٠ و ١١٥ ـ ٢١٠ و ٣٠٣ ـ ٣٨٧ و ٢ : ٥ ـ ١٢ و ٢٤ ـ ٢٦ و ٢٤٣ و ٣ : ٦٨ ـ ٧١ والإغراب في جدل الإعراب ص ٣٦ ـ ٦٥ .

والنقل قد يكون بالتواتر أو الآحاد ،[١] والأول يكون منه العلم القطعي ، والثاني منه العلم الظني ، وفي كل منهما شروط وإشكالات تقتضي العرفان لحل ما يعرض منها . ومثل ذلك ما جاء عن المصنفات النحوية واللغوية ، في نصوصها وأحكامها ، من قدح وجرح وتعديل . وإذا تعارض نقلان أُخذ بالأرجح متنًا أو إسنادًا أو معًا أو قياسًا ، وارتكاب الضعف أولى من الشذوذ .

ثم للدلالات النحوية درجات ثلاث : لفظية ، وصناعية ، ومعنوية . وللأحكام عند النحاة أقسام هي : الواجب ، والممنوع ، والحسن ، والقبيح ، وخلاف الأولى ، والجائز في أمرين أو أكثر على السواء . ويرد خلال ذلك ما هو رخصة أو ضرورة شعرية .

وحفاظًا على مصداقية رواية علوم العربية ،[٢] كان لدى العلمـاء دراسات وبحوث متأثرة بعلوم الحديث ، انصبت على معرفة : الطبقات والحُفّـاظ والثقات والضعفاء ، وأساليب الجرح والتعديل ، والأسماء والكنى والألقاب، والآباء والأبناء والأحفاد والإخوة، والشعراء الذين يحتج بهم في عروبة اللسان ، وكنية من اشتهر باسمه أو لقبه أو نسبه ، والألقاب وأسبابها ، ومن تعددت أسماؤه أو كناه أو ألقابه ، والنّـسَب إلى القبيلة أو البلد أو الوطن أو الجد أو الصحبة أو الأمّ ، والمؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب ، والمتفق والمفترق من ذلك ، والمواليد والوفَـيات ، والتلمذة والصحبة ودرجات الرواية والتلقي ، والاتصال بالبداة والحضر والأعاجم ...

كل ذلك لدفع ما يكون من وهم أو افتراء أو تدليس أو تلفيق أو جهل أو إدراج، في نسبة النصوص والأحكام والمقولات . ومجموع العلوم اللغوية فيه ما هو منقول ، وما هو معقول مستنبط بالفكر والرويّة ، أو مستقى من صناعات أُخرى ، وقد يكون مع المنقول

(١) اللمع ص ٨٣ ـ ٨٩ و المزهر ٢ : ٣٣٠ ـ ٤٦٨ وبغية الوعاة ٢ : ٣٦٧ ـ ٣٩٥ .

(٢) اللمع ص ٩٣ ـ ١٤٣ .

معقول أيضًا . وهنا تتدخل أساليب الاحتجاج والاستدلال للترجيح والاستبعاد . وقد يرد في تلك المراحل وسائل قياسية .

وللقياس أركان لكل واحد منها أحكام وشروط ، وله أقسام ودرجات في الاعتبار ، تتصل بأنواع العلة ومنازلها الواقعية ، إذ للعلل مسالك منها الإجماع ، والنص ، والإيماء ، والسبر مع التقسيم ، والمناسبة ،والشَّبه ، والطرد ، وإلغاء الفارق . وقد يكون في العلل قدح بالدور ، أو التعارض ، أو النقض ، أو تخلف العكس ، أو عدم التأثير ، أو القول بالموجَب ، أو فساد الاعتبار ، أو فساد الوضع . ويرد في هذا أيضًا المنع للعلة ، والمطالبة بتصحيحها ، والمعارضة بعلة مبتدأة .

والاستدلال العقلي يكون[1] بالقياس أيضًا ، واستصحاب الحال ، والاستحسان ، والاحتجاج بالعكس ، وبعدم الدليل على نفي الشيء ، وبالأصول ، وبعدم النظير ، وببيان العلة ، وبالاستقراء . وتعارُضُ القياسين يقتضي ترجيح ما وافق دليلًا آخر من نقل أو قياس ، وتعارُضُ السماعِ والقياس يوجب الأخذ بالأول ، وتعارضُ قوةِ القياس وكثرة الاستعمال يوجب تقدم الثاني ، وتعارضُ الأصلِ والغالب يقتضي العمل بالأول .

وقد يحتمل النص حكمين جائزين فيكون التقدم للأقرب ، وقد يكون أحدهما للأصل والآخر للظاهر فالتقدمة للأول . وإذا تعارض قبيحان لُجئ إلى أقلهما قبحًا ، أو مجمعٌ عليه ومختلَفٌ فيه غُلّب الأول ، أو المانعُ والمقتضي قُدّم المانع .

وإذا جاء عن العالم تعارض بين قولين أو أكثر فالأخذ بالمعلَّل دون المرسَل ، فإن فُقِد الوصفان كان اعتماد القول المتأخِّر ، وإن فُقِد التاريخ أيضًا فما ذكر في الأصول أولى من الآخر . وإلاّ فالأقوال مذاهب مختلفة لصاحبها . وقد يتعلق الحكم النحوي بشيئين فيجوز الجمع بينهما أو يمتنع ذلك ، وقد يرد في الموضوع حكمان أو أكثر ، فيفضل الجمع إذا

(١) اللمع ص ٩٣ ـ ١٤٣ .

أمكن ، وإلاّ قُـدّم ما هو أصح أصلًا ودليلًا .

وللتأويل والتقدير في التراكيب شروط تجب مراعاتها في البحث والاستدلال . وللإجماع في الصياغة والتركيب والأحكام شروط ومشكلات متشعبة ، لابد من الإحاطة بها وبما يجوز خلافه منها ، للقدرة على الاستفادة منها دون تعسف أو إجحاف . وقد يكون في المذاهب اللغوية أو النحوية تركيب أو تلفيق وتدليس ، ولكلٍّ منزلةٌ في الاحتجاج والرد ، تجب معرفتها لاختيار ما هو أولى .

تلك المعلومات والمعارف تتخلل واقع العلوم اللغوية ، من معجمية وصوتية وإعراب وتصريف . ثم ترد مسائل غفيرة ، منها ما يتعلق بالأصوات في مخارجها وصفاتها ، وما فيها من التماثل والتقارب والتباعد والتضادّ، وما يتعلق بالتركيب في صيغ وأبنية جامدة أو مشتقة، وأصلية أو فرعية ، وما يتعلق بالتغيرات الصوتية في البنية الظاهرة والمقدرة ، للمفردات مطلقة أو ضمن التركيب ، وفي الابتداء أو الوقف ، وفي الشعر أو النثر . ولكل من هذه الظواهر أحكام وأشكال تضبطها قوانينُ وأنظمة سماعية وقياسية ، مع اطراد أو شذوذ أو ندور أو تفرد ، واختلافاتٌ لهجية ومذهبية بين القبائل والنحاة .

٣ ـ ثقافة النحاة :

أما المعلومات والمعارف اللازمة للنحوي ، في اعتماده على النصوص القرآنية ، فكثير منها مضى بين ما ذكرناه في الصفحات الماضية ، ثم يضاف إليه الحفظ للنص الكريم رواية ودراية ، والإحاطة [1] بأصول علوم القرآن :

معرفة مواطن النزول وأسبابه ، وتاريخ جمعه وحفظه وترتيبه وكيفية تحمله ، وحُفّـاظه

---

(١) انظر البرهان والإتقان في علوم القرآن وتفاسير القرآن وأعاريبه ومغني اللبيب وكتب الحجة في القراءات والمحتسب لابن جني والـمُجيد في إعراب القرآن الـمَجيد للصفاقسي والدر المصون للسمين الحلبي ومعرفة القراء الكبار للذهبي وجمال القرّاء وكمال الإقراء لعلي بن محمد السخاوي .

ورواته ، والوقف والابتداء والوصل والفصل ، وما كان في قراءاته المتواترة والأُحادية والمشهورة والشاذّة من اللغات واللهجات ، وتفسيره وأعاريبه ومعاني الأدوات فيه ، والعام والخاص والمجمل والمفصل ، والناسخ والمنسوخ ، والمطلق والمقيد ، والحقيقة والمجاز ، والحصر والاستثناء والاستدراك والاختصاص ، والخبر والإنشاء ، وأساليب الخطاب ، وفواصل الآيات ، وصور القسم والشرط والاستفهام ، والتأكيد والوصف ، والحذف والزيادة ، والتقديم والتأخير والاعتراض ، والقلب في التركيب ، والتغليب والالتفات والتضمين ، ومرسوم الخط ، ونماذج التفسير والتأويل، وطبقات القراء والمفسرين .

وكذلك شأن النصوص النبوية في البحث النحوي . ففيما مضى بعض المعلومات والمعارف التي هي من صلب الثقافة النحوية . يضاف إليها تعرّف علوم الحديث وما فيها من الموضوعات المختلفة :

كتاريخ التلقي للأحاديث الكريمة وحفظها في الصدور والسطور ، وما كان من التقييد الشخصي في صحائف كثيرة وكتابات مسجلة ، ومن روايات لذلك كله شفاهًا أو مع الكتابة ، ثم ما حصل من التدوين الرسمي بجهود عبد العزيز بن مروان والخليفة عمر ابنه ، وما بني على ذلك من المصنفات والمجموعات والمسانيد وكتب الصحاح والسنن والمعاجم والاختيارات والمستدركات والمستخرجات ، والأسانيد المتواترة التي نَقَلت إلى يومنا هذا تلك النصوص الشريفة ، ومنزلة كل من هذه المصادر في الرواية والإسناد والضبط ، وصحة اللفظ عن رسول الله ﷺ .

وقبل هذا لابد أن يكون النحوي في اعتماده على الحديث راويًا للنصوص الشريفة مُسنِدًا أو محدِّثًا أو حُجّة ، أو من الحُفّاظ الذين يتقن كل منهم ما لا يقل عن مائتي ألف حديث رواية ودراية .[1]

---

(١) انظر فهرس الفهارس والأثبات ص ٧١ ـ ٨٠ لتعرف المراد بالمسند والمحدّث والحافظ .

ومن الثقافة النحوية أيضًا [(١)] معرفة المصطلحات العلمية الخاصة بعلوم الحديث ، كالمتن والإسناد والسلاسل والرواية والتخريج ، والمسلسل والمتواتر والمشهور والصحيح والحسن والصالح والضعيف والغريب والعزيز والمتفق عليه ، والصحيح الغريب ، والحسن الصحيح ، والحسن الصحيح الغريب ، والحسن الغريب ، والمسند الموصول والمرفوع والموقوف والمقطوع والمقبول والمعلق والموقوف والمحفوظ والمعروف والمعلّل والمضطرب والمدرج والمستفيض ، والمعضل والشاذ والمقلوب والمدلّس والمصحّف والمحرَّف ، والمنكَر والموضوع والمتروك والمطروح والمضعّف ، وأساليب الإسناد والتحويل ، والتواتر والآحاد والمراسيل والمجاهيل ، والاعتبار والمتابعات والمعلقات والشواهد ، والمعنعَن والمؤنَّن .

ثم ما يكون من شروط في الراوي والمحدِّث والحافظ والحجة ، وفي رواية الحديث واختصاره وأدائه ، وتاريخ الرجال ووفَياتهم وطبقاتهم من صحابة ومخضرمين وتابعين ومن بعدهم ، وأكابر الرواة وأصاغرهم والأقران والمدبَّجين والثقات والضعفاء والمخلِّطين والوضّاعين ، والآباء والأبناء والإخوة والأخوات ، وأوطان الرواة وبلدانهم ، والمشتركين في الرواية ، والأسماء والكنى والألقاب والأنساب والمؤتلف والمختلف والمتفق والمختلف والمتشابه والمبهم ، وطبقات العلماء ، وتاريخ صدور الحديث ، وأصول الجرح والتعديل ومراتبهما ، وأشكال التلقي والتحمل من سماع وقراءة واستملاء وعرض وإجازة ومناولة ومكاتبة وإعلام ووصية ووجادة ، وشروط كتابة الحديث وضبطه وإصلاح النسخ والإلحاق والخرجة والتضبيب والتمريض ، واستعمال المصطلحات والرموز المقررة ، وشروط التصنيف والتأليف والتخريج ، والناسخ والمنسوخ ، وأحوال مختلِف الحديث ومتشابِهه .

ولأن البحث النحوي معتمد على الشواهد والأمثلة الشعرية ، فإن المستنبط لأحكامه وضوابطه في حاجة إلى تقصي ما يكون في صناعة الشعر من فنون العروض والقوافي والتعبير،

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح وإرشاد طلاب الحقائق والكفاية في علم الرواية وجامع بيان العلم وفضله، واللمع ص ٩٢ .

تتعلق بالصياغة والتركيب والدلالة :[1] كبحور الشعر وما فيها من تشابه وتداخل واختلاف وعلل وزحافات ورمل ومقعد وتقفية وتصريع وتجزئة وتشطير ونهك ، ووصل وخروج وإرداف وتأسيس وإدخال ومجرى ونفاذ وحذو ورس وإشباع وتوجيه وغال ومتعد وإقواء وإكفاء وإيطاء وسناد وتضمين وتجريد ومقعد في القافية ، وما في التفنن من الالتفات والاستدراك والرجوع والتذييل والتصحيف والتتميم والمشاكلة .

ثم ما يكون في الشعر من ضرائر مستحسنة أو قبيحة ، كزيادة للحركات والحروف والكلمات وصرف مالا ينصرف وإشباع الحركات ومد المقصور ، وقصر الممدود وحذف للحركات والحروف والكلمات والجمل والتراكيب ، وتقديم وتأخير للحركات والحروف ومفردات التركيب ، وفصل بين المتلازمين ، وإبدال بين الحركات والحروف والكلمات والتراكيب وعلامات الإعراب ، وتصرف في ضوابط الإعراب والصرف والدلالة .

وكذلك ما كان من علوم البلاغة ذا صلة بالتعبير والتركيب في الشعر والنثر ، كضروب الخبر والإنشاء والذكر والحذف والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير ، والإطلاق والتقييد والاستثناء والقصر والوصل والفصل والمجاز ، ونفي الشيء بإيجابه والسلب والإيجاب وتجاهل العارف ، والاقتباس والتضمين والتلميح والتخلص .

وأخيرًا بل أولًا وبديهيًا أن يستوعب النحوي ما يتصل بالإعراب والصرف ، من أصول وفروع وأحكام وضوابط وشذوذ ، في الكلام والكلمات ، وبناء وتقدير وحذف وإضمار ، وإعراب المفرد والمثنى والجمع ، والمعارف والنكرات ، والضمائر والأسماء الأعلام والموصولة والإشارة ، وأنواع الأسماء والأفعال والحروف ، والجمل الاسمية والفعلية والشرطية ، والأفعال الناقصة والأحرف المشبهة بالفعل ، وضروب النصب والنواصب ، والجزم والجوازم ، والرفع والروافع ، وصور المنصوبات والعدد والكنايات والمدح والذم

(١) انظر الوافي في علمي العروض والقوافي وضرائر الشعر وما يجوز للشاعر في الضرورة وجواهر البلاغة .

والتعجب والتفضيل والقسم والإضافة والتوابع والنداء والاستغاثة والندبة والاختصاص والتحذير والإغراء ، وعمل الأفعال والحروف والمصادر والمشتقات وأشباه الجمل ، وأسماء الأفعال ونونَـيِ التوكيد ، ومعاني الأدوات وأعمالها وتقارض معانيها وأعمالها ، وحكاية المفردات والجمل والإخبار والتذكير والتأنيث .

ثم ما يكون في أبنية الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة ، والمعاني الموزعة بين الصيغ المزيد فيها ، ومواضع زيادة الحروف مضعفة وغير مضعفة ، وصور الإلحاق ومقاصده ، وحضور همزة الوصل وغيابها ، والتقاء الساكنين ، والتصغير والنسب والتثنية والجمع بأنواعه ، والتأنيث والتوكيد والقلب ، والابتداء والوقف والإمالة وتخفيف الهمز ، والإبدال والإعلال والإدغام والحذف والزيادة ...

وهذا كله ، بالإضافة إلى ما فتقه علماء الأصول في دلالات المفردات والتراكيب ، وما انتشر في كتب النحاة من تفصيلات وتفريعات وخلافات مذهبية وفردية ولهجية وقبلية مع حججها وأدلتها ، مكلف به العالم النحوي الذي يكون لجهوده حق البحث والاستنباط ، وتفريع الأصول و استدراك ما أغفله القدماء أو حجبوه ، وتعقب ما كان لهم من هَـنات أو قصور أو توسع غير مقبول .

فإذا لم يستوعب تلك العلوم والمعارف كليًّا وجزئيًّا، واكتفى بشذرات من ههنا وههنا، فهو يستعيد أقوال من تقدمه مقلدًا متبعًا ، ليصوغها في أشكال من البسط أو الإيجاز ، من دون حضور شخصي يقدم للعلم شيئًا ذا أهمية أو ذكر .

وهذا الذي فصلنا أمره ، من المدى المعرفي المطلوب إتقانه ، هو ما تراه اليوم بشكل ما لدى الدارسين للنحو في الجامعات العربية والإسلامية ، إذ يكون من دراساتهم المقررة علوم : القرآن والحديث واللغة والنحو والبلاغة والعروض والقوافي ،

والأدب والنقد والتاريخ والجغرافية .[١]

٤ ـ نماذج واقعية :

لقد كان ما سردناه في الصفحات القريبة الماضية عرضًا نظريًا ، تناول ما ينبغي لرجال النحو أن يحيطوا به ، حتى يتسنى لهم الخوض العلمي في هذا الميدان التخصصي ، فيضعوا فيه آثارًا شخصية كبيرة أو صغيرة ، تبقى لهم في التاريخ . ولكي تتضح الصورة الحقيقية التي عاش فيها النحاة عامة ، يحسن بنا أن نقف أمام نماذج تطبيقية فردية وجماعية منهم ، لنرى مدى التزامهم تلك الواجبات العلمية والثقافية ، وتوظيفها فيما تركوا من آثار . وليكن ذلك بمسيرة مع بعض شخصيات أعلام التاريخ من ناحية ، وبعيِّنة عشوائية تقدم أقرب ما يكون إلى الصواب .

أ ـ رجال النحو : أقدم من كان صاحب ذكر وخدمة عملية مستمرة جُلَّى ، في تاريخ هذا العلم المبارك ، هو أبو الأسود الدؤلي .[٢] وإذا رجعنا إلى حياته العلمية ، فيما يتصل بموضوعنا ، رأينا أنه عربي صليبة . فهو ظالم بن عمرو الدؤلي مضري من كنانة ، مخضرم ولد في الجاهلية قبيل الإسلام وتوفي سنة ٦٩ . فقومه كنانة من الفصاحة بمكان الصفاء والرفعة ، كما ذكرنا من قبل ، وإقامتهم في جنبات مكة أكسبتهم ما لقريش من التميز في ذلك ، مع البعد عن مثالب بعض اللهجات .

وقد أسلم في حياة الرسول ﷺ ، ولكنه لم يحظ بالصحبة ، وفي عهد عمر بن الخطاب (١٣ ـ ٢٣) ورد إلى المدينة المنورة ، ثم هاجر إلى البصرة فصار فيها بأمر الخليفة معلِّمًا

---

(١) أما اللغات الأجنبية فليس لها صلة بالموضوعات النحوية ، وإنما فرضتها هيمنة الاستعمار ، أي : العولمة القديمة المستبدة بعقول المشرفين على التعليم . وهي معروفة اليوم باسم : التبويش .

(٢) انظر أبا الأسود الدؤلي ونشأة النحو وديوان أبي الأسود ونشأة النحو العربي والمفصل في تاريخ النحو العربي والحلقة المفقودة في تاريخ النحو .

للعربية . حتى إذا كانت خلافة عثمان استعمله على البصرة ، ثم صار في خلافة الإمام علي قاضيًا وواليًا معًا . واعتزل تلك الأعمال في عهد بني أمية لصلاته بالإمام علي ، وتفرغَ للبحث العلمي المشهود ، في تعليم أبناء زياد ورجالات النحو ، وفي نَـقْـطه لإعراب المصحف الشريف ، ومجالسه لإعراب القرآن الكريم .

عُـرف أبو الأسود بالفصاحة العالية والذكاء النادر وسرعة البديهة وإحاطة كاملة بلغات القبائل وحفظ لأقوال العرب وأشعارهم وتفنن في النثر والشعر ، حتى صار لديه ديوان من القصائد والمقطعات ، وكان من العلماء الـمُجـلِّين للعلم ورجاله.

وقد أخذ قراءة القرآن وأصول النحو عن الإمام علي ، فكان من القرّاء والفقهاء والنحاة والشعراء والفرسان المشهورين ، وتلقى بعض الحديث عن حذيفة بن أسعد وعمر ابن الخطاب والإمام علي وأبي ذر وابن مسعود والزبير وعمران بن الحصين وابن عباس وأبي موسى وأنس بن مالك ، وروى أحاديث قليلة جدًّا .(١)

وأخذ العلم عنه ابناه عطاء وأبو حرب وبعض الأعلام ، كيحيى بن يعمر وعنبسة الفيل وميمون الأقرن ونصر بن عاصم وحرّ بن عبد الرحمن وسعد الرابية . وأكثر هؤلاء كان لهم ذكر في علم النحو أولًا ، وفي علم اللغة والقراءات ثانيًا .

وفي المراحل التالية من حياة النحو ، نقف مع أبي زيد الأنصاري .(٢) وهو سعيد بن

(١) سير أعلام النبلاء ٢ : ٣١ وتهذيب اللغات ٢ : ١٧٥ ومسند أحمد ص ٩١ و ٢١٦ وتهذيب التهذيب ٤ : ٤٨١ والمستدرك ١ : ٥٦٣ و ٥٦٤ و٣ : ٢٦١ و ٣٠٨ و ٥٥٠ والأغاني ١١ : ٥ ـ ١٠ و ٢٠ : ٣٧٠. وقيل : إنه من وجوه المحدثين ، وإن البخاري روى من أحاديثه . وهو قول لم أجد في ((الصحيح)) ما يصدقه.

(٢) ترجمة أبي زيد واردة في هذه المصنفات : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٤١ ـ ٤٥ وإنباه الرواة للقفطي ٢ : ٣٠ ـ ٣٥ وبغية الوعاة للسيوطي ١ : ٥٨٢ ـ ٥٨٣ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي ص ٨٤ ـ ٨٥ .وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٩ : ٧٧ ـ ٨٠ وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢ : ٢٣٦ ودائرة المعارف الإسلامية ١ : ٤٨٢ ـ ٤٨٤ وطبقات القراء لابن الجزري ١ : ٣٠٥ وطبقات الـمفسرين للداودي المالكي في الورقة ٧٦ ـ ٧٧وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة في =

أوس بن بشير بن ثابت ـ وكنيته أيضًا : أبو زيد ـ ابن زيد الأنصاري الخزرجي . ولد صاحبنا سنة ١٢٠ ، ودرج في أحد كتاتيب البصرة يتلقى القرآن الكريم ومبادئ علوم العربية عن المؤدبين الأخيار، وكان معه في الكُتّاب أبو محمد اليزيدي (ت ٢٠٢) والنضر بن شميل (ت ٢٠٣) ، ثم انتقل إلى حلقات المسجد الجامع في البصرة ليتزود من علوم الدين واللغة والأدب عن رجالها الأثبات .

وأخيرًا قصد المُفضَّل الضبي (ت ١٧٨) في الكوفة ـ وهو شيخ الكوفيين وأوثقهم رواية ـ ينهل من علمه ورواياته للأشعار والأخبار ، ويقرأ عليه القرآن ودواوين الشعراء . ثم رحل إلى البادية ، يشافه فصحاء الأعراب في منازلهم ، وكذلك حين ورودهم إلى البصرة ، فأخذ عنهم المخزون اللغوي الحاضر والنصوص الأدبية والعلمية ، من أشعار وأراجيز ونوادر وغرائب وأنساب وأخبار .

وبعد هذه المراحل من تلقي العلوم والمعارف ، وإتقان مذاهب العرب في لغاتهم وآدابهم ، وتوجهات العلماء في الدرس والتحصيل والبحث والتأليف ، تصدر للتدريس والإملاء مما استوعب وأتقن في المسجد الجامع نفسه ، فكان له حلقات تغص بالتلاميذ وتسد السبل على السالكين أحيانًا ، لتلقِّي موارد اللغة والنحو والأخبار ومعاني القرآن والأدب بشعره ورجزه ونثره وأمثاله ، والغريب بلهجاته وشواذه ونوادره .

= الورقة ١٤٩ ـ ١٥٠ وطبقات النحويين وطبقات اللغويين للزبيدي ص ٦١ و و٦٧ و ١٠٣ و ١٨٢ ـ ١٨٣ و ٢٧٥ والفهرست لابن النديم ص ٨١ .وفهرسة ما رواه ابن خير الإشبيلي ص ٤٧٠ ـ ٥٣٧ وكتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، مطبوعة دار الشروق ص ٥ ـ ٦٠ ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٦٧ ـ ٧٠ والمزهر للسيوطي ٢ : ٤٠٢ و ٤١٩ و ٤٦١ ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١١ : ٢١٢ ـ ٢١٧ ومعجم طبقات المفسرين لعبد العزيز السيروان ص ٢٣٣ ميزان الاعتدال للذهبي ٢ : ٢٢٦ ـ ٢٢٧ ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري ص ٧٧ و ٩٥ ـ ٩٦ و ١٢٠ و ١٢٥ ـ ١٢٩ و ١٣٠ و ١٤٤ و ١٦٥ و ١٨٦ و ١٨٩ و ١٩٦ و ١٩٩ ونور القبس لليغموري ص ١٠٤ ـ ١٠٨ و ٢١٧ و ٢٢٦ ووفيات الأعيان لابن خلكان ٢ : ٣٧٨ ـ ٣٨٠ . وانظر قراءة موجهة لمصادر التراث في رحاب المكتبة العربية ص ٧٥ ـ ٨٤ .

وعلى هذا ، فقد روى قراءة القرآن عن المفضل الضبي وأبي عمرو بن العلاء وأبي السمّال ، وروى عنه ذلك خلف بن هشام البزار ومحمد بن يحيى وأبو حاتم السجستاني وروح ابن عبد المؤمن والحسن بن رضوان وعبد الله بن عمر الزُّهري وعمر بن شبة ومحمد بن إدريس الحنظلي وخليفة بن خياط وعلي بن بشر ومحمد بن هارون التمار وعبيد الله بن عمر وسليمان بن أيوب . وروى الحديث الشريف أيضًا عن عبد الله بن عون وشعبة بن الحجاج وإسرائيل بن يونس والإمام أبي حنيفة وجماعة من العلماء .

ولما انتشر ذكره في الآفاق دعاه المهدي إلى بغداد ، ليحضر مجالسه مع كبار العلماء ، ثم رجع إلى البصرة لمواصلة التعليم والتوجيه والإملاء ، حتى وافته منيته في الخامسة والتسعين من العمر سنة ٢١٥ ، وهو يتابع التأليف والتعليم وتقويم الألسن .

وأوس أبوه كان من رواة الحديث الشريف ، وجدّه أبو زيد ثابت بن زيد من أكابر الصحابة الأجلاء الثقات وكتّاب الوحي ، وأحد الستة الذين جمعوا القرآن الكريم في عهد النبي ﷺ ، وشهد معه أُحُدًا وما بعدها من الوقائع ، وكان أحَد المحدِّثين والستة الذين يُفتون حينذاك ، وأقرأَ الصحابةِ لكتاب الله العزيز .

أما أبو زيد نفسه فقد تلقى اللغة عن أبي عمرو بن العلاء والمفضل الضبي وأبي البيداء الرياحي وأبي خيرة العدوي والأخفش الكبير وأبي الدُّقيش الأعرابي ورؤبة بن العجاج وأبي مالك النمري ، كما أخذ النحو عن عيسى بن عمر ويونس بن حبيب ، وكانت له صلات بالفراء ومكاتبات للكسائي .

وقد قيل : إنه من أعيان أهل النحو واللغة والشعر ونبلائهم . وروى له بعضَ الحديث أبو داود في سننه ، والترمذي في جامعه . ولكن ذُكر أنه وهِمَ في رواية حديث، فضعّفه ابن حِبّان ، ثم رد ذلك التضعيف ابن حجر العسقلاني بما يبين أنه ثقة ثبْت ضابط صدوق . وكان سيبويه يحضر مجالسه ، وهو غلام له ذؤابتان ، ثم صار أبو زيد إذا روى عنه

قال : أخبرني الثقة ، أو حدثني من أثق به .

كذلك كان شأنه في الرواية والحفظ والتحقيق ، كثير السماع عن العرب ، ضابطًا ثقة ثبتًا مقبول الرواية ، من جلـّة أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، يحاور الأعراب ليدرك ما لهم من منزلة في الفصاحة ، ويناظر العلماء ليأخذ عنهم أو يصحح لهم ما يهِمون فيه.

وروي عنه في صحة السماع قولـه [1]: « ما أقول : قالت العرب ، إلاّ إذا سمعتـُه من هؤلاء : بكر بن هوازن وبني كلاب وبني هلال ، أو من عالية السافلة أو سافلة العلية . وإلاّ لم أقل : قالت العرب » . أما النحو فهو مشارك فيه ، حتى كان أنحى من الأصمعي وأبي عبيدة ، و يكثر من نقل الأوابد وشواذ الصيغ والتراكيب عن القبائل المختلفة لتوسعة القياس ، وربما قيل عنه : أبو زيد النحوي .

وروي أن شُعبة بن الحجّاج (ت ١٦٠) كان يروي الحديث ، وأطال في ذلك حتى ملّ وضجر ، فرمى بطرْفه إلى آخر حلقته ، فرأى أبا زيد في أُخريات الناس ، فقال : يا أبا زيد:

استَعجَمَت دارُ نُعمٍ ، ما تكَلِّمُنا والدّارُ ، لَو كَلَّمَتنا ، ذاتُ أخبارِ

ادنُ ـ يا أبا زيد ـ ادنُهْ . فجاءه وجعلا يتناشدان الأشعار . فقال بعض أصحاب الحديث لشعبة : يا أبا بِسطام ، نقطع إليك ظهور الإبل لنسمع حديث رسول الله ﷺ ، فتدعنا وتُقبل على الأشعار ! فغضب شعبة غضبًا شديدًا وقال : يا هؤلاء . أنا أعلم بالأصلح لي، أنا ـ والله ـ في هذا أسلم مني في ذاك .

أما تلاميذه فأمثال : سيبويه والتمّار مقرئ البصرة وعلي بن بشر الزهري والتوّزي والجرمي والحرمازي وخلف بن هشام البزار والحسن بن رضوان وخلف الأحمر والأصمعي وأبي حاتم السجستاني واللحياني والمازني وأبي عبيد وعبيد الله بن عمر وخلفة بن الخياط والجاحظ وعمر بن شبه وأبي عمر الهروي وابن نجدة الراوي وسليمان بن أيوب وأبي العيناء

(١) الاقتراح ص ٣٦٤ .

ومؤرج السدوسي وأبي عدنان السلمي وأبي حاتم الحنظلي وروح بن عبد المؤمن وإبراهيم بن يحيى اليزيدي ونصر بن يوسف وابن هانئ النيسابوري وابن السكيت وأبي موسى الهواري ومحمد بن سعد الكاتب وأبي حاتم الرازي ومحمد بن يحيى القطعي . وأخذ عنه الغريب أيضًا أبو نواس ودوّنه ، وكان الرياشي يحفظ كتب أبي زيد كلها ويرويها عنه ، وكان الزيادي أعلم تلاميذه بأخباره .

وأما مصنفاته فكثيرة جدًّا ، منها : الإبل والشاء ، والأبيات ، والأمثال ، وإيمان عثمان، وبيوت الشعر ، وبيوتات العرب ، وتخفيف الهمز ، والتثليث ، والتضارب ، والتمر، والجمع والتثنية ، وحيلة ومحالة ، وخلق الإنسان ، والجود والبخل ، والحلبة ، والرحل والقتب ، والسنا ، والشجر والكلأ ، والصفات ، والغرائز ، وغريب الأسماء ، والفرق ، وفعلت وأفعلت ، وقراءة أبي عمرو ، والقوس والترس ، واللامات ، واللِّبأ واللبن ، واللغات، ولغات القرآن، ومسائية ، والمصادر ، والمطر ، ومعاني القرآن ، والمعزى ، والمقتضب ، والمكتوم ، والمنطق في اللغة ، والمياه ، ونابه ونبيه ، والنبات والشجر ، والنحو الكبير ، ونعت الغنم ، ونعت المشافهات ، والنوادر ، والهمز ، والهشاشة والبشاشة ، والهوش والنوش ، والواحد ، والوحوش .

ثم إذا انطلقنا مع التاريخ لقيَنا أبو علي الفارسي في القرن الرابع .(١) وهو الحسن بن عبد الغفار ، ولد في مدينة ((فسا))من أعمال خراسان سنة ٢٨٨ من أب فارسي وأم عربية ، ورحل إلى بغداد في سن العشرين وسمع الحديث ، أخذه عن علي بن الحسين بن معدان الفارسي عن إسحاق بن راهويه ، وعنده جزء سمعه منه ، وتنقل بين البصرة وخراسان

---

(١) انظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ٤ : ٥٨ لعام ١٩٨٣ و ١ : ٥٩ لعام ١٩٨٤ وتاريخ بغداد ٧ : ٢٧٥ ومعجم الأدباء ٧ : ٢٣٢ وإنباه الرواة ١ : ٢٧٣ ووفيات الأعيان ٢ : ٨٠ وفهرسة ابن خير ص ٣١٨ ومنهج الفارسي في البحث النحوي وتطوره ، رسالة جامعية في كلية الآداب بجامعة حلب .

والموصل وحلب ، يأخذ ويعطي من العلوم ما تيسر ، وقيل : إنه كان شيعيًّا معتزلًا .[١]

وقد أخذ النحو واللغة عن الزجاج (ت ٣١١) والأخفش الصغير (ت ٣١٥) وابن السراج (ت ٣١٦) و أبي بكر بن الخياط (ت ٣٢٠) وابن دريد (ت ٣٢١) ومَبرمان (ت ٣٤٥) ، كما أخذ قراءة القرآن عن ابن مجاهد (٣٢٤) ، ولقي السيرافي وابن خالويه .

ومن تلاميذه : ابن أخته محمد بن الحسين الفارسي وابن جنِّي وأبو محمد الجوهري وأبو حسن الربعي وأبو علي المرزوقي وأبو إسحاق إبراهيم بن علي الفارسي وعبد الله بن حمود وأبو القاسم علي بن عبد الله الدقاق و عبد الله بن أحمد القزاز والحسين بن محمد الخالع وعبد الباقي بن محمد النحوي وأحمد بن فارس وأبو طالب العبدي وأبو الحسن الزعفراني ومحمد بن عثمان بن بلبل وعضد الدولة فناخسرو . وروى عنه جزء الحديث أبو القاسم عبيد الله الأزهري ومحمد بن عبد الواحد وعلي بن محمد المالكي وأبو القاسم التنوخي .

ومن مصنفاته وجلُّها في النحو واللغويات : أسماء الأفعال والإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني وأقسام الأخبار في النحو والأوليات في النحو والإيضاح العضدي والتتبع لكلام أبي علي الجُبّائي في التفسير والتذكرة في العربية - وهي في ٢٠ مجلدًا - والترجمة والتعليقة على كتاب سيبويه والتكملة والتفسير والحجة للقراء السبعة وشرح الأبيات المشكلة الإعراب وشرح الأسماء والصفات والعوامل المائة - وهومختصر عوامل الإعراب - والمسائل الإصبهانيات والمسائل الأهوازيات والمسائل البغدادية والمسائل الحلبيات والمسائل الدمشقية والمسائل الذهبيات والمسائل الشيرازيات والمسائل العسكريات والمسائل العضديات والمسائل القصريات والمسائل القهستانيات والمسائل الكِرمانية والمسائل المشروحة والمسائل المصلحة من كتاب ابن السراج والمسائل المنثورة والمسائل الميافارقينيات ومقاصد ذوي الألباب في العمل بالأصطرلاب والمقصور والممدود ونقض الهاذور والهيتيات .

---

(١) الظاهر أنه لم يكن ذا اعتزال ، لأنه يذكر المعتزلة وكأنه ليس منهم . انظر المسائل البصريات ص ٣٩٩ .

وقد نقل كثيرًا عن سيبويه وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب والكسائي وقطرب وأبي زيد الأنصاري والأخفش الأوسط والأصمعي وأبي عبيدة والجرمي والمازني والمبرد وثعلب وابن السراج . وغالبًا ما احتج بالشعر والنثر القديمين ، وبالقراءات القرآنية ، ولاسيما السبع المشهورات ، وأحيانًا يحتج بالحديث الشريف ، لتحرير المسائل النحوية واللغوية . وتوفي سنة ٣٧٧ ، وهو في حدود التسعين من العمر .

وأخيرًا ننزل عند ابن هشام ،[1] أبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري ، ولد في القاهرة سنة ٧٠٨ ، وأخذ علمَ القراءات عن الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل ومحمد ابن محمد الشهير بابن السراج ، وعلمَ الحديث عن تاج الدين التبريزي وبدر الدين بن جماعة ، وحدّث عنه أيضًا بالشاطبية في القراءات . وسمع من أبي حيان النحوي وتاج الدين علي بن عبد الله الأردبيلي وتاج الدين الفاكهاني وعبد اللطيف بن عبد العزيز النحوي ، وزار مكة غير مرة وصنف فيها .

أتقن علم العربية وفاق أقرانه وشيوخه ، وانفرد فيه بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البارع ،حتى قيل : إنه أنحى من سيبويه . وقد تلقن المذهب الشافعي حتى أتقنه أيضًا ، فدرّس علم التفسير بالقبة المنصورية في القاهرة ، ثم صار إلى المذهب الحنبلي ، فعُيّن مدرسًا بالمدرسة الحنبلية . وأتقن كذلك القراءات والتفسير والفقه .

غير أنه تفرد بالنحو في عصره إذ أحاط بدقائقه ولطائفه ، وصار عنده فيه من

---

(١) ترجمته في الدرر الكامنة ٢ : ٣٠٨ ومقدمة ابن خلدون ص ٥٣٢ وحسن المحاضرة ١ : ٢٥٧ والنجوم الزاهرة ١٠ : ٣١٦ وشذرات الذهب ٦ : ١٩١ وبغية الوعاة ٢ : ٦٨ والبدر الطالع ١ : ٤٠٠ ومفتاح السعادة ١ : ١٩٨ وهدية العارفين ١ : ٤٦٥ وروضات الجنات ص ٤٥٥ وشرح التصريح ١ : ٥ ودائرة المعارف الإسلامية ١ : ٤٠٩ وأوضح المسالك ١ : ٦ والمنهج الأحمدي ص ٢٥٥ ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص٢٣٣ والمدارس النحوية ص٣٤٦ . وانظر ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي .

الـمَـلَـكة ما لم يكن لغيره ، وكان فيه على مذهب أهل الموصل الذين أتقنوا أثر ابن جنّـي واتبعوا مصطلح تعليمه . وتوفي سنة ٧٦١ بالقاهرة . وتخرج به عدد غفير جدًّا من التلاميذ العلماء ، منهم محب الدين ابنه وابن الملاح الطرابلسي وعلي بن أبي بكر البالسي والنوبري وابن الفرات وابن جماعة وابن الملقن وابن إسحاق الدجوي . وترك آثارًا علمية ضخمة منها :

اعتراض الشرط على الشرط والإعراب عن قواعد الإعراب وإعراب لا إلٰـه إلاّ الله وإقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل وأنت أعلم ومالُـك وإن رحمة الله قريب من المحسنين وإنَّـما وأوضح المسالك والتحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل وتخليص الدلالة والتذكرة وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد وتوجيه النصب في مسائل والجامع الصغير وحواشي الألفية وحواشي التسهيل ورفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة والروضة الأدبية في شواهد علوم العربية وشذور الذهب في معرفة كلام العرب وشرح التسهيل وشرح الجمل الكبرى وشرح حقيقة الاستفهام وشرح شذور الذهب وشرح قصيدة بانت سعاد وشرح القصيدة اللغزية وشرح قطر الندى وشرح اللمحة البدرية وشروط التنازع وشوارد الملح وموارد المنح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الـحاجب والفرق بين قولنا : والله لا كلمت زيدًا و... بتكرار « لا » وبدون تكرارها وفوح الشذا بمسألة كذا وقطر الندى وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وكتاب ألغاز والمباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية ومختصر الانتصاف من الكشاف ومسائل نحوية : ألغاز في إعراب آيات من القرآن وموقد الأذهان وموقظ الوسنان ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ونكتة يسيرة مختصرة من الإعراب عن قواعد الإعراب والنكت ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلًا .

وبــعــد ، فهؤلاء أربعة أعلام من رجالات النحو ، يَـشغلون ثمانية قرون من تاريخه ، وقفنا عندهم على غير قصد أو اختيار . وقد تبدى فيما ذكرنا من جهودهم العلمية أنهم يتقنون العربية : أبو الأسود سليقة ، وأبو زيد سليقة وتلقيًا ، والفارسي وابن هشام تلقيًا وتعلـيمًا .

وصلتهم بالقرآن الكريم هي الحفظ والفهم والبحث أو التفسير كما رأينا في أعمالهم المختلفة ، وبميادين اللغة والإعراب والتصريف هي العلم والتعليم والبحث والتأليف . ومع ذلك لهم صلات حميمة بفنون الكلام شعرًا ونثرًا ، وما يتعلق بها من أصول تعبيرية وفنية وبيانية .

أما الصلة بالحديث الشريف فهي خلاف ذلك ، كما ظهر جليًّا من شيوخهم الذين أخذوا عنهم ، والعلوم التي أتقنوها ، والتلاميذ الذين تخرجوا بهم ، والمصنفات التي تركوها في التاريخ . فأبو الأسود روى قليلًا منه ، وأبو زيد حضر مجالس المحدثين وروى بعض ذلك كما جاء عند أبي داود والترمذي ، والفارسي تلقى جزءًا من الحديث ورواه أيضًا ، وابن هشام أخذ علم الحديث عن شيخين من شيوخه ، ولم يترك مصنَّفًا يشعر بمتابعته لهذا العلم. وليس فيهم محدث أو حافظ(١) أو متمكن من علوم الحديث.

ب : **عيِّنة عشوائية** : ومع ذلك فإننا نحتاج إلى نماذج مختلفة من النحاة ، تحقق لنا الصلة العملية بين جمهور النحويين وذلك العلم الشريف . و ها نحن أولاء نعود إلى تاريخهم المدوّن ، نلتقط عيِّنة اعتباطية من تراجمهم ، لنتخذها دليلًا إحصائيًّا يمثل الواقع الثقافي لهم.

ولتكن هذه العيّنة من كتاب ((إنباه الرواة على أنباه النحاة)) لعلي بن يوسف القفطي المتوفى سنة ٦٢٤ . فقد كان مضمون هذا الكتاب بشكل عام خاصًّا للنحاة ، خلافًا لنظائره من نحو: نور القبس وطبقات النحويين واللغويين ونزهة الألباء ومعجم الأدباء وطبقات النحاة واللغويين والبلغة وبغية الوعاة ، التي جمعت أيضًا بعض تراجم الأدباء أو اللغويين. وقد توضّعتْ هذه العينة في ٢٠ عَالِمًا من بين حوالي ١٠٠٠ عالم . وهم :

خالد بن كلثوم من كوفيِّي الطبقة الثانية ، والأخفش الأوسط سعيد بن

(١) مما يذكر عن الحُفّاظ أن أحمد بن الفرات كتب عن ١٧٥٠ شيخًا ودوّن ١٥٠٠٠٠٠ حديث ، وأورد منها ٣٠٠٠٠٠ في التفسير والأحكام والفوائد ، وأن ابن النجار محب الدين البغدادي أخذ عن ٣٠٠٠٠٠ شيخ ، وأن ابن الجوزي جمال الدين كان يحضر مجلسه ١٠٠٠٠٠ والإمام البخاري يحضر مجلسه ٣٠٠٠٠٠ . طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٤٠ و ٤٤٩ و ٤٧٨ .

مسعدة (ت ٢١٥) ، وأبو عُبيد القاسم بن سلاّم (ت ٢٢٤) ، والجَرمي أبو عمر صالح ابن إسحاق (ت ٢٢٥) ، والوليد (ولاّد) بن محمد التميمي المصري (ت ٢٦٣) ، وعبد الله بن مَخلَد النَّيسابوري (ت ٢٦٠)، والهروي المنذري محمد بن أبي جعفر (ت ٣٢٩)، وأبو رياش أحمد بن عبد الله اليمامي (ت ٣٣٩) ، والبرقي عبد الله بن عبد الله الأندلسي وقد عاصر الحكم المستنصر ، وعبد الوهّاب بن أصبغ الأندلسي وقد صحب أبا علي القالي ، ومحمد بن عطاء القرطبي (ت ٣٩٤) ، وعبد السلام بن الحسين البصري القرميسيني (ت ٤٠٥) ، وإسماعيل بن إبراهيم القيرواني المتوفى بعد ٤٢٠ ، وأبو الوليد أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٢) ، وأحمد بن محمد الآدمي البغدادي المتوفى بعد ٤٥٠ ، وأبو الحسن علي بن طاهر السُّلَمي الدمشقي (ت ٥٠٠) ، والباقولي جامع العلوم علي بن الحسين المتوفى بعد ٥٣٥ ، والحسن بن أحمد الحوثري (ت ٥٧٣) ، والأهنومي اليمني المتوفى بعد ٥٩٠ ، والحسين بن حميد المصري الذي أخذ عن السِّلَفي (ت ٥٧٦) .

وقفت عند هؤلاء الأعلام ، أتابع تراجمهم فيما بين يديّ من المصادر التراثية ، لأجمع صلتهم بعلوم الحديث ، فكانت في ذلك كما يلي :

الذين رووا بعض الأحاديث عن الشيوخ هم : الأخفش الأوسط ، وولاّد ، وابن مَخلَد ، والهروي ، وأبو رياش ، والبصري ، وأبو الوليد ، والآدمي ، والسُّلمي ، والحوثري ، والمصري . فهؤلاء سمعوا عن بعض المشايخ وروي عنهم أيضًا شيء من ذلك ، ونسبتهم إلى المجموع ١١ / ٢٠ .

وتميز في موضوعنا الجرمي بأنه كان جليلًا في الحديث والأخبار ، وابن مخلد بأنه سمع بخراسان والبصرة والكوفة وروى عنه الجارودي وابن خزيمة ، وأبو رياش بأنه روى عن مشايخ زمانه وروى عنه البصري وطبقته ، والبصري بأنه حدث عن التمّار وجماعة وحدث عنه الأزجي وغيره ، وأبو الوليد بأنه روى عن القاضي سراج وطبقته ، والآدمي بأنه سمع

صحيح مسلم من أبي الحسين عبد الغافر ، والسُّلمي بأنه سمع مشايخ زمانه وكان ثقة . ونسبة هؤلاء إلى المجموع ٧ / ٢٠ .

والذي تسنَّم القمة في هذا الميدان هو أبو عبيد القاسم بن سلاّم ، إذ كان فقيهًا ومحدِّثًا في الطبقة الثامنة من الحفّاظ ،[١] سمع الحديث ودرّسه ، وصنف ((غريب الحديث)) كتابًا مشهورًا ومنشورًا . فهو الوحيد الذي عُرف ذكره في علوم الحديث بشكل ظاهر ، وكان على حفظ لنصوصه الشريفة ، وعلم بروايته وأسانيده وخصائص رواته ودرجات تحملهم . فالنسبة هنا إلى المجموع ١ / ٢٠ .

ولكنه لم يكن نحويًّا مذكورًا ولم يترك كتابًا في النحو ، وإنما ذكر من مصنفاته : النسب ، والمقصور والممدود ، والمذكر والمؤنث ـ وهي كتب لغوية ـ وقيل : إنه من النحويين والعلماء بإعراب القرآن ، وقيل أيضًا : إنه كان ناقص العلم بالإعراب .[٢]

ثم إن الذين تميزوا فيما ذكرنا من هذه العيّنة لم يكونوا من مشهوري علم النحو ، وليس لهم في مصنفاته أو موضوعاته أثر ظاهر أو مشهور . إلاّ الجرمي فإنه أخذ النحو عن يونس ، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش الأوسط ، وصار من النحاة المذكورين ، فانتهى إليه علمهم في زمانه . وقد كان أو ل علمه صاحب حديث ، فلما قرأ ((الكتاب)) تفقه في الحديث ، إذ كان ((الكتاب)) يُتعلَّم منه النظر والتفتيش . ولذلك صار الجرمي يفتي الناس في الفقه ثلاثين سنة من كتاب سيبويه . ثم ترك من المصنفات : الفرخ فرخ كتاب سيبويه ، والأبنية ، والتثنية والجمع ، وتفسيرغريب سيبويه ، ومختصر نحو للمتعلمين ، وشواهد سيبويه ، والأبنية والتصريف .

و روي عنه أنه قال: ((أنا لم أضع كتابًا في النحو . إنما اختصرت كتاب سيبويه)) ، فقال

(١) طبقات الحفاظ ص ١٧٩ ـ ١٨٠ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٢١٧ ومراتب النحويين ص ٩٣ . وانظر منهج أبي عبيد ص ١٤٩ ـ ١٩٦ .

لـه أبو حاتم السجستاني : وذاك لو كنتَ تُـحسِن تختصره . وروي عن السجستاني أيضًا أنه قال في ذم المختصَر : « ما أحد يأخذ ذلك الكتاب إلاّ رمى به . وذلك كان يُحسِن أن يضع كتبًا » ؟[1] أضف إلى هذا أن الجرمي كان في الأصل طالب حديث ، ثم دخل على النحو . فليس من أُصلاء النحاة ولا ممن ترك أثرًا ظاهرًا في مسيرتهم .

ومن مجمل ما ذكرنا عن رجال النحو هنا ، ترى أن ذوي الحظ المعتبر في رواية الحديث هم الجرمي وأبو عُبيد وابن مَخْـلَـد وأبو رياش والفارسي والبصري والآدمي والسُّلمي وابن هشام . فكل منهم سمع وروى ، ونسبتهم إلى المجموع ٩ / ٢٤ . ولكنه لم يكن فيهم من الرواة المذكورين ولا من الحفاظ إلاّ أبو عبيد ـ وهو غير ذي حضور ملحوظ في النحو ، ويمثل نسبة ١ / ٢٤ ـ وليس لهم في ذلك الميدان أيضًا مالهم في النصوص القرآنية واللغوية من شعر ونثر . فقد كانوا يحفظون القرآن الكريم منذ الطفولة قراءة وفهمًا ، مع استيعاب لما فيه من مسائل العربية ، ويكثرون من حفظ أقوال العرب شعرًا ونثرًا .

أما الحديث الشريف ـ وهـو الـمـصدر الثاني للنحو كما نقلنا عن السيوطي ، وكما فصّلنا بعدُ ـ فيتصلون به على أنه نص شرعي أو عنصر ثقافي ، لا يجوز لعالم أو مثقف عدم الاطلاع على شيء منه ، وليس أصلًا من أصول العمل النحوي . لكأنهم شُغلوا عن متابعة هذا المصدر اللغوي الشريف ، بما حفظوا من القرآن الكريم وكلام العرب ، ولِـما في متابعته من واجبات علمية وعملية ومعارف دقيقة متميزة ، لا يتيسر لهم استيعابها وممارستها ، ويتعذر عليهم توظيفها بدقة واقتدار لعدم دخولها حقل التجربة الفعالة والخبرة الاستدلالية .

ولذلك لا تجد لهم نشاطًا في علوم الحديث ، من كتاب أو مصنف أو اختيار أو رسالة ، إلاّ أبا عُبيد الذي هو إلى اللغة أقرب منه إلى النحو . ثم صار ذلك فيهم تقليدًا أو كالتقليد المنهجي في عدة قرون من التاريخ النحوي .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٧ .

الثقافة الحديثية :

المراد هنا ثقافة أصحاب الحديث الشريف ، أي : من حفظ مقادير كثيرة من النصوص الكريمة ورواها ، أو جمعها وصنف فيها ، أو في شرحها وتوضيح مقاصدها ، أو وضع أصول علومها وطبّقها عليهم وعليها ، للتقويم والترجيح وتمييز مراتب الرواة والحفّاظ والحُجَج ، ومنزلة المرويات من الصحة والحسن والضعف والشذوذ و الغرابة والإنكار ... ثم إن معلومات هذه الميادين تتوزع على شطرين :

علم الرواية ، أي: معرفة تلقي أقوال النبي ﷺ ، ونقلها وأدائها بضبط وتحرير للألفاظ في السند والمتن ، مع إحاطة بكيفية اتصال الرواية من حيث أحوالُ رواتها ضبطًا وعدالة ، ومن حيث كيفيةُ السند اتصالًا وانقطاعًا وما أشبه ذلك . فهو نقل محرَّر بدقة وأمانة ، من دون زيادة أو نقص أو تغيير .

وعلم الدراية ، أي : الإحاطة بالقوانين التي يُعرف بها أحوال السند والمتن . فهو يبحث في عوامل الحكم على السند ، وفهم ألفاظ الحديث والمراد منها ، مبنيًّا على قواعد العربية وضوابط الشريعة ، ومطابقًا لأحوال النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ وتاريخ الكون والحياة والبشر . إنه فحصٌ للرواية وشروطها وأحكامها وحال الرواة والمتن ، والمنزلة العلمية للحديث ، وفقهٌ للنص وما يُستدل به ويقدمه من الأحكام . ويقال لهذا العلم أيضًا : أصول الحديث ، أو مصطلح الحديث .[1]

والسند : حكاية رجال الحديث الذين رووه واحدًا عن آخر إلى الرسول الكريم. وأحوال السند : ما يطرأ عليه من اتصال أو انقطاع أو تدليس ، أو تساهل بعض الرواة في السماع . والإسناد : إضافة الحديث إلى قائله ونسبته إليه . والمتن : ما ينتهي إليه السند من

(١) انظر تدريب الراوي ص ٤ ـ ٦ ومفتاح السعادة ١ : ١٢٨ وكشف الظنون ص ١٠٩ و ٦٣٥ ـ ٦٣٦ ، وفيه بين الموضعين اضطراب ، وعلوم الحديث ص ١٩٥ وأدب الحديث النبوي ص ٢٢ ـ ٢٤ وجامع بيان العلم وفضله .

الكلام المروي عن النبي الكريم . وأحوال المتن : ما يطرأ عليه من صحة أو رفع أو وقف أو شذوذ أو نكارة أو غير ذلك .

ولهذا العلم بشطريه أصول وأحكام وقواعد ومصطلحات ، يحتاج الطالب إلى معرفتها والوقوف عليها . وهي العلم بالرجال وأساميهم وأنسابهم وأعمارهم وبلادهم ومواطنهم وولاداتهم ووفياتهم ، وبصفات الرواة وشرائطهم التي يجوز معها قبول لروايتهم، وبمسنَد الرواة وكيفية أخذهم الحديثَ وتقسيم طرقه ، وبلفظ الرواة وإيرادهم ما سمعوه واتصاله . هذا بالإضافة إلى الفقه والتاريخ ، والأصلين : أصول الدين وأصول الفقه . وذلك بعد تقديم علوم القرآن وضوابط الشريعة ، وعلوم العربية عامة ، واللغة والإعراب والصرف خاصة ، لأنها أصل لمعرفة الحديث .

فواجب على طالب هذه المعرفة أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من اللحن والتحريف . وقد كان الإمام البخاري يشترط في المحدِّث أن يحيط بسيرة النبي ﷺ وبالأحكام الشرعية ، وأحوال الرواة وكيفية تحملهم الحديث ، مع حرص على السُّنّة والإخلاص في العلم ونشره بين طلابه ، وإتقان الكتابة واللغة والصرف والنحو .

يضاف إلى هذا أن المناهج التي تُعِدُّ الناشئة للعلوم الشرعية ، في المساجد والمعاهد والمدارس النظامية ، كانت تضم دروسًا يومية ، كما ذكر الإمام النووي ، هي بعد حفظ القرآن الكريم وتفسيره : أصول الدين ، وأصول الفقه ، وكتب الصحيحين ، وعلوم الحديث ، وعلوم اللغة ، والنحو بما فيه من إعراب وتصريف . ثم أضاف إلى ذلك أن مما يفتقر إليه المحدِّث : معرفة الفقه وأسماء الرجال ودقائق علم الأسانيد والتاريخ ، ومعاشرة أهل هذه الصنعة ومباحثتهم ، مع حسن الفكر ونباهة الذهن ومداومة الاشتغال .(١) ويمكنك أن تستأنس الآن بما يدرسه طلاب قسم الحديث في الجامعات والمعاهد الإسلامية ، إذ تجد

(١) تذكرة الحفاظ ص ١٤٧٠ وترجمة الإمام النووي للسخاوي ص ٦ وقواعد التحديث ص ٢٣٤ .

لديهم المقررات التالية مثلًا في كلية أصول الدين من جامعة الأزهر :

السيرة النبوية ، ومصطلح الحديث ، وأصول الفقه ، وتفسير القرآن الكريم ، وتخريج الأحاديث الشريفة وأقوال الصحابة والتابعين ، وخصائص المجتمع الإيماني في ضوء القرآن والسُّنّة ، والفلسفة الإسلامية ، ومناهج المحدثين ، وتحليل نصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف .(١)

ونحن كنا قد استوفينا أكثر هذه الميادين العلمية والعملية بالتفصيل ، في الكلام على علوم النحاة . فلسنا في حاجة إلى التكرار والتكثر والتطويل . ومن خلال ما ذكرنا هنا وهناك تتبيَّـن القواسمَ المشتركة العلمية بين رجال العِلمين ، فترى أنهم مشتركون في : علوم القرآن والتاريخ والحديث والعربية ،(٢) ثم يفترق الجانبان في بعض الميادين الخاصة بمضمون البحث الذي يتابع ، فيكون لكل منهما موضوعات علمية تناسب ذلك المضمون .

١ ـ نماذج واقعـية :

ولكي تتضح بين أيدينا المقولات السابقة بالأمثلة ، نجدنا في حاجة إلى الوقوف مع تاريخ الرواة والمحدِّثين والحفاظ وعلماء الحديث ، نتقرَّى ثقافاتهم والمعارف التي تابعوها في الحياة العلمية ، من خلال شخصيات منفردة ، ثم سنقف في الباب القادم ـ إن شاء الله تعالى ـ عند مجموعات مختلفة تلتقي في عيِّنات عشوائية . وبهذا ترى مدى تحقق تلك المقولات ، في متابعتهم للمعارف والعلوم ، لتوظيفها في الميدان الذي يمارسون مضامينه وأبعاده .

وها نحن أولاء نختار ، من رجال الحديث في هذه الزاوية ، نماذج من المشهورين بروايته وخدمته ومتابعته ، حفظًا ورواية ودراية وتسجيلًا وبحثًا وتخليدًا . وأقدم ما يكون

(١) تضاف أيضًا هنا في مقررات الأزهر مادة اللغة الإنكليزية . وهي ليست ذات صلة بالدراسات الإسلامية ، وإنما فرضت بذيول العولمة القديمة والهيمنة التبويشية العدوانية الاستعمارية ، بدعوى ما كان للمستشرقين والمستغربين ، من تخريب وأباطيل في هذه العلوم .

(٢) الغريب أن المناهج الأزهرية التي ذكرتها ليس فيها ، مع الإصرار على اللغة الأجنبية ، شيء من علوم العربية . فتأمل .

لدينا هنا : عبد الله [1] بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم ، الصحابيُّ القرشيُّ الزاهد العابد . وهو من بني لؤي بن غالب ، كان اسمه العاص فسماه النبي الكريم عبد الله ، وأمه ريطة بنت منبّه بن الحجاج من بني لؤي أيضًا . فهو عربي صليبة ، وكان يكتب ويقرأ في الجاهلية ويحسن الكتابة والقراءة بالسُّريانية . قال : رأيت فيما يرى النائم كأن في إحدى يديّ عسلًا ، وفي الأُخرى سمنًا ، وأنا ألعقهما . فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : ((تَقرأُ الكِتابَينِ التَّوراةَ والقُرآنَ)).

أسلم قبل أبيه ، وكان كثير العلم مجتهدًا في العبادة ، تلاّء للقرآن الكريم ، وأكثرَ الناس أخذًا للحديث والعلم عن الرسول الكريم ،مع التقييد والحفظ . لقيه مرة كعب الأحبار ، واستمع إلى كلامه ، فقال له : ((أنت أفقه العرب)) . وروي عنه أنه قال : ((حفظت عن النبي ﷺ ألف مَثل)) . هذا بالإضافة إلى ما جمع من الأحاديث ، في صحيفته الصادقة . قال : ((يا رسول الله ، إني أسمع منك أحاديث أحب أن أعيها . فأستعين بيدي مع قلبي)) ؟ يعني : أكتبها ؟ قال ((نَعَمْ)) . وهو أحد الطبقة الأولى من المحدّثين والحفاظ والثقات .

وروى عن أبيه وعن عمر بن الخطاب وأبي الدرداء ومعاذ بن جبل وعبد الرحمن بن عوف . وروى عنه من الصحابة عبد الله بن عمر وأبو أمامة والمِسور والسائب بن زيد وأبو الطفيل ، وكثير من التابعين ، كسعيد بن المسيّب وعروة وطاوس وأبي العباس السائب وعطاء بن يسار وعكرمة ويوسف بن ماهك ومسروق بن الأجدع وعامر الشعبي . . .

وكان يشهد الحروب والغزوات ، ويضرب بسيفين معًا وهو يرتجز . وقد حمل راية أبيه يوم اليرموك ، وشارك في صِفِّين مع معاوية دون أن يقاتل ، ثم اعتذر متمنيًّا أن يكون قد

(١) انظر طبقات ابن سعد ٤ : ٢٦١ ـ ٢٦٨ والمحبر ص ٢٩٣ وأسد الغابة ٣ : ٣٤٨ والاستيعاب ص ٩٥٦ ـ ٩٥٨ وتهذيب الأسماء واللغات ١ : ٢٨١ ـ ٢٨٢ والإصابة ٤ : ١٩٢ ـ ١٩٤ وحلية الأولياء ١ : ٢٨٣ والجمع بين رجال الصحيحين ص ٢٣٩ والمعين في طبقات المحدثين ص ٢٨ وطبقات الحفاظ ص ١٠ وتذكرة الحفاظ ١ : ٤١ .

مات قبل ذلك . وفي عهد معاوية صار واليًا على الكوفة لمدة ، ثم امتنع عن مبايعة يزيد ، وانزوى منقطعًا للعبادة ، فعمي في آخر حياته ، وتوفي سنة ٦٥ .

نقف بعد هذا مع الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن نافع الأصبحي المدني،[1] من قبيلة ذي أصبح اليمنية . وأمه هي العالية بنت شُريك الأزدية اليمنية . ولد سنة ٩٣ في المدينة المنورة ، وكان جده مالك من كبار التابعين ، حليفًا لبني تيم بن مُـرّة من قريش، ثقة روى عن عمر وعثمان وطلحة بن عُبيد الله وعائشة وأبي هريرة . وقد روى عن الجدّ مالك ابن نافع ابنُه أنس ، وروى عن أنس ابنه الأمام مالك وابن شهاب الزهري .

وقد لازم مالك بن أنس المدينة المنورة طيلة حياته حتى توفي سنة ١٧٩، في أسرة تشتغل بعلم الأثر ، وبيئة يَشغلها الحديث النبوي الشريف ، فأخذ العلم عن أبيه وعن ابن شهاب عن جده ، وبعد أن حفظ القرآن الكريم ـ وهو أصل التعليم في الحضارة الإسلامية ـ انصرف إلى حفظ الحديث عن علماء عصره .

وهو ذو حافظة قوية ، سمع نيّفًا وأربعين حديثًا في مجلس واحد فلم ينس منها إلاّ النيف . فلزم أولًا ربيعة بن فروخ التيمي ليقتدي بأدبه وعلمه ، ويأخذ عنه فقه الرأي ، ثم لازم عبد الرحمن بن هرمز سبع سنين ، كل يوم من بكرة إلى الليل، يأخذ علم الرواية وعلم العربية ووجوه الرد على أصحاب الأهواء ، واختلاف الناس في الفقه .

(١) انظر تنوير الحوالك ١ : ٣ ـ ١٢ وشرح الزرقاني ١ : ٣ ـ ٨ وترتيب المدارك ص ١١١ وكشف المغطى ص ٧ ـ ١٧ والاستذكار ١ : ٨٤ وجمهرة أنساب العرب ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩ والمعارف ص ٤٩٨ ـ ٤٩٩ وطبقات ابن سعد ٥ : ٦٣ ومروج الذهب ٣ : ٣٥٠ والديباج المذهب ص ١٧ ـ ٣٠ ووفيات الأعيان ٤ : ١٣٥ ـ ١٣٨ و ٦ : ١٤٤ ونفح الطيب ٢ : ٢١٨ ومقدمة ابن خلدون ص ٤٤٩ وتهذيب التهذيب ١٠ : ٦ وصفوة الصفوة ٢ : ٩٩ وحلية الأولياء ٦ : ٣١٦ وتذكرة الحفاظ ٢ : ٤٨٤ وطبقات الحفاظ ص ٨٩ والمعين في طبقات المحدثين ص ٩٠ واللباب ١ : ٥٥ والثقات ٧ : ٤٥٩ وسير أعلام النبلاء ٨ : ٥٥ ومرآة الجنان ١ : ٣٧٣ والمحدث الفاصل الفقرة ٨٦ ، وتزيين الممالك بمناقب الإمام مالك ، ومالك حياته وعصره لأبي زهرة ، والوجيز في تاريخ الحديث ص ٢٩٥ ، ومواقع الاعتراض النحوي ومقاصده في أحاديث الموطأ.

وصار بعد ذلك يتردد على نافع بن سَرجِس ، ليأخذ عنه ما يرويه عن عبد الله بن عمر، ولبث ينتقي من يتلقى عنه فقه الذين ورّثوه . وهم عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وزيد ابن ثابت . فكان في مجلس الزهري أثبت أصحابه ، يعد الأحاديث التي يحفظها بعُقد من خيط معه ، حتى يعرف مقدار ما علق بذاكرته . وأخذ أيضًا عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان ، ومحمد بن المنكدر ، وجعفر الصادق ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وعبد الرحمن بن قاسم ، وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص ، وزيد بن أسلم ، وحميد الطويل ، وهشام بن عروة ، وأيوب السَّختياني وآخرين .

ولما بلغ السابعة عشرة من العمر شهد له ٧٠ إمامًا بالعلم فجلس للفتيا ، ثم صارت له حلقة أكبر من حلقات مشايخه ، وازدحم الناس على باب داره لأخذ الحديث والفقه ، وقصده الطلاب من الآفاق ، لأنهم لا يجدون من هو أعلم منه ، بالإضافة إلى ذهنه الثاقب ، والاتفاق على أنه حجة صحيح الرواية ، مع عدالة والتزام للسُّنّة وتقدم في الفقه وصحة قواعده . وهو في الطبقة الخامسة ، من الحفاظ والثقات . قال : قلَّ رجلٌ كنت أتعلم منه ومات ، حتى[1] يجيئني يستفتيني .

فكان له تلاميذ من العلماء وكبار الأئمة ، كعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، والإمام الشافعي ، وعبد الله بن وهب الفهري ، وعبد الله بن قاسم العتقي ، وأشهب بن عبد العزيز العامري ، وأسد بن الفرات قاضي القيروان ، وعبد الملك بن الماجِشون .

وروى عنه كتاب « الموطأ » تسعون من الرجال والنساء ، فيهم سبعة عشر من المدينة المنورة، واثنان من مكة المكرمة، وعشرة من مصر ، وثمانية وعشرون من العراق، وثلاثة عشر من الأندلس ، وسبعة من الشام ، واثنان من القيروان . وكان من الأندلسيين

(١) حتى : استثنائية للحصر ، أي : إلاّ جاءني . والجار والمجرور في محل نصب مستثنى ولا يعلقان . انظر إعراب الجمل ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧ . والنفي مستفاد من : قلّ .

يحيى بن يحيى الليثي . وهو الذي انتشرت روايته للموطأ ، ونقل ذلك إلى موطنه ، فصار لمذهب شيخه الشيوع ، في المغرب والأندلس . ثم أحصى القاضي عياض (ت ٥٤٤) ما وصل إليه من رواة الموطأ إلى عصره ، فكانوا أكثر من ١٣٠٠ ، وفيهم ابنه يحيى ، ومن كان على مذاهب مغايرة له .

كان لمالك في مجالسه كلام في تفسير غريب القرآن الكريم ، وغريب الحديث الشريف ، وصنف كتابًا في المسائل وثانيًا في النجوم ، ورسالة في الرد على القدرية وثانية في الوعظ . وأعظم ما ترك من الآثار هو كتابه ((الموطأ)) . فقد شرع منذ شبابه يتابع البحث في تصنيفه مسوّدات يعدل فيها ، ثم طلب منه أبو جعفر المنصور عام ١٤٨ أن يضع كتابًا للناس يعملون به ، فواصل ذلك بالتمحيص والتدقيق في تصحيح الرواية ، وتمييز من يستحق الأخذ عنه ، حتى أنجزه سنة ١٥٩ وقد أمضى ٤٠ سنة في إعداده كما ذكر هو عن نفسه . فقد كان يحفظ ١٠٠٠٠٠ حديث أعدّها لهذا المصنَّف ، وما زال ينظر فيها ويختار الأصح حتى صار ١٠٠٠٠ ، ثم لم يزل يسقط منها إلى أن أصبحت كما هي عليه اليوم حوالي ١٨٠٠، من حديث شريف وقول لصحابي وفتوى لتابعي أو تابع للتابعيين .

ذلك لأنه لا يروي إلاّ ما صح ، ولا يحدّث إلاّ عن ثقة ، ومن شروطه أن يعرض الحديث على ما كان في القرآن الكريم والسُّـنّة الشريفة وإجماع أهل المدينة . وقد عرض كتابه هذا ، بعد أن أنهى تصنيفه ، على ٧٠ فقيهًا من فقهاء المدينة يأخذ رأيهم فيه ، فكلهم واطأه عليه . ومن ثَم سماه الموطأ .

وكان يقول : ((لا ينبغي للمرء أن ينقل لفظ النبي ﷺ إلاّ كما جاء)) . ويقول أيضًا : إن هذا العلم دين . فانظروا عمن تأخذون دينكم . لقد أدركت سبعين ممن يقول : ((قال فلان : قال رسول الله)) عند هذه الأساطين [وأشار إلى أعمدة مسجد رسول الله ، صلوات الله وسلامه عليه] ، فما أخذت عنهم ، وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت مال لكان أمينًا . لكنهم

لم يكونوا من أهل هذا الشأن . وقَدِم علينا الزُّهري ، فنزدحم عليه .

ولهذا قال الإمام الشافعي في عصره : ((ما على ظهر الأرض كتاب ، بعد كتاب الله ، أصحُّ من كتاب مالك)) . وقال سفيان بن عيينة : ((رحم الله مالكًا . ما كان أشدَّ انتقادِه للرجال ! وكان لا يبلّغ من الحديث إلاّ ما كان صحيحًا ، ولا يحدّث إلاّ عن ثقات)) . وقال أبو بكر بن العربي : ((الموطأ هو الأصل الأول واللُّباب ، والبخاري الأصل الثاني في هذا الباب ، وعليهما بنى الجميعُ كمسلم والترمذي)) .

ثم اجتمع عليه من الشرح والتخريج والتفسير جهود ٩٠ عالمًا ، فيما بلغ من المصنفات ١٠٠ عنوان ، وبعضها يقع الواحد منه في مجلدات .

ولقد دخل عليه عبد الله بن مسلمة القعنبي في مرضه الأخير ، فرآه يبكي . قال : يا أبا عبد الله ، ما الذي يُبكيك ؟ قال : يا بن قعنب ، وما لي لا أبكي ؟ ومن أحق بالبكاء مني ؟ والله لوددت أني ضُربت ، لكل مسألة أفتيت فيها برأيي ، بسوط سوطًا . وقد كان لي السعة فيما سُبقت إليه . وليتني لم أُفتِ بالرأي .

وإذا غادرنا هذا الحافظ الكريم وقفنا مع الدارَقطني ،(١) علي بن عمر بن أحمد البغدادي ، ولد بدار القطن في بغداد سنة ٣٠٦ ، وسمع أبا القاسم البغوي وأبا بكر بن أبي داود السجستاني ، ويحيى بن محمد بن صاعد وأحمد بن إسحاق بن البُهلول وعبد الوهاب ابن أبي حية وابن دريد ، وعلي بن عبد الله بن مبشر ومحمد بن القاسم المحاربي ، وأبا علي محمد ابن سليمان المالكي وأبا عمر القاضي ، وخلائق كثيرين ببغداد والبصرة والكوفة وواسط ، من هذه الطبقة ومَن بعدهم .

وفي حداثته حضر مجلس إسماعيل الصفار ، فصار ينسخ ما يسمع . ولما عوتب

(١) انظر تاريخ بغداد ١٢ : ٣٤ وتذكرة الحفاظ ٣ : ٩٩١ والبداية والنهاية ١١ : ٣١٧ والرسالة المستطرفة ص ٢٣ وشذرات الذهب ٣ : ١١٦ وطبقات الشافعية ٣ : ٤٦٢ وطبقات الحفاظ ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤ وطبقات ابن هداية ص ١٠٢ والعبر ٣ : ٢٨ واللباب ١ : ٤٠٤ ومفتاح السعادة ٢ : ١٤١ ووفيات الأعيان ٣ : ٢٩٧ وسنن الدارقطني ١ : ٧ ـ ١٠ .

بانشغاله عن السماع ذكر أن ما نسخ هو ١٨ حديثًا ، ورواها على الفور حفظًا بأسانيدها . وقد ارتحل في كهولته إلى مصر والشام ، وصار أمير المؤمنين في الحديث . وفي مصر أراد بعض العلماء اختبار فصاحته ، وعرضوا عليه أن يقرأ لهم كتابًا في النسب ، ليأخذوا عليه لحنة أو سقطة ، فلم يقدروا على ذلك ، وجعل بعض الحضور يقول في تعجب : وعربيةٌ أيضًا !

وقد انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال ، وأحوال الرواة من الصدق والأمانة والثقة والعدالة ، وقبول الشهادة وصحة الاعتقاد وسلامة المذهب والاطلاع بعلوم سوى الحديث ، منها القراءة المتقنة والمعرفة بمذاهب الفقهاء والأدب واللغة والنحو والشعر ، وحفظ دواوين جماعة من الشعراء ، وكان يملي من حفظه ، وإذا ذُوكر شيئًا من العلم ، أيَّ نوع كان ، وُجد عنده منه نصيب وافر .

قال رجاء بن محمد المعدّل : قلتُ للدارَقُطني : هل رأيت مثل نفسك ؟ فقال : قال الله تعالى (فلا تُزَكُّوا أنفُسَكُم) . قال : فألححت عليه فقال : لم أر أحدًا جمع ما جمعتُ . وسئل الحافظ أبو عبد الله الحاكم : هل رأيت مثل الدارَقطني ؟ فقال : هو لم يرَ مثل نفسه . فكيف أنا ؟ وقال عنه أيضًا : صار الدارَقطني أوحد عصره في الحفظ والورع ، إمامًا في القراءة والنحو . وأقمت سنة ٣٦٧ ببغداد أربعة أشهر ، فصادفته فوق ما وُصف لي ، وسألته عن العلل والشيوخ . فأشهد أنه لم يُخلَّف على أديم الأرض مثله . وتوفي سنة ٣٨٥ .

وحدّث عنه هذا الحافظ أبو عبد الله الحاكم وأبو حامد الأسفراييني وتمام الرازي والحافظ عبد الغني الأزدي وأبو بكر محمد بن أحمد البرقاني وأبو ذر الهروي وأبو نعيم الأصبهاني وأبو محمد الخلال وأبو القاسم بن الحسن وأبو طاهر بن عبد الرحيم والقاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري وأبو بكر محمد بن عبد الملك بن بشران والشريف محمد بن علي بن عبد الله . وهو آخر من روى عن الدارَقطني.

وللدارَقطني من المصنفات : السنن وله عدة أسانيد بعضها متصل إلى العصر الحاضر ،

والعلل الواردة في الأحاديث النبوية وقد أملاه من حفظه ، والمجتنى من السنن المأثورة ، والمختلف والمؤتلف في الحديث ، والضعفاء ، والأفراد ، وغير ذلك .

ثم نتبع هؤلاء الرجال الكرام بالإمام الحافظ أبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأَمَوي اللمتوني الإشبيلي . وهو مقرئ مجوّد ومحدّث متقن وأديب نحوي لغوي واسع المعرفة ، لم يكن له نظير في هذا الشأن ، ولد في إشبيلية سنة ٥٠٢ وتوفي بقرطبة سنة ٥٧٥ . وقد أحب العلم منذ طفولته ، شأن أبناء المسلمين في التاريخ ، فأخذه عن علماء بلدته وقرطبة وألمرية وطريف وشلب ومورور[١] وغيرها من مدن الأندلس .[٢]

تلقى القراءة عن شُريح واختص به إلى أن مات ، وسمع منه ومن ابن العربي وابن حُبيش ومن نيف ومائة عالم ، وأجاز له من الأندلس ابن عتاب والرشاطي ، ومن المشارقة السِّلفي والمازري . ثم تصدر للعلم في إشبيلية ، وكان من المكثرين لتقييد الآثار والمعتنين بتحصيل الرواية . حتى إنه أخذ عن الذين شاركوه في السماع من شيوخه أيضًا .

وكان ما جمعه من ذلك السماع ـ وهو حوالي ١٥٠٠ مصنف ـ قد أورده [٣] في « فهرسة ما رواه عن شيوخه » ، مع الروايات والأسانيد المتصلة بالمصنفين والعلماء القدماء ، ومنها ما كان فيها للكتاب الواحد عدة أسانيد . وهي أنموذج لبرامج العلوم التي يتلقاها

(١) في مقدمة المطبوعة من فهرسته : « مورون » وفي ص ٤٢٥ : « موروراً » . والتصويب مما جاء في الأصل الخطي وفي فهرس الفهارس والأثبات ص ٩١٣ .

(٢) انظر الحلة السيراء ، وبغية الملتمس والتكملة ١ : ٢٤٠ ـ ٢٤٢ وتذكرة الحفاظ تحت الرقم ١٣٦٦ ونفح الطيب ٢ : ١٥٦ و ٥١٢ و ٥١٤ و ٥٩٨ و ٣ : ٦٤ وغاية النهاية ٢ : ١٣٩ والعبر للذهبي ٤ : ٢٢٥ وشذرات الذهب ٤ : ٢٥٢ وطبقات القراء ٢ : ١٣٩ وطبقات الحفاظ ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤ والتاج (خير) وفهرس الفهارس والأثبات ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥ وتاريخ الفكر الأندلسي ص ٢٨١ ومقدمة الناشر لفهرسة ابن خير .

(٣) هذا نموذجٌ نظائرُه بالمئات من الفهارس والبرامج والأثبات والمشيخات في تاريخ العلوم الإسلامية . انظر ص ٥١٠ ـ ٥١٣ منه وفهرس الفهارس والأثبات ٣ : ٢٥٨ ـ ٢٥٩ و ٣٢٢ ـ ٣٢٩ و ٣٤٤ ـ ٣٤٨ ، لترى ما نعرفه من عناوينها فقط في المغرب وحده .

كبار المحدثين ، وتشتمل على الموضوعات التالية :

علوم القرآن بما فيها من تفصيل ، والموطآت والمسانيد والمصنفات والصحاح والسنن، ومعاجم الحديث الشريف وأمثاله ، وشرح غريب الحديث ومعانيه ، وعلل الحديث وعلومه ومعرفة الرجال ، والسير والأنساب ، والفقه ومذاهبه ، وأصول الدين وأصول الفقه ، والأشربة والفرائض وعبارة الرؤيا والزهد والرقائق ، ومصنفات ابن أبي الدنيا وأبي سعيد بن الأعرابي ، ومحمد بن الحسين الآجرّي وأبي ذر الهروي ، والنحو والعروض والقوافي ، وطبقات النحاة واللغة والأدب ، والدواوين والاختيارات الشعرية مع الشروح ، ومصنفات أبي علي الفارسي ، والمصنفات التي جاء بها القالي من المشرق ، والفهارس الجامعة لروايات الشيوخ ، ومجموعات تآليف العلماء بإجازاتها ، وأسماء الشيوخ الذين أجازوا لابن خير ، من الأندلس وسائر البلاد .

وفي مكتبة القرويين الآن نسخة من ((صحيح مسلم)) التي كان قابلها ابن خير مرارًا وسمع فيها وأسمع ، بحيث تُعَدُّ أعظم أصل من هذا الكتاب في إفريقية . والنسخة المذكورة هي بخط الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي ، فرغ منها سنة ٥٧٣ ، وعليها بخط ابن خير أنه عارضها بأصولٍ ثلاثة معارَضةٍ بنسخة الحافظ أبي علي الجيّاني ، مع طرر وفوائد وشروح بخطه أيضًا . وفرغ من ذلك في تاريخ النَّسخ نفسه .

ونختتم رجال الحديث الشريف بالإمام العلاّمة أبي زكرياء محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي .(١) وقد ولد سنة ٦٣١ في قرية ((نَوَى)) من قرى حوران بالشام ، وفيها تعلم قراءة القرآن عن والده وياسين بن يوسف الزركشي وختمه في طفولته . وعندما كان في

(١) انظر البداية والنهاية ١٣ : ٢٧٨ وتذكرة الحفاظ ص ١٤٧٠ والدارس في أخبار المدارس ١ : ٢٤ وشذرات الذهب ٥ : ٣٤٥ وطبقات الشافعية للسبكي ٨ : ٣٩٥ وللآسنوي ٢ : ٤٧٧ وطبقات ابن هداية الله ص ٢٢٥ والنجوم الزاهرة ٧ : ٢٧٨ وطبقات الحفاظ ص ٥١٠ وترجمة شيخ الإسلام للسخاوي .

العاشرة رآه شيخه الزركشي يهرب من لعب الصبيان إلى قراءة القرآن . وشُغل بها أيضًا عندما جعله أبوه في دكانه للبيع .

ثم انصرف إلى تلقي الفقه واللغة والنحو والصرف ، ومتون الأحاديث وأسماء الرجال وأنواع العلوم ، على جماعة من كبار العلماء ، في بلدته ودمشق . ذلك لأنه رحل إلى دمشق سنة ٦٤٩ . وفي سنة ٦٦٥ كان قد جمع أصول العلم والبحث والتعليم ، فتولى مشيخة دار الحديث الأشرفية بدمشق ، وهو مقيم في بيته بالرَّواحية . ثم حج مرتين ، فتلقى العلم من رجال الحجاز ، وزار القدس والجليل ، وعاد إلى بلدته ليعيش فيها حتى وفاته سنة ٦٧٦.

ذكر ما كان يتلقاه من العلوم في أيام الطلب ، وهو أن يقرأ كل يوم اثني عشر درسًا على مشايخه شرحًا وتصحيحًا : درسين في الوسيط ، ودرسًا في المهذب ، ورابعًا في الجمع بين الصحيحين ، وخامسًا في صحيح مسلم ، وسادسًا في اللمع لابن جني ، وآخر في إصلاح المنطق لابن السكيت ، وآخر في التصريف ، وآخر في أصول الفقه ، وآخر في أسماء الرجال ، وآخر في أصول الدين . ولعل الثاني عشر كان في التفسير . قال : ((كنت أعلـّق جميع ما يتعلق بها ، من شرح مشكل ، ووضوح عبارة ، وضبط لغة)) . أما ما سمعه فهو : الكتب الستة ، والمسند والموطأ ، وشرح السُّنة للبغوي ، وسنن الدارَقطني ، وكتاب الكمال في أسماء الرجال للمقدسي .

وقد تلقى العلوم الإسلامية عن كثير من الشيوخ ، فسمع من زين الدين خالد بن يوسف النابلسي والرضي بن برهان والنعمان بن أبي يسر وعبد العزيز بن محمد الأنصاري والقاضي عماد الدين بن الحرستاني ويحيى بن أبي الفتح الحرّاني وعبد الرحمن بن أبي عمر المقدسي وإبراهيم بن عيسى المرادي وإسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر .

وأخذ عن إسحاق بن أحمد المغربي وعبد الرحمن بن نوح المقدسي وعمر بن أسعد الإربلي وسلاّر بن حسن الإربلي وعمر بن علي التفليسي . وتلقى علوم العربية عن أحمد

المصري وابن مالك صاحب الألفية ، وآخرين من كبار العلماء .

ثم سمع منه علومه ومعارفه خلق من العلماء والحفاظ والصدور والرؤساء ، وتخرج به كثير من رجالات الآفاق ، وسار علمه وفتاويه في البلدان . وممن أخذ عنه العلمَ ا لقاضي سليمان الجعفري وشهاب الدين الأربدي وأحمد بن محمد بن جعوان وعلي بن أيوب المقدسي ومحمد بن إبراهيم بن جماعة وأحمد بن فرح الإشبيلي وأبو الحجاج يوسف المزي وعلي بن داود الدمشقي .

قضى حياته في الدرس والتعليم والتأليف ، مع سكينة ووقار وزهد . قيل : إنه لم يتزوج ، وكان يأكل في اليوم وجبة واحدة بعد العِشاء الآخرة ، ولا يشرب إلاّ شربة واحدة عند السَّحَر ، وأبى أن يأكل من فواكه دمشق لِما فيها من كثرة الأوقاف وبعض حيل المساقاة، ولم يأخذ أجرًا على عمله في الأشرفية ، إذ كان يكتفي بما يرسله إليه أهله من قرية : نوى .

ترك من الآثار قرابة ٥٠ مصنفًا أشهرها : رياض الصالحين ، وحلية الأبرار ، والأربعون حديثًا النووية ، والمنهاج في شرح صحيح مسلم ، وشرح صحيح البخاري لم يكمله ، وتهذيب الأسماء واللغات ، ومنهاج الطالبين ، وتحرير التنبيه وتصحيح التنبيه في فقه الشافعية ، والمقاصد في التوحيد ، والتقريب والتيسير إلى أحاديث البشير النذير ، والدقائق ، والتحقيق ، والتبيان في آداب حملة القرآن ، ومنار الهدى في الوقف والابتدا في مسائل من التجويد ، والإيضاح في المناسك ، وخلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام ، وبستان العارفين ، وشرح المهذب للشيرازي ، وروضة الطالبين ، ومناقب الشافعي ، والمنثورات في الفقه ، ومختصر طبقات الشافعية لابن الصلاح ، والتبيان والمواعظ ، ومختصر التبيان ، ومختصر أُسد الغابة ، والمبهمات من رجال الأحاديث ، وإرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق .

٢ ـ علوم المحدّثين :

هؤلاء المحدّثون الخمسة العظام قد لمسنا ، فيما تركوا من الآثار على سبعة قرون من التاريخ ، بسطًا بليغًا يتسم بالدقة البيانية في اختيار اللفظ وصياغة المفردات وأداء التركيب والتعبير ، مما يحقق الفصاحة الرائقة والإتقان لأصول عروبة اللسان . وإنك لترى فيهم أن عبد الله بن عمرو عربي صليبةً ، وكذلك مالك بن أنس ، كل منهما ذو أصل عريق في العروبة من آبائه وأمهاته . ومن ثَم فالأمور النحوية حاضرة في قلبه ولسانه وقلمه سليقة وتربية وتلقِّيًا . بل إن مالكًا كان يحرص على أن يلازم أصحابه الفصحى في حوارهم ، ويقول لهم : من تكلم في مسجدنا بغير العربية أُخرج منه .[١]

أما الدارَقطني فقد رأينا دراساته اللغوية والنحوية ، وما يحفظ من اللغة والأدب ودواوين الشعراء ، لتقويم اللسان ، وما كان منه حين اختبره علماء مصر ، ليأخذوا عليه لحنة أو سقطة ، في قراءة كتاب النسب ، فباؤوا بالخسارة والحسارة ، وقالوا متعجبين : وعربيةً أيضًا ؟ وأما النووي فقد ذكر ما كان يتلقاه من علوم اللغة والنحو والصرف، في ساعاته اليومية من سنوات التحصيل. وأما ابن خير فقد أورد في فهرسته ما تلقى من مصادر علوم العربية ، فكان منها في علوم النحو[٢] :

كتاب سيبويه ، والمصادر ولحن العامة والصفات والهمزتان والممدود والمقصور واشتقاق الأسماء وما اتفق لفظه واختلف معناه للأصمعي ، والبهي للفراء ، وكتاب الأخفش الأوسط وأماليه ، والمثلث لقطرب ، وفعلت وأفعلت واللغات والنوادر والهمز والمصادر والمقتضب ومسائية لأبي زيد الأنصاري ، والأضداد للتوّزي ، والتذكير والتأنيث ولحن العامة وفعلت وأفعلت للسجستاني ، والفرق للسجستاني أيضًا بتبويب القالي ،

---

(١) فتاوى شيخ الإسلام ٣٢ : ٢٥٥ .

(٢) فهرسة ابن خير ص ٣٠٥ ـ ٣٨٥ .

والقلب والإبدال والأصوات والفرق والأضداد لابن السكيت ، والتصاريف والأخبار للمازني ، والحقائق لابن كيسان ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والمقتضب والتصاريف والكامل للمبرد ، والمجالس والأضداد لثعلب ، والأصول والموجز لابن السراج .

وكذا فعلت وأفعلت وشرح بسم الله الرحمن الرحيم للزجاج ، والجمل والإيضاح ومعاني الحروف للزجاجي ، والكافي والمقنع في النحو وشرح كتاب سيبويه وشرح أبياته والمعلقات التسع وصنعة الكُتّاب للنحاس ، والتذكير والتأنيث لابن الأنباري ، وكتاب محمد بن جعفر النحوي القزاز ، والمكتفي لابن درستويه ، ومسألة سبحان الله واطرغشّ في اللغة لنَفطويه ، والنوادر وذيل النوادر وأفعل من كذا والمقصور والممدود وفعلت وأفعلت وتفسير المعلقات وإعرابها للقالي ، والفصوص في اللغات والأخبار لصاعد الربعي ، والإيضاح العضدي والتذكرة وتعاليق سيبويه والمسائل : الحلبيات والعسكريات والبغداديات والشيرازيات والبصريات ، والإغفال ونقض الهاذور للفارسي .

وكذلك الإقناع وشرح كتاب سيبويه وطبقات النحويين للسيرافي، واللمع والتصريف الملوكي والمنصف في شرح تصريف المازني وسر الصناعة والخصائص والتعاقب والتنبيه في شرح الحماسة والتمام في شرح أشعار الهذليين والمحتسب في شرح القراءة الشاذة والمسائل الخاطريات وشرح ديوان المتنبي لابن جني ، والواضح وأبنية سيبويه ولحن العامة ومختصر لحن العامة وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، والانتصار والمقصور والممدود لابن ولاّد، والأفعال لابن القوطية ، وعيون كتاب سيبويه والنكت لهارون بن جندل ، والأفعال لابن طريف ، وكتاب دُرَيوِد عبد الله بن عثمان ، والأفعال لابن الحداد المعافري ، وطبقات النحويين واللغويين منتقى من كتابي السيرافي والزبيدي لعبد الله بن إسماعيل اللخمي .

ومن ذلك النكت في كتاب سيبويه وشرح أبياته والمخترع والمسألة الرشيدة والمسألة الزُّنبورية والفرق بين المسهَب والمسهِب للشنتمري ، وشرح جمل الزجاجي لثابت بن محمد

الجرجاني ، والإشارة في النحو لعلي بن محمد الخولاني ، ومعاني الحروف وأقسامها لابن العريف ، وتنبيه الألباب على فضائل الإعراب للشنتريني ، والتوشيح في النحو وإعراب مسألة الحسن الوجه والفصول في النحو وشرح مسألة والدلائل في النحو والدلالة لخطاب الماردیني ، والمقدمة في النحو وشرحها وشرح الجمل النسخة الصغرى والزيادة التي بين الصغرى والكبرى لابن بابِشاذ ، والمِفتح في النحو لعبد الرحمن بن محمد القلبق ، ومسائل في العربية وإصلاح الخلل الواقع في الجمل وشرح أبياته والمثلث لابن السِّيد البطَلْيَوسي ، ومسائل من العربية لابن أبي العافية ، ومسألة إعراب بيت لعلي بن محمد بن مسلم ، وشرح الموجز وشرح الأصول وأغراض كتاب سيبويه للرماني ، والموضح في النحو لأبي الحسن الحوفي ، واختلاف لغات العرب لعبيد الله بن فرج الطوطالقي .

وفي مجمل ما مضى هنا ، تتلمس حضور الموضوعات النحوية من إعراب وتصريف ، يتقنها العرب الأقحاح وراثة وسليقة ، ويتلقاها المولَّدون والمتأخرون دراسة وتطبيقًا في القراءة والحوار والبحث والتعليم والتصنيف . وقد تبدى ذلك بوضوح في البرنامج اليومي مما يتلقاه طلاّب الحديث في حياة النووي ، إذ رأينا ساعات للعلوم الإسلامية المختلفة ، منها ما هو في كتاب اللمع لابن جني ، وفي علم التصريف، وفي إصلاح المنطق لابن السكيت . وهو أول كتاب ضابط لجمهور اللغة ، بالصيغ الصرفية .

الصلة بالعلوم المشتركة :

ثم إذا رجعنا إلى تلك الموضوعات العلمية التي وردت بين الجانبين ، من رجالات النحو والحديث ، لتتبع ما كان فيها من عامّ أو خاصّ ، رأينا أن أكثرها كان حاضرًا في الميدانين المذكورين . ويمكننا أن نجمل ذلك فيما يلي ، وهو علوم : القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، واللغة بما فيها من أصوات وألفاظ وتراكيب وصرف وإعراب ومعان للأدوات ، وتاريخ للنحو والنحاة والحديث والمحدثين ، مع ما يكون فيه من مصطلح وجرح وتعديل ،

والسماع والقياس وما في كل منهما من شروط وحدود، وأساليب الاستدلال والاحتجاج .

هذه هي القواسم المشتركة والقنوات العلمية التي تقتضيها معارف النحاة والمحدثين، ليمارسوا وظائفهم العلمية والعملية بخبرة واقتدار . أما اللغة الأجنبية فقد أقحمت في العصر الحاضر باستعلاء المستعمر وغطرسته، مع استبعاده عروبة اللسان، ليسوّغ للعولمة التبويشية سبل النفوذ والهيمنة والاستقرار، في النفوس والأخلاق والدين والتعليم والاقتصاد والسياسة .

وإذا استعرضنا النماذج الواقعية المذكورة قبل من أصحاب النحو والحديث الشريف، لنتلمس صلة كل منهم بهذه الميادين المشتركة، تحصل لدينا أن من أتقنها من الجانب الأول : أبو عُبيد القاسم بن سلاّم و ابن هشام الأنصاري، والأول هو لغوي أكثر منه نحويًّا، على حين أن الجمهور كان بعيدًا عن إتقان الرواية للحديث، وعن الشهرة فيها والاتساع . وهذا لاينفي أن بعضهم تلقى مجموعة من النصوص النبوية الشريفة، أو رواها لتلاميذه ومعاصريه، كالأخفش الأوسط والجرمي وأبي رياش وعبد السلام البصري وأحمد بن محمد الآدمي وأبي الحسن السُّلمي .

وإذا وقفنا إزاء رجالات الحديث في هذه الزاوية، نتتبع صلتهم بالقواسم المشتركة والقنوات العلمية المذكورة، كان بين أيدينا أن النماذج الخمسة يتقنون علومها ويمارسونها عمليًّا في حياتهم كدارسين ومعلمين ورواة وباحثين . وسيكون لنا وقفة قريبة مطولة في الباب الثالث، إن شاء الله، مع جمهور غفير من المحدثين لنتحقق مصداقية هذه المحصلة . وبذلك نستطيع امتحان الأحكام والنتائج بدقة واستقرار .

أضف إلى هذا أن المذكورين هنا كانوا يمتازون أيضًا بإتقان ميادين لا يعرفها جمهور النحاة، وهي علوم : الفقه والحديث وأصول الدين وأصول الفقه . ولاشك أن هذه المجموعة العلمية ذات صلة مباشرة بأساليب الاحتجاج والاستدلال النحويّين، وما عرف

منها النحويون المذكورون قبلُ شيئًا يذكر ، إلاّ ما كان من ابن هشام ، إذ أتقن جانبين من الفقه : مذهب الشافعي ثم المذهب الحنبلي .

أما العلوم التخصصية لدى الجانبين فأمرها مختلف بينهما . ذلك لأن ما يتخصص فيه النحاة تجده عنصرًا أساسيًّا في ثقافة المحدّثين ، يتعلمونه بدقة ، ليمارسوه في مهامهم رواية ودراية ، وينقلوا النصوص الشريفة على ما تتطلبه من الصحة والبيان . فهم يدخلون القناة النحوية نظريًّا وعمليًّا . ومقابل هذا تجد ما يتخصص فيه المحدِّثون عنصرًا ثانويًّا في ثقافة النحاة ، يتلقون بعض موارده معلومات شرعية أو شخصية ، لا أثر لها ظاهرًا فيما يمارسون من الدرس النحوي ، ولا تشكل في حياتهم العلمية تجربة عميقة أو خبرة ناضجة . إنها عندهم قناة من المعارف الثقافية العامة التي تقتضيها الحياة المعاصرة حينذاك ، وهو يطلّون عليها برفق ، وقل أن يدخلوها ممعنين . ثم إن كلًّا من العلمين لم يعالج رجاله شيئًا من تخصص الآخرين بالبحث والتأليف ، إذ لم يتركوا لنا في التاريخ ما يسجّل لهم من ذلك بشكل ظاهر .

البَابُ الثَّانِي

تاريخ مشكلة الاحتجاج

الفصل الأول

احتجاج النحاة بالحديث

رأينا في الباب الماضي ما للحديث الشريف من قيمة نحوية أصيلة ، وما كان بين النحاة والمحدِّثين من صلات علمية ، تقتضي التعاون في ممارسة كل منهم اختصاصه . وبهذا وضعنا أمام أعيننا وبين أيدينا المسوّغات النظرية ، لما نحن فيه من البحث ، وصار علينا أن نتقرى المردود العملي ، لتلك النتائج التاريخية والموضوعية في دراسة النحو ، ونتابع تطور ذلك فيما خلّفه لنا من كان ذا أثر في التراث النحوي . فكيف كانت مسيرة تلك النتائج في حياة البحث والتأليف لدى النحاة ؟

بوادر الدراسات النحوية :

نستعرض ههنا ما كان من جهود بدائية ، في الممارسات النحوية ، لنرى المواد الاستدلالية التي تتخلل ذلك ، وما يكون للحديث الشريف من نصيب فيها . ولعل أقدم ما يرد في هذا الميدان هو تحليل جانب من بعض النصوص القرآنية ، إذ روي أنه كان بين النبي ﷺ وبين بعض المشركين حوارٌ في الدلالة النحوية لـ « ما » من إحدى الآيات الكريمة ،(١) وحوارٌ آخر بين النضر بن عبد الدار والوليد بن المغيرة في معنى « إن » النافية في آية ثانية ،(٢) وقولٌ لعبد الله بن مسعود (ت ٣٢) ذكر فيه العطف للمفردات في آية ثالثة ،(٣) وآخرُ للإمام عليّ تعرض فيه لأثر العطف بـ « ثم » في معنى آيتين كريمتين ، وغيرُ ذلك مما صدر عن الصحابة الكرام في التحليل النحوي .(٤)

---

(١) تفسير الآلوسي ١٧ : ١٣٩ والكشاف للزمخشري ٣ : ١٣٦ . وانظر التحليل النحوي ص ٤٠ ـ ٤٣ .

(٢) البحر المحيط ٨ : ٢٨ .

(٣) المصدر المتقدم ٨ : ٢٢٣ .

(٤) الدر المصون ١١ : ٩٨ والبحر ٣ : ٤٩٩.

ثم نـَرانا مع أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩) في العقد الثالث من القرن الأول يعالج إعراب النصوص الكريمة ، لبضعة عقود من تلك السنوات . فقد روي أن حُـرَّ بن عـبـد الرحـمـن النحوي القارئ أخذ عنه إعراب القرآن في مجالس لـه مدة أربعين سنة .[١]

وفي غضون ذلك يكون اجتماع بين الإمام عليّ أيضًا والدؤلي ، وبحث في مشكلة اللحن ، بين بعض العامة والموالي ، ويصدر عن اجتماعهما هذا تأصيل نظري لعلم النحو ، بقول الإمام : ((الكلام كله اسم وفعل وحرف . والاسم : ما أنبأ عن الـمُسمَّى ، والفعل : ما أنبأ عن حركة الـمُسمَّى ، والحرف : ما أنبأ عن معنًى ليس باسم ولا فعل . والفاعل مرفوع ومـا سـواه ملحق به ، والـمفعول منصوب ومـا سـواه ملحق به ، والـمضاف إليه مجرور ومـا سـواه ملحق به)).[٢]

وقد عقّب الإمام على ذلك بقولـه لأبي الأسود : ((تتبّعْه وزد فيه ، واعلم ـ يا أبا الأسود ـ أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر . وإنما يتفاضل الناس في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر)) . فراح هذا العالم النحوي يتتبع ذلك ، وكلما جمع شيئًا عرضه على صاحبه الإمام ، وكان عن صنيعه أن وضع أصولًا لأبـواب ((إنّ)) والفاعل والـمفعول والإضافة والعطف والتعجب والاستفهام والإمالة...[٣] ثم تسلم راية البحث والتقعيد تلاميذه ، فرمموا ما كان من ثُغرات فيه ، وألحقوا به جديدًا من الأبواب ، ليؤسسوا علمًا للنحو قبل نهاية القرن الأول ، كما سنذكر بعد .

وأنت عندما تتفحص تلك البذور الأولى ، للجهود التحليلية والتنظيرية ، وما بني عليها من مستدركات وملحقات ، ترى عبارات مختصرة جدًّا تقتصر على الأحكام السريعة ،

---

(١) بغية الوعاة ١ : ٤٩٣ .

(٢) الأشباه والنظائر ١ : ٧ ـ ٨ وشرح قواعد الإعراب ص ٦٣ .

(٣) أمالي الزجاجي ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠ وطبقات النحويين ص ١٥ ومعجم الأدباء ١٤ : ٤٨ ـ ٥٠ والإيضـاح ص ٤٢ ـ ٤٣ وإنباه الرواة ١ : ٤ ـ ٦ ونزهة الألباء ص ٤ ـ ٦ ومفتاح السعادة ١ : ١٢٥ وابن عصفور والتصريف ص ٢٨ ـ ٣٣ .

وتخلو من أساليب الاستدلال ، إذ المعاني والمفاهيم والإجراءات التفصيلية معروفة بين الناس ، لا تحتاج إلى حجج أو شواهد أو نظائر . فالموضوعات حاضرة في الأذهان علمًا ، وفي الألسنة مَلَكة وسليقة للتعبير والبيان .

بيد أن المدارسات للقرآن الكريم ، في المجالس العلمية بالمساجد والملتقيات ، ولّدت بين الصحابة والتابعين توسّعًا ، في التحليل النحوي ، إعرابًا وصرفًا ومعاني أدوات . هذا [1] عبد الله بن عباس (ت ٦٨) ، يعلق على إحدى الآيات الكريمة باستثناء نساء أهل الكتاب ، وعلى ثانية بأن المستودع : ما استُودع في أصلاب الرجال والدوابّ ، وعلى ثالثة بأن كل « عسى » في القرآن فهي واجبة ، وعلى رابعة بأن الرحمن : الفَعْلان ، من الرحمة . وهو من كلام العرب .

ثم تراه ينثر إجراءات مختلفة في طيات التفسير ، [2] من مثل أن نصب « أرجُلَ » في آية الوضوء يعني عودة الأمر إلى الغَسل ، وخائنة أي : ذات خيانة ، ومعنى لعلهم بلقاء ربهم يؤمنون : كي يؤمنوا بالبعث ويصدقوا بالثواب والعقاب ، والظِّهريّ منسوب إلى الظِّهر ، والضمير هو للأُخوة ، واسم « كانت » مضمر يعود على التولية ، والخطاب للزوج والزوجة وغُلّب المذكر ، والمُراغَم هو المُتحوَّل والمَذهب من: راغَمَ ، والمراد بالاستفهام هو التقريع بمعنى : لم يدرك علمُهم ، على الإنكار عليهم ، ومفعول « تركنا » محذوف تقديره : ثناءً جميلًا في آخر الدهر ، والأمام : ظرف مكان استعير للزمان ، ومعنى ما أكفره هو : أيُّ شيءٍ أكفَرَه ؟ وبيان معنى القصر في : إياك نعبد .

وأمثال هذه الشذرات غفيرة جدًّا ، عن ابن عباس ومن عاصره أو كان بعده من التابعين وتابعيهم ، كابن مسعود وعلي بن أبي طالب والربيع بن خيثم (ت ٩٠) وأبي

(١) تفسير ابن عباس ص ١٠٥ و ٢٠٧ و ٢٦٠ وتفسير الطبري ١ : ١٢٩ .

(٢) تفسير الطبري ١ : ١٦٠ و ١٠ : ٥٥ وروح المعاني ٦ : ٨٩ و ٨ : ٨٨ و ١٢ : ١٢٦ و ٢٠٤ والبحر ١ : ٤٢٥ و ٢ : ٢٣٨ و ٣ : ٣٣٦ و ٧ : ٩١ و ٣٦٤ و ٨ : ٣٨ وتفسير القرطبي ١٩ : ٢١٦ .

مِجلَز (ت ١٠٠) ومجاهد بن جُبير (ت ١٠٣) وأبي مالك (ت ١٠٨) والحسن البصري (ت ١١٠) وقتادة بن دعامة (١١٧) ومحمد بن محمد السُّدّي (ت ١٢٨) وابن جُريج (ت ١٤٩) ومقاتل بن سليمان (ت ١٥٠) .

وليس لنا أن نتعرض لذلك ههنا بالتفصيل ، إذ هو مجال بحث متميز يحتاج إلى كتاب خاص به ، يكون عرضه قريبًا ، إن شاء الله . وحسبنا هنا ما أوردناه ، لِما فيه من الدلالة والبيان . والصفة الجامعة بين هذه المقولات النحوية أنها كالتي قبلها ، في الاختصار والاقتصار على الحكم ، من دون تنظير أو استدلال .

بيد أننا نقف في المصادر التراثية على نوادر من النصوص توسع لنا مجال الرؤية ، وتفسر ما كان موجزًا خلوًا من الاحتجاج . فقد روي عن أبي الأسود أنه قال : « مِن العرب مَن يقول : لولاي لكان كذا وكذا . وقال الشاعر :

وكَم مَنزِلٍ لَولايَ طِحتَ ، كَما هَوَى بأجرامِهِ ، مِن قُلّةِ النِّيقِ ، مُنهَوِي!

وكذلك : لولا أنتم ولولاكم . ابتداءٌ وخبره محذوف » .[1]

ولما بلغ معاويةَ بن أبي سفيان قولُ أبي الأسود في محبة أهل البيت :

فإن يَكُ حُبُّهُم رُشدًا أُصِبْهُ ولَستُ بِمُخطِئٍ ، إن كانَ غَيّا

أرسل إليه من يُحرِجه بقوله له : أشككتَ يا أبا الأسود في حبهم ، أرشدٌ هو أو غيٌّ ؟ فأجابه أبو الأسود بأن يقول لمعاوية : ما كنتُ أحب ألاّ تعلم أنّي متحقّق متيقّن ، في حبهم ، أنه رشد . فإن الله ـ عز وجل ـ قال [2]: ﴿ وإنّا أو إيّاكُم لَعَلَى هُدًى أو في ضَلالٍ مُبينٍ ﴾ . أفتُرَى اللهَ ـ عز وجل ـ شكّ في ضلالهم ؟ ولكنه حققه بهذا عليهم .[3]

(١) العقد الفريد ٢ : ٤٨٥ .

(٢) الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٣) نور القبس ص ٩ ـ ١٠ .

ففي هذين الـحَـدَثين تجد حضور الاحتجاج ، ودقة اختيار النص المزيل للإشكالِ أو التلبثِ في قبول الحكم والاستنتاج . وقد ظهر أن المادة الاستدلالية يتوزعها القرآن الكريم والنثر والشعر القديمان . فالمسألة النحوية ترد في النثر فيستدل لها بالشعر والنثر أيضًا ، وترد في الشعر فيستدل لها بالنص القرآني .

وهذا يفسر لنا ما كان في مجالس السنوات الأربعين التي جرت ، بأعاريب القرآن الكريم ، بين أبي الأسود وتلميذه الحرّ بن عبد الرحمن . فلا شك أن القنوات والجسور كانت قائمة بين هذه العناصر الثلاثة ، وتلك المجالس قد ترددت فيها شواهد كثيرة جدًّا من هذه المادة للاحتجاج والتنظير والتعليل والتفسير .

ويؤنسك بصحة زعمنا هذا ما روي عن النبي ـ عليه السلام ـ وعن ابن عباس من القول : ((إذا اشتَبَهَ علَيكُم شَيءٌ في القُرآنِ فاطلُبُوهُ في الشِّعرِ)) .[1] وقد كان لمثل هذا القول الكريم تطبيقات كثيرة ، حتى قال أبو بكر بن الأنباري : ((وجاء عن أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه ـ وتابعيهم ، من الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله باللغة والشعر ، ما بيّنَ صحة مذهب النحويين في ذلك)) .[2]

ومن هذا القبيل أن عمر بن الخطاب كان على المنبر ، وسأل عن قول الله تعالى:[3] ﴿ ويأخُذَهُم علَى تَخَوُّفٍ ﴾ ، فقام شيخ من هُذيل وقال : هذه لغتنا . والتخوُّف: التنقُّص . فسأله عمر : هل تعرف العرب ذلك في أشعارها ؟ قال : نعم . وأنشده بيتًا من الشعر . فقال عمر : عليكم بديوانكم ، لاتضلـّوا . قالوا : وما ديواننا ؟ فقال : شعر الجاهلية . فإن فيه تفسير كتابكم ، ومعاني كلامكم .[4]

(١) مجالس ثعلب ص ٣١٧ . وانظر المفصل في تاريخ النحو ١ : ٧٤ ـ ٧٦ .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ص ٦١ ـ ٦٦ .

(٣) الآية ٤٧ من سورة النحل .

(٤) تفسير القرطبي ١٠ : ١١٠ . وانظر قول ابن فارس في الصاحبي ص ٢٣٠ .

ولذا كان ابن عباس يقول: ((إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر . فإن الشعر ديوان العرب)) .(١) وروي عنه أنه كان يتلمس معنى ((فاطر السماوات والأرض)) ، حتى اختصم إليه أعرابيان في بئر ، فقال أحدهما : ((أنا فطرتها)) ، أي : أنا ابتدأتها .(٢) وروي عنه أيضًا أنه كان يتتبع تفسير ((ربَّنا افتحْ بيننا)) ، ثم سمع بنت ذي يزن تقول لزوجها : ((تعالَ أُفاتِحْكَ)) أي : أحاكمْك ،(٣) وأنه استعان وهو يفسر ((بعلًا)) بأعرابي رآه مع ناقة ، فسأله : لمن هذه الناقة ؟ فقال : ((أنا بعلها)) أي : ربها .(٤)

وما أمر المسائل التي كانت بينه وبين نافع بن الأزرق ـ وهي كثيرة كثرةً ظاهرة ـ بغريب أو خفي على الناس ، وقد كان يُسأل فيها عما يؤيدها من كلام العرب ، فتقتصر الإجابات على التفسير للآيات الكريمة بأدلة خالصة من الشعر القديم ، أو النثر القديم والمعاصر .(٥) ولهذا وُصفت مجالسه العلمية بأنها تجمع بين تفسير القرآن والعربية والشعر .(٦)

وكذلك كان شأن من خلف . هذا تميم بن حَذلم ـ وهو ممن قرأ على عبد الله بن مسعود ـ سئل عن معنى ((مهطعين)) فقال : ((هو التجميح . والعرب تقول للرجل ، إذا قبّض ما بين عينيه : لقد جمّح)) .(٧) وقد رأينا فيما مضى أن زهير بن ميمون الفُرقبي ـ وهو ممن أخذ عن تلاميذ أبي الأسود ـ كان يجتمع عليه الناس ، يسألونه عن القراءات والعربية ، ويجيبهم محتجًّا على ذلك بأشعار العرب .(٨)

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص ٦٢ .

(٢) غريب الحديث للهروي ٤ : ٣٧٣ . وانظر منه ٤ : ٣٠١ـ٤٠٢

(٣) انظر اللسان والتاج (فتح) .

(٤) الجمهرة ١ : ٣١٤ .

(٥) انظر الإتقان في علوم القرآن ١ : ٢٥٥ ـ ٢٨٢ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٦٢ ـ ١٠٢ والكامل للمبرد ٣ : ٢٢٢ ـ ٢٣٠ وسؤلات نافع بن الأزرق .

(٦) طبقات القراء ١ : ٤٢٦ .

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ص ٦٦ ـ ٦٧ .

(٨) إنباه الرواة ٢ : ١٨ . وانظر الفصل الأول من الباب الأول .

فالعناصر الدائرة في هذه الأحياز هي ثلاثية الأبعاد : النص القرآني الكريم ، والنثر العربي القديم ، والشعر الذي يوازيه في الفصاحة والبيان القويم . أما الحديث الشريف فلم يرد ذكره في ذلك كله بإشارة أو عبارة أو تعيين ، الأمر الذي يرجح غيابه ، وأن نسبته في الدرس النحوي كانت ٠ / ١٠ ، أي : صفرًا ، إذ لما يكن قد دخل ميادين الاحتجاج والاستدلال والتنظير .(١)

ولعل ذلك راجع إلى ضمور الخبرة الحديثية عند ممثل هذه الإجراءات ، وهو أبو الأسود الدؤلي . فقد وقفنا على نماذج الاحتجاج النحوي لديه وحده ، ولم نجد شيئًا من ذلك فيما جاء عن غيره ، وكنا رأينا في الفصل الماضي أنه قليل النشاط في رواية الحديث ، وليس ممن يُذكر بين رجالاته ومشاهيرهم ، خلافًا لما زعمه صاحب الأغاني . ونضيف هنا أنه شاعر صاحب ديوان مذكور ، وحافظ للعربية ولكثير من لغاتها ، وعالم في الشعر والشعراء ، وناقد مشهور في التاريخ الأدبي .(٢)

قدماء النحاة :

إذا انتقلنا إلى من تخصص في النحو ، وكان له فيه قَدم صدق وتقدم في التنمية والإغناء ، استقبلنا تلاميذ أبي الأسود وأضرابهم ، وأقدمهم هو(٣) نصر بن عاصم (ت ٨٧) ، كان قد عرض القرآن على شيخه هذا ، وروى عنه القراءة والنحو ، وساهم في التقعيد والتفصيل والتعليل والاستدلال ، فشارك ابنَ هُرمُز في وضع عوامل الرفع

(١) زعم بعض الدارسين للنحو أن الواضعين الأولين لهذا العلم استشهدوا بالحديث النبوي ، وأن أكثر رجال الطبقتين الأولى والثانية من النحويين البصريين قد استشهدوا به ، إذ لم يكن الفساد اللغوي قد عم الألسنة . انظر في اللهجات العربية ص ٤٩ ـ ٥٠ وقول الشيخ أحمد الإسكندري في الجلسة ٢١ من جلسات مجمع اللغة العربية ، والشواهد والاستشهاد في النحو ص٣٠٠ . وهذا الزعم ليس عليه دليل حتى الآن .

(٢) انظر الأغاني ١١ : ٥ و١٦ : ٣٧٦ .

(٣) الفهرست ص ٤٦ وبغية الوعاة ٢ : ٣١٣ وطبقات النحويين ص ٢١ ـ ٢٧ ومعجم الأدباء ١٩ : ٢٢٤ .

والخفض والجزم وتفصيلات المضاف ، وترك للتراث كتابًا في العربية .

ويليه في التاريخ عنبسة الفيل بن مَعدان المَهري (ت ١٠٠) ، برع في النحو وكان راوية للأشعار ، ولا سيما شعر جرير والفرزدق [١]. ويستوقفنا بعدُ في تلك المرحلة عبد الرحمن بن هُرمُز الأعرج (ت ١١٧) ، وهو من التابعين اتصل بأكثر الصحابة علمًا للقراءة والحديث ، وقرأ على أبي هريرة وابن عباس ، وكان من المحدّثين الموثَّقين عند الإمام البخاري ، وذا علم بأصول الدين والنحو والأنساب ، وتصدر للإقراء وعلوم العربية ، فأخذ أهل المدينة عنه ذلك .[٢]

ثم نجد يحيى بن يعمَر العَدواني (ت ١٢٩) ، وهو عالم مأمون وثّقه النَّسائي وأبو حاتم ، وأخذ القراءة والنحو عن أبي الأسود ، وروى عن ابن عباس وعبد الله بن عمر وابن مسعود وعائشة ، فكان محدِّثًا ومقرئًا لا يدع الإعراب في كلامه ، وعالمًا بالقراءة والحديث والفقه والعربية ولغات العرب ، وهو الذي أجرى تعميم نقط الإعجام للمصاحف .[٣]

وفي طبقة هؤلاء النحاة القدماء ابنا أبي الأسود عطاءٌ وأبو حرب ، والحرّ بن عبد الرحمن النحوي القارئ ، وسعد الرابية بن شداد اليربوعي الكوفي ، ومعاوية بن عمرو الديلي أبو نوفل بن أبي عقرب شيخ أبي عمرو بن العلاء ، وقتادة بن دعامة ، وحمران بن أعين النحوي المقرئ ، والعلاء بن سيّابة ، وأبو الزناد النحوي.[٤] ويليهم ميمون الأقرن الذي تلمذ على أبي الأسود ، ثم على عنبسة الفيل ، وصار صاحب النحو بعده ، فتخرج به الناس

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٣٣ وطبقات النحويين ص ١١ وإنباه الرواة ٢ : ٣٨١ ومفتاح السعادة ١ : ١٥٠ .

(٢) طبقات القراء ١ : ٣٨١ وأخبار النحويين البصريين ص ٢١ وطبقات النحويين ص ٢٦ والمحتسب ١ : ٢١١ وإنباه الرواة ٢ : ١٧٢ ومفتاح السعادة ٢ : ١٣١ .

(٣) طبقات القراء ٢ : ٣٧٢ وأخبار النحويين ص ٢٢ ومراتب النحويين ص ٢٥ وطبقات النحويين ص ٢٧ ونور القبس ص ٢١ ومعجم الأدباء ٢٠ : ٤٢ .

(٤) طبقات النحويين ص ٣١ ونور القبس ص ٢٣ و ٢٦٧ وإنباه الرواة ١ : ٢١ و ٢ : ٣٨٢ و ٤ : ١٧٩ وبغية الوعاة ١ : ٤٩٣ و ٥٧٩ وروضات الجنات ص ٣٤٤ ـ ٣٦٦ ومفتاح السعادة ٢ : ١٥١ .

من أمثال عبد الله بن أبي إسحاق .[١]

ثم نقف على عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (٢٩ ـ ١١٧) ، وهو ممن عاصر أبا الأسود ٤٠ سنة ولم يلقه ، وإنما أخذ القراءةَ عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، والنحوَ عن ميمون الأقرن وأبي حرب ، فرأس الناس بعد شيخه ميمون ، وكان قيِّمًا بالعربية والقراءة إمامةً وفهمًا.[٢] وآخر روّاد الدرس النحوي هو حمّاد بن سلمة (ت ١٦٨) القارئ ، وإمام الحديث وشيخ البصرة في العربية .[٣]

وإذا استعرضت جهود هؤلاء في ميدان النحو ، وتتبعت المسائل التي ذُكرت عنهم ، تجد أنهم كثيرًا ما عرضوا للقرآن الكريم بوجوه من القراءات ، باحثين عن الحكم النحوي فيها . وقد يقفون عند مسائل نحوية تتصل بذلك أو بالشعر . فعندما أنشد الفرزدق قوله ، في تهديد زوجته بضرة لها :

تُريكِ نُجُومَ اللَّيلِ ، والشَّمسُ حَيّةٌ   زِحامُ بَناتِ الحارثِ بنِ عُبادِ

تعقبه عنبسة بن معدان بقوله : ((الزحام مذكّر)) ـ يعني أنه أخطأ في إسناد الفعل المضارع إلى مؤنث ، مع أن الفاعل هو : زحام ـ فقال له الفرزدق : اغرُبْ .

وقال ابن أبي إسحاق : الزحام له وجهان : أن يكون مصدرًا مثل الطعان والقتال ، من قولهم: زاحمته زِحامًا ـ فهذا مذكر ، كما قال عنبسة ـ أو يكون جمعًا للزحمة يراد بها الجماعة المزدحمة . فهذا مؤنث لأن الزحام هو المزاحمة ، كما أن الطعان هو المطاعنة . وقول عنبسة أقوى وأعرف في الكلام .[٤]

(١) مراتب النحويين ص ١٢ وإنباه الرواة ٣ : ٣٣٨ ومعجم الأدباء ١٩ : ٢١٩ والمزهر ٢ : ٤٣٢ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص٢١ ومراتب النحويين ص١٢ وإنباه الرواة ٤ : ١٠٤ وطبقات القراء ١ : ٤١٠ ونزهة الألباء ص١٢.

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٢٤ وبغية الوعاة ١ : ٥٤٨ وإنباه الرواة ١ : ٣٢٩ وطبقات القراء ١ : ٢٥٨ ومعجم الأدباء ١ : ٢٥٤ .

(٤) الموشح ص ١٦٥ ـ ١٦٦ . وانظر المفصل في تاريخ النحو ١ : ١١٥ ـ ١١٦ و ١٥١ .

وروي عن ابن أبي إسحاق [١] أنّ : أصل الكلام بناؤه على ((فَعَلَ)) ، ثم يبنى آخره على عددِ مَن له الفعل ، من المؤنث والمذكر ومن الواحد والاثنين والجمع ، كقولك : فَعَلتُ وفَعَلنا وفَعَلا وفَعَلوا . ويزاد في أوله ما ليس من بنائه ، فيزيدون الألف كقولك : أعطيتُ . وإنما أصلها ((عَطَوتُ)) . ثم يقولون : ((مُعطِي)) ، فيزيدون الميم بدلًا من الألف ، وإنما أصلها ((عاطِي)) . ويزيدون في أوساط ((فَعَلَ)) : افتَعَلَ وانفَعَلَ واستَفعَلَ ونحوَ هذا . والأصل : فَعَلَ .

وربّما [٢] أعادوا هذه الزوائد إلى الأصل . فمن ذلك في القرآن : ﴿ وأرسَلْنا الرِّياحَ لَواقِحَ ﴾ ،[٣] وإنما يريد : مُلقِحةً ، فأعادوه إلى الأصل . ومنه قولهم :

* طَوَّحَتْني الطَّوائحُ *

وإنما هي ((المَطاوِحُ)) لأنها المُطَوِّحةُ . ومن ذلك قول العجّاج :

* يَكشِفُ ، عَن جَمّاتِهِ ، دَلْوُ الدّالْ *

وهي من : أدلَى دلْوَهُ . وكذلك قول رؤبة :

* يَخرُجْنَ مِن أجوازِ لَيلٍ غاضِي *

وهي من : أغضَى الليلُ ، أي : سَكَنَ .

وهذه النماذج من التقعيد والتحليل تدور أساليب الاستدلال منها أيضًا في أفلاك الآيات الكريمة والشعر والنثر ، كالذي رأيناه فيما مضى قبل من غياب للنصوص النبوية ، مما يجعل نسبتها هنا أيضًا ٠ / ١٠ . يعضد ذلك أن نحاة الحجاز ـ وهم ممن أخذ عن عبد الرحمن

(١) مجاز القرآن ١ : ٣٧٦ ـ ٣٧٧ . وفي المطبوعة : ((عن أبي إسحاق)) . وانظر المفصل ١ : ١٥١ ـ ١٥٢ .

(٢) في المطبوعة : وإنما .

(٣) الآية ٢٢ من سورة الحجر .

بن هُـرمُز ، كما ذكرنا من قبل ـ يعرضون لبعض المسائل النحوية بالبحث والتحليل ، مطوّفين في تلك الأفلاك أنفسها .

فـقـد روي عنهم أنهم احتجوا لقراءة ابن عامر :[1] ﴿ زُيِّـنَ لِـكَـثـيـرٍ ، مِـنَ الـمُشـرِكِـيـنَ ، قَـتـلُ أولادَهَـم شُـرَكائـهـِم ﴾ ، بأن فيه الفصلَ بالمفعول بين المصدر وفاعله المضاف إليه ، كما جاء في قول الشاعر :

فـزَجَـجـتُـهـا مُـتَـمَـكِّـنـًا زَجَّ الـقَـلـُـوصَ أبـي مـَـزادَهْ

ومثلَ ذلك ذكر نحويو الـمدينة الـمنورة ، في الاحتجاج للقراءة :[2] ﴿ فلا تَـحسَبَـنَّ اللهَ مُـخـلِـفَ وَعـدَهُ رُسُـلِـهِ ﴾ ، فكان نشاطهم النحوي في نفس الخندق الذي يعمل فيه شيوخهم من قدماء النحاة ، مما يؤكد الخط المنهجي الذي سار عليه منشئو الدراسة النحوية في عهد النبوة والراشدين .

ثم إن هؤلاء وأولئك ـ وهم في حوالي ٢٠ عالمًا ـ قل فيهم من كان من رجالات الحديث الشريف . فالمعروف أن عبد الرحمن بن هـرُمـز كان عالـمًا في الحديث وموثـّقًا عند الإمام البخاري ، كما كان يحيى بن يعمَـر محدِّثـًا وثـَّقه أيضًا النَّسائي وأبو حاتم ، وحماد بن سلمة إمامًا في الحديث . أما سائر المذكورين فشهرتهم في القراءات والعربية بشكل خاص . ومع هذا فإن ابني هرمز ويعمـَر وحمادًا لم نجد لهم قولًا في غير القراءات الشريفة ولا في رواية الحديث ، فليس لوجودهم أثر فيما نحن بسمته .

ومن هذا يتبين للباحث أن المسيرة النحوية كانت ، حتى النصف الأول من القرن الثاني ، تستقي أساليبها في الدرس من رجال قلّ زادهم النبوي ، وندر لديهم الاستدلال بالأحاديث الشريفة ، لفقر فيها من حيث التجربةُ العلمية والخبرة أو المهارة الاستدلالية .

(١) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام ، ومعاني القرآن للفراء ١ : ٣٥٨ .

(٢) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم ، ومعاني القرآن ٢ : ٨١ .

ولذلك اقتصر منهجهم على النصوص العربية الأُخرى ، أي : القرآن الكريم وكلام العرب من شعر ونثر ، واصبح ذلك سُـنّـة متبعة بين جمهور النحاة حينذاك .

وإنما اقتصروا على ذلك ، في المراحل الأولى من البحث النحوي ، لأن الشروع في الاحتجاج كان لبيان ما في كلام العرب من نظائر لغوية تعبيرية ودلالية للنظم الكريم ، كما ترى في كثير من صنيع ابن عباس . هذا نافع بن الأزرق ونجدة بن عويمر ، يلقيانه بفناء الكعبة الشريفة ، وهو يفسر القرآن الكريم للناس ، فيقولان له : إنا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله ، لتفسرها لنا ، وتأتينا بمُصادِقه من كلام العرب . فإن الله ـ تعالى ـ أنزل القرآن بلسان عربي مبين . فيجيبهما ابن عباس : سلاني عما بدا لكما .

وهكذا دار الحوار بين الطرفين ، يرد السؤال عن معنى بعض المفردات والتراكيب الغريبة في النص القرآني ، ويفسر ابن عباس المعنى الدلالي او التركيبي لِـما سئل عنه ، فيقال : وهل تعرف العرب ذلك ؟ فيقول : نعم . ثم يلقي من الشواهد الشعرية والنثرية ما يوضحه ويؤيده . على هذه الوتيرة ، من الاستشكال والتوضيح والاستدلال ، مضت ساعات من الزمن، واستغرقت عشرات من العبارات النثرية والشعرية ، لبسط وجوه الدلالة والتعبير.(١)

ولعلك تذكر ههنا ما كان من نحويـِّي المدينة ، في مثل هذا أيضًا . وفي مقابل ذلك كانت مجالس العلم تتناول النصوص الشعرية والنثرية بالنقد ، لتبين ما فيها من الدقة والبيان، بأدلة من النثر أو الشعر أو القرآن الكريم . وهذا ما لقينا نماذج منه قبلُ ، في مقولات أبي الأسود الدؤلي ، وعنبسة بن معدان ، وابن أبي إسحاق ، وزهير بن ميمون الفُرقبي . . .

وقد عبّر ، عن هذا العلاقة الصميمية بين عناصر الدائرة الاستشهادية ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ وهو مخضرم أدرك السلف والخلف ـ حين صنف أقدم كتاب نحوي وصل إلينا ، بقولـه في الخطبة : « وقد ألفنا هذا الكتاب ، وجمعنا فيه جُمل وجوه الرفع والنصب

(١) الإتقان في علوم القرآن ١ : ٢٥٥ ـ ٢٨٢ .

والجر والجزم ، وجُمل الألفات واللامات والهاءات والتاءات والواوات ، وما يجري من اللام ألفات ، وبيّنـا كل معنى في بابه ، باحتجاجٍ من القرآن وشواهدَ من الشعر »[(١)]. فهو يقرر ما رسمه الأسلاف ، ويَعـد بالتزامه فيما يضع من الدرس النحوي . على أننا نلقى ، بعد تلك الخطوات التأسيسية للبحث ، أصحاب المصنفات الجامعة في النحو ، فيكون لدينا أمثال :

عيسى بن عمر (ت ١٤٩) اللغوي القارئ الذي صنف نيّفًا وسبعين كتابًا في العربية ، وأبي عمرٍو بن العلاء (ت ١٥٤) العَـلَم المشهور في القراءة والعربية والغريب والشعر ومذاهب العرب وقد جمع من المصنفات في العربية ما ملأ به بيته حتى السقف ، والخليل بن أحمد (ت ١٧٥) اللغوي العروضي الأصولي القارئ ، وسيبويه (ت ١٨٠) صـاحب « الكتاب » الذي سُـمِّي قرآن النحو ، ويونس بن حبيب (ت ١٨٢) ، وخلف الأحمر (ت ١٨٠) ، وأبي جعفر الرؤاسي أول من صنف من الكوفيين وتوفي أيام هارون الرشيد ، وعلي بن حمزة (ت ١٨٩) ، ومعاذ الهرّاء (ت ١٩٠) ، وهشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩)، ويحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧) ، وأبي عبيدة (٢١٠) ، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١١) ، وأبي عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت ٢٢٥) ، وأبـي عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٥) ، ومحمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥) ، وثعلب أحمد بن يحيى (٢٩١)، وإبراهيم بن إسحاق الزجّاج (ت ٣١٠) ، وابن السرّاج محمد بن السريّ (٣١٦) ، وابن الأنباري محمد بن القاسم (٣٢٨) ، وأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨) ، وعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠) ، وابن دُرُستُوَيهِ (ت ٣٤٧) .

وإنك لتتصفح ما وصل إلينا من المصنفات النحوية لهؤلاء ، عدا المقدمات المختصرة ، فترى معظم ذلك يكاد تنحصر مواده الاحتجاجية فيما لمسناه قبل ، من الآيات الكريمة والشعر والنثر ، في قنوات وجسور متواصلة ، ونادرًا ما تجد إطلالة على النصوص النبوية

(١) الجمل في النحو ص ٦٣ .

الشريفة . ولبيان ذلك نعرض ما يبسطه الجدول التالي ، بأسماء الكتب ومؤلفيها ، وعدد ما ورد فيها من الأحاديث :

الجمل في النحو	الخليل بن أحمد	١
الكتاب	سيبويه	٧
معاني القرآن [١]	الفراء	١٩
مجاز القرآن	أبو عبيدة	١٤
المقتضب	المبرد	٣
الأصول في النحو	ابن السراج	٣
الجمل في النحو	الزجاجي	٢
إعراب القرآن	النحاس	١١٥

وإذا وضعتَ هذه الأعداد إزاء ما كان في تلك المصنفات ، من شواهد قرآنية أو شعرية أو نثرية ، تبين لك أنها تبدو نادرة أو كالنادرة ، لولا ما في كتب الفراء وأبي عبيدة والنحاس ، لتفسير المعاني ، لا للتقعيد والبحث النحويين . ومن ثَم كثرت فيها النصوص الشريفة للاستشهاد على المسائل اللغوية والشرعية . أما مجموع ما في المصادر الخمسة الباقية فهو ١٦ نصًّا ، توزعتها باختلاف وتكرار أحيانًا . فقد لبث النحاة ينهلون من نصوص الاستشهاد التي اعتمدها شيوخهم في غالب الأحيان ، ثم أضافوا إلى ذلك عنصرًا جديدًا لم يكن له حضور من قبل .

لقد أصبح للحديث الشريف ذكرٌ مّا في بعض الأحيان ، وصار لعباراته نسبة إلى

(١) هذا هو المشهور في اسم الكتاب ، والصواب أن اسمه ((تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه)). انظر منه ١:١ .

الكتب في الحضور هي ١٦ / ٥ ، أي ما هو حوالي : ٣ . وهذا الخط يشكل ، على نحوله ودقته ، انعطافًا ظاهرًا غير مقصود في تاريخ الاحتجاج النحوي ، يقتضي الملاحظة والاهتمام، لأنه فتح باب الفاعلية لما كان حبيس النسيان أو عدم الانتباه . لقد تدخلت النصوص النبوية في عمليات النحاة بيسر وخفة ، لتأخذ لنفسها سبيل المشاركة ، وتقدم للاستشهاد مادة بكرًا تخدم مسيرته وتغنيه بالعطاء .

وكان تدخلها هذا على غير وعي أو قصد من أصحابه ، إذ الأصل في الخبرة الاحتجاجية ما ذكره الخليل قبل ، ثم تسربت تلك إلى البحث حين الحاجة إليها ، مما يحمله هؤلاء العلماء في ذواكرهم لبعض الأقوال الشريفة . حتى إن سيبويه نفسه ـ وهو ما هو في مفارقته لعلماء الحديث ـ تسربت من ذاكرته القديمة إلى أعماله أيضًا غير مرة وأكثر مما سواه ، متلبسة صور النثر العربي المألوف ، فالتبست لدى الباحثين عن مرجعيتها .

على هذه الصورة من الدقة والنحول كان البدء ، ثم توشحت الأحاديث أحيانًا في عبارات الباحثين باصطحاب نسبها النبوي الشريف . فأول ما نلقاه من هذا المصدر الكريم هو نص صريح ، ورد في ((جمل)) [1] الخليل احتجاجًا للنادر من استخدام لام الأمر في خطاب الحاضرين ، أعني قول رسول الله ﷺ للصحابة : ((لِتـأخُـذُوا مَـصافـَّكُـم)) .

ثم ترى ما جاء في كتاب سيبويه ، فإذا هو شواهدُ متعددة متفرقة على أصول في التعبير المطرد مدرجةٌ بكلام العرب ، وليس معها في السياق لفظ ما يُشعر أنها من النصوص النبوية ، أو أنها أوردت من ذلك النبع الكريم .[2] ولذلك اضطرب الناشرون والـمفهرسون في

(١) ص ٢٦٧ . والظاهر من عبارة سيبويه في الكتاب ١ : ٢٥٧ أن الخليل هو الذي استشهد بالحديث : ((إني عبد الله ، آكلًا كما يأكل العبد ، وشاربًا كما يشرب العبد)) . ومع هذا يقال : إن الخليل هو الذي ثبّت عدم الاستشهاد بالحديث النبوي ، لأن كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم ، وهم لايوثق بهم في الفصاحة . المدارس النحوية ص ٤٧ .

(٢) وقيل : إن سيبويه كان قاصدًا أنها أحاديث . انظر ص ١٩٥ من الاحتجاج وأصوله في النحو لمحمد خير الحلواني ص ١٩٥ .

تعيينها وتحديد عددها .(١)

وبعد هذا نلقى الكسائي يوردُ الحديث (٢): «إنَّ مِن أَشَدِّ النّاسِ عَذابًا يَومَ القِيامةِ المُصَوِّرُونَ» ، في البحث النحوي ، ليخرّجه على أن «من» زائدة فيه ، ويعتمدُ على الحديث : «يارُبَّ كاسِيةٍ في الدُّنيا عارِيةٌ يَومَ القِيامةِ» مع قول منثور في إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي ، ويحتجُّ أيضًا بحديث شريف وقول صحابي لجزم المضارع جوابًا للنهي .(٣)

أما تلميذه الفرّاء فهو ينص على حديثية عدةٍ من شواهده .(٤) وأما المبرّد فقد جعل من الحديث في «المقتضب» (٥) أقوال الصحابة الكرام ، وصرح في غير موطن بحديثية الشاهد ، نحو قوله : «جاء عن النبي ﷺ : لَيسَ في الخَضراواتِ صَدَقةٌ» ، مستشهدًا بذلك على ما اطرد من الكلام . وكذلك ابن السرّاج (٦) ينص مرة واحدة أيضًا على أن الشاهد قول للنبي ـ عليه السلام ـ ثم يدرج الباقي بالمقولات النثرية للعرب .

أما الزجاجي فيورد نصّين : أحدهما حجة على القليل الذي ذكرناه قبل ، مقدّمًا له بالقول : «روي أن رسول الله ﷺ قال في بعض المغازي» ، بعد احتجاجه بقراءة معروفة ،

(١) ما ذكرناه نحن من عدد لأحاديث منقول من فهرس شواهد سيبويه لأحمد راتب النفاخ ، وفي فهرس عبد السلام هارون صار العدد ٨ ، وهو ١٠ في ص ٩٣ من النحاة والحديث النبوي و ص ٦٩١ من بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف . وكذلك الاضطراب في تعيين أعداد الأحاديث في كثير من الكتب . وقد أخبرني الزميل المصري الدكتور محمد الإمام أنه وقف على ٤٠ نصًا في «الكتاب» هي مقتطفات من الحديث الشريف .

(٢) انظر تخريج أحاديث الرضي ص ٢٧٥ والحديث النبوي في النحو العربي ص ١٠٣ .

(٣) المغني ص ٣٦ و ١٤٣ و ٣٦١ وحاشية الصبان ٣ : ٣١١ والاستشهاد ص ٣٢٨ .

(٤) معاني القرآن ١ : ٣٦٩ ـ ٣٧٠ و ٤٦٨ و ٢ : ١٢٦ و ٤٠٢ والمذكر والمؤنث ص ١٣ ـ ١٤ والاحتجاج ص ١٩٦ والاستشهاد ص ٣٢٩ وأبو زكريا الفراء ص ٣٩٤ .

(٥) انظر منه ١ : ٣٤ و ٢٣٢ و ٢ : ١٨٤ و ٢١٧ و ٣ : ٢٥٠ و ٤ : ٢٥٤ ورغبة الآمل ٧ : ٢١٥ و ص ١١٦ من مقدمة المقتضب و ٥١ من أبي العباس المبرد و ٧٦٣ من فهارس سيبويه للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة والاحتجاج ص ١٩٧ .

(٦) انظر الأصول ١ : ٤٠١ و ١٣١ و ٢ : ٤٤ و ٣ : ١٥٩ .

والثاني حجة لتفسير معنى من معاني الإعراب ، بعد قولـه : ((ومنه الـحديث)) .[١] وأما الفراء وأبو عبيدة والنحاس فقد فصّلنا أمر شواهدهم النبوية قبل .

وعندما تستعرض صلة هؤلاء النحاة بعلم الحديث ، ترى أن الخليل روى عن أيوب وعاصم الأحول وغيرهما ، وكان النضر بن شُـميل يقول : ((ما رأيت أعلم بالسُّـنّـة ، بعد ابن عون ، من الـخليل بن أحمد)) .[٢] ومشهور عن سيبويه أنه كان يستملي عن شيخه حماد ابن سلمة ، ولـما خطّـاه شيخه في رواية الـحديث غير مرة قال لـه : ((لأطلبَـنَّ علمًا لاتلحّنني فيه أبدًا)) . فكان أن ترك طلب الحديث نهائيًا ، وأخذ النحو عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر وآخرين .[٣]

أما الفراء فقد حضر مجالس المحدّثين وأخذ عنهم شيئًا من رواياتهم ، ثم روى ما تيسر لـه من ذلك ، وكان فقيهًا عارفًا باختلاف الفقهاء ،[٤] وأما أبـو عبيـدة فكان مشهورًا بجميع علوم عصره ، وأسند الحديث عن هشام بن عروة وغيره ،[٥] وأما المبرد فضعيف الصلة بميادين الحديث الشريف ، لكنه يرى الاستشهاد به مع تحفظ ومن غير استرسال في الإكثار منه .[٦] وكذلك كان شأن ابن السرّاج . وأما الزجاجي فكان ذا رواية للحديث ،[٧] وأما النحاس فهو من أهل العلم بالفقه والقرآن ، وروى الحديث عن النَّسائي .[٨]

وأنت ترى أن أصحاب المصنفات النحوية التي بين أيدينا فيهم من هو عالم بالسُّـنّـة

(١) في ص ٢٠٨ و ٢٦١ من الجمل .

(٢) إرشاد الأريب ٤ : ١٧٩ ـ ١٨٠ و نزهة الألباء ص ٤٨ .

(٣) انظر مجالس العلماء ص ١٥٤ ـ ١٥٥ .

(٤) تاريخ بغداد ١٤ : ١٤٩ ـ ١٥٢ والمدارس النحوية ص ١٩٢ .

(٥) تاريخ بغداد ١٣ : ٢٥٢ ـ ٢٥٣ ومجاز القرآن ١ : ١٢ ـ ١٣ .

(٦) أبو العباس المبرد ص ٥٠ . وانظر الفاضل ص ١٤ ـ ١٨ والكامل ٤ : ١٧٦ ـ ١٨٥ .

(٧) تذكرة الحفاظ ٣ : ٦٨ وبغية الوعاة ٢ : ٧٧ ونزهة الألباء ص ٣٠٦ .

(٨) إنباه الرواة ١ : ١٠١ ووفيات الأعيان ١ : ٩٩ ـ ١٠٠ ومعجم الأدباء ٤ : ٢٢٤ .

الشريفة أو متلقٍّ وراوٍ للأقوال النبوية الكريمة . فهم على تجربة يسيرة في ميادينها وخبرة طريّة بتوظيفها في الاستدلال النحوي ، يشقون الطريق الجديدة ضيقة ناحلة ، بلمحات نبوية يسيرة خاطفة في دراساتهم ، ولايستطيعون تغليبها على شواهد القرآن وكلام العرب نثرًا أو شعرًا ، أو مجاراتها مما يحفظون ويرددون . فهم يمضون تأسيًا بشيوخهم الذين أسسوا هذا العلم ، وطرّقوا سبله وأصّلوا مبادئه وأساليب الاحتجاج فيه .

ثم هم الذين شرعوا النص في بعض أعمالهم ، على الشاهد النبوي ، بأنه حديث شريف. وتلك بادرة طيبة وسُنّة تتنامى بينهم جيلًا بعد آخر في الأذهان والأقلام والألسن والأفهام ، حين يعالجون الموضوعات النحوية .[١] فقد أصبح الزاد النبوي بجهود هؤلاء الأخلاف ملحوظًا لدى الباحثين والمصنفين في النحو ، جاهزًا للتغذية في غضون الاستدلالين القرآني واللغوي ، حاضرًا في جانب من الخبرة والذاكرة ، إبّان معالجة المسائل بالأدلة ، ليسري على اللسان والقلم في الموضع الداعي له والموقف المناسب ، ويتسع له السبيل فيمن سيكون بعد .

النحاة المتأخرون :

نستعرض بعد هذه المجموعة من النحاة خلفاءها الذين تلقوا العلم عنها ، وساروا في جنباته ، يوسعون المنافذ ويمهدون شعابها ، بالتفريع والتنظير والتحليل ، ليجعلوا منه صرحًا مشيدًا ، واسع الأمداء عميق الأبعاد دقيق البناء . وهذا ما نتلمسه في غضون القرون الثلاثة التالية ، إن شاء الله .

وهنا نبدأ برجل من علماء الصرف ، عاش في منتصف القرن الرابع ، وهو أبو القاسم بن محمد[٢] بن سعيد المؤدب، صنف كتابًا تحت عنوان ((علل التصريف ودقائقه))،[١]

(١) انظر مجالس العلماء ص ١ ـ ٣٥٠ .

(٢) في المطبوعة : ((للقاسم بن محمد)) . وانظر ص ١٣ منه .

فأورد فيه حوالي ٢٥ حديثًا ، مقابل ما يوافي ١٠٠ آية كريمة . ومن هذه الحقبة جاءنا كتاب لابن خالَـوَيهِ الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠) تحت عنوان ((الحجة في القراءات السبع)) ، ورد في شواهده ١٥ حديثًا ، ثم كتاب آخر لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧) عنوانه ((المسائل الحلبيات)) ، وفيه من الشواهد ١١ حديثًا ، وكتاب ثان من مصنفاته هو ((الحجة للقرّاء السبعة)) ، ضمّ قُرابة ٦٧ حديثًا ، ولتلميذه أبي الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢) كتاب أيضًا اسمه ((المحتسَب في تبيين شواذّ القراءات)) ، تخلله ٢٤ حديثًا .

يلي ذلك أن تجد كتاب ((الأزهية في النحو)) [٢] لعلي بن محمد الهروي (ت ٤١٥) محتويًا على ٤ أحاديث ، و((الإنصاف في مسائل الخلاف)) لأبي البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧) وفيه ١٠ أحاديث ، و((نتائج الفكر في النحو)) للسُّهيلي عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١) واردًا فيه ٤٢ حديثًا ، وتنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب (شرح كتاب سيبويه) لابن خروف علي بن محمد الإشبيلي (ت ٦٠٩) مستشهَدًا فيه بما بلغ ١٥ حديثًا ، و ((شرح المفصل)) ليعيش بن محمد بن يعيش (ت ٦٤٣) متضمنًا ٤٠ حديثًا ، و ((أمالي ابن الحاجب)) لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦) وفي شواهده ١٣ حديثًا ، ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين (ت ٦٥٤) وفيه ٦ أحاديث ، و ((المقرّب)) لابن عصفور علي بن مؤمن (ت ٦٦٩) حاويًا ٣ أحاديث .

وإذا وضعنا هذه الحصيلة الإحصائية في جداول كان لدينا ما يلي ، قبالة كل كتاب عدد ما فيه من الأحاديث :

---

(١) في المطبوعة : ((دقائق التصريف)) . وانظر ص ٩ منه .

(٢) في المطبوعة : ((الأزهيّة في علم الحروف)) . وانظر ص ١ منه وما قبلها . والمعروف أن الزمخشري (ت ٥٣٨) كان له استكثار من الاحتجاج بالحديث . انظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ١٨١ ـ ١٨٤ والحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٣٣٤ .

علل التصريف ودقائقه	أبو القاسم المؤدب	٢٥
الحجة في القراءات السبع	ابن خالويه	١٥
المسائل الحلبيات	أبو علي الفارسي	١١
الحجة للقرّاء السبعة	أبو علي الفارسي	٦٧
المحتسب في تبيين القراءات الشاذة	ابن جني	٢٤
الأزهية في النحو	الهروي	٤
الإنصاف في مسائل الخلاف	الأنباري	١٠
نتائج الفكر في النحو [١]	السهيلي	٤٢
تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب	ابن خروف	١٥
شرح المفصل	ابن يعيش	٤٠
أمالي ابن الحاجب	ابن الحاجب	١٣
حواشي المفصل	الشلوبين	١٨
المقرب	ابن عصفور	٣

ومن هذه الحصلية الـمُـجَـدْوَلة ، يظهر ارتفاع الخط البياني بشكل ظاهر ، في كمية الأحاديث المستشهد بها . لقد كانت النسبة لدى الرُّوّاد ٠/ ١٠ ، أي : صفرًا ، ثم عند القدماء ١٦ / ٥ حوالي ٣ ، وهي لدى المتأخرين من النحاة هنا بلغت ٢٨٧ / ١٣ أي : أكثر من ٢٢ .

وهذا الارتفاع قفزة عالية جدًّا ، تكاد تبلغ ثمانية أضعاف ما قبلها . ونحن نسجلها بين يدي التاريخ ، ليرى الباحثون والدارسون أن ما حققه القدماء من انعطاف منهجي ، وشقوه من سبيل جديد ناحل ، وسَّـع تلاميذهم جنباته وعمـَّقوا قراره وأغنوه بالنسغ الواعد للنماء .

(١) هذا هو عنوان الكتاب المطبوع ، وفيه زيادة ((في النحو)) من الناشر . انظر ص ١٩ من الكتاب نفسه .

وقد شاركهم في ذلك عدد غفير لم تصل إلينا كتبهم ، كالشيخ محمد بن مسعود الغزي (ت ٤٢٥) ، في كتابه ((البديع في النحو)) ، إذ استدل ببعض الحديث أيضًا مع الآيات الكريمة وأقوال العرب .(١)

وقد يكون التفسير الموضوعي لهذه الظاهرة اللامعة أن أكثر هؤلاء العلماء المتأخرين أصبح لديه صلة أعمق بميادين الحديث . فابن خالويه سمع النصوص النبوية من شيوخه وصار راويًا لها في جامع المدينة المنورة (٢)، والفارسي كان لديه تلقٍّ بالرواية وعنده جزء من سماعه ، وروي عنه أن قال : ((قد سمعت الكثير في أول الأمر ، وكنت أستحيي أن أقول: أثبتوا اسمي)) .(٣) وابن جنّي يتأثر شيخه هذا في صنيعه ، والأنباري سمع من أبيه ومن آخرين وحدّث باليسير .(٤)

أما السهيلي فقد أخذ الرواية عن أبيه وجده وآخرين ، وكان عالمًا بصناعة الحديث ، حتى إن له مسائل فيه وفي الفقه ، وشرحًا للسيرة النبوية عنوانه ((الروض الأُنف)) ،(٥) وقد استشهد في ((نتائج الفكر)) بأقوال للصحابة أيضًا بلغت في العدد ١٤، وكان يجعل بعض ذلك حجة ليصحح ظواهر تعبيرية غير مألوفة أو محتاجة إلى تاويل ، وقد يحيل في ذلك على المصنفات الحديثية ، كالذي تراه لديه من ذكره ((غريب الحديث)) لأبي عبيد . ولعله هو الذي هيأ ميادين النحو لاستقبال مقولات النبوة بشكل ملحّ قاصد ، وبكثرة ظاهرة في الاحتجاج والتأصيل ، فكان رائدًا قبل ابن خروف وابن مالك .

(١) انظر الاقتراح ص ١٦٠ .

(٢) البغية ١ : ٥٢٩ .

(٣) معجم الأدباء ٧ : ٢٥٥ .

(٤) طبقات الشافعية ٤ : ٢٤٨ والبغية ٢ : ٨٦ وروضات الجنات ١ : ٤٠٩ .

(٥) التكملة لكتاب الصلة ٢ : ٥٧٠ والمطرب ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ والبغية ٢ : ٨١ وأمالي السهيلي ص ٤٦ و ٥٧ ـ ١٣٧ ونتائج الفكر ص ١٤ ـ ١٦ .

وأما ابن خروف فهو يُـذكر في علماء أصول الفقه والكلام وتلقى الحديث ، عن أمثال ابن عطية وابن حبيش ومحمد بن رزق ومحمد بن خير .[١] وأما ابن يعيش فقد أخذ الحديث في حلب والموصل ودمشق ، وحدّث به عنه جماعة .[٢] ثم إنك لترى ابن الحاجب فقيهًا أصوليًّا ، يتلقى الرواية عن كثير من المحدِّثين الكبار في عصره ، وينقلها بالأساليب العلمية إلى تلاميذه حينذاك .[٣]

وأنت ترى في الخط البياني ، لهذه النماذج المتأخرة ، تعرجات كثيرة لاتجاري الحركة التاريخية ، و فيها قفزات متميزة لدى بعض أعلامها ، وتعثرات متفرقة لدى الآخرين . فالفارسي قمة تلك القفزات ، يليه السهيلي فابن يعيش فالمؤدب فابن جني ، على حين تتدنى الأرقام بين الآخرين ، حتى تكاد تمثل المرحلة المتقدمة لهم . والسرّ في ذلك أن الثقافة الحديثية كانت عند أصحاب القفزات أظهر منها عند الآخرين ، فكونت لديهم تجربة فعالة وخبرة استدلالية متميزة . ولذا ظهرت في آثارهم أصداء عالية متواصلة .

وبذلك استطاع هؤلاء الأعلام أن يمدوا جسورًا وقنوات ممهدة بين وسائل الاستدلال النحوي ، وبين المقولات النبوية الشريفة ، لتمتزج هذه بتلك ، وتصبح كلها عناصر متماسكة يساعد بعضها بعضًا ، في كفاية متنامية ، وفي خدمة البحث تفكيرًا وتعبيرًا وحوارًا وتصنيفًا . وقد ظهر من خلال ما بسطنا في الجدول المتقدم أن نسبة الاحتجاج بالحديث النبوي تطَّـرد هي ونسبةُ اتصال العالِم بهذا القول الشريف ، الأمر الذي سنجد له قفزات عظيمة ، تحقق مسيرته ونماءه .

هذا مع العلم أن ما نص عليه الخليل من قبلُ بقيت لـه جذور في أذهان بعض النحويين وأقلامهم ، إذ نرى حسين بن هبة الله موسى الدِّيـنَـوَري الجليس يذكر في «ثمار

(١) الذيل والتكملة ٥ : ٢ : ٣٢١ وفهرس الفهارس ص ١٠٧٧ وشرح كتاب سيبويه ص ٢٦ ـ ٣٦ .

(٢) وفيات الأعيان ٧ : ٤٧ والبغية ٢ : ٣٥١ ـ ٣٥٢ ودائرة المعارف الإسلامية ١ : ٤١٦ .

(٣) وفيات الأعيان ٣ : ٢٤٨ وحسن المحاضرة ١ : ٥٠٨ والشافية في علم التصريف ص ٢٠ ـ ٢٦ من مقدمة الناشر.

الصناعة)) أن النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء ، من كتاب الله ـ تعالى ـ وكلام فصحاء العرب. فيقتصر على ما كان في المنهجية القديمة، بإغفال الذكر للحديث الشريف.(١)

ابن مالك ومن بعده :

تبيّنا مما مضى أنه تناول علماء النحو في منتصف القرن السادس لواء البحث والاستدلال ، من أسلافهم الأقربين والبعداء والأبعدين ، وقد نضجت خبرة الاستعانة بالأحاديث الشريفة فكان فيها قمم ظاهرة ، وأصبح لها صور مختلفة وسبل معبدة ونماذج عملية ، تشجع الأخلاف على المتابعة بالتنمية والإغناء والكفاية .

ثم دخل في ميدانها نحوي بثقافة المحدّثين ، فاستطاع أن ينفخ فيها روحًا جديدًا سجل طفرة عظيمة في تاريخ استشهاد النحاة بالنصوص النبوية الكريمة . ذلك هو الإمام الحجة أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي (٦٠٠ ـ ٦٧٢) ، الذي جمع بين علوم المغاربة والمشارقة ، بنشأته في الأندلس وزياراته للمغرب ومصر وبلاد الشام .(٢)

وقد لقي في تلك البلدان أكابر العلماء من مختلِف الميادين ، كثابت بن خيار المقرئ المحدث ، وأبي علي الشَّلَوبِينِ النحوي المحدث ، وعلم الدين علي بن محمد السخاوي النحوي المقرئ المحدث ، وابن أبي الصقر نجم الدين مكرم بن حمزة المحدِّث ، ويعيش ابن علي بن يعيش النحوي المحدث . وبذلك جاز للمقري أن يقول عنه : ((وأما اطلاعه على الحديث فكان فيه آية)) .(٣)

وقد ظهر ذلك حين حقق ((الجامع الصحيح)) للبخاري، مع تلميذه في النحو وشيخه في الحديث شرف الدين علي بن محمد اليُونِيني (ت ٧٠٩) . فقد كان هذا سمع الكتاب

(١) انظر الاقتراح ص ١٦٠ والبغية ١ : ٥٤١ .

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ٢ : ١٨٠ ـ ١٨١ وطبقات الشافعية ٥ : ٢٥٧ وتسهيل الفوائد ص ٢ ـ ١٦ .

(٣) نفح الطيب ٢ : ٢٢٣ .

غير مرة من حُـفّاظ دمشق وآخَرين ، في سند إلى مؤلفه. ثم التقيا في مؤتمر لـمقابلته وتـحقيقه على أصول مصحَّحة مضبوطة، بحضرة حُـفّاظ بلاد الشام في دمشق ، ومع كل منهم نسخته المعتمدة المسندة أيضًا إلى المؤلف نفسه .

استغرق هذا المؤتمر أكثر من سبعين مجلسًا ، واليونيني يقرأ من نسخته الموثقة ، والعلماء الحضور يتابعون ذلك ناظرين في نسخهم أيضًا ، وابن مالك يتلقى الروايات كي يراعي القراءة ويلاحظ النطق ، ثم يختار ما أجمعت عليه مجمل الروايات في الضبط والإعراب فيرجحه ويأمر بإثباته أصلًا ، وما خالف ذلك يُـجعل في الحاشية . وبهذه الصورة من الأعمال العلمية المتقنة ، تم تحقيق نسخة اليونيني ، معارَضة بعدة أصول معتمدة لدى ابن مالك ومعاصريه من الـحُـفّـاظ الأثبات ، وفي حضورهم شخصيـًّا يقرؤون ما لديهم ، لتكون ألفاظ الرواية والضبط صحيحة دقيقة بالغَ الصحة والإتقان .(١)

ثم ما كان من موافقة نسخة اليونيني، لبعض تلك الأسانيد من الصحيح أو مخالفة لها ، رُمز إليه بمـا يميزه عن غيره ، فكان مثلًا الـحرف ((ه)) لأبي هريرة ، و((ص)) للأصـيـلي ، و ((ش)) للدمـشـقي ، و ((ظ)) لأبي الوقت ، و ((ح)) للحمُّـوِي ، و ((س)) للمسـتـملي ، و ((هـ)) للكُشمِيهَني ، مع رموز أُخرى : عط ، ق ، ج ، صع ، حهـ ، حسـ . ذكر ذلك كله الإمام اليونيني في فرخة ، ألحقها بنسخته التـاريـخيـة الـمحـقَّقة .

وقد وقف على هذه الفـرخة الشيخ أحمد بن عثمان المكي سنة ١٢٩٩ في ((بدوامري)) بالهند ، وهي محفوظة عنده من خط من نقلها سنة ١٢٦٠ بالمدينة المنورة عن خط مفتيها حينئذ العلامة المحدّث عبد السلام بن محمد أمين الداغستاني المدني ، وفيها رموز كثيرة لباقي النسخ المعارَض بها . ثم طُبع هذا الكتاب القيِّـم بكامله عن نسخة اليونيني نفسها ، مع

(١) انظر إرشاد الساري ١ : ٦٨ ـ ٦٩ والجامع الصحيح مطبوعة دار طوق النجاة ١ : ٥-٧ و ٣٦-٤٢ وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٢١٩ ـ ٢٢١.

المعارضات الملحقة بها .[١]

وبهذه الممارسة العملية الواسعة المدى ، إضافة إلى ثقافته الحديثية في التلقي والرواية والدراية ، استطاع ابن مالك أن يزود البحث النحوي بمقولات النبي الشريفة ، في خبرة ومهارة فائقتين ، ويجعل ذلك أساسًا في الدرس والتأليف ، ليستنبط أحكامًا جديدة يؤيد مذاهب نحوية ، أو ليحتج للغة الحديث نفسه ، بأقوال النبوة أو آيات القرآن أونصوص الشعر والنثر ، مع تأويل وقياس وجدل ومناظرة .[٢]

فلقد ملك التجربة في أحاديث النبوة المشرفة من ناحية ، والخبرة الاستدلالية في علم النحو من ناحية ثانية ، بتطويع تلك النصوص الكريمة لتستجيب لأساليب الدرس النحوي، فإذا هو يعالج الموضوعات والمسائل ، مستحضرًا النصوص الاحتجاجية الموثقة ، ويعرضها بحسب قيمتها العلمية في الاستدلال ، يبدأ بالآيات الكريمة فالأحاديث المطهرة فالكلام العربي من شعر أو نثر .

وضع هذا الأسلوب المنهجي الجديد ، ونفذ مراميه في كثير من إنتاجه النحوي ، ونقل ذلك إلى معاصريه وخلفائه ، بما ترك من آثار علمية غيرت مجرى تاريخ التدريس والبحث والتصنيف ، وغمرت قمم المتقدمين. ومن ثَم أصبحنا نرى الكثرة الكاثرة للأحاديث النبوية، تتوالى في كتبه ومقولاته وتوجيهاته . بل لقد جمع من ذلك ما خالف الأصول أو الفروع المقررة ، واستدرك بالاعتماد عليه بعض القواعد والضوابط والأحكام ، في كتاب له تحت عنوان: إعراب مشكل البخاري، أو شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

وقد استطاع هذا المنهج البكر المتميز أن يجتذب أنظار النحاة ويستقطب أتباعًا يحققون ما رسم ، فراحوا يظاهرون أساليب تطبيقاته في المصنفات النحوية المعاصرة والتالية . ولم

(١) انظر المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع ١ : ١٥٢ ـ ١٥٧ .

(٢) انظر الاحتجاج ص ٢٠٧ ـ ٢١١ .

يكن ذلك في خط واضح مطرد ، إذ تجاوزه البعض في التكثر ، وعجز الآخرون عن مجاراته .

ومن هؤلاء الذين بين يديّ بعض كتبهم : الرضي الأستـَراباذي (ت ٦٨٨) ، وأبو حيان النحوي (ت ٧٤٥) ، والسمين الحلبي أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦) ، وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦٢) ، ومحمد بدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧) ، وجلال الدين السيوطي (ت ٩١٣) ، وابن غازي محمد بن أحمد المكناسي (ت ٩١٩) ، ونور الدين الأُشموني علي ابن محمد (ت ٩٢٩) ، وعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣) .[١]

ويمكنك أن تلحظ صورة واقعية عن ذلك من أمرين : أولهما أن عدد الأحاديث التي استشهد بها النحاة في ٢٠ مصنفًا حتى عهد الأُشموني بلغ ٦٤٢ ، مع مراعاة ما فيها من تكرار .[٢] والثاني هو الجداول التالية ، وفيها أسماء الكتب ومؤلفيها ، وعدد الأحاديث فيها على سبيل التقريب في البعض :

شرح التسهيل	ابن مالك	٢٥٠
شرح الكافية الشافية	ابن مالك	١٠٠
شرح الكافية	الرضي الأستراباذي	٥٠
ارتشاف الضرب من لسان العرب	أبو حيان	٣٤
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون	السمين الحلبي	٣٠٠
مغني اللبيب	ابن هشام	٦٢
شرح شذور الذهب	ابن هشام	٢٧
تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد	بدر الدين الدماميني	٤٠٠

(١) ومع هذا كله ، فإن الشيخ أحمد إسكندر زعم أنه مضت ثمانية قرون ، والعلماء من أبي الأسود الدؤلي إلى ابن مالك لا يحتجون بلفظ الحديث في اللغة ، إلاّ الأحاديث المتواترة . وقد اختُلف في عددها ، فقيل : ثلاثة ، وقيل : خمسة ، وقيل : عشرة . انظر محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١ : ٢٩٨ ـ ٣٠١ .

(٢) انظر النحاة والحديث النبوي ص ٩٤ .

همع الهوامع	السيوطي	١٣٢
شرح ألفية ابن مالك	ابن غازي	٢٥
شرح ألفية ابن مالك	الأشموني	٨٦
شرح أبيات مغني اللبيب	عبد القادر البغدادي	١٠٢
مجموع شروح الألفية وحواشيها	جماعة من الشراح	٢٦٥

ترى في هذه الأعداد من يسير في ركاب ابن مالك فيتعثر دونه ، ومن يتقدمه ويتجاوز ما نهجه من سبيل . وقد يكون للسابقين في ذلك التكثر عذر بضخامة الكتاب الذي صنفوا، كالدر المصون وتعليق الفرائد ومجموع شروح الألفية وحواشيها ، التي كل منها يقع في بضعة عشر مجلدًا . بيد أن هذا لايمنع أنها تـُجاريه في الطريق التي عبّد ، فتساهم في ترسيخه بين يدي تاريخ الاحتجاج .

وكذلك كان صنيع المقلين هنا ، لأن كتبهم المذكورة هي أقل ضخامة من تلك الأسفار العظام . فلا غرو أن يكون فيها الإقلال المذكور . وأيًّا كان التعليل والتفسير ، لهذه الظاهرة ههنا ، فإن هؤلاء النحاة عامة يحتاج أمرهم إلى التلبث والبحث ، لنجد بعض ما ينير السبيل .

فالرضي الأستـَراباذي كان فقيهًا معظـَّمًـا ومفتيًا للطوائف ، مما يعني أنه على علم دقيق بالسـُّـنـّة النبوية عامة والحديث الشريف خاصة . ولذا تجده قد أكثر منه ، وزاد عليه الاحتجاجَ بكلام الصحابة وأهل البيت .[1]

وأبو حيان سمع الحديث في الأندلس وإفريقية ومصر والحجاز والشام، فتلقى الكتب الستة الصحاح وبعض المسانيد والمعجمين الكبير والصغير للطبراني ، ولـه اليد الطولى في الحديث وصنف جزءًا فيه ، وكان في شواهده النبوية ما هو حجة لتحقيق بعض المسائل غير

(١) الخزانة ١ : ٤ و ١٢ وشرح الشافية ١ : ١١١ وشذرات الذهب ٥ : ٣٩٥ .

المقررة قبل .[١] والسمين الحلبي سمع علم الحديث عن يونس الدَّبـُّوسي ، والرواية عنه وعن تقي الدين الصائغ ، وكان على إتقان لذلك وفقيهًا أصوليًا .[٢]

ثم لقد عرفنا ، في الفصل الثاني من الباب الأول ، أن ابن هشام أخذ علم الحديث عن بعض شيوخه ، وتلقى عنهم الرواية أيضًا . ولهذا كان لديه تكثر من الاستشهاد ، ورجوع أحيانًا إلى كتب الحديث المصنفة .[٣] وبذلك مهّد سبيل الاحتجاج بالحديث للنحاة من شراح الألفية ، فباتوا يسوقون الأحاديث منفردة في تقرير القواعد والمسائل ، ويرجعون إلى المسانيد وغيرها ، كما ترى في مصنفات ابن عقيل ومن بعده .[٤]

أما الدماميني فسمع الحديث عن جدّه والعرضي والبياني وابن القاري والحراني والقلانسي ، وصنف شرحًا على صحيح البخاري ومقدمة ابن الصلاح ، وعلى مختصر جده وأربعي النووي . وقد كثر الاستشهاد بالحديث عنده أيضًا في شرح صحيح البخاري والمغني وكفاية المتحفظ .[٥]

وأما السيوطي فله في الحديث تقدم ظاهر ، تلقى علمه وروايته عن شيوخ عصره في مصر و حفظ من نصوصه الشريفة ٣٠٠٠٠٠ ، ثم قال : ((لو وجدتُ أكثر لحفظت. ولعله لا يوجد على وجه الأرض أكثر من ذلك)). وترك من مصنفات الحديث أيضًا ٢٠٥ كتاب.[٦]

(١) نكت الهميان ص ٢٨٠ ـ ٢٨٤ و بغية الوعاة ١ : ٢٨٠ ـ ٢٨٢ وأبو حيان النحوي ص ٢٣٨ و ٤٣٧ ـ ٤٣٨ . وانظر البحر المحيط ٦ : ٢٠٩ ومنهج السالك ص ١٧٧ و ٣٦٦ .

(٢) طبقات القراء ١ : ١٥٢ وطبقات الشافعية ٢ : ٥١٣ والدرر الكامنة ١ : ٣٣٩ وبغية الوعاة ١ : ٤٠٢ والدر المصون ١ : ١٣ ـ ١٩ .

(٣) انظر المغني ص ١٢٣ و ١٢٩ و١٣٣ و ٢٠٠ وأوضح المسالك ٣ : ٢٤ وشذور الذهب ص ١٦٦ و ٢٢٠ والاحتجاج ص ٢١٥ ـ ٢١٧ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢ : ٣٣٧ .

(٥) الضوء اللامع ٧ : ١٧١ ـ ١٧٤ وبغية الوعاة ١ : ٦٦ ـ ٦٧ ودراسات في العربية وتاريخها ص ١٧٧ .

(٦) حسن المحاضرة ١ : ١٨٨ و ٢١٥ و ٢٢٩ و٢ : ٢١٥ و ٢٩٦ والتحدث بنعمة الله ص ٢٠٤ والضوء اللامع ٤ : ٦٥ ـ ٧٠ =

وأما ابن غازي فقد لقي شيوخ موطنه في المغرب ، وتلقى عنهم شيئًا من الحديث حفظًا ورواية ، ثم وضع حاشية مختصرة على صحيح البخاري سماها ((إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب)) ، وكان في استشهاده بالمقولات النبوية على ما رسمه الشاطبي قبله.(١) ولسوف ترى رسمه ذلك بالتفصيل ، إن شاء الله ، في الفصل التالي.

والأشموني سمع شيئًا من الحديث ،(٢) والبغدادي أقام في القاهرة ولقي جماعة من مشايخ الأزهر ، وأخذ عنهم العلوم الشرعية وآلاتها النقلية ، فكان على معرفة بالحديث وعلومه .(٣) ثم انصرف إلى شرح الشواهد النحوية الواردة ، في ((الكافية)) و ((الشافية)) للرضي ، و ((شرح التحفة الوردية)) لابن الوردي ، واطلع على أساليب النحاة في احتجاجاتهم ، ولمس كثرة الاعتماد على المقولات النبوية المطهرة واستبعادهم ما زعمه بعض المتأخرين من خلاف ذلك ، فرأى من واجبه بيان تاريخ هذه المسألة .

بل إنه خص الشواهد النبوية في النحو ببحث علمي متميز ، هو ((تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية)) ، حيث كان أول كتاب من نوعه ، يتابع التخريج العلمي لمثل هذه النصوص الاحتجاجية . ولهذا تجده قد تلبث في خطبة شرحه لشواهد شرح الرضي على الكافية ، يفصل مجمل ما قيل في القضية من آراء متناقضة ، ويلخص النتيجة النهائية مما بين يديه في آثار كبار النحاة . لقد كانت الخلاصة من ذلك قوله المشهور : ((الصواب جواز الاحتجاج للنحوي بالحديث الشريف ، في ضبط ألفاظه . ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت ، كما صنع الشارح المحقق)) .(٤)

= ومعجم طبقات الحفاظ والمفسرين ص ١١ ـ ١٤ .

(١) نيل الابتهاج ص ٥٨١ ـ ٥٨٣ ودرة الحجال ١ : ٢٢٤ وشرح ألفية ابن مالك ١ : ١٥ ـ ٣٨ .

(٢) الضوء اللامع ٦ : ٥ وشذرات الذهب ٨ : ١٦٥ .

(٣) خلاصة الأثر ٢ : ٤٥١ ـ ٤٥٤ ومعجم المطبوعات العربية ص ٥٧١ ـ ٥٧٢.

(٤) الخزانة ١ : ٥ . ومع هذا فإن جهود البغدادي ، في تصنيف هذا الكتاب ، لم تجد ما يحوجها إلى التكثر من الشواهد المعنيّة ، =

وأنت ترى أن من أوردناهم في الجداول الأخيرة كانوا على صلة بالحديث الشريف علمًا ورواية وتوظيفًا ، أي : تجربة وخبرة عمليّتين ، وفيهم من هو ذو بحث وتصنيف فيه ، كأبي حيان والدماميني والسيوطي وابن غازي . فلا غرو أن ترى في جهودهم النحوية آثارًا غفيرة من النصوص النبوية المطهرة . وهو ما شق سبيله الإمام ابن مالك ، ثم عبّدها بإجراءات عملية كثيرة النماذج والأمثلة التطبيقية ، مما حمل كثيرًا من خلفائه على متابعته وتعميق السّنّة الحسنة التي سنّها للاحتجاج في البحث النحوي .

ولكننا مازلنا ، مع هذه البشائر المتنامية ، نرى فُلولًا من بعض النفوس المغرقة في تعبد أقوال المانعين ، قد أصمت آذانها وقلوبها ، واستمرت تردد أقوالهم ، وتُلزم الباحثين العمل بها ، فتمنع كل محاولة لاختراق حجب المنع والتحريم . فمنهم من أدرك بأَخَرة ضلال ما هو فيه ، فرجع إلى جادة الصواب ، ومنهم من استغرق في باطله يغالب عجلة التاريخ .

= فكان له فيه حديثان شريفان وقولان لبعض الصحابة .

الفصل الثاني

الخلاف بين المحدِّثين والنحاة

تابعنا في الفصل الماضي مسيرة التوظيف النحوي ، للنصوص النبوية الشريفة فيما وصل إلينا من نتاج ، فإذا هي تبدأ من مرحلة الصفر ، تخلو الساحة للقرآن الكريم وكلام العرب من شعر ونثر . وكأن هذه الساحة العلمية الناشئة ، حين اتسعت رقعتها وتعددت توجهاتها، أحست بهذا الفراغ المعاند للحاجات العملية، وحنت إلى رافدها الثالث، فراحت تعطّر أنفاسها بقبسات من نور النبوة .

وهكذا تفتحت جنبات الدرس النحوي في منتصف القرن الثاني للنسغ الجديد ، يرفدها بلمحات خاطفة ، بدأت بارقة على يد الخليل بن أحمد ، تجتذب أترابها وتستعين بها على ترسيخ جذور ثابتة ، وفروع غضة وأزهار عطرة وثمار يانعة . فكان الخليل ـ رحمه الله ـ هو الرائد هنا أيضًا في إتمام المادة الاحتجاجية للدرس النحوي ، ثم سار على هديه خلفاؤه من قدماء النحويين يوسعون الجوادّ ويغذونها بالشواهد والأدلة ، من محفوظاتهم اليسيرة ، على غير قصد واضح لهدف منشود .

وقد منح الله ـ عز وجل ـ هذه الشجرة الكريمة أيديًا رحيمة ، مدها أوائل المتأخرين من النحاة لترعى ما غرسه الأجداد بحنو وحنان، وتعطيه حقه من الحياة والنماء والاستمرار. وبذلك امتدت الجوادّ وتفرعت في خطوط ناحلة متعددة الأشكال ، وأصبحت ذات حضور ميسور ملحوظ في تاريخ الاحتجاج .

كان هذا حتى منتصف القرن السابع في مسيرته المتدئة المتنامية. وإذ ذاك دخل محراب هذا الدرس إمام في النحو والحديث ، ذو تجربة أصيلة وخبرة ناضجة ، فاستطاع أن يزاوج بينهما بروح الأب الحاني ، ليكوّن مهارة استدلالية جديدة فتيّة ، ويروي تعطش البحث

والاحتجاج بمقولات نبوية ثرة واسعة النطاق ، ويضيف بها لمسات إلى بعض الأصول والفروع الضابطة والأحكام المنظمة .

وبهذا تفتحت أعين النحاة ـ وبعضهم ذو حظ من التجربة الحديثية ـ على الحقيقة المغفلة من قبل ، وانطلقوا يراعون التزامها فيما يصنفون ويبحثون ، ويحاولون تثبيتها في تاريخ النهج النحوي ، فإذا هي قد اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج .

ولكي تتم معالم التاريخ لهذه المشكلة الاحتجاجية التي لخصها لنا البغدادي ، كما ذكرنا في ختام الفصل الماضي ، يحسن بنا أن نستعرض ما كان فيها من تفصيلات وحيثيات وملابسات . وذلك ببسط الأقوال المختلفة والمتوافقة والمتناقصة ، ثم اختبار مصداقيتها ، للوصول إلى الحكم العلمي تقرره الأدلة المرجحة أو القاطعة .

البذور الأولى للخلاف :

رأينا في الفصلين الأولين من البابين هنا نشوء علمَيِ الحديث والنحو ، وتبين لنا أن الأول كان أسبق في الولادة والتأسيس والانتشار ، يتلقى الصحابة الكرام عن النبي ﷺ أقواله الشريفة ، ويرويها بعضهم لبعض مشافهة وقراءة ، ليكون لها حفظ في الصدور والسطور. وقد استمر هذا في سنوات بعد سنوات ، وليس للنحو حضور نظري أو تطبيقي أو ذكر بين الناس . ثم شبت القواعد النحوية في عهد الإمام عليّ ـ رضي الله عنه ـ فكان لها منظّرون ومصنفون ، يبحثون أصولها وتطبيقاتها ، في مجالس العلم والقراءة والتفسير ، وكتيبّات تتوالد ليكون منها كتب وأسفار متعددة السمات .

وهذا يعني أن العنصر النحوي قد دخل الميدان العلمي ، بعد رسوخ أساليب التحديث والتلقي والرواية بين الناس . كانت ولادة هذا العنصر بشارة بصيانة العربية من اللحنِ والانحرافِ عن الفصاحة والبيان قرآنًا وحديثًا وخطابًا ، فتلقى جمهور العلماء تعليماته بالبشر والتفتح والاحترام .

وقد كانت الإرهاصات تمهد لهذه الخطوات المباركة ، بحمل الناس على التزام الفصاحة والدقة في الخطاب . فقد روي أن رجلًا جاء يسأل أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ حاجة له. ولما تحدث بذلك كثُر لحنه ، فقال له أبو بكر : ((استُر عورتك ، وسل حاجتك)) . فبادرَ الرجل ثوبه متوهمًا انكشافَ عورته الحقيقية ، فانتهره عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ وأوضح لـه أن المراد هو إصلاح لسانه وتقويم بيانه .(١) وهذا أُبيٌّ بن كعب (ت ٣١) يقول لإخوانه وأصحابه : ((تعلموا العربية ، كما تتعلمون حفظ القرآن)).(٢)

فلم يكن عجيبًا أن يتلقى الناس حضور الوليد النحوي بالتقدير والالتزام . حتى إن الحسن البصري (ت ١١٠) لما سمع مناظرة قوم في النحو قال : ((أحسَنوا . يتعلّمون لغة نبيهم ﷺ)) .(٣) ولما قيل لـه : ((أرأيت الرجل يتعلم العربية ، يطلب حسن النطق ، ويلتمس أن يقيم قراءته)) ؟ قال : فتعلمْها ، يا أخي .(٤) وقد عبر الإمام الزُّهري (ت ١٢٤) عن ذلك التقدير بقوله : ما أحدث الناس مروءة ، أعجبَ إليّ من تعلم النحو .(٥)

ومن هذا ترى أن نشاط المحدّثين وعمل النحويين نشأا وسارا في خطين متوازيين ، يعاون كل منهما الآخر . فالحديث الشريف يحفظ النصوص الكريمة لرعاية الفصاحة وعروبة اللسان ، وعلم النحو يمد المحدّثين بضوابط السلامة وأساليب الصحة لصيانة الأحاديث عن اللحن والانحراف في التلقي والرواية والفهم. وقد استمرت هذه المسيرة التعاونية حقبة من الزمن في وفاق ومودة ووئام .

غير أن بعض رجال النحو ، في أواخر القرن الأول، هزتهم نشوة الإعجاب والتعظيم،

(١) الإبانة في اللغة العربية لسلمة العوتبي الصحاري ١ : ١٥ .

(٢) تنبيه الألباب للشنتريني ص٧٦ والوقف والابتداء لابن الأنباري ص١٧ و٢٣ـ٢٤ والمهارات اللغوية وعروبة اللسان ص٥٢.

(٣) الإبانة ١ : ١٣ .

(٤) الإتقان في علوم القرآن١ : ١٧٩ ـ ١٨٠ والوقف والابتداء ص ٢٧ و ٢٩ .

(٥) إرشاد الأريب لياقوت ١ : ٢٠ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٣٤ .

لأنه خُيِّلَ إليهم أنهم وحدهم هم الذين ((يقيمون كتاب الله)) ، فجعلوا أنفسهم أوصياء على جميع العلماء ، وراحوا يعترضون سبيلهم وسبيل الأدباء ، وأظهروا شيئًا من التنطع والتعسف في نقد الروايات والأداء والإنجاز الفني ، وتخطئة ما هو صواب أحيانًا لأنه يخالف ما أحاطوا به من ضوابط الكلام .

وقد سجل التاريخ شيئًا من ذلك في تعقب أشعار للنابغة والفرزدق وآخرين . ثم تطاول أولئك الرجال إلى أصحاب القراءات الكريمة ، يحتكمون فيها إلى محفوظاتهم المحدودة والمقاييس المبنية عليها ، ليسفهوا من رواها ويصفوهم باللحن والوهم والخطأ.

فعبد الرحمن بن هُرمز كان يقرأ :[١] ﴿ أفحُكمَ الجاهِلِيّةِ يَبغُونَ ﴾ ؟ بالنصب مفعولًا به مقدَّمًا للفعل بعد ، ويصف قراءة الرفع بأنها خروج على أساليب البيان العربي ، فيقول :[٢] ((لا أعرف في العربية : أفحكمُ)) ، مع أنها قراءة صحيحة لا يجوز التقول عليها . وكذلك ما كان من عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، إذ سمع بلال بن أبي بُردة يقرأ:[٣] ﴿ بِمَلْكِنا ﴾ فقال له : ((بِمُلْكِنا)) .

بل إن ابن أبي إسحاق غالى في النقد والتجريح ، حتى روي عنه أنه كفّر ابنَ سيرين حين سمعه يقرأ[٤]: ﴿ إنَّما يَخشَى اللهُ مِن عِبادِهِ العُلَماءَ ﴾ . وقد جاءت هذه القراءة عن عدد من المتقدمين والمتأخرين ، وخُرِّجت على أن الخشية مجاز عن التعظيم ، لأن من يعظَّم يكون مَهيبًا ، وقيل : إن الخشية هنا بمنى الاختيار والاصطفاء .[٥] ومقابل ذلك فإن نافع بن أبي نُعيم خطأ عبد الرحمن بن هُرمز في قراءة ، ووصفه بأنه لم يكن عالمًا بالنحو .[٦]

---

(١) الآية ٥٠ من سورة المائدة .

(٢) المحتسب ١ : ٢١١ . وانظر تخطئته لقراءة عروة في أخبار النحويين البصريين ص١٥ ـ ١٦ .

(٣) الآية ٨٧ من سورة طه . وانظر مجالس العلماء ص ٢٤١ .

(٤) الآية ٢٨ من سورة فاطر . وانظر إنباه الرواة ٢ : ١٠٧ .

(٥) تفسير الآلوسي ٢٢ : ٢٤٨ .

(٦) الوقف والابتداء ١ : ٥٦ .

ولا شك أن النحاة امتدت خلافاتهم إلى المحدّثين ، وتناولوا أيضًا بعض رواة الحديث بالتخطئة والتعقب والردّ ، فشعر الرواة أن هؤلاء تجاوزوا حدود مُهِمّتهم في التقعيد والضبط ، وتسلطوا على أصحاب البيان والعلم الشريف . ولقد حفظ لنا التاريخ بعض النماذج الكافية الدلالة ، منها أن أبا عمرٍو بنَ العلاء ، لما سمع كلام الإمام أبي حنيفة يتكلم في الفقه ويلحن ، على ما قيل ، استحسن كلامه واستقبح لحنه فقال : ((إنه لخِطاب ، لو ساعده صواب)) ، ثم قال لأبي حنيفة : إنك أحوج إلى أصلاح لسانك من جميع الناس .[١]

وروي أنه كان أبو عمرو هذا مع بعض العلماء في مجلس الأعمش بالكوفة ، فحدثهم الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود أنه قال : ((كان النبي ﷺ يتخوَّلنا بالموعظة ، مخافةَ السّآمة علينا)) . ثم فسر بقوله : أي : يتعاهدنا . فتعقبه أبو عمرو بأن هذا التفسير يقتضي أن الرواية : ((يتخوَّننا)) ، وأن معنى يتخولنا هو : يستصلحنا . قال الأعمش : وما يدريك ؟ فأجابه أبو عمرو ، كما زعموا : ((إن شئتَ أن أُعلمك أن الله - جل وعز - لم يُعلمك من العربية حرفًا واحدًا أعلمتك)) . فصارالأعمش بعد ذلك يدنيه ، ويسأله عن الشيء إذا أشكل عليه .[٢]

وهذا إمام النحاة سيبويه يقصد مجلس حماد بن سلمه ، الإمام في الحديث والنحو البصري والمشهور بالفصاحة ، مع قوم ليكتبوا عنه الحديث . فكان مما أملى عليهم : ((صَعِدَ رَسُولُ الله ﷺ الصَّفا)) ،[٣] فقال سيبويه : ((صعِد النبيُّ ﷺ الصَّفاءَ)) . قال سلمة : ((يا فارسي ، لا تقل الصَّفاء ، لأن الصَّفا مقصور)) . فلما فرغ سيبويه من مجلسه كسر القلم

(١) مجالس العلماء ص ٢٣٧ .

(٢) المصدر المتقدم ص ١٧٧ و ٢٣٨.

(٣) انظر الحديث ٤٦٨٧ في البخاري و ١ : ٢٨١ في المسند . وكان حماد قد خطّأ سيبويه في اللغة أيضًا . فتح المغيث شرح ألفية الحديث ٢ : ٢٢٨ وتدريب الراوي ٢ : ١٠٦ . وكل ماذكر في هذا الموضوع عن سيبويه هو أخبار ليس لها سند علمي موثق . فليحرر . والله أعلم .

وقال: لا أكتب شيئًا حتى أُحكِم العربية .(١)

وكأنه حنّ إلى الحديث قبل أن يحكمها ، فصار إلى مجلس شيخه مرة أُخرى بين أصحابه ، فأملى عليهم ما روي عن النبي الكريم : « لَيسَ مِن أصحابي أَحَدٌ إلاّ ولَو شِئتُ لأخَذتُ عليهِ ، لَيسَ أبا الدَّرداءِ » ،(٢) فقال سيبويه : « ليسَ أبو الدرداء » ، فصاح به حماد : « لحنتَ يا سيبويه . ليس هذا حيث ذهبتَ ، إنما هو استثناء » . فقال سيبويه : « لا جَرَمَ . والله لأطلبنَّ عِلمًا ، لا تلحّنني معه » . وكان أن قصد مجالس المنافسين للمحدّثين في ذلك العصر ، وهم النحاة .

وزعم المازني ، قال : سمعت أبا زيد يقول : لقيتُ أبا حنيفة ، فحدثني بحديث فيه : « يَدخُلُ الجَنّةَ قَومٌ حُفاةٌ عُراةٌ مُنتِنينَ قَد أحمَشَتهُمُ النّارُ » ، فقلت له : « مُنتِنُونَ قَد مَحَشَتهمُ النّارُ » .(٣) فقال : ممّن أنتَ ؟ قلتُ : من أهل البصرة . قال : أكُلُّ أصحابك مثلك ؟ قلت : أنا أخسُّهم حظًّا في العلم . فقال: طُوبَى لقوم تكون أخسَّهم !

أضف إلى هذه النماذج اليسيرة ، وهي تشير إلى شيء من الواقع وإن كانت بغير أسانيد يوثق بها ، أن علم النحو في تلك الآونة قد ظهرت فيه تفريعات وخلافات مبنية على اللهجات القبلية والتوجهات الفردية ، مما ضيّق على المؤدِّبين منافذ التعليم للناشئة.(٤) ولما كان بعض رواة الحديث من المعلمين فقد ازداد الشعور بتسلط النحاة ، وفرضهم من الدقائق والتفصيلات ما هو خاص بعلماء النحو ، ومتعذر بسطه وتحميله للأطفال واليافعين

(١) مجالس العلماء ص ١٥٤ .

(٢) المصدر السابق ص ١٥٥ . والحديث بلفظ آخر في الجامع الصغير ٢ : ١٤٨ . وانظر أخبار النحويين البصريين ص ٤٢ ـ ٤٣ وطبقات النحويين واللغويين ص ٦٦ وإنباه الرواة ٢ : ٣٥٠ ـ ٣٥٥ وبغية الوعاة ١ : ٥٤٨

(٣) تاريخ بغداد ٩ : ٧٩ و إنباه الرواة ٢ : ٣٣ و قراءة موجهة لمصادر التراث في المكتبة العربية ص ٧٧ ـ ٧٨ . وانظر الأحاديث ٧٧٣ و ٦١٣٠ و٦٩١٥ و٦٢٠٤ في البخاري و١٨٢ في مسلم والمسند ١ : ٢٣ و ٢ : ٢٧٦ و ٥٣٤ و ٣ : ٥٦ و ١٤٤ و٣٢٦ . . .

(٤) وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب ص ٤٨.

والشباب عامة ، ما داموا غير متخصصين في البحث النحوي .

ولذا سمعنا أبا عروة القاسم بن مُخيمِرة ـ وهو من المحدّثين والمعلـّمين في الكوفة أواخر القرن الأول ـ[1] ينعى على النحاة ما كان منهم بقولـه[2]: « النحو أولـُه شُغلٌ ، وآخِرُه بَغْـيٌ » . والمراد بالآخِر من النحو هنا ، كما ذكر القلقشندي ، ما يفيد التعمق في الإعراب والمبالغة فيه .

فابن مخيمرة يتحدث عن خبرة وتجربة، ويصف ما يعانيه هو وأمثاله في نقل التعقيدات التي أنجزها النحاة إلى الأجيال الناشئة ، وتحمُّلِ تعنُّتهم في التعقُّب والإلزام والازدراء ، وتبجُّحهم يالغطرسة لِما منحوا أنفسهم من تسلط على ألسنة الناس ، ويود لو حُصرت تلك التعقيدات في صفوف المتخصّصين ، واكتُفي بالقواعد الأساسية في ميادين التربية والتعليم لغيرهم. وهو ما نعانيه نحن في هذا العصر المنكوب بجهل رجالات التعليم ، والمسؤولين عن التخطيط التربوي والتوجيه والتنفيذ ، وهم مُبرمَجون ومُدبلَجون بمخططات العَولمة والتبويش.

وبذلك وأمثاله من مواقف التعنت والاستعلاء والتمرد ومحاولة الانعتاق ، انطلقت شرارة الخلاف والخصومة بين الجانبين، فراح النحويون يفنّدون مقولة ابن مُخيمرة وأصحابه، ويسفهون أراءهم وتحاملهم عليهم . وكان من ذلك ما استمرت شذراته حتى القرون التالية، ونقل التاريخ لنا آثارًا منه على لسان أبي جعفر النحاس .[3]

وقد شارك الشعراءُ أنصارَهم من المحدّثين ، فنعـَوا على النحويين خصوماتهم الداخلية ، في التحكم والتعصب والتقعر في الأداء . هذا يزيد بن الحكم ـ وهو من شعراء

(١) تهذيب التهذيب ٣ : ٤٢١ ـ ٤٢٢ .

(٢) تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ص ٦٦ وصبح الأعشى في صناعة الإنشا ١ : ١٧١ ووظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب ص ٥٠ .

(٣) الآداب الشرعية والمنح المرعية ص ٩٧ .

القرن الأول ـ يهجوهم بما يكون بينهم ، من الضجيج والمشاحنات ، في مجالس العلم والتعليم:(١)

إذا اجتَمَعُوا علَى أَلِفٍ ، وباءٍ   وتاءٍ ، هاجَ بَينَهُمُ قِتالُ

وكأن أمثال هذه الأحداث توالت فولدت مضاعفات وحساسيات مرهفة ، تحمل الجانبين على شدة المنافسة ، لحيازة قصب السبق في مضمار الحضور العلمي . فقد روي عن ذلك الخلاف شيء كثير ، منه أن محمد بن سيرين ـ وهو أحد المحدّثين والفقهاء ـ(٢) كان يبغض النحويين ،(٣) وقد عاتبه في ذلك ابن أبي إسحاق الحضرمي حين سمعه يقرأ ما ذكرناه قبل ، وقال له : « كفرتَ ـ يا أبا بكر ، بعيبك على هؤلاء الذين يُقيمون كتاب الله » . فقال ابن سيرين : إن كنتُ أخطأت فأنا أستغفر الله .(٤)

ولما كان مجلساهما متقاربين ، في مسجد البصرة ، فقد اشتد بينهما التنافس والتحاسد . وكأن حلقة الحضرمي اجتذبت ، بسعة آفاقه ونصاعة بيانه وتعقبه للشعر والشعراء ، كثيرًا من تلامذة ابن سيرين ، فصار هذا يتأفف من مجاورته ، ويقول : « لقد بغّض إلينا هؤلاء المسجدَ » . ثم يعيب عليه تفسير الشعر بقوله : ما علمه بإرادة الشاعر ؟

وعندما بلغ الحضرميَّ ذلك القول وأمثاله ، اشتد في تجريح ابن سيرين وتسويغ ما يتناوله هو ، قائلًا : « إن الفتوى في الشعر لا تُحِلّ حرامًا ، ولا تُحرّم حلالًا . وإنما نُفتي فيما استتر من معاني الشعر ، وأشكل من غريبه وإعرابه ، بفتوى سمعناها من غيرنا ، أو اجتهدنا

(١) المقتضب ١ : ٣٧١ و ٤ : ٤٣ ومعاني القرآن وإعرابه ١ : ٦١ وسر الصناعة ص ٧٨٢ ودرة الغواص ص ١٠٦ وشرح المفصل ٦ : ٢٩ والخزانة ١ : ٥٩ . ويروى في القافية : جِدالُ .

(٢) وفيات الأعيان ٣ : ١٨١ ـ ١٨٢ .

(٣) إنباه الرواة ٢ : ١٠٦ .

(٤) نفس المصدر ٢ : ١٠٧ .

فيها آراءنا. فإن زلَـلنا أو عـثرنا فليس الزلـل في ذلك كالزلـل في عبارة الرؤيا ، ولا العثرة فيه [١] كالعثرة في الخروج عما أجمعت عليه الأئمة من سُنّة الوضوء ، وكرهته الجماعة من الاعتداء في الطُّهور)) .

وهذا حماد بن سلمة إمام الحديث ، كان إذا دخل المسجد للتلقي يمر بحلقة الحسن البصري صاحب الحديث والفقه إلى أصحاب العربية يتعلم منهم .[٢] وكأن هذه الظواهر تفاقمت وعمّت كثيرًا من مجالس النحاة ، فأثارت ما في نفوس المحدّثين ، حتى إن الحسن البصري أدهشته حلقة أحدهم بما فيها من الأعداد المتوافرة والناس العكوف ، [٣] فقال : من هذا ؟ قالوا : أبـو عـمرِو بـن الـعـلاء . فقال : ((لا إلـه إلّا الله ! كادت العلماء أن تكون أربابًا . كل عزّ لم يؤكد بعلم فإلى ذلّ يؤول)) .

ولذا كان بعض أفراد الجانبين يضيق بأفراد الآخر ، ويؤذيه ظهورهم بين جماعته في منطقة نفوذه . فقد روي أن شُعبة بن الحجاج العَتكي ـ وهو إمام المحدثين في عصره ـ كان في أحد مجالسه ، وضجر من الحديث فرمى بطرفه ، كما ذكرنا من قبل ، فرأى أبا زيد الأنصاري في أُخريات الناس ، فقال : يا أبا زيد :

استَعـجَمَـت دارُ نُعـمٍ ، مـا تـكَلِّـمُنا والـدّارُ ، لَـو كَـلَّـمَتـنا ، ذاتُ أخبـارِ

ادنُ ـ يا أبا زيد ـ ادنُـهْ . فجاءه وجعلا يتناشدان الأشعار . فقال بعض أصحاب الحديث لشعبة : يا أبا بِـسطام . نقطع إليك ظهور الإبل لنسمع حديث رسول الله ﷺ ، فتدعنا وتُقبل على الأشعار ! فغضب شُعبة غضبًا شديدًا وقال : يا هؤلاء . أنا أعلم بالأصلح لي ، أنا ـ والله ـ في هذا أسلم مني في ذاك .[٤]

---

(١) المصدر نفسه ٢ : ١٠٦ ـ ١٠٧ . وفي المطبوعة : فيها .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٥١ وبغية الوعاة ١ : ٥٤٨ . وانظر المفصل في تاريخ النحو ص ٨٧ .

(٣) طبقات القراء ١ : ٢٩١ .

(٤) تاريخ بغداد ٩ : ٧٨ ـ ٧٩ وإنباه الرواة ٢ : ٣٢ ـ ٣٣ ووفيات الأعيان ٢ : ٣٧٩ ـ ٣٨٠ . وانظر قراءة موجهة ص ٧٩ .

حدث هذا في شباب أبي زيد ، ولعله كانت له نظائر أيضًا من الخلافات والمنازعات الشخصية الفردية والجماعية . وعندما تصدر أبو زيد للإملاء والتعليم وصار لنشاطه مجالسُ وذكرٌ بين العلماء ازداد توتر الحساسيات بينه وبين أصحاب الحديث ، حتى إنهم سرقوا نعله في إحدى الجلسات ، وهو منصرف إلى الإملاء والبيان. فأصبح يراقب حضورهم باحتراس ، فإذا جاءه أصحاب الشعر والعربية والأخبار رمى بثيابه التي تخفّف منها اعتباطًا ، ولم يتفقدها ، وإذا جاءه أولئك المحدّثون جمعها حوله كلها ، وجعلها بين يديه ، وقال : ضُمَّ يا ضمّام ، واحذر لاتنام .[١]

والظاهر أن تلك المواقف والأحداث والحساسيات ، ومثلها كثير في حياة المتنافسين ، بالإضافة إلى النهج المتبع لدى النحاة حينذاك ، هي التي حملت الخليل بن أحمد على قوله في مصنفه النحوي[٢]: ((وبيّنّا كل معنًى في بابه ، باحتجاج من القرآن وشواهد من الشعر))، فغفل عن ذكر الاحتجاج بالحديث الشريف ، مع أنه أورد فيه نصًّا نبويًّا كما رأينا فيما مضى ، فكان رائد الفتح الجديد في المصنفات النحوية ، ومع أنه استشهد أيضًا في كتابه ((العين)) بعدد كبير جدًّا من المقولات المطهرة .

خلاف في البحث العلمي :

على أن كل ما بدا لنا في الصفحات الماضية ، مع دلالاته التي أوردناها ، هو ضرب من الخلافات الشخصية أو الفردية أو الجماعية ، وليس جذريًّا في أصول الميدانين العلميَّين . ومن ثَم لم يكن ليمنع تعاون رجال هذين العلمين في كثير من المجالات المختلفة ، كما رأينا في الفصل الماضي ، إذ كان جمهور المحدّثين يطلبون علم النحو بشكل ظاهر لأنه أصل في علوم الحديث وروايته ، وبعض النحاة قد يحضر مجالس المحدّثين لأنها من موارد الثقافة الشرعية

(١) تاريخ بغداد ٩ : ٧٩ وإنباه الرواة ٢ : ٣٣. وانظر قراءة موجهة ص ٧٩ .

(٢) الجمل في النحو ص ٦٣ .

والعامة لابد أن يلم بشيء منها كل طالب علم . وقد لبث الميدانان المذكوران على هذه الحال ، يقومان معًا بالحفاظ على عروبة اللسان ، وسلامة التلقي والرواية للحديث الشريف ، وخدمة الأمة في علومها المختلفة .

ويبدو أن تلك الخلافات اليسيرة لبثت في المشرق بضعة قرون على المستويات السطحية ، دون أن تجد لها جذورًا معرفية أو علمية ، فبقيت تتابع مسيرتها بين الجانبين ، بأساليب من التنافس والتعاون ، حتى جاءت رياح المغرب تثير المشكلة على أنها أصل منهجي ، يقتضي النظر والتقويم .

ذلك أن ابن حزم الأندلسي على بن أحمد (٣٨٤ ـ ٤٥٦) أدهشه ما عليه علماء العربية من قلة اهتمامهم بالنصوص النبوية المشرَّفة ، مقولات أفصح العرب قاطبة ، واستسلامهم لأقوال الأعراب من شعر ونثر ، مع أن فيهم من لا يُعرف مستواه من الفصاحة والبيان . فكان أن أطلق صرخته بإثارة القضية وطرحها على بساط البحث ، ودعا إلى التحرر من ربقة التقليد المنهجي السائد ، وإلى توظيف كلام النبوة في الميدان العملي .

فهو حين عرض لبعض المسائل اللغوية ، واختلاف المذاهب في تفسير مدلول الإيمان ، لمس قضيتنا النحوية عن طريق التغليب ، فعجب أشد العجب ممن ((إذا وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطِّرمّاح ، أوللشمّاخ أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي ، أو من سائر أبناء العرب بوّال على عقبَيه ، لفظًا في شعر أو نثر جعله حجة في اللغة وقطع به ولم يعترض فيه)) . وإذا وجد لرسول الله ﷺ كلامًا لم يلتفت إليه ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرّفه عن مواضعه ، ويتحيّل في إحالته عما أوقعه الله عليه.

ثم انطلق مؤكدًا ومستنكرًا مع التعجب ، يقول : ((و تالله لقد كان محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم ، قبل أن يكرمه الله ـ تعالى ـ بالنبوة وأيامَ كونه فتى بمكة ، بلا شك ، عند كل ذي مِسكة من عقل أعلمَ بلغة قومه وأفصح فيها ، وأولى بأن يكون ما نطق به

من ذلك حجة ، من كل خِندفي وقيسي وربيعي وإيادي وتميمي وقُضاعي وحِميَري ! فكيف بعد أن اختصه الله ـ تعالى ـ للنِّـذارة ، واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه ، وأجرى على لسانه كلامه ، وضمـن حفظه وحفظ ما يأتي به ؟

فأيُّ ضلال أضل ممن يسمع لبيد بن ربيعة . . . ويجعله حجة . . . ويجيزُ قولَ من قال من الأعراب : هذا جُحر ضبٍّ خربٍ ، وسائرَ الشواذّ عن معهود اللغة مما يكثر لو تكلفنا ذكره ، ويحتج بكل ذلك ، ثم يمتنع من إيقاع اسم الإيمان على ما أوقعه عليه الله ـ تعالى ـ ورسوله ﷺ محمد بن عبد الله القرشي المسترضَع في بني سعد بن بكر ، ويكابر في ذلك بكل باطل وبكل حماقة ، وبكل دفع للمشاهدة ؟ ونعوذ بالله من الخِذلان » .[١]

وكأن هذه الصرخة نبهت الغافلين ، وأثارت المنحرفين عن جادة الصواب ، فصار للقضية أهمية ظاهرة في ميدان البحث ، وأذهان العلماء ولا سيما رجالات الأندلس . هذا ابن السِّيد البطَـلْـيَوسي عبد الله بن محمد (٤٤٤ ـ ٥٢١) ـ وهو إمام أندلسي في اللغة والنحو ـ يتكلم فيما هو كالردّ على ابن حزم ، فيبدو[٢] أول من أثار الاستشكال المتأزم في الاحتجاج النحوي بالحديث ، خلافًا لما هو سائد في الدراسات المتداولة ، إذ يعرض لشيء من ذلك ، في كلامه على العلل التي تصيب الحديث فتحيل معناه وصياغته . وقد ذكر من هذه العلل :[٣]

١ ـ فساد الإسناد : ويكون بالإرسال وعدم الاتصال ، أو بأن بعض رواته صاحب بدعة ، أو متهم بكذب وقلة ثقة ، أو مشهور ببَـلَـه وغفلة ، أو متعصب لبعض الصحابة منحرف عن بعض . والإفراط في العصبية يحمل على افتعال الحديث أو تبديل فيه ، كما فعلتْ بعض الفِرق الإسلامية في عدد من الأحاديث . وكذلك ما افتراه قوم من الفرس واليهود

(١) الفِصَـل في الملل والأهواء والنحل ٣ : ٢٢٧ ـ ٢٣٢ .

(٢) المشهور بين الباحثين والدارسين أن ابن الضائع هو الذي أطلق الاستشكال ، وبيْـنَ وفاته ووفـاة البطليـوسي أكثر مـن قـرن ونصف .

(٣) الإنصاف في التنبيه . . . ص ١٥٧ ـ ١٨٩ .

وغيرهم ، حين ادعوا الإسلام ودسّوا الأحاديث والمقالات المضللة .

٢ـ نقل الحديث على المعنى دون اللفظ بعينه ، وأن أكثر المحدّثين لا يراعون ألفاظ النبي ﷺ التي نطق بها ، فينقلون إلى من بعدهم معنى ما أراده بألفاظ أُخر . ولذلك تجد الحديث الواحد يرد بألفاظ شتّى ولغات مختلفة ، يزيد بعض ألفاظها على بعض وينقص بعضها عن بعض .

وأسباب هذا الخلاف ، كما يقول ، متعددة أهمها أن الناس يتفاضلون في القرائح والأفهام ، وقد يسمع الراوي الحديث فيتصور معناه في نفسه على غير جهة المراد ، فيعبر عن ذلك بخلافه من دون قصد . والكلام الواحد قد يحتمل معنيين أو ثلاثة ، وقد تكون فيه اللفظة المشتركة التي تقع على الشيء وضده ، فيذهب الراوي إلى المعنى المخالف للقصد ، ويؤديه بحسب ما فهم . ولو أداه بلفظه أيضًا أوشك أن يفهم منه الآخر ما لم يفهمه الأول .

٣ـ الجهل بالإعراب ومعاني كلام العرب ومجازاتها . وذلك أن كثيرًا من رواة الحديث قوم جُهـّال بلسان العرب ، لا يفرقون بين المرفوع والمنصوب والمخفوض ، والعرب قد تفرق بين المعنيين المتضادين بالحركات فقط ، واللفظ واحد . فربما حدّث المحدّث فرفع لفظة ينوي بها أنها فاعلة ، ونصب أُخرى ينوي أنها مفعولة ، فنقل عنه السامع ذلك فرفع ما نصب ونصب ما رفع ، جهلًا منه بما بين الأمرين ، فانعكس المعنى إلى ضد ما أراده المحدّث الأول . وكذلك الشأن في دلالة الحركات في صيغ الأسماء والأفعال ، والأدوات المتشابهة في اللفظ والمختلفة في المعنى .

٤ ـ التصحيف : وهو باب ، كما يقول ، عظيم الفساد في الحديث جدًّا . وذلك أن كثيرين من المحدّثين لا يضبطون الحروف ، ولكنهم يرسلونها أرسالًا غير مقيدة ولا مثقفة ، اتكالًا على الحفظ . فإذا غفل المحدّث عما كتب مدة من زمانه ، ثم احتاج إلى قراءة ما كتب أو قرأه غيره ، فربما وهمَ في الضبط واللفظ فانقلبت المعاني وتبدلت التراكيب .

٥ ـ إسقاط شيء من الحديث : وما يسقط من العبارة إنما هو جزء متمم للمعنى ومصحح للإعراب . ومثل هذا قد يؤدي إلى إفساد المعنى أو قلبه إلى ضده ، أو تبديل في صياغة التعبير وتركيب الكلام .

٦ ـ إغفال السبب الموجب لقول الحديث : فافتقاد الأسباب الباعثة والمناسبات الملابسة لمورد القول النبوي يقتضي إشكالًا في الحديث ، أو معارضة منه لحديث آخر ، وخلافات كثيرة في التأويل واستنتاج الأحكام .

٧ ـ سماع بعض الحديث دون بعض : وفي هذا ما يفسد التركيب والمعنى ، ويسبب إشكالات في الفهم والتقدير ، وقد يؤدي إلى عكس المراد .

٨ ـ النقل من الصحف : وأخذ الحديث من الكتب ، دون لقاء الشيوخ والسماع من الأئمة ، عظيم البلية والضرر ، وكثير يتسامحون فيه جدًّا ، ويعوّلون على إجازة الشيخ لهم من دون لقائه والضبط عليه ، ويأخذون من الصحف المجهولة الضبط ، وربما كانت مخالفة لصحيح الرواية . وقد صار علم أكثر الناس على هذه الصفة ، ليس بأيديهم إلاّ أسماء الكتب.

ومع هذه الأراجيف كلها ، فقد ذهبت تلك العلل أدراج الرياح ، و توجهت أنظار النحاة في الأندلس إلى الاعتماد على الحديث ، في الاحتجاج والاستدلال . فكأن ابن الطراوة سليمان بن محمد المالَقي (ت ٥٢٨) ـ وهو معاصر للبَطَلْيَوسي ـ هزته مقولة ابن حزم السابقة الذكر ، وتجاهل تعللات معاصره هذه ، فشرع يستشهد بالحديث ، ويحتج به مكثرًا في مصنفاته النحوية.(١)

ثم جاء السهيلي ـ وهو من تلاميذ ابن الطراوة ـ فابنُ خروف ومن كان في عصرهما من المصنفين في النحو ، يُغذِّون المسير في تلك الشعاب ، ويحققون بالفعل دعوة ابن حزم إلى توظيف النصوص الشريفة في الدراسات النحوية ، وانتقل بعض ذلك إلى رجالات المشرق ،

(١) انظر نتائج الفكر ص ١٤ .

فكان لديهم تأثر للخطوات المغربية ، وتوسعة لها في كثير من ميادين البحث ، احتجاجًا واستشهادًا واستئناسًا وتزكية .

حتى إذا قدّر الله ـ عز وجل ـ لابن مالك أن ينتقل من الغرب إلى الشرق ويجمع بين الثقافتين ، فيلقى فيهما علماء النحو والحديث ، ويأخذ نفسه بأصول العلمين رواية ودراية ، تيسر لجهوده نقل التجربة مع الخبرة الأندلسية بإطار عملي كامل ، فيما حقق مع اليُونيني وعلماء الشام ومحدِّثيها من أحاديث « الجامع الصحيح » للبخاري ، وما صدر عن ذلك أيضًا في مصنفات نحوية تذخر بمقولات النبوة الكريمة . وهذا ما أوردنا ذكره في الفصل المتقدم .

ولما تعرض ابن الضائع علي بن محمد (ت ٦٨٠) ، لردّ ما كان من ابنَي الطَّراوة وخروف في اعتراضاتهما على سيبويه ، رأى اعتمادها على الحديث في الاحتجاج ، فما كان منه في الدفاع عن سيبويه إلاّ أن بعث استشكالات البطَلْيَوسي جَذَعة ، فوجّه نقده إلى النصوص النبوية في تهجمه عليهما ، ليضعف منزلتها في الاحتجاج .

فقد كان سيبويه عرض لوصل الضمائربالفعل الناقص مرتين : أولاهما في أول الكتاب بتقرير وبيان ، وثانيتهما بعدُ مع الوصف بالقلة والضعف .[1] قال : « لأنّ (كانَهُ) قليلةٌ ، ولم تستحكم هذه الحروف ههنا ، لاتقول : كانَنِي وليسَنِي ، ولا كانَكَ » . ثم جاء ابن الطراوة يعترض عليه في ذلك التضعيف ، محتجًّا بما صح من قول النبي الكريم .

فانتصب ابن الضائع للدفاع عن سيبويه وأنصاره ، قائلًا[2] : « وزعم ابن الطراوة أن الأجود الوصل ـ وهذا تكذيب لسيبويه ـ واحتجّ بما ورد من قوله ، عليه السلام : كُنْ أبا خَيثَمةَ . فكانَهُ » .[3] ثم علق على هذا بما يضعف ذلك الاحتجاج ، وكرر مقولته مرارًا

(١) الكتاب ١ : ٢١ و٣٨١ .

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١ : ٣٤ .

(٣) الحديث في شرح المقدمة الجزولية ص٦٣٢ والمباحث الكلامية ١ : ٣٠٩ والمشكاة والنبراس ١ : ١٥٢ . وانظر صحيح مسلم ص ٢١٢٢ ـ ٢١٢٣ وفتح الباري ٨ : ٤٢٢ ـ ٤٢٣ .

في مواضع من كتابه ، مدعيًا عدم الثقة بروايات المحدّثين .

و أكد ذلك بقوله : ((وقد تقدم غيرَ مرة أن الحديث وقع في روايته تصحيف ولحن . هذا مع أنهم يجوّزون النقل بالمعنى ، وعليه حذّاق الأئمة ، وإن كان المحدّثون أخيرًا قد تجنبوا هذا كثيرًا وحافظوا عليه . ولكن لم يبق ثقةٌ مع تجويز من تقدم ذلك)).(١)

ثم أضاف إلى ما تقدم قوله : ((تجويزُ الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة ، كسيبويه وغيره ، الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب . ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى ، في الحديث ، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي ﷺ لأنه أفصح العرب . . . وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا . فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما رُوي عنه ﷺ فحسن . وإن كان يرى أن من أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه [به] فليس كما يرى)) .(٢)

ولما عمل أبو حيان ـ وهو تلميذ ابن الضائع ـ في ((شرح التسهيل)) تعرض لمذهب مصنفه ابن مالك في هذة القضية ، متابعًا موقف شيخه الذي أوردنا تفصيلاته ، فقال :(٣) ((قد أكثر هذا المصنِّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث ، على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب . وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره)) .

ثم ذكر أن أئمة النحو في البصرة والكوفة لم يفعلوا ذلك ، وتابعهم متأخروهم ومن كان في بغداد والأندلس ، وأنه جرى في هذا الموضوع كلام مع بعض المتأخرين الأذكياء ـ والراجح انه يعني شيخه ابن الضائع هذا ـ فقال : ((إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية . وإنما كان ذلك لأمرين)) هما :

---

(١) شرح الجمل ٢ : ٩٦ ونتائج الفكر ص ١٥.

(٢) شرح الجمل ٢ : ٩٦ ونتائج الفكر ص ١٥ والاقتراح ص ١٦٠ والخزانة ١ : ٥ .

(٣) الاقتراح ص ١٥٧ ـ ١٦٠ والخزانة ١ ـ ٥ ـ ٦ .

١ ـ إجازة الرواة نقل الحديث بالمعنى ، كالذي تجده في القصة الواحدة ، إذ تروى بعبارات مختلفة ، فنعلم يقينًا أن النبي ـ عليه السلام ـ لم يلفظ جميع تلك الألفاظ ولا بعضها ، إذ يحتمل أنه قال ما يرادفها ، لأن المعنى هو المطلوب ، ولا سيما مع تقادمِ السماع وعدمِ ضبط بالكتابة والاتكالِ على الحفظ ، وضبطُ اللفظ بعيد جدًّا لاسيما في الأحاديث الطوال . وقال سفيان الثوري : « إن قلت لكم : إني أُحدثكم كما سمعت . فلا تصدقوني » . إنما هو المعنى . ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى .

٢ ـ وقوع اللحن كثيرًا فيما رُوي من الحديث ، لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فكان في رواياتهم ما هو غير فصيح . والرسول أفصح الناس يتكلم بأفصح اللغات وأجزلها ، وإذا تكلم بغير لغته كان على طريق الإعجاز بتعليم الله إياه من دون معلم .

وأتبع ذلك أبو حيان أن ابن مالك أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر ، متعقبًا بزعمه على النحويين ، وأنه ما أمعن النظر ولا صحبه التوفيق ، وأن بدر الدين بن جماعة قال لابن مالك : « يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم ، ووقع فيه من روايتهم ما يُعلم أنه ليس من لفظ الرسول » ، فلم يجب بشيء .

ثم ختم القضية بقوله : إنما أمعنتُ الكلام في هذه المسألة ، لئلاّ يقول مبتدئ : « ما بال النحويين يستدلون بقول العرب ، وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما » ؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث .

وعندما صنف جلال الدين السيوطي كتابه « الاقتراح في أصول النحو وجدله » ، خص هذا الموضوع بفصل كامل ،[١] أورد فيه مذهب ابن الضائع وأبي حيان بالتفصيل ،

(١) ص ١٥٧ ـ ١٦١ . وانظر الخزانة ١ : ٦ ـ ٧ .

وذكر في مقدمته أنه يُستدل بما ثبَتَ من قول النبي على اللفظ المروي ، وذلك نادر جدًّا ، وإنما يكون في الأحاديث القصار على قلة أيضًا ، لأن غالب الأحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عباراتهم ، زيادة ونقصًا وتقديمًا وتأخيرًا وتبديل لفظ بآخر ، فجاء الحديث الواحد على أوجه شتّى بعبارات مختلفة . ولذلك أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث .

ثم استدل على صحة مذهب ابن الضائع وتلميذه أبي حيان ، بأن ما احتج به ابن مالك على لغة ((أكلوني البراغيث)) هو حديث مختصر جاء برواية أُخرى ليس فيها ذلك ، وأن أبا البركات الأنباري ذكر منع مجيء ((أن)) قبل خبر ((كاد)) ، وعلق على حديث [(١)]: ((كادَ الـفَـقرُ أن يَـكُونَ كُـفرًا)) ، بأنه من تغييرات الرواة ، لأن النبي ﷺ أفصح من نطق بالضاد .

تقرير للاحتجاج وتعديل :

خلال تلك السيول العارمة المتلاطمة ، وبعد تطاول الألسنة والأقلام بين الجانبين في عبارات التخطئة والتسفيه والتشهير ، التي انصبت في حياض قضيتنا هذه ، كانت تنساب جداول رقراقة وتختلط بالأمواج واللُّجج ، فتكوّن مزاجًا متزنًا معتدلًا ، قريبًا من الصواب في مشكلات الموضوع ، حاملًا بشائر الإقرار والتثبيت للاحتجاج بالنصوص الشريفة .

فلم تكد مقولات أبي حيان عن شيخه ابن الضائع تستقر بين الناس ، وتأخذ مداها في تاريخ النحو ، حتى تصدى لها تلميذه الفيومي أحمد بن محمد (ت ٧٦٠) ـ وهو فقيه لغوي محدّث ـ فخرج عليها سنة ٧٣٤ حين ألف كتابه ((المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي)) ،[(٢)] وذكر أن ما صح من الأحاديث قد نُقل ((من العدل الضابط عن العدل

(١) الجامع الصغير ٢ : ١٤٨ وحلية الأولياء ٣ : ٥٣ و ١٠٩ و ٨ : ٢٥٣ . وانظر شرح نهج البلاغة ١٩ : ٢٢٧ والمهارات اللغوية ص ٦٩ والعدد الأول من مجلة الجامعة الإسلامية بلندن .

(٢) الدرر الكامنة ١ : ٣١٤ ومعجم المطبوعات ص ١٤٧٦ وهدية العارفين ١ : ١١٣ .

الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب ، فكان أوثق من نقلِ اللغة . فإنهم [أي : رواة أقوال العرب] قد يكتفون بالنقل عن الواحد ، ولا يُعرف حاله . فإنه قد يعرض له ما يُخرجه عن حيّز الاعتدال ، مِـن دَهَش وسكر وغير ذلك . فإذا عُرف حاله لم يُحتجّ بقوله)).(١)

ثم جاء الإمام الشاطبي إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠) ليقف بين الصرخات المتعالية، ويضع حلًا وسطًا بتعديل وجهات النظر والتأصيل . ولذلك أورد ما كان عليه قدماء النحاة من انصراف إلى كلام العرب ، وفي أصحابه أجلاف وسفهاء وفَـجَرة ، لاعتناء الرواة بألفاظه وتوظيفه في الاحتجاج ، وما كان من تركهم الأحاديثَ المشرفة خشية أن تكون نـُقلت بالمعنى ، على رأي من أجاز ذلك للعارف بدلالات الألفاظ .

ومن ثَم أبدى العجب لهذا الموقف المنهجي المتطرف الذي يدهش له من اطلع عليه ، وقرر أن نصوص الحديث قسمان : أحدهما اعتـُمد في نقله على المعنى ، وهذا لا يستشهد به . والثاني عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، وهذا أولى ما يحتج به النحاة واللغويون والبلاغيون ، ويبنون عليه علومهم . ومن ذلك ما كان في قصة بني غَيّـانَ ومسألة المُدالـكة ، وكتاب الرسول لبني همدان ولوائل بن حُجر ، والأمثال النبوية المشهورة .

وختم ذلك بأن ابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه ، فبنى كلامه على الحديث مطلقًا ، وما سبقه في ذلك إلاّ ابن خروف . فإنه أتى بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل . والحق ، كما قال ،أن ابن مالك غير مصيب في هذا ، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى . وهو قول ضعيف .(٢)

وهذا كما ترى مبني على التحري في رواية الأحاديث ، للتحقق أنها من كلام النبي

(١) انظر المصباح المنير (ثني) ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

(٢) شرح الألـفـيـة للـشـاطبي ٢ : ١٩٥ ـ ١٩٧ والتـذييل والتكميل ٣ : ١٢٩ و٥ : ١٦٩ وشرح ألفية ابن مـالـك لابن غازي ٢ : ٩٣ ـ ٩٥ والمواهب الفتحية في علوم العربية ١ : ٤٠ .

الكريم . وهو منطلق المذاهب المختلفة في صحة الاحتجاج ، وإن كانت تتعارض أحكامها في تعيين نسبة ذلك من مجموع النصوص المشرَّفة ، فتكون المواقف المتفاوتة في التوظيف والاستدلال . ولما كان في مذهب ابن الضائع وأبي حيان تطرف بالتعميم ، وإيجاب الاستبعاد للاحتجاج بالحديث الشريف ، فإن البدر الدماميني (ت ٨٢٧) تصدى له بالتعقب والتضعيف ، فأوجز مضمونه ثم قال ، على غرار حوار أبي حيان وشيخه :[١]

((وقد أجريتُ ذلك لبعض شيوخنا ، فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله من ذلك ، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب ، في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية . وكذا ما يَتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب . فالظن في ذلك كافٍ ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدَّل ، لأن الأصل عدم التبديل ، لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع ، بين النقَلة والمحدّثين . ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى إنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي ، الذي لا ينافي وقوع نقيضه .

فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون ، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى . فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدَّل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحًا ، فيلغى ولا يَقدح في صحة الاستدلال بها . ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن في الكتب . وأما ما دُوّن وجعل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه ، من غير خلاف بينهم في ذلك)).

ثم استدل على ذلك بأمرين : أولهما ما ذكره ابن الصلاح ،[٢] من التزام اللفظ والتركيب إجماعًا في الكتب المصنفة ، لأن االرواية بالمعنى رُخِّص فيها لمن كان في حرج من الضبط ، وهي مستبعدة فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب . والثاني أن تدوين

(١) تعليق الفرائد ٤ : ٢٤٠ ـ ٢٤٣ . وانظر المواهب الدنية بالمنح المحمدية ١ : ٥٤ والخزانة ١ : ٦ .

(٢) علوم الحديث ص ١٩١ .

الأحاديث وقع قبل فساد اللغة . فكلام الرواة ، على تقدير التبديل ، يسوغ الاحتجاج به ولا فرق بين الجميع في ذلك ، ولا يضر توهم احتمال التبديل في استدلال المتأخرين .

ولهذا كله ، فإن البغدادي (ت ١٠٩٣) لخص القضية بأن النقل بالمعنى ، على تقدير تسليمه ، كان قبل تدوين الحديث في الكتب وفساد اللغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاستشهاد به ، واليقين في مثل هذا غير شرط ، بل الظن كاف ، وبأنه لا يلزم من عدم استدلال القدماء عدمُ صحة الاستدلال أيضًا . فالصواب جواز ذلك للنحوي ، ويُلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت .[1]

ومن هذا كله ترى سُنّة ابن مالك قد أخذت مجراها في مسيرة التاريخ بعده ، فوجدت لها أنصارًا تسعى في تعميق جذورها ، وتأييدها بالأدلة والحجج النقلية والعقلية ، وخاصة ما أطال فيه البغدادي من الحوار والحجاج ، وما انتهى إليه من النتائج .

وقد استطاعت مقولاته تلك أن تأخذ مداها في أفهام من عاصره أو جاء بعده ، فكان بينهم المناصرون الداعون إلى تحقيقها في البحث النحوي ، حتى عصرنا هذا . من ذلك أن ألف محمود شكري الآلوسي (ت ١٣٤٢) رسالة تحت عنوان « إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد » ـ وهي مخطوطة مصورة في المجمع اللغوي ببغداد ـ جرى فيها على مذهب البغدادي ، ونقل كثيرًا من مقولاته . وكذلك كان شأن معاصره الشيخ حمزة فتح الله (ت ١٣٣٦) ، إذ تابع المذهب نفسه بالتفصيل والتأييد في كتابه « المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية » ، وتكثر من النقول عن البغدادي .[2]

ثم تناول هذه القضية بتفصيل أكثر الشيخ محمد الخَضِر حسين (١٢٩٢ ـ ١٣٧٧) ، فسرد تاريخ نشوئها بين الغافلين عن الحديث وبين ابن مالك وأنصاره ، لأسباب منهجية أو

(١) الخزانة ١ : ٥ .

(٢) انظر منه ١ : ٤٠ ـ ٤٥ .

علمية ، وذكر استنكار ابن حزم لصنيع القدماء وما نص عليه الدماميني والبغدادي ، وردّ ادعاء اللحن في كثير من الأحاديث مستعينًا بصنيع ابن مالك وأدلته ، وانتهى إلى أنه لا ينبغي أن يكون موضعَ خلاف بين الفريقين ستةُ أنواع من الأحاديث. وهي :

١ ـ ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحة الرسول الكريم ، وبلوغه أعلى ما يمكن بشرًا أن يبلغه من حكمة البيان . فإن المعروف ، في رواة الحديث بهذا القصد ، أن يحافظوا على ألفاظ الحديث نفسها . كقوله ﷺ : ((حَمِيَ الوَطِيسُ))، أي : اشتدّ الضِّراب في الحرب ، وقوله : ((ماتَ حَتفَ أنفِهِ)) ، أي : مات على فراشه ، وقوله : ((النّاسُ مَعادِنُ كَمَعادِن الذَّهَبِ والفِضّةِ ، خِيارُهُم في الجاهِلِيّةِ خِيارُهُم في الإسلامِ ، إذا فَقِهُوا)) .

٢ ـ ما يروى للاستدلال على أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ، ككتابه إلى هَمْدان ، وكلامه مع ذي المِشعار الهَمْداني وطخفة النهدي وغيرهما .

٣ ـ ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمرَ بالتعبد بها ، كألفاظ القنوت والتحيات ، وكثير من الأدعية التي يدعو بها في أوقات خاصة .

٤ ـ الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها . فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها . فإن كان تعدد الطرق يبتدئ بمن رووه عن النبي ﷺ فالأمر واضح . فإن انفرد بروايته صحابي وتعددت طرق روايته عن الصحابي صح الاستشهاد به أيضًا ، إذ تصرُّف الصحابي في الحديث على تقدير تصرُّفه لا يمنع من الاستشهاد به ، لأن ألفاظ الصحابة مما يُحتج به في العربية .

٥ ـ الأحاديث التي دوَّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالك ابن أنس وعبد الملك بن جُريج والإمام الشافعي .

٦ ـ ما عُرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل ابن سيرين

والقاسم بن محمد ورجاء بن حَيْوة وعلي بن المديني .

ثم ذكر أن ما لا ينبغي الاستشهاد به هو المرويُّ في كتب المتأخرين بعد الصحاح والسنن ، أو في رواية شاذة ، أو الثابتُ غلطه عند العلماء ، وأن ما يُختلف فيه نوعان : أولهما يصح الاستشهاد به ، وهو ما روي على وجه واحد . وثانيهما ما اختلف فيه الرواة فيجوز الاستشهاد بأشهر رواياته .(١)

وكان لهذا التفصيل ، حين عرضه على رجال المجمع اللغوي في مصر، أثر بالغ الأهمية، فصدر عنهم القرار التالي :

١ ـ لا يُحتج في العربية بحديث ، لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول ، كالكتب الصحاح فما قبلها .

٢ ـ يُحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة ، على الوجه التالي :

أ ـ الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب ـ الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

ج ـ الأحاديث التي تُعدّ من جوامع الكَـلِـم .

د ـ ما كتبه النبي من رسائل .

هـ ـ الأحاديث التي تُروى لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم .

و ـ الأحاديث التي عُرف رواتها بأنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى ، كالقاسم بن محمد ورجاء بن حيْوة وابن سيرين .

ح ـ الأحاديث المروية من طرائق متعددة ، وألفاظها واحدة .(٢)

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ٣ : ٢٠٧ ـ ٢١٠ ودراسات في العربية وتاريخها ص ٣٤ ـ ٣٩ . وانظر ص ٥٠ ـ ٥٤ من كتاب في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني والاحتجاج ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

(٢) العدد الرابع من مجلة مجمع اللغة العربية .

وفي العراق تكلم أيضًا طه الراوي ، فذكر إغفال المتقدمين وبدءَ ابن خروف بالاحتجاج ، وتوسُّعَ ابن مالك توسعًا نفّس فيه على العربية بعض الشيء ، ثم فنّد ما احتج به أبو حيان عن شيخه ابن الضائع ، في لحن المحدّثين وكثرة الأعاجم فيهم والرواية بالمعنى ، وقرر أن في الأحاديث طائفة كبيرة تتوفر الدواعي على الاحتفاظ بنصوصها من غير تبديل . مثل الأدعية والأذكار ، وسائر ما نتعبد به من الآثار ، والأحاديث القصار التي سارت مسار الأمثال ، والكتب التي بعث بها الرسول الكريم إلى الأطراف ، والعهود المدونة .(١)

وقد وقف أستاذنا سعيد الأفغاني ـ رحمه الله ـ على هذه القضية أيضًا ،(٢) مُوردًا حجج المانعين والمجيزين ، ومستعينًا بمقولات محمد الخضر حسين ، وممهدًا لذلك بقوله : قد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر ، في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب ، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانًا أبلغ من الكلام النبوي ، ولا أروع تأثيرًا ولا أفعل في النفس ولا أصح لفظًا ولا أقوم معنى . ولو وقع ذلك في أيدي النحاة لعضوا عليه بالنواجذ ، وغيّروا كثيرًا من قواعدهم ، وأنكروا على أبي حيان جموده وضيق نظرته وإضاعة الثروة الخصبة .

ولكن ذلك لم يقع بينهم كما ينبغي ، لانصراف النحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة ، انصرافًا استغرق جهودهم ، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية ، فتعللوا لعدم اعتماد الحديث بعلل ، كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم ، من شعر ونثر .

ثم قلب المجنَّ الدكتور محمد خير الحلواني، وأعاد شيئًا من مبادئ ابن الضائع ، فادعى

---

(١) مجلة المجمع العلمي العربي ٤١ : ٢ : ٧ ـ ١٠ ونظرات في اللغة والنحو ص ٥ ـ ٢٣ . وانظر في اللهجات العربية ص ٤٩ ـ ٥٠ .

(٢) في أصول النحو ص ٤١ ـ ٤٥ .

أن موقف النحاة القدماء يتميز بالصد عن النصوص الحديثية والإعراض عن الاحتجاج بها، معللًا ذلك بأسباب، منها:(١)

١ ـ أن الرواة كانوا من أبناء الحاضرة، والنحاة يثقون بلغة أهل البادية.

٢ ـ أن المحدّثين لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت فتنة عثمان شرع بعضهم يهتمّ به، وبقي آخرون يغضبون ممن يطالبهم به، ويروي عن النبي ما سمعه من الصحابة، وحين بدأ الإسناد كان الرواة جميعًا من سكان المدن.

٣ ـ أن كثيرين من المحدّثين يجهلون العربية ويلحنون في الرواية، وفي قراءة القرآن وكلامهم بين الناس، حتى كثر اللحن بينهم وكان في ذلك خلاف وتوجيه إلى دراسة العربية. وهذا يعني أن رجال الحديث ما كانوا من الفصحاء سليقة، يتكلمون بتكلف.

٤ ـ أن الرواة لم يلتزموا اللفظ، وكانوا يبيحون لأنفسهم نقل المعنى، لـِما سمعوا من النبي أو الصحابي أو التابعي. ولذلك تعددت الروايات، وما كان النحوي يركن إلى روايات لغير الفصحاء.

٥ ـ أن ما دُوّن من الحديث في عهد النبوة بقي وقفًا على أصحابه، ولم يبلغ أحدًا من العلماء، عدا صحيفة ابن منبّه التي نقلها الإمام أحمد في مسنده.

٦ ـ أن قدماء النحاة ما كانوا يعتمدون على الصحف والكتب، بل على المشافهة والرواية، حتى في الشعر والكتب المدونة. ولم يخطر ببال الذين جاؤوا قبل ابن مالك أن يجعلوا غير كتب أسلافهم مرجعًا، لتصحيح الأصول وترسيخها.

٧ ـ أن ردود المنكرين لمذهب ابن الضائع كانت عاطفية غير موضوعية، إذ تجاهلوا اعتماد النحويين على رواة يثقون بهم وبنقلهم عن العرب، وأن فساد اللغة سبق تدوين الحديث الشريف.

(١) الاحتجاج وأصوله في النحو العربي ص ١٨٢ ـ ٢٢٤. وانظر أصول النحو ص ٤٨ ـ ٥٥.

٨ ـ أن الشيخ الخضِر أخطأ في وصف مالك بن أنس بالفصاحة ، وفي اعتماده على أقوال ابن مالك في قبول روايات اللحّانين ، وفي موازنته بين تصحيف المحدّثين ورواة اللغة ، مع أنه بينهم فرق كبير ، هو أن تصحيف اللغويين يصححه بعضهم بالرجوع إلى البداة ، وهذا غير ميسر بين المحدّثين .

٩ ـ أن طه الراوي اعتمد على أدلة ضعيفة وعاطفة دينية ، في رد ما ذكره أبو حيان ، من وقوع اللحن في بعض الأحاديث ، وكثرة الرواة الأعجم ، واعتمادهم على المعنى ، ونسب إلى ابن مالك ما لو اطلع على كتابه لأنكره ، ونسي ما كان يرده النحاة من لحن في النثر والشعر ، وتمييزهم بين الضرائر واللحن في الكلام .

١٠ ـ أن الأستاذ الأفغاني اعتمد على التعبير الإنشائي ، وتجنب أساليب العلم بالدقة والاستقراء ، وأخطأ في وصف النحاة ببعدهم عن موارد الحديث .

وهكذا ترى أن قضية الخلاف أعيدت ثانية إلى البحث ، في حدة ومغالطات تحمل على النظر والحوار ، وتثير مسائل جدلية متكاثرة . ثم كان عمل الدكتور عبد الجبار علوان في «الشواهد والاستشهاد في النحو»، فزعم[١] أن قدماء النحاة استشهدوا بالحديث الشريف ، إذ لم يكن الفساد اللغوي قد عم الألسنة ، وأن الخليل بن أحمد هو الذي ثبت فكرة عدم الاستشهاد ، لكثرة الرواة الأعاجم ، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة .

ثم عرض شيئًا من تاريخ الاستشهاد عند النحاة ، ومواقف المجيزين والمانعين والمعتدلين في ذلك ، وناقش بضرب من التفصيل ادعاءات الرواية بالمعنى وكثرة الرواة الأعاجم واللحن في الرواية وعدم استشهاد المتأخرين وأبي حيان أيضًا ، وبيّن ما فيها من المبالغة والتوهم والمغالطات .

---

(١) ص ٣٠٠ ـ ٣٣٧ .

وقريبًا من ذلك ما فعله الدكتورعبد الصبور شاهين ، [(١)] ثم تناول بالنقد القيودَ التي وضعها الشيخ الخضر، فأوضح ما للبيئة اللغوية من تقويم للسان الموالي والأعاجم وتكوين السليقة لديهم في العصور الإسلامية ، إذ العربية هي اللسان . وختم النقد بعرض أحاديث وُصفت بالضعف والوضع ، وهي مثال الفصاحة والبيان ، فهي مأثورات تغني اللغة والنحو والتأريخ الأدبي . بل دعا إلى الاهتمام بمقولات المتأخرين والمعاصرين ، لتمييز ما هو فصيح صحيح منها ، واتخاذه مادة قياسية للتأصيل والتفريع .

أما الدكتور محمود فجال فقد خص الموضوع بأكثر من بحث أو كتاب . ومن ذلك ما فصله في بيان علم الحديث وتاريخ تدوينه ، وصفات الرواية وشروط أدائها ، واتجاهات النحويين قدماء ومتأخرين ومعاصرين في الاستشهاد بما صح منه . ثم كشف ما في مذهب أبي حيان والسيوطي من تردد بين المنع والإقرار ، ودرس القيمة التاريخية والنحوية للأحاديث الواردة في شروح الألفية ، وختم الموضوع بتحرير مسائل الرواية باللفظ والمعنى ، وسبب انشغال القدامى عن الاستشهاد بالحديث ، والروايات المخالفة لقواعد النحو ، ووجوب الاستشهاد إطلاقًا بما كان لفظيًا أو معنويًا . [(٢)]

وأما الشيخ يحيى عبد العاطي فبعد أن بسط آراء النحاة ، في اعتماد النصوص النبوية ، وناقش ذلك بمنطقية واعتدال ، اختار أن يُستشهد بأحاديث الصحيحين وسنن النَّسائي وأبي داود والترمذي . وما بقي من المصنفات ومصادر الحديث الشريف فهو يحتاج إلى تقويم علمي قبل الاستفادة منه . [(٣)]

وأما الدكتورة خديجة الحديثي فقد عرضت قضية الاحتجاج هذه بشكل كامل دقيق ، مناقشة مجمل الآراء وتفصيلاتها ، ومستعرضة الأحاديث التي استشهد بها النحاة ، فكان عدد

(١) دراسات لغوية ص٦٧ ـ ٨٥ .

(٢) الحديث النبوي في النحو العربي ص ٥٠ ـ ٣١٥ .

(٣) الدافع الحثيث إلى استشهاد النحاة بالحديث ، رسالة جامعية في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت الرقم ٨٢٦٤ .

ما اعتمدوه كلهم ٨٧ حديثًا و٢٩ قولًا مأثورًا عن الصحابة . وبنت على ذلك أنه يجوز الاحتجاج بالحديث الصحيح في البحث النحوي .[١]

خاتمة المطاف :

تلك الدراسات والأبحاث وضعت القضية في قفص الاتهام ، وراحت توجه إليها أحكام الاستحقاق للتهم آونة ، وأصابع البراءة أحيانًا ، مع أكف الضراعة والاستعطاف إلى الجمهور الكريم . وقد لبثت القضية أربعة عشر قرنًا في صفوف الفئات المترافعة ، تنتظر البتّ النهائي بين شقاشق اللسان وتقاطع الأفهام ، دون أن تجد ومضة أمل أو رجاء ،[٢] وكادت تُطوي في سجل مجاهيل الختام .

ذلك لأن الباحثين والدارسين الكرام جعلوها قضية جدلية تتقارع فيها الحجج والأدلة والبراهين ، وكأنهم أرادوها أن تبقى حبيس القفص تتلفت يمنة ويسرة وشمالًا وجنوبًا ، بين جدران المراحل البدائية والجزائية والجنائية والاستئناف والتمييز ، كما فُرض علينا في قاعات القضاء المستورد، إلى يوم يبعثون. ومن ثَم اضطربت المسألة في نفوس الناس، وصار لديهم إحساس بأنها قضية ميئوس منها ، ولا خلاص لها من الجدل العقيم . فلا حاجة إلى متابعة ما سيكون في شأنها .

وفي هذه الدُّوّامات المتلاطمة ، ما استطاع واحد من النظّارة أن يدخل قوس العدالة بحميّة ووفاء ، ليختم أفواه المترافعين ، ويقطع قول كل خطيب ، بوضع الحكم العملي ، وينقذ سنّة الرسول ﷺ من أروقة القضاء وقاعات الجدل والخصام، والاستعطاف والرشوة والشهادات المصنوعة ، شأن ما نعرفه اليوم في محاكم بلاد المسلمين عامة ، من أنظمة قضائية مستوردة بالقهر والتهريب ، هي مقابر حتمية للقضايا ، ومنابر ابتزاز وتحطيم لكل ضراعة ورجاء.

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ١٨٢ ـ ١٨٩ .

(٢) الاحتجاج ص ٢١٤ .

وهكذا بقيتْ أحاديث النبوة المقدسة في أتُّون الجدل النظري ، تتوقع مناظرات ومناظرات من دون حل نهائي مبرم . ولذلك اندفعت بين الصفوف ، فقطعتُ على إخوتي الأكارم بلسان الابن البارّ سلاسل جلساتهم ، ونشرت منذ بضع عشرة سنة مقالة ، أهزُّ بها مغاليق البصائر والأسماع والأبصار ، للتدبر والهداية إلى الصواب . كان ذلك في خطاب عنوانه : ((افتحوا الأبواب لأفصح من نطق بالضاد)) ، تناولتُ فيه الموضوع من منظور إجرائي ، قطعتْ به جهيزةُ قولَ كلِّ خطيب ، وقد جاء فيه ما يلي :(١)

((الظاهرة اللامعة في التاريخ الإسلامي أن المسلمين ، من أيام البعثة المباركة إلى يومنا هذا ، توجهوا إلى القرآن الكريم بالعناية والحفظ والتفقه والدراسة ، في الأحكام والتجويد والصرف والنحو واللغو والمعاجم . . . ولذلك ترى آلاف الكتب تتكاثر حتى الآن ، في فلك هذا الكتاب العظيم ، وتفتح آفاقًا رحيبة في ميادين البحث والتأليف ، وتشكل مكتبة قرآنية ضخمة يعتز بها العالم . ولو أنك تتبعت الدراسات الجامعية وحدها ، في بلاد العرب والمسلمين ، للمست حقيقة هذه الظاهرة ، في مصنفات غفيرة تناولت القرآن الكريم وعلومه المختلفة، بالدرس والتصنيف والبحث والتأليف .

وفي ميادين علوم اللغة وحدها ، صدرت مؤلفات متعددة ، تبحث عن الظواهر الصوتية والإعرابية والصرفية والمعجمية والبلاغية ، وتعالج المواد القرآنية بروح العلم والمعرفة ، لتجلي ما يذخر به كتابنا الحبيب من كنوز لا تنفد في شتى ميادين العلوم .

وقريب من هذا ما تجده منصبًّا على الشعر والنثر العربيين ، للدراسة تأريخًا وفنًّا ولغة وفكرًا وتحليلًا ونقدًا ومقارنة . فالجامعات العربية والأعجمية تشغلها هذه النصوص الفنية ، وتولد لديها آفاقًا شاسعة ، من الموضوعات العلمية للمعالجة والمتابعة والبحث . ومن ثَم كان في مكتبات العالم مصنفات كثيرة جدًّا ، تتناول الأدب العربي من زواياه المختلفة ، وتستخرج

(١) انظر ص ٨ من صحيفة البيان الصادرة في الإمارات العربية يوم الثلاثاء ١٥ من تشرين الثاني لسنة ١٩٨٨ م .

منه نتائج كريمة طيبة .

وهذا كله أمر حميد ، نُكبره في الدارسين والباحثين وأساطين العلم واللغة والأدب ، لأنه اهتمام بأعظم الموارد الأدبية عند العرب ، وتوجيه سديد يُرغَب في البحث والتصنيف . غير أننا إذا وجهنا الأنظار إلى الحديث النبوي الشريف ، من هذه الزاوية ، رأيناه أقل نتاجًا مما يستحقه ويناسب مقامه الكريم . فالدراسات الجامعية والمصنفات العلمية قليل منها يتناول الآثار النبوية في حقول اللغة ، كالنحو والصرف والمعجمية والأصوات والنقد والبيان .

عجيب ـ والله ـ أن نُشغَل نحن المسلمين عن هذا المنجم الثمين الكريم ، من آثار حبيبنا ومنقذنا وسيدنا وأفصح من نطق بالضاد ، ونتوجه أحيانًا إلى نصوص لايُعرف قائلها ، ولا منزلته في الفصاحة والبلاغة والبيان. فلقد أجمع العلماء قديمًا وحديثًا، في الشرق والغرب، على أن الحديث النبوي الشريف هو أفصح النصوص العربية وأصحها وأبلغها ، بعد القرآن الكريم . فعلامَ يكون قليل الظهور في حيز الدراسة والبحث والاهتمام ، لدى اللغويين والنحاة والأدباء والنقاد؟

لا نريد أن نعيد إلى الأذهان موقف بعض القدماء والمتأخرين ، وانصرافهم عن الاحتجاج بما روي عنه ـ عليه السلام ـ في مجالات النحو والصرف والبيان . فلقد انتهى ذلك كله بإقرار المعاصرين من العلماء والمجامع اللغوية العربية ، أن الحديث الشريف أصح رواية وإسنادًا ، وأوثق لغة وتعبيرًا ، وأرفع فصاحة وبيانًا ، من كل ما جاء عن العرب شعرًا أو نثرًا. وبذلك انتهت تلك المشكلة ، وأصبح للنص النبوي الشريف قدسيته وعروبته وأصالته .

أضف إلى ذلك أن لهذه الآثار الغالية قيمة علمية ، لا يشركها فيها نص عربي إنساني آخر . ذلك أنها تتسم بالحيوية والواقعية ، واتساع صور التعبير ومستويات المخاطبين ، وتعدد لهجاتهم ومواقفهم . إنه نثر فني رفيع ، يجمع ألوان الحديث اليومي العابر ، في المواقف المختلفة والموضوعات الشتى ، خلال بضع وعشرين سنة وبيئات متعددة ، تصور حياة اللغة

العملية ، وتمثل أساليب العرب في التعبير الآنيّ السريع ، دون تقيد بوزن أو قافية ، أو تقليد قاصد لأشكال من الصور والبيان . وهذا هو منتهى ما تصبو إليه الدراسات اللغوية المعاصرة ، من الواقعية والسعة والاستيعاب .

بيد أن هذا الغنى لا يعفي الباحث من واجب الدراسةالعلمية ، لحياة الحُفّاظ والرُّواة وجامعي الحديث ومخرجيه ، لتحديد عروبتهم أو صلتهم بالعربية ، لتكون للأسانيد قاعدة صلبة ، تنعكس على القيمة اللغوية للآثار النبوية الشريفة ، وتوثق النتائج الصادرة عن الدراسات والبحوث ، وتسوغ لنا البحث والتقويم .

فلْنفتح إذًا أبواب الدراسة أمام التراث النبوي الكريم ، ولْنستفد من هذا المنجم الخالد منابع بحث لا تنفد ، وموارد علم لا تنضب ، ولْنوجِّه أنفسنا وزملاءنا والطلاب والدارسين والمؤسسات العلمية إلى هذا الميدان الغني بالعطاء .

فالباحث في التراث النبوي سيرى عديدًا من أشكال التعبير ، أسماء وأفعالًا وحروفًا وتراكيب ، قد استخدمت بمعان خاصة لم تشر إليها المعاجم ، ولم تستوعبها مقاصد اللغويين فيها ، وإن كان قد ورد بعضها في مثل « غريب الحديث » لأبي عبيد و « الفائق » للزمخشري و « النهاية » لابن الأثير . وهي زاد وفير يغني المعاجم المتداولة ، ويقدم للمعجميين كثيرًا مما يتطلبونه في تاريخ اللغة وفوائت القدماء .

والدارس النحوي يرى فيه أيضًا معالم وافرة للمجالات المختلفة ، وميادين غنية فيها الكثير من الخواص المتميزة ، تفوق أضعاف ما نثره ابن مالك في « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » ، وتقدم ذخرًا مطواعًا للموضوعات من مثل : صيغ الأفعال ، وأبنية الأسماء ، وجموع التكسير ، وتوارد المعاني على كل منها ، والزمن والتعدية واللزوم والتضمين في الأفعال والأسماء ، والإدغام والإظهار والقلب والبدل ، ونظام الجملة ، والتركيب النحوي ، والبيان النحوي ، وبنية الأدوات ومعانيها وعملها

النحوي ، والأساليب النحوية كالاستفهام والجواب والنفي والتعجيب والنهي والأمر والعطف والتوكيد . . . وعشرات من العناوين التي لا تحتملها هذه الأسطر الضيقة الحدود .

وبذلك نفتح للعربية ودارسيها ميادين مترامية الأطراف ، ونقدم نتاجًا حريًّا بالتقدير والنماء ، ونتوسل إلى النبي ـ عليه السلام ـ بخدمات مباركة ، تحمل في طياتها قليلًا من الوفاء، وكثيرًا من الحب والولاء)) .

قلت هذا منذ سنوات وسنوات ، ثم باشرت تنفيذ مايوجّه إليه ، فكلفت طالبًا في كلية الآداب والعلوم الاجتماعية من جامعة الإمام بالقصيم ، كلفته ببحث عنوانه : ((أساليب التوكيد في أحاديث الموطأ)) ، فنال تقدير الامتياز ، وكان بادرة طيبة تشجع على المتابعة والإنجاز . ولما عدت إلى جامعة حلب شرعت أوجه طلاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية إلى شق القنوات وتعبيد السبل ومد الجسور بالبحث والاستقصاء .

غير أن العقدة الضائعية الحَيّـانية [1] كانت متأزمة مستعصية في نفوس بعض الزملاء الكرام ، تحول دون موافقة المجالس العلمية على موضوعات نحوية مادتُـها الحديث المشرَّف، وكانت مداولات ومحاورات ومنازعات انتهت ـ والحمد لله ـ بقبول مبدئي ضيق ، على استحياء وتسليم غير نهائي .

ثم قدمتُ إلى مجلس الهيئة التعليمية ، في كلية الآداب ، اقتراحًا للسماح بتوظيف الحديث النبوي الكريم في الدراسات النحوية واللغوية ، فكان إقرار مبدئي أيضًا بعد مداولة ودّية وحوار لطيف ، مع رفع لذلك إلى المجالس الجامعية والوزارية . وقد مرّ الموضوع بين تلك المجالس ، بعون الله ، مرْضيًّا مقرَّرًا ، وجاء ت بذلك موافقة وزارة التعليم من دمشق مشكورة ، ممهورة بالتقدير والاحترام .

وبهذا فُتحت لنا الأبواب على مصاريعها ، وأُطلق لنا العِنان ، لنقوم بواجبات السُّـنّة

---

(١) أي : المنسوبة إلى ابن الضائع وأبي حيان .

المشرّفة ، في ميادين اللغة والإعراب والصرف والأصوات والمعجمية . وقد تسنى لي أن أُشرف على أبحاث كثيرة في الميدان النحوي ، قام بها طلاب من مختلف المراحل الدراسية العليا ، وكان منها حتى الآن :

النحاة والحديث الشريف حتى القرن التاسع ، أسلوب النداء في صحيح البخاري ، الجموع في أحاديث الموطأ ، أساليب اللزوم والتعدية في الأحاديث القدسية ، أسلوب الاستفهام في أحاديث الموطأ ، الحديث النبوي الشريف في معجم العين ، معاني الحروف الجارة في اللؤلؤ والمرجان ، الاستشهاد بالحديث في معجم « الصحاح » ، مواقع الاعتراض النحوي ومقاصده في أحاديث الموطأ ـ دراسة تطبيقية ، الصفات اللغوية في أحاديث صحيح مسلم صيغة ووظيفة ورتبة ، الأفعال الناقصة في صحيح البخاري دلالة وتركيبًا وعملًا ـ دراسة تطبيقية ، التركيب النحوي في سنن النَّسائي .

وهكذا اخترقنا حجب النزاع والخصام ، بين أصحاب الجدل والتمحل والتعسف والحجاج ، ودخلنا حَرَم العمل الكريم ، بإنتاج عملي مبارك ، كان لنا فيه الريادة والاستكشاف ، وشجع الزملاء في قسم اللغة العربية على المتابعة والولاء ، فكان منهم إنتاج أو إشراف على عدة أبحاث من مثل :

الجملة في أسلوب القصّ النبوي ـ أحاديث البخاري نموذجًا ، التركيب اللغوي في الحديث الشريف فيما اتفق عليه الشيخان ، جوامع الكلم ، غريب الحديث وأثره في علوم اللغة والبلاغة ، الحديث النبوي في المعجم العربي حتى نهاية القرن الرابع ، الحديث النبوي في المعجم العربي من بداية القرن الخامس إلى نهاية القرن التاسع ، الاحتجاج بالحديث النبوي في شروح ألفية ابن مالك ، الصورة الفنية في الحديث النبوي الشريف .[١]

لقد كان زملاؤنا الكرام ، منذ القرن الخامس ، يطرقون باب الموضوع ، بعضهم

(١) سوف نرى ـ إن شاء الله ـ في الفصل القادم نتائج هذه الجهود بإحصاءات ومقولات كريمة .

حبيس في الداخل وبعض طليق من الخارج ، ويقفون محجوبًا بعضهم عن بعض متحاورين متخاصمين ، حتى مضى عليهم ثمانية قرون ونيّف ، وهم في شقاق واتهامات بالتجهيل والقصور والعدوان . ولم يستطيعوا القيام بحركة واحدة تبشر بشيء من الحل ، للمعضلة التي اصطنعوها ، وداروا من حولها يثيرون الجزئيات المتناقضة ، ويلهبون عقول الناس بالحجاج والمقولات المبنية على ما اصطنعوه من الأوهام .

أما نحن فقد يسر الله ـ عز وجل ـ لنا أن ندفع الباب ونزيح الفريقين ونقتحم الميدان الملتهب ، لنطفئ شعلة الخلاف والشقاق ، وننزع فتائل الخصام والاتهام ، واستقبلتنا السُّنّة المشرّفة بوجهها المتألق الإشراق . وبذلك أصبحت السبيل معبدة ميسرة سالكة ، لكل محب باحث أو دارس .

ثم شرعنا عمليًّا بعون الله – تعالى – ننفذ ما نادينا به وفتحنا أبوابه ، فأنجزنا عددًا كبيرًا(١) من الأبحاث العلمية المتقنة ، نماذج يجد فيها الزملاء تطبيقات موضوعية ، تساعد على تعميق الخطوط المرسومة ، وتحقق ما عجزت عنه القرون العشرة ، بما فيها من الأعلام والعلماء وأساطين المعرفة .

وكأن ما أصدرناه من نداء وأجريناه من أعمال تجاوبت أصداؤه في أسماع الباحثين ، والمشرفين على الدراسات العليا ببعض الجامعات العربية ، فتوالت أبحاث طيبة تحقق ما دعونا إليه ، من نحو : السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ، الدافع الحثيث إلى استشهاد النحاة بالحديث ، دلائل التوثيق المبكر للسُّنّة والحديث ، بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين .

---

(١) هذه الجهود الطيبة سجلت ، لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة حلب ، سبقًا منهجيًّا في ميادين البحث اختصت به وحققته ، كما كان لها من قبل السبق في أبحاث تتناول الأدوات النحوية والموضوعات الصرفية أيضًا . كان ذلك كله بفضل ما يسره الله على يديّ . والحمد لله رب العالمين .

والجدير بالذكر أن هذا الموضوع الأخير (١) بدأ به صاحبه من أصل معرفي واضح ، بعيد عن أروقة القضاء ، وهو أن الحديث النبوي الشريف في الصحيحين مروي باللفظ والمعنى لا ريب .(٢) ولكنه بعد هذا أعاد بسط خلاف النحاة ، وأوضح أن الرواية بالمعنى انتهت بتدوين الحديث في المصنفات المشهورة ، إذ تلقى مصنفوها الرواية باللفظ ولم يسجلوا ما هو بالمعنى قط .

ثم أورد الأدلة التاريخية والواقعية لهذه الروايات النصية ، وعرض مذاهب المانعين والمجيزين ، ليناقش حجج الأولين كلًّا منهم ، وينتهي إلى أن المسألة كانت تقليدًا منهجيًّا لدى قدماء النحاة ومتأخريهم ، على غير قصد لاستبعاد النصوص النبوية ، فتوهم ابن الضائع المسألة قضية ، وفتح باب الشقاق والصراع لما لا أصل له .

فالواجب اعتماد الأحاديث المشرَّفة مصدرًا أساسيًّا في الاحتجاج النحوي ، لأنها تمثل حياة لغوية واقعية صادقة ، وهي تنقذ المصادر التراثية من الأمثلة التكوينية المصطنعة ، التي تجعل علم النحو جافًّا نافرًا بعيدًا عن الحياة . ثم إن ما جاء في تلك المقولات الكريمة مخالفًا الأصول النحوية المقررة يُحمل على اختلاف اللهجات العربية التي كان النبي ﷺ يراعيها في خطابه للوفود والزائرين من القبائل المختلفة .

وهكذا انتهت المسألة الكريمة من محافل الشقاق والخلاف ، وأصبحت المقولات النبوية الشريفة مادة جاهزة للبحث والدرس ، تنتظر الأقلام والأفهام ، لتوظفها في الموضوعات اللغوية والنحوية ، وتبني بها صرحًا علميًّا مباركًا ، بعون الله .

---

(١) انظر منه ص ٨٥ـ ١٥٠ و ٦٧٧ ـ ٦٩٦ .

(٢) انظر أيضًا ص ١٢٢ من الدافع الحثيث إلى استشهاد النحاة بالحديث ، رسالة في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت الرقم ٨٢٦٤ .

البَابُ الثَّالِثُ

القيمة العلمية للشبهات

الفَصْلُ الأَوَّلُ

اختبار شبهات الاستشكال

تابعنا في الفصل الأول من الباب الماضي مسيرة الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف ، وتلمسنا الخطوات الإيجابية التي ظهرت مع مرورالأيام والقرون ، إذ أصبح ذلك أمرًا منهجيًّا مقررًا ، يستبعد كل تراجع أو خلاف . أما الفصل الثاني فقد عرض علينا ما كانت عليه المسألة نظريًّا بين النحاة والمحدّثين ، إذ بدأت خلافًا جانبيًّا بين أفراد الفريقين ، يقوم على المنافسة والحساسيات العلمية ، ثم صارت صراعًا منهجيًّا ، يتراشق فيه الجانبان بالاتهامات والتسفيه والتجهيل .

وقد تطوع بعض المصلحين فحاول تقريب وجهات النظر وإزالة فتائل الخصام والاتهام ، وانتهى الأمر بإزالة أسباب الشقاق ، وإقرار ما هو قريب من الصواب في الواجبات المنهجية . ولو تتبعت أنت شذرات تلك الخصومة وأصولها الحقيقية لرأيت أن ظاهر الخلاف يؤدي إلى نقطة لقاء واتفاق . فالجانبان مجتمعان على أحقّـيّـة الحديث الشريف بتقدمته ، في الاحتجاج على جميع أقوال العرب . لا خلاف لهذا الإجماع المطلق بينهما ، وما كانت لواحد أو أكثر مقولة تشعر بشيء من التحفظ أو الاحتراس فيه .

وإنما كان الخلاف ، بعد هذا الاتفاق ، على مصداقية نسبة الأحاديث المشرّفة إلى النبي ، عليه السلام . وقد رأيتَ ما كان من مذاهب في هذا الموضوع ، إذ يقر بعضٌ شمول هذه المصداقيةِ الأحاديثَ الصحيحة والحسنة وكثيرًا من الضعيفة ، ويتوسط آخرون فيتحفظون على الحسنة والضعيفة في درجات متفاوتة ، في حين أن آخرين أيضًا يشككون في المصداقية أصلًا ويعارضون الاحتجاج حتى تزول هذه الشكوك .

وهذا يعني أن أصوات المعارضين والمتحفظين ما زالت قائمة في الأذهان والأفهام ،

تثبط همم الباحثين وتعرقل حركاتهم ، وتكاد تقطع عليهم سبل العمل باطمئنان ، رغم ما بذله فريق الوفاق والإصلاح . ولذلك وجب علينا أن نستعرض في هذا الفصل ما أثاره المعارضون من شبهات ، ونختبر مصداقيتها أيضًا ، لننهي البحث برأي موضوعي حميد ، تـَطيح به استشكالات المعارضة ، ويقوم به مبدأ الاحتجاج على بيّنة وطمأنينة . فلنقف إزاء ما أثاروه ، فيمـا يلي من العناوين .

فساد الإسناد :

يتميز علم الحديث بأسلوب في الرواية ، لا يعرفه التاريخ بكامله إلاّ في علوم القرآن . وهو هنا الإسناد ،[١] أي : إضافة الحديث إلى قائله ونسبته إليه . ومضمونه هو السَّـنـَد، أي: حكاية رجال الحديث المرويّ واحدًا عن آخر إلى رسول الله ، وتكون بالنقل المتصل للعدل الضابط عن العدل الضابط ، إلى منتهاه . وقد وضع العلماء لهذا قيودًا وشروطًا دقيقة جدًّا ، بغية حفظ القيمة العلمية للنصوص النبوية ، كان لها اعتماد وتنفيذ في التاريخ . وذلك لِـما له من الأهمية في الضبط ، حتى قيل : ((إن هذا العلم دين . فانظروا عمن تأخذون دينكم)) .[٢]

ومع هذا تجد في المعارضين للاستدلال من يذكر فساد الإسناد ويصف المحدّثين بأنهم لم يكونوا في صدر الإسلام يلتزمون إسناد ما ينقلونه عن الرسول ، فدخل بعد ذلك التدليس والتلفيق والتعصب والوضع ، وكان بعضهم يغضب إذا سئل عن الإسناد .

وحجة هؤلاء المعارضين هي قولُ محمد بن سـيرين : ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد. فلمـا وقعت الفتنة [أي : فتنة عثمان] قالوا : سمُّوا لنا رجالكم . فيُنظر إلى أهل السُّـنّة فيؤخذ حديثهم ، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)) ،[٣] وقولُ البراء : ((ما كل ما

(١) علوم الحديث ص ١٠ ـ ١١ وتدريب الراوي ص ٤ ـ ٦ .

(٢) صحيح مسلم ص ١٤ .

(٣) المصدر السابق ص ١٥ والاحتجاج ص ١٨٢ .

نحدّثكم به عن رسول الله ﷺ سمعناه منه . منه ما سمعناه منه ، ومنه ما حدّثنا به أصحابنا . ونحن لا نكذب)) .[1]

ثم يدعي ذلك المعارض أن هذا الإهمال استمر حتى أوائل القرن الثاني ، محتجًّا بأن الحسن البصري كان يقول : إنّـا ـ والله ـ ما كَذبنا وما كُذِبنا . ولقد غزوت إلى خراسان ، ومعنا ثلاثمائة من أصحاب محمد)) ،[1] وبأن ما اتصل من الأسانيد كان في رواته صاحب بدعة أو كذب أو تعصب أوبَـلَـهٍ وغفلة .

وأنت ترى أن الاحتجاج هنا بهذه الأقوال فيه دَخَـلٌ ، لأنها قد لا تفيد ما استُنتج منها، بل تفيد العكس أيضًا . فعدم السؤال لا يعني الإهمال للراوي الأول ، وإنما يعني ثقة الرواة حينذاك بمن هو أهل لها ، لمعرفتهم أنه عدل ضابط ، وهم لا يتلقون عمن يُكذَّب . ولذلك كان غضبُ من يغضب إذا سئل ، فهو يؤلمه أن يُـظنّ فيه الكذب أو التدليس أو الجهل بقيمة ما روى .[2] ومن ثَم تجد أن انسياق المُعارض وراء الطعن في مصداقية الروايات قد حمله على التوجيه الفاسد للمقولات ، واستنتاج ما هو عكس المراد .

وهذا عبد الله بن عباس يقول [3]: ((إنْ كان الحديث لـيَـبلغني عن الرجل ، فآتي بابه وهو قائل ، فأتوسد ردائي على بابه يسفي عليّ الريح من التراب ، فيخرج فيراني ، فيقول : يا ابن عم رسول الله ﷺ ، ما جاء بك ؟ هـلاّ أرسلتَ إليّ فـآتـيـك . فأقول : لا ، فأنا أحـق أن آتيك)) . قال : فأسأله عن الحديث . . .

وربمـا حملهم ذلك على الرحيل إلى بلد آخر . فقد رحل جابر بن عبد الله من المدينة المنورة إلى دمشق ليسـأل عبد الله بن أُنيس عن حديث في قصاص الـمـظـالـم بين الناس يوم

(١) انظر مجلة كلية الشريعة ببغداد ٣ : ٨ لعام ١٩٦٦ والاحتجاج ص ١٨٢ -١٨٣ .

(٢) انظر تأويل مختلف الحديث ص ١٢ .

(٣) البداية والنهاية ٨ : ٢٩٨ وصفحات من صبر العلماء على شدائد العلم ص ٣٧ - ٣٨ . وقائل أي : نائم في القيلولة .

القيامة ، ثم سمع منه وحاوره في الرواية والمعنى .[١] وقال أبو العالية : كنّا نسمع بالرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالمدينة ، ونحن بالبصرة ، فما نرضى حتى أتيناهم فسمعنا منهم .[٢]

وكانوا أيضًا يتابعون التحقيق في حلقات السند ، ما أمكنهم ذلك في الأحياء ، ليطمئنوا إلى ما يتلقون . فهذا أحد المحدّثين سمع من الربيع بن خيثم حديثًا فسأله : من حدّثك ؟ قال : عمرو بن ميمون . فلقي عمرًا وقال له : من حدثك ؟ قال : عبد الرحمن بن أبي ليلى . فلقي عبدَ الرحمن وسأله : من حدثك ؟ قال : أبو أيوب صاحبُ رسول الله ﷺ .[٣]

وقد كثرت توجيهات العلماء تلاميذَهم في هذه السبيل ، ليكونوا على حذر في التلقي والرواية .[٤] فعبد الله بن المبارك يقول : « الإسناد من الدين . ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء » ، وطاوس بن كَيسان يوصي من يتلقى الأحاديث ، بقوله : « إن كان صاحبك مَليًّا ، [أي : ثقة ضابطًا متقنًا يوثق بدينه ومعرفته ويُعتمد عليه] ، فخذ عنه » . وكان يقول بعضهم لبعض : لا يُقبل عن رسول الله ﷺ إلاّ من الثّقات . ولـمّا عيب على عبد الله بن عمر أنه لا يتكلم في كثير من الأحكام قال : « أعظمُ من ذلك ـ والله ـ عند الله ، وعند مَن عقل عن الله ، أن أقول بغير علم ، أو أُخبر به عن غير ثقة » .

وطالما حذروا ممن لا يجوز الأخذ عمن عُرف ، بالتساهل في الضبط والأداء والدراية أو بالمجون والخلاعة أو بالكذب والوضع ، أو بالبدع أو التعصب ، وإن كان في ظاهره ذا دين وصلاح.[٥] كالذي قيل في عبّاد بن كثير ومحمد بن سعيد ورَوح بن غُطيف والحارث الأعور والمغيرة بن سعيد وجابر بن يزيد وأبي داود الأعمى والحسن بن عمارة ... وكثير من

(١) المستدرك ٢ : ٤٣٨ والرحلة في طلب الحديث ص ١١ ـ ١٢ .

(٢) المصدر الثاني المتقدم تحت الرقمين ٢٠ و٢١ . وانظر السنة المطهرة والتحديات ص ٢٧ ـ ٣٠ .

(٣) انظر الكفاية ص ٢١١ ـ ٢١٦ .

(٤) انظر صحيح مسلم ص ١٤ ـ ٢٩ .

(٥) انظر الكفاية ص ١٥٣ ـ ١٦١ .

القُصّاص . ولهذا كان العالِم إذا تلقى سندًا لا يعرف أحوال رجاله سأل راويَه الثقةَ عنهم، كلّ واحد منهم على حده ، حتى يستوثق مما يحمل . ولما حدّث الزُّهري بحديث وقيل لـه : ((هاته بلا إسناد)) قال : أترقَى السطح بلا سُلّـم ؟

وقد عبر الإمام مسلم عن وجوب ذلك ، بما رواه عن أبي الزناد من قوله : ((أدركتُ بالمدينة مائة كلهم مأمون ، ما يؤخذ عنهم الحديث ، يقال : ليس من أهله)) . ثم ختم ما أورد من التحذير والوعيد ، قائلًا : فإذا كان الراوي ليس بمعدِن للصدق والأمانة ، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ، ولم يبيّن ما فيه لغيره ممن جهل معرفته ، كان آثمًا بفعل ذلك ، غاشًّا لعوام المسلمين .(١)

تلك المقولات النظرية تجدها وافرة في كتب الحديث وعلومه ، وقد ظاهرتها تطبيقات عملية في كتب الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات ، إذ ترى النصوص النبوية المطهَّرة تتقدمها عشرات الألوف من الأسانيد تامة متصلة بالصحابةِ الكرام فقائلـها ، عليه السلام .

وإن كان واحد من تلك الأسانيد غير متصل قيل عنه : ((مقطوع أو مرسل أو منقطع أو موقوف أو معضل)) ، أو كان فيه مطعن من مطاعن الضعف والتحيز والافتئات وُصف بما فيه . والأحاديث التي جاءت على مثل هذه الأحوال معروفة ومميزة في كتب العلماء ، ولها درجات في القيمة العلمية يدركها جميع من صنف في الحديث ، ولا يمكن أن تدخل في عداد ما اتصل سنده بصحة واستقامة .

وهذا يعني أن الذين ما كانوا يلتزمون الإسناد في الصدر الأول ، على تقدير قبول زعمه إطلاقًا وصحة حصوله ، هزتهم الفتنة في أواخر خلافة عثمان ـ رضي الله عنه ـ وما كان بعدها من عقابيل ، فصاروا يرجعون إلى ما رووا ليستعيدوا مَن نقل الأحاديث إليهم ، وهم يتقنون ذلك بدقة لأنه جزء من الدين ، فيردّوا كل حديث إلى راويه في إسنادهم ويصلوه

(١) صحيح مسلم ص ٢٨ .

بالنبي ، عليه السلام . ثم شرعوا يتبّعون ذلك النهج الإسنادي المحقَّق فيما تلقوه بعد .

والعلماء الذين دونوا الأحاديث منذ أوائل العهد الأموي ، كما ذكرنا في الفصل الأول من الباب الأول ، يعرفون هذه الأمور التاريخية وملابساتها ، وينزّلون كل إسناد في منزلته من القيم العلمية المحددة ، ثم ينصون على درجته بدقة وإحكام . وكذلك سارت الأمور حتى عصرنا هذا ، إذ ما زالت مصنفات التقويم بالحكم تصدر عن جماهير العلماء على الأحاديث ومجموعات الحديث المختلفة . وهي كثيرة جدًّا جدًّا ، لا يجهل حالها من له نصيب من العلم .

وإذا كان بعض القدماء شُغل عن ذلك ، لأسباب منهجية أو ظروف شخصية ، فإن أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد قد تنبهوا إليه واستدركوه عليه وراعوه في مصنفاتهم ، فاختاروا من مئات آلاف الأحاديث الصحيحة ما يناسب مناهجهم ، وميزوا بين الصحيح والسقيم ،(١) كما نصوا بذلك في كتبهم أو رواه عنهم رجال التاريخ .

فالإمام مالك بن أنس أمضى في تصنيف « الموطأ » ٤٠ سنة ، اختار له من مخزون السُّنّة النبوية أكثر من ١٠٠٠٠ حديث ، ثم لبث ينظر فيها ويختار منها ويسقط ما دونه ، حتى أبقى ما يحويه الآن وهو ١٧٢٠ .(٢) قال سفيان بن عيينة : « رحم الله مالكًا ، ما كان أشد انتقادَه للرجال » !(٣) ولهذا فإن ما جاء في كتابه مرسلًا قد ثَبَتَ اتصال أسانيده إلاّ حديثًا واحدًا ، وما كان منقطعًا ثبت اتصاله في غير طريق الموطأ ، وما كان موقوفًا فهو في حكم المرفوع ، وما كان من البلاغات أخرج عبد البرّ إسناده بالطريق الصحيحة إلاّ أربعة.(٤)

والإمام البخاري أمضى ١٦ سنة في تنقيح « الجامع الصحيح » ، وكان يحفظ ٦٠٠٠٠٠ حديث فيها من الصحيح ١٠٠٠٠٠ اختار منها قرابة ٧٠٠٠ لكتابه هذا مع

(١) انظر تأويل مختلف الحديث ص ٧٤ ـ ٧٥ .

(٢) كشف المغطى ص ٥٢ . وانظر الاستذكار ١ : ٨٤ .

(٣) شرح الزرقاني ١ : ٣ .

(٤) انظر كشف المغطى ص ٢١ ـ ٢٤ .

مراعاة التكرار ، ثم عرضها على معاصريه من العلماء الحُـفّاظ الأثبات ، فشهدوا لما في مصنفه بالصحة إلاّ في أربعة منها .[١] والإمام مسلم استغرق في تأليف كتابه أكثر من ١٥ سنة ، وقال عنه الشيخ الماسَرجِسي ، وهو أحد تلاميذه : ((سمعت مسلمًا يقول : صنفت هذا الصحيح من ثلاثمِائـة ألف حديث مسموعة)) .[٢] وجاء مجموع ما اختاره و خرجه ٣٠٣٣ .

وكذلك أو قريب منه ما كانت عليه مصنفات الأحاديث المشهورة . أما ما جاء في غيرها ، من كتب المتأخرين والأدباء والوعّاظ والقصاصين والمتصوفة ، فهو ذو شأن آخر ، يقتضي التثبت والتحقيق قبل إدراجه في عداد الصحاح والموثقات .

وعلى هذا فإن ما ذُكر من مسوغات الاستشكال في القيمة التاريخية للإسناد ـ وهو قول مختلّ جدًّا ـ غفل عن هذه الحقائق الموضوعية في تاريخ علم الحديث . وما روي عن الصحابة والتابعين من قبيل ذلك كان لـه في حينه ما يسوّغه ، ثم تدارك المحدّثون انفسُهم ما صدر عنهم ، واستدركوا مصادرهم في الرواية ـ وهم أعلم بها ـ ليؤخذ عنهم ما هو صحيح موثق، ويترك ما كان فيه علة أو شذوذ .

افتقاد المدوّنات الأُولى :

كنا أوردنا ، في الفصل الأول من هذا الكتاب ، ما كان عليه الصحابة الكرام من تسجيل للحديث الشريف بالمداد الأسود ، مع حفظه في الصدور والبصائر بالمداد الأبيض . وقد كانت تلك المسجلات الكتابية كثيرة العدد ، أوردنا أسماء حوالي ثلاثين صحابيًّا ممن شاركوا في تدوينها ، كل منهم يسجل ما سمعه من النبي ، عليه السلام .

يضاف إلى ذلك ما حصل من العهود والمواثيق والرسائل النبوية ، وهي مدونة في أوانها وثابتة في المصنفات العلمية ، وتقع في عدة مجلدات . ولو استقصيتَ ما تضمنته تلك

---

(١) انظر كوثر المعاني الدراري ١ : ١٠٢ .

(٢) تذكرة الحفاظ ٢ : ٥٨٩ ووفيات الأعيان ٥ : ١٩٤ .

الأعمال الفردية ، مع هذه المجلدات ، لكان لديك عشرات الألوف من الأحاديث المعتبرة .

ومع هذا كله ، تسمع في عصرنا الحاضر من يزعم أن بعض الرسائل جاء في بطون الكتب ، وأن الصحف المدوَّنة بقيت وقفًا على أصحابها ، ولم يتلقها أحد عنهم ، إلاّ صحيفة أبي هريرة رواها عنه ودونها همام بن منبّه ، ونقلها الإمام أحمد في مسنده .(١)

وعندما تتصفح واقع تلك الآثار تجد ما ينقض هذا الزعم . فصحيفة عبد الله بن عمرو مثلًا جاءتنا عن طريق مسند ابن حنبل ، وصحيفتا أبي موسى الأشعري وجابر بن عبد الله منهما نسخ خطية ، بعضها في مكتبة شهيد علي باشا .(٢) وكان قتادة بن دعامة يقول : لأنا بصحيفة جابر أحفظُ مني لسورة البقرة .(٣)

وعبد الله بن مسعود كان يروي صحيفته لتلاميذه في الكوفة ، وقد أخرج ابنه عبد الرحمن كتابًا من ذلك ، وحلف أنه من خط أبيه بيده .(٤) ثم إن صحيفة أبي هريرة نشرها محقّقـة محمد حميد الله ، والوثائق والرسائل والعهود نشرت في بضعة مجلدات ، وفي طبعات مختلفة . فلا مجال ، بعد هذا كله ، للتقول والزعم رجمًا بالغيب.

ونسخة الأحاديث للإمام علي رواها عنه خالد بن أبي كريمة ، ونسخة ثانية رواها خالد بن طهمان ، وكانت عند حُجر بن عدي الكندي صحيفة للإمام أيضًا .(٥) وكانت صحيفة سعد بن عبادة عند ابنه ، وهو يروي للناس منها ،(٦) وكتاب معاذ بن جبل منه نسخة

(١) لمحات في أصول الحديث ص ٦٤ والاحتجاج ص ١٩٠ . . .

(٢) انظر علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٣ ـ ٢٧ والحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٢٢ ـ ٢٣ والمسند ٤ : ٣٩٦ والخلاصة للطيبي ص ١٠ .

(٣) التاريخ الكبير ٤ : ١ : ١٨٦ .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ١ : ٣١١ .

(٥) رجال النجاشي ص ١٥١ والطبقات الكبرى ٦ : ٢٢٠ .

(٦) المسند ٥ : ٢٨٥ وسنن الترمذي ٣ : ٦٥٧ .

عند موسى بن طلحة وثانية عند ابن عائذ ،[١] وصحيفة أبي سلام جدّ يحيى بن أبي كثير كان حفيده يملي منها للناس فيكتبون ،[٢] وكتاب للنبي ـ عليه السلام ـ رواه حنظلة بن الربيع ،[٣] وكتاب للسيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ تفتحه أمام أبي سلمة المخزومي ، وتنظر فيه طويلًا ، ثم تملي عليه حفظًا ولفظًا ،[٤] وصحف أبي هريرة كانت كثيرة ، كتب منها ما سمعه تلامذته بإجازة منه ، وألّف منها همام بن منبه صحيفة نسبت إليه أيضًا . وقال بشير بن نهيك : كنت أكتب عند أبي هريرة ما سمعته منه . فإذا أردت أن أفارقه جئت بالكتاب فقرأته عليه فقلت : أليس هذا ما سمعته ؟ قال : نعم .[٥]

ثم إن ما جمعه عبد الله بن عباس من المدوّنات كان يروي منه لتلامذته ، وهم يكتبون عنه . وقد ذكر سعيد بن جبير أنه كان يكتب من ذلك في صحيفته حتى يملأها ، ويكتب في نعله حتى يملأها أيضًا ، ويكتب في كفه . ولما توفي ابن عباس ورث عنه ابنه حِمل بعير من كتبه ، وصار يستفيد منها .[٦]

والبراء بن عازب ـ وهو صاحب صحيفة معروفة ـ كان يحدّث ومَن حوله يكتبون على أيديهم بالقصب.[٧] وكذلك كان أنس بن مالك يملي مما صنف ، والناس حوله يكتبون، فكان من ذلك عدة صحف.[٨] أما ما صنفه أبو رافع من استفتاح الصلاة فقد دفعه إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، وما كان له من السنن والأحكام والقضايا فقد بقي بعده بين

---

(١) المسند ٥ : ٢٢٨ ودلائل التوثيق ص ٤١٨ .

(٢) المراسيل للرازي ص ١٤٣ وجامع التحصيل العلائي ص ٢٩٩ .

(٣) الفهرست للطوسي ص ٩١ .

(٤) كفاية الأثر ص ١٨٩ ـ ١٩٢ .

(٥) جامع بيان العلم ١ : ٧٢ ـ ٧٤ ومعرفة النسخ ص ٢٦١ والمحدث الفاصل ص ٥٣٨ ودلائل التوثيق ص ٤٣٦ .

(٦) الطبقات الكبرى ٦ : ١٧٩ و ٢٥٧ و ٥ : ٢١٦ والمحدث الفاصل ص ٣٧٤ وتقييد العلم ص ١٣٦ .

(٧) جامع البيان ١ : ٧٣ وتقييد العلم ص ١٠٥ والسنة قبل التدوين ص ٣٢٠ .

(٨) تاريخ بغداد ٨ : ٢٥٩ ومعرفة النسخ ص ٩٩ ودلائل التوثيق ص ٤٦٠ .

الناس ، في الغاية القصوى من التعظيم .[(١)]

أضف إلى هذا كله أن ما سجله أولئك الصحابة والتابعون الكرام قد تلقاه الرواة ، فيما بعد ، ونقلوه إلى أجيال المحدّثين بالأسانيد الموثقة كتابة أو رواية ، فتولد عنه عشرات ومئات من البُنيّات والحُفيّدات تتكاثر مع الأيام ، فاستعان بها عبد العزيز بن مروان وابنه عمر في التدوين العامّ الذي قاما به حينذاك . ومن هذا التدوين وتلك المسجلات الفردية المتكاثرة ، انتشرت آثار السُّنّة الكريمة في الأصقاع الإسلامية المختلفة ، تثبت دعائم الرواية العلمية المتقنة في الصدور والصحف .

حتى إذا جاء رجال الفقهيات والمسانيد والسنن الأولى وجدوا المقولات النبوية جاهزة للتصنيف المنهجي ، تمدهم بما يملأ عشرات المجلدات . ثم كانت جهود أصحاب الموطأ والصحاح والسنن الكبرى ، فجاء في تضاعيفها الكثير الكثير مما حفظته تلك الصدور والسطور الوفية المحبة للرسول الكريم والشرع الحنيف ، بعد بحث واختيار يناسبان المناهج المقررة لمؤلفات الأحاديث في التاريخ .

ومن مجمل هذه الأخبار الواقعية ، تجد أن أقادم المدونات عاشت بحيوية ونشاط ، تتداولها الأقلام والصدور ، ترافقها الأسانيد المتسلسلة المعتبرة ، بين البلدان الإسلامية والعقود المتوالية ، ثم استقرت حصائلها فيما وصل إلينا من مصنفات الحديث الشريف . فكيف يدعي طلاب الشبهات والأراجيف أن الصحف المدونة بقيت في حوزة أصحابها ، ولم يطلع عليها أحد ، فلم يكن لها حضور أو ظهور في تأريخ المصنفات الحديثية ؟

المسألة الخليلية :

ذهب بعض المعاصرين إلى أن الطبقتين الأولى والثانية من الواضعين للنحو استشهدوا بالحديث الشريف . وذلك حين لم يكن الفساد اللغوي قد عم ، وكان رواة الأحاديث

(١) الكفاية ص ٣٣٠ والمراجعات ص ١١٠ والسنة قبل التدوين ص ٣٤٦ . وانظر تدوين السنة الشريفة ص٢٠٢ـ٢٦٠ .

يتشددون في التلقي والنقل على الوجه الصحيح الموثوق به ، ولم يكن وضَعة الحديث قد ظهروا بعد ، وأن الاستشهاد كان أكثره بها هو مروي بالتواتر ، أو الأحاديث المشهورة التي رواها كثرة من المحدّثين بلفظ واحد .

وجاء في هذا القول أن بعض الكوفيين استشهدوا بذلك ، في حين أن البصريين تشددوا في عدم الاستشهاد لظهور الرواية بالمعنى ، وأن الخليل بن أحمد هو الذي أثبت عدم الاحتجاج بالحديث إذ كان أكثر حملته من الأعاجم الذين لا يوثق بهم في الفصاحة .(١)

والحق أن مضمون هذا المذهب ، في مجمله ، مبني على الظن والتخمين ، بدون دليل علمي واحد . فما وصل إلينا من التاريخ عن الواضعين للنحو ليس فيه شيء من الشواهد الحديثية ، لا المتواترة ولا المشهورة ولا ما دونها . وكذلك أمر تشدد البصريين ليس عليه نص ، أو إشارة أو توجيه .

ثم إن ما نسب إلى الخليل هنا هو أبعد من ذلك وأمعن في الخيال . فبالإضافة إلى عدم الدليل عليه ، نجد أن الخليل قد أورد في كتابه ((العين)) أعدادًا وافرة جدًّا من الأحاديث ، بعضها للاحتجاج ، وبعض للاستشهاد ، وبعض للاستئناس والتزكية . فكيف يتهم بمثل تلك المقولات ؟ ثم إنه أول من ورد في كتابه النحوي حديث شريف ، كما بسطنا في الفصل الأول من الباب الثاني . أما الرواية بالمعنى وفساد اللغة وكثرة الرواة الأعاجم فلكل منها موضع آخر ، يكون فيه بحث وتفصيل ، إن شاء الله تعالى .

الاستشهاد للشذوذ :

يردّ بعض المعاصرين أيضًا سبب غياب الأحاديث المطهّرة أو قلتها ، في ميادين البحث النحوي ، إلى المنهج التقليدي الذي سار عليه قدماء النحاة ومن ظاهرهم ، في أساليب الاستدلال والاحتجاج . ذلك أنهم كانوا يبسطون المسائل والمعلومات المشهورة

(١) في اللهجات العربية ص ٥٠ والجلسة ٢١ من جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة والمدارس النحوية ص ٤٧ .

والمطردة ، كما قيل ، متتابعة بيسر وصفاء من دون شواهد وأدلة ، لما هي عليه من البيان والاستقرار في النفوس ، وأن الموضوعات الشاذّة الشائكة هي التي تقتضي الأدلة بحُجج تقررها ، وتسوّغ لها القبول والرضا في الأفهام والألسنة والأقلام .

ولما كان الحديث الشريف يمثل الأساليب القياسية المطردة ، كما يقولون ، لم يكن فيه ما يُحتاج إليه أو يستعان به خلال البحث ، واكتُفي بها في القراءات القرآنية وكلام العرب بشعره ونثره ، حين الحاجة إلى شواهد للاحتجاج والبيان . وأنت ترى أن هذا التعليل يتضمن أمرين ، فيهما نظر أيُّ نظر!

أولهما اقتصار المواد الاستدلالية على مسائل الشذوذ ، وهو في حاجة إلى البسط والاختبار ، فيما جاءنا من المصنفات النحوية . إليك الآن موضوعًا وقع بين يدَيّ ، من كتاب « المقتضب »[1] للمبرد عنوانه « هذا باب النداء » . استقرِ معي ما في صفحاته الأولى من أنواع النداء وتوابعه ، تجدْ ٧ آيات و ٦ أبيات من الشعر ، مع أمثلة نثرية كثيرة . وليس في ذلك المجموع من الأدلة ما يحمل شذوذًا سوى بيتين .

ثم تقف معي من كتاب « الجُمل »[2] للزجاجي إزاء « باب النداء » نفسه ، على الصفحات الأولى أيضًا ، وفيها أنواع المنادى ونعته والعطف عليه ، فتجد شواهد وأمثلة تبلغ العشرات ، منها ٥ آيات قرآنية و٩ أبيات شعرية ، وأمثلة نثرية كثيرة جدًّا . وإذا تفحصت مواطن إيراد هذه المجموعة كلها تبين لك أن ما جاء منها لتعبير غريب أو شاذّ هو نادر ، يكاد ينحصر في آخر الشواهد ، بيت جرير في مديح عمر بن عبد العزيز .

هذا ما تحصل بين أيدينا أنا وأنت ، من كتابين هما أصل في البحث الإعرابي . ولو تصفحت مواضع أُخرى منهما أو من غيرهما ، في موضوعات صرفية ، لرأيت ما هو قريب

(١) في ٤ : ٢٠٢ـ٢١٣ .

(٢) ص ١٤٧ ـ ١٥٤ .

من ذلك أو أكثر دلالة على ما وصلنا إليه . فليس إذًا طلب الشذوذ هو سبب إغفال الشواهد النبوية ، لأن البحث النحوي إنما هو تقرير الأصول القياسية أولًا ، ثم ما يعرض من خلاف لـها في بعض الموضوعات .

والأمر الثاني ، مما أثارته مقولة المعاصرين ههنا ، هو استمرار النصوص المشرَّفة على الطريق المتلئبة من الأصول القياسية في قواعد التعبير ، مما جعلها غير ذات وظيفة فيما يحتاج إليه النحاة ، من أدلة على مسائل الشذوذ عن الاطّراد في التقعيد .

نعم إن أكثر ما جاء من قول عن النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ هو من القياسي المطرد. هذا أمر لا يختلف فيه اثنان ، وكذلك شأن الآيات الكريمة ، فلِمَ كانت مخصوصة بالمتابعة من دونه ؟ ثم إنه قد ورد عنه أيضًا عدد وافر من التعبير بلهجات بعض القبائل ، في مخاطبته إياها ، وهو يخالف ذلك المقيس ويمثل خروجًا عليه بأشكال متعددة . و لو كان هذا المسوّغ أصلًا في مطالب النحاة لوجدوا في ذلك العدد الوافر أدلة تخدم مسيرتهم . ويمكنك الرجوع إلى كتاب ((شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)) ، لترى موردًا ثرًّا ، بما جاء من أساليب التركيب الغريبة عما قرره النحاة في التأصيل والتقعيد . فعَلامَ أُغفل ذلك ؟

إنّ في هذا كفاية لكشف ما تتضمنه المقولات المعاصرة ، من تعجل في مجاراة مذهب الروافض والمرجفين ، ومحاولة تفسيره والاحتجاج لـه بما لا يقوم على قدميه ، ولا يثبث أمام الفحص والاختبار . وما مَثَل هذه الحجج المطروحة إلاّ مَثَل ما أشبهها من النظائر ، تبيّنتَ هشاشة بنيانها وسوء منقلبها ، وسرعة تلاشيها في موطن البحث والتقويم . ولعلك تذكر هنا ما قاله أحمد بن فارس في الغزل معرِّضًا بوهي حُجج النحاة :[1]

مَـرَّتْ ، بِـنـا ، هَـيفـاءُ مَـقـدُودةٌ ... تُـركِـيَّـةٌ ، تُـنـمَـى لِـتُـركـيِّ
تَـرنُـو ، بِـطَـرْفٍ فـاتِنٍ ، فـاتِـرٍ ... أضـعَـفَ ، مِـن حُـجَّـةِ نَـحـوِيِّ

(١) وفيات الأعيان ١ : ١١٩ .

الجهل بأصول الرواية :

طلع علينا في القرن السادس إمام نحويّ ، يورد شُبهًا في بعض روايات المحدّثين ، ويبني عليها التحرز والتحفظ وما يكون بسببها من خلاف بين العلماء ، تنتقل آثاره إلى ضعف الاحتجاج . وقد ذكر في ذلك نماذج من التصحيف ، والحذف ، وإغفال مناسبة الحديث ، والغفلة عن تمامه ، والنقل من الصحف بدون التلقي عن الشيوخ . وبهذا يصبح للأحاديث معان تخالف المراد أو تعكسه وتفسده .[1] وكأنه يردّ بذلك على نداء ابن حزم ، ويعتذر لما كان عليه أكثر النحاة ، من قلة الاحتجاج بالأحاديث .

فهو يرى أن كثيرين من المحدّثين لايضبطون الحروف اتكالًا على الحفظ ، ثم يقرؤونها مصحَّفة تخل بالمراد . ومن ذلك ، كما قال ، روايتهم : ((دخلتُ الجنّةَ ، فرأيتُ فيها حَبائلَ اللُّؤلؤِ)) ، والحبائل : جمع الحِبالة ، وهي شباك تصاد بها الوحوش . فلا وجه لهذه الرواية عنده ، والصواب : جَنابذَ ، جمع جُنبُذة . وهي القُبّة .

وفي الحذف قد يصبح للنص معنى يعكس المراد . نحو ماروواه قوم عن عبد الله بن مسعود أنه سئل عن ليلة الجِنّ ، فقال : ((ما شهدها منّا أحد)) . وقد أسقط هؤلاء كلمة عكسَت المعنى ، وناقض ما رُوي عنه من طريق آخر . وإنما الرواية بورود ((غيري)) بعد كلمة ((أحد)) ، فأسقط الرواة ما هو من تمام الكلام .

وإغفال السبب الموجب للحديث يكون منه إشكال في المعنى ، كالذي رُوي من أمر النبي بقطع أيدي العُرَنِيِّينَ[2] المرتدِّين عن الإسلام وسمل عيونهم وتركهم بالحَرّة حتى ماتوا . وهذا يعارض ما جاء عنه من النهي عن المُثلة . ولو قُدِّم في الرواية ما كان من هؤلاء المجرمين ، إذ مثَّلوا بالراعي وسرقوا الإبل، لتبيّن أن جزاءهم كان من جنس فعلهم.

(١) الإنصاف في التنبيه . . . ص١٧٤ ـ ١٨٩ .

(٢) في المطبوعة : العُرَنِيِّين .

ومن الغفلة عن تمام الحديث ما رواه أبو هريرة ، في الحديث : ((إن يَكُـنِ الشُّؤمُ ففي ثـَلاثٍ : الدّار والمَرأة والفَـرَس)) . قد ذكرَتِ السيدة عائشة أن الرسول ﷺ قال : ((كانَ أهلُ الجاهِـلِيـّةِ يَـقُـولـُونَ : إنْ يَـكُـنِ الشـُّؤمُ . . .)) ، فدخل أبو هريرة ، فسمع آخر الحديث ولـم يسمع أوله .

ونقلُ الحديث من الصحف ، دون لقاء الشيوخ ولقاء الأئمة ، يَتسامح فيه جدًّا كثيرون ، ويعوّلون على الإجازة لهم . فإذا أخذوا مما في الكتب ، مما لا يعلمون صحيحها من سقيمها ، صحفوا الحروف وبدلوا الألفاظ . قال صاحب هذه الشبهات المتعددة ، وهو البطَلْيَـوسي : وقد صار علم أكثر الناس في زمننا هذا على هذه الصفة ، ليس بأيديهم من العلم إلا أسماء الكتب .[١]

تلك الشبهات أثارها صاحبها في القرن السادس ، كما ذكرنا . ولو رجعت أنت إلى تاريخ علم الحديث لرأيت أن قدماء رجاله تداركوا ذلك ، وقرروا أحكامًا تراعي احتمالاته وتحول دون حصول الإخلال والتوهم في روايات المحدّثين . فقد أجمع جمهور الأئمة على أن يُشترط فيمن يُحتج بروايته أن يكون عدلًا ضابطًا لِـما يرويه ، أي : ثقة في دينه معروفًا بالصدق عاقلًا لما يحدّث به .[٢]

والعدل هو المسلم البالغ العاقل السليم من الفسق والبدع والأهواء وخوارم المروءة ، وغالبٌ عليه الصواب ، ومعروفٌ عند العلماء بالاستقامة والتقوى وطلب الحديث وصرف عنايته إليه ، يحفـظ عن العلماء لا من الصحف ، أو يسمع منهم ويكتب بإتقان ثم يحفظ من كتابته . وإنما يُعرف هذا بتنصيص المعدِّلين ، أو الشهرة المستفيضة .

والضابط هو المتيقظ غير المغفّـل ، يتقن ما يسمعه وقت سماعه ، ويتحرز ويتحفظ

(١) وانظر الكفاية ص ٣ ـ ٤ .

(٢) انظر الرسالة للشافعي ص ٣٧٠ والكفاية ص ٧٨ ـ ١٣٢ .

على المدلّسين ، ويفهم ما يقال ويعرف مراتب الرجال ، ثم يكرر ما تلقاه حتى يتقن حفظه ، ويتثبتُ في الرواية حال التلقي والحفظ والأداء كالآية القرآنية ، ويتوقف عما عارضه الشك فيه ، ثم يروي الحديث بألفاظه كما سمع . ويُعرف هذا أيضًا بموافقته رواياتِ الثقات المشهورين بالضبط والإتقان .(١)

وهذا كله مشروط فيمن يروي من حفظه أو من كتابه ، ومعروف مقرر عند أصحاب الشأن في علم الحديث منذ نشأته . حتى لقد قال الإمام مالك بن أنس : «لا أكتب إلاّ عن رجل يَعرف ما يخرج من رأسه» ، وذكر الفضل بن دُكين أنه لا يؤخذ إلاّ عمن يدري ما كتب حين كتب ، وهو صدوق مؤتمن ، ويحدّث يوم يحدّث ويدري ما يحدّث به .

وقيل للإمام الشافعي : «قد أراك تَقبل شهادة من لا تَقبَل حديثه» ، فقال : «لِكِبَرِ أمر الحديث وموقعه من المسلمين ، ولِمعنًى بيِّن» . قيل : وما هو ؟ قال : تكون اللفظة تُترَك من الحديث فيختل معناه ، أويُنطق بها بغير لفظ المحدِّث ، والناطق بها غير عامد لإحالة الحديث ، فيُحيل معناه . فإذا كان الذي يحمل الحديث يجهل المعنى ، وكان غير عاقل للحديث ، لم يُقبل حديثه إذ كان يحمل ما لا يَعقل . قيل : أفيكون عدلًا غير مقبول الحديث ؟ قال : نعم . إذا كان كما وصفتُ كان هذا موضع ظنّة بيّنة يُرَدُّ بها حديثُه . فالظنّة فيمن لا يؤدي الحديث بحروفه ولا يَعقل معانيه أبينُ منها في الشهادة .(٢)

ومن ثَم فقد اهتم العلماء بما قد يقع في الحديث ، من أوهام وسقطات ، ففصّلوا أساليب التلقي والكتابة والرواية ، في مصنفات خاصة وكتب عامة ، وقعّدوا ضوابط الدقة والاحتراز والتحفظ ، وبسطوا صور الوهم والسهو والتصحيف والتحريف والتدليس والتلفيق ، والتحمل والإسناد والحفظ . . . ليقطعوا على طلاب التحديث سبل الوهم ،

---

(١) علم الحديث ص ٩٤ ـ ٩٦ والكفاية ص ١٦١ ـ ١٦٩ .

(٢) الكفاية ص ١٧٠ .

ويسدوا أبواب التخليط ومنافذ الإفساد .(١)

وقد كنا ذكرنا ، في الفصل الثاني من الباب الأول ، أنواع العلوم والمعارف والخبرات التي تحفظ للحديث الشريف أصالته وخلوده على الزمن . ونضيف الآن ما وضعه العلماء من مصنفات تأصيلية أو نقدية لتقويم المحدّثين ومصنفاتهم ، حددت مراتب الرجال ومنازلهم وما يكون في كل من الثقة والضعف ، مع ذكر الصفات والخصائص الملازمة لذلك ، والنماذج التطبيقية الدالة عليه .

ومن ذلك مصنفات : علوم الحديث ، وتقييد العلم ، وعلم الرواية ، وقواعد التحديث ، وطبقات المحدثين والحفاظ والعلماء ، والنصيحة لأهل الحديث ، وعلل الحديث، والإلزامات ، والتصحيف والأغلاط والأوهام ، وتاريخ الرجال ، والضعفاء والمتروكين والمدلسين والوضّاعين ، والمزكَّين والثقات ، والجرح والتعديل ، ومعرفة الرجال ، والمنسوبين إلى البدعة من المحدثين ، ونقد العلماء ، والراوي والواعي ، وتدريب الراوي ، والناسخ والمنسوخ ، والأسماء والكنى ، والآحاد في أسماء الصحابة ، والمؤتلف والمختلف ، والمتفق والمفترق ، ومشتبه التسمية ، والمتشابه في الرسم ، وسمات الخط ورقومه ، والغوامض والمبهمات ، ومختلف الحديث ، وتقييد المهمل وتمييز المشكل ، والصحيح والسقيم ، وتصحيح الأوهام ، وآداب الإملاء والاستملاء ، وأصول الرواية وتقييد السماع . . .

ولو تصفحت أنت ما رواه عن شيوخه أبو بكر محمد بن خير الأندلسي ،(٢) من تلك المصنفات العلمية والتطبيقية لرأيت مادة ضخمة جدًّا ، تهيئ للمقولات الكريمة صيانة كاملة عن بقاء شيء مما ذكره أصحاب الشبهات ، فيما ميّزه العلماء واستخلصوه وحكموا عليه بالصحة أو الحسن والصفاء .

---

(١) انظر المصدر المتقدم ص ١٣٢ ـ ١٧٠ .

(٢) فهرسة ابن خير ص ٢٠٣ ـ ٢٣٠ .

أما الشبهات التي أوردها البطَلْـيَـوسي وأنصاره فقد رصد أحوالها رجال النقد والتحقيق في رسائل وكتب كثيرة ، وبسطوا ما وقع فيه أصحابها من أوهام ، ونبهوا الناس على ذلك ، في مصنفات خاصة متعددة الأصناف والأشكال ، وميزوها مما سواها ليتجنبها الرواة ولا يقعوا في شباكها . ولقد ذكر البطليوسي نفسه أن علماء الحديث ، كالبخاري ومسلم وابن مَعين ، قد انتقدوا الروايات وحرروها ، ونبهوا على ضعفاء المحدّثين المتهمين حتى ضج من ذلك من كان في عصرهم .[1]

ثم ختم مقولاته بأن ما أورده من الشبهات قد تداركه نقّاد الحديث المميزون لصحيحه من سقيمه . فإذا ورد عليهم ما هو ضعيف المسموع أو مخالف للمشهور انتقدوا رجاله . فإن وجدوا فيهم متهمًا استرابوا به وأهملوه ، وإلاّ رجعوا إلى التأويل . فإن وُجد له تأويل حُمل عليه ، وإلاّ نُسب إلى غلط مما ذُكر قبل .[2]

وأما النمـاذج التي اسـتدل بها على تلك الشبهات فهي تحمل في طياتها التهافت والاضمحلال ، بما يزيل أثر كل اعتراض . فحديث ((اللؤلؤ)) أخرجه الإمام البخاري مرتين :

أولاهما عن الليث عن يونس عن ابن شـهـاب عن أنس بن مـالـك ، تـحت الرقـم ٣٤٢ ـ وهو أول ما في كتاب الصلاة ـ وفي ختامه عن ابن حزم وأنس بن مالك ، برواية ((حَـبائل)).[3] وجاء في شرحه أنه كذا وقع لجميع رواة البخاري ، في هذا الموضع ، وذكر كثير من الأئمة أنه تصحيف ، صوابه ((جَـنابذ)) كما سيأتي .

والثانية عن عبدان عن عبد الله بن المبارك عن يونس عن الزهري ، وعن أحمد بن صالح عن عنبسة عن يونس عن ابن شهاب ، عن أنس عن أبي ذر تحت الرقم ٣١٦٤ ، وفي

(١) الإنصاف ص ١٦٣ .

(٢) نفس المصدر ص ١٨٨ ـ ١٨٩ . وانظر تأويل مختلف الحديث ص ٧٧ .

(٣) في المطبوعات : حبايل .

ختامه عن ابن حزم وأنس بن مالك أيضًا برواية ((جَـنابذ)) . وعلى هذه الرواية ، أخرجه عنهما مسلم تحت الرقم ٢٦٣ ، في ختام ما رواه عن يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك عن أبي ذر ، وكذلك ابن حنبل أورده في ختام ما رواه عن أُبيّ بن كعب .[١] وذكر النووي ما وقع في الرواية الأولى عند البخاري ، ثم علّـق عليها بقوله : ((قال الخطابي وغيره : هو تصحيف . والله أعلم)) .[٢]

فقد تنبه العلماء إلى هذا الخلاف منذ شرح الخطابي (ت ٣٨٨) لصحيح البخاري ، مما يعني أنه أمر مشهور فلا يلتبس على أحد ، ولا يُحتج به على سيرورة التصحيف بلا وعي للمحدّثين لـه . والجدير بالذكر أن الخطابي نفسه ألف كتابًا في ((إصلاح غلط المحدّثين))، ولم يذكر هذه المسألة فيه .

وهذا يقتضي أن يكون تصنيفه لهذا الكتاب بعد اطلاعه على مجمل الروايات ، في شرحه لصحيح البخاري وغيره . وعدم ذكره تلك المسألةَ يعني أن التصحيف فيها غير محقـّق. وإلا كان من الواجب ذكرها بالتفصيل . ولهذا علق النووي على عبارة الخطابي السابقة الذكر بقوله : ((والله أعلم)) .

ويرجّح ما زعمناه أن الإمام ابن حَجر قال في شرحه للرواية الأولى : ((ووجدتُ في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر في هذا الموضع (جَـنابذ) على الصواب . وأظنه من إصلاح بعض الرواة)) .[٣] فالرواية الراجحة في الأولى هي ((حبائل)) في جميع النسخ ، وما جاء في هذه الأخيرة صحَّحه أحد النساخ بما يحفظ من الرواية الثانية ، أي : رواية أبي ذر .

والحديث هذا هو من المطوَّلات جدًّا ، وبين الروايتين فيه خلاف كثير في اللفظ ،

---

(١) في ٥ : ١٤٤ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١ : ٢ : ٥٠٢ .

(٣) فتح الباري ١ : ٦١١ . وفي عمدة القاراي ٣ : ٢٨٠: وذكر جماعة أنه تصحيف ، وإنما هو جنابذ .

يرجّح أيضًا أن الروايتين صحيحتان ، وكلًّا من الصحابيـيّن سمعه بلفظٍ غير ما سمعه فيه الآخر ، وأن النبي ـ عليه السلام ـ ذكر في العبارة المَـعْـنِـيّـة قولين في مجلس واحد أو كلًّا منهما في مجلس منفرد ، فجاءت الروايتان معًا عن أنس بن مالك إذ كان أكثر ملازمة لموارد الأحاديث ، والثانية وحدها عن أبي ذر ، فظن بعض العلماء والنساخ أن في الأمر تصحيفًا .

أما الحبائل فهي جمع حِبال ، نحو : رِكاب ورَكائب وجِمال وجَمائل وشِمال وشَمائل . إنها جمع الجمع تفيد المبالغة في الكثرة ، وتعني العدد الوافر جدًّا لا يُحصى من حبال اللؤلؤ في قلائد وعقود ، أو ما يشبه الحبال الرملية المرتفعة ،(1) لا ما زعمه ابن السِّيد البطَلْـيَوسي ، من جمع للحِبالة ، أي : الشباك تصاد بها الوحوش ، مما وجّـه المعنى إلى الفساد .

وحبال اللؤلؤ في المعنيين أمر مشهور ميسور لدى كل ذي بيان ، والبطليوسي هو الواهم في فهمه وتفسيره لا الرواية . فمجموع الروايتين يعني أن في الجنة قبابًا من الؤلؤ وحبالًا ، الأمر الذي يقدم تفصيلات مشوّقة ، وبيانًا أوفى من الاقتصار على إحداهما والذهاب مع التصحيف ، بسبب تقارب اللفظين في الرسم وغرابة الجَـنابذ لدي البعض .

والمؤكـِّد لهذا أن إجماع النسخ في الروايتين انتقل عن ٩٠٠٠٠ راو أخذوا الحديثين من فم الإمام البخاري وكتابه ، كما ذكرنا في الفصل الأول من الباب الثاني ، وعنهم تكاثرت الرواية في سلسلة هندسية تتجاوز حدود الحصر ، ثم جاءت عن جميع الرواة عن ابن حزم وأنس بن مالك ، مسجلة باللفظ والضبط المحقـَّقـَين ، لا يطعن فيها نسخة واحدة عن أبي ذرّ الذي سمع رواية واحدة ، فجاءت عنه بصورتها المفردة ، ولا إشكال في ذلك . هذا ما تقدمه الأدلة العلمية الموضوعية في منهجية التحقيق ، وما جاء من خلاف لها هو منقول عن أقوال مبنيّـة على الظن وتحتاج إلى أدلة محفوظة قاطعة ، إذ من حفظ كان حجة على من لا يحفظ .

ثم إن هذه المسألة هي ، أولًا وأخيرًا ، مسألة لغوية لا علاقة لها بالتركيب النحوي ،

---

(١) انظر النهاية واللسان والتاج (حبل) .

ولا تقدم ولا تؤخر فيه . وكذلك شأن ما ذكره صاحبنا عن الشؤم ، فهو من القضايا المعنوية التي توجه الأحكام ، ولا تؤثر في صياغة الكلام . وما رواه في ذلك عن أبي هريرة وحده يعضده عدة أحاديث صحيحة ،[١] عن عبد الله بن عمر وحكيم بن معاوية وسهل بن سعد . وإنما المراد به أنه لا طِيَـرة ، وإن وجد ما يسبب البلاء فهو في : المرأة السيئة الـخُلق ، والفرس الحرون ، والدار السيئة الجار .

وإنما ذُكر هؤلاء الثلاثة ههنا تمثيلًا ، في سياق نفي التَّـطـيـُّر ، لطول ملازمتها . فالغالب في أحوال الإنسان ألا يستغني عن دار يسكنها ويستقر فيها ، وزوجة يعاشرها ، ومركب يستعين به .[٢] وإلاّ ففي كثير من شؤؤن الحياة ما يسبب البلاء لسوء صفاته ، أو لجهل في استخدامه أو لمنكر في اقتنائه .

وأما الحديث المروي عن السيدة عائشة فقد ورد بلفظ آخر ، في مسندَيِ الطيالسي وأحمد ورواه الحاكم .[٣] قال ابن حجر : ((ولا معنى لإنكار ذلك على أبي هريرة ، مع موافقة من ذكرنا من الصحابة لـه في ذلك)) . يضاف إلى هذا أن الشرط بـ ((إن)) غالبًا ما يعني عدم التيقن ، وهو قريب من النفي ، وإذا كان الشرط غير متحقـِّق فما بُـني عليه محمول على ما يشبه النفي أيضًا ، وهو موافق لما جاء في إنكار السيدة أم المؤمنين .

ثم إن ما ذكرناه عن الشافعي ، من وجوب أداء لفظ الحديث بتمامه من دون نقص ، يعني أن الأمر وارد في أصول علوم الحديث ومعتبر في أعمال رجاله المحقـِّقين ، وهو يغلق الباب الذي فتحه البطَلْـيَـوسي هنا ، ولا يكون لـه مجال للنقد والاعتراض على الاحتجاج .

(١) الأحاديث ٢٧٠٣ و٢٧٠٤ و ٤٨٠٥ و ٤٨٠٦ و٤٨٠٧ في البخاري و٢٢٢٥ و ٢٢٢٦ في مسلم و ٢٨٢٥ في الترمذي . . . وانظر كشف الخفاء ٢ : ١٧ .

(٢) عمدة القاري ١١ : ٣٩٥ ـ ٣٩٧ و صحيح مسلم بشرح النووي ٧ : ٤٧٨ ـ ٤٨١ .

(٣) المسند ٥ : ٣٣٥ و ٣٣٨ وفتح الباري ٦ : ٧٧ .

النقل من الصحف :

ذكر بعض المعترضين على الاحتجاج بالحديث المطهـَّر ، كما رأينا قبل ، أن كثيرًا من الناس تسامح جدًّا في الرواية عن الشيوخ ، واعتمد على إجازتهم إياه دون اللقاء والضبط بالسماع أو القراءة ، فكان في ذلك تبديل وتصرف في اللفظ والصياغة والمقاصد .

والمعروف عند العلماء أن الإجازة تكون لمن يوثق بعدالته وضبطه واتصافه بما ذكرنا قبل من شرائط التلقي والرواية ، وكذلك الشأن في مواصفات الشيخ الذي يجيز طلابه . وعلى الشيخ أن ينظر فيما يكتب عنه الطالب ليقرّ الإجازة . فإذا ردّه الشيخ من غير أن ينظر فيه ، وأجاز لـه روايته عنه ، فإن ذلك لا يصح لجواز ألاّ يكون من حديثه ، أو يكون من حديثه إلاّ أنه غير صحيح ، قد أُسقط في النقل بعض أسانيده أو متونه . ثم هناك عبارات خاصة تذكر حين منح الإجارة والتعبير عنها فيما يروى منها .

هذا أصل لابد منه في تحقق الإجازة العلمية المعتبرة . ولذا كان مالك بن أنس يشترط في الإجازة أن يكون فرعُ الطالب معارَضًا بأصل الراوي حتى كأنه هو ، وأن يكون المجيز عالمًا بما يجيز به معروفًا بذلك ثقة في دينه وروايته ، وأن يكون المستجيز من أهل العلم وعليه سمته ، حتى لا يوضع العلم إلاّ عند أهله .(١)

ولما لاحظ الصحابي الجليل أبو موسى الأشعري تسجيل ابنه عامر عنه بعض الحديث تابعه في ذلك ، لتكون معارضة تصحح ما يسجله . قال عامر ، وهو أبو بُردة : كنت إذا سمعت من أبي حديثًا كتبته . فقال : أي بُـنَـيّ ، كيف تصنع ؟ قلت : إني أكتب ما أسمع منك : قال : فائتني به . فقرأته عليه . فقال : نعم ، هكذا سمعتُ رسول الله ﷺ . ولكني أخاف أن يزيد ، أو ينقص.(٢)

(١) انظر الكفاية ص ٣١٧ ـ ٣٥٢ وعلوم الحديث ص ١٣٤ ـ ١٥٧ وإرشاد طلاب الحقائق ص ١٢٨ ـ ١٤٠ ومعرفة علوم الحديث ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

(٢) مجمع الزوائد ١ : ١٥١ .

وقال يحيى بن معين : سمعت أبا مُسهِـر ، وذكر أصحاب الزُّهري ، فقال : ((أحسنُ أهل الشام من عرضَ)) . وقال صالح بن محمد : سماع ابن جُريج عن الزُّهري كله عرضٌ ومناولة . وذكر عبد الله عن أبيه أحمد بن حنبل أن عبد الرحمن الطيب جاءه بجزأين وقال لـه: أجِـزه . فقال لـه : ضعه . تأتي غدًا . ثم أخذ الكتابين فعارض بهما كتابه وأصلح لـه خطه . فلما جاء بالغد قال : إن أحببت أن تروي عني هذا فافعل .

وقال الربيع بن سليمـان : فاتني من البيوع من كتاب الشافعي ثلاث ورقات ، فقلت له : أجِـزْها لي . فقال : ((ما قـُرئ عليّ كما قـُرئ عليّ)) . وردّدها غير مرة ، حتى أذن الله في جلوسه فقـُرئ عليه .

وقد اختـُلف بين العلماء في قبول روايات الإجازة والعمل بها والاعتماد عليها ، وكانت لها مراتب في الحكم عند من يقول بها ويستعملها . وأعلى هذه الدرجات هي المناولة ، وصفتُها أن يدفع المحدّث إلى الطالب القارئ عليه أصلًا من أصول كتبه ، أو فرعًا قد كتبه بيده ، ويقول له : هـذا الـكتـاب سماعي من فلان ، وأنا عالم بما فيه . فحدّث به عني .[(١)]

وهذه الأصول النظرية والعملية ، على الرغم من دقتها وسلامة ما تؤدي إليه في صدق الرواية ، كانت موطن خلاف في قبولها بين العلمـاء ، كمـا ذكرنا . أما الدرجات الدنيا من التلقي ، كالمناولة والمكاتبة والوصية والوجادة المجردات عن الإجازة ، فهي أحط عن درجة التحديث لفظًا والإخبار قراءة ، ولا تجوز فيها الرواية . وقد كانت لكل منها أصول وشروط وأساليب خاصة ، في التلقي والنقل والاستفادة ، لتتميز مما سواها وتبقى في منزلتها المعينة.[(٢)]

وعلى هذا فإن ما ذكر ه البطَلْـيَوسي ، من تعويل أكثر النَّـقَـلَة في عهده على الصحف

---

(١) انظر الكفاية ص ٣١٧ ـ ٣٥٢ وعلوم الحديث ص ١٣٤ ـ ١٥٧ وإرشاد طلاب الحقائق ص ١٢٨ ـ ١٤٠ ومعرفة علوم الحديث ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

(٢) الكفاية ص ٣٥٢ ـ ٣٦٠ وعلوم الحديث ١٤٦ ـ ١٦٠ وإرشاد طلاب الحقائق ص ١٣٤ ـ ١٤٢ .

المسوّدة واكتفائهم من العلم باسم الكتب ، هو خاص بأصحاب تلك المنازل المتدنية ، ومحكوم عليه بالعيش في مراتبه المخصصة . يعني أن ما ينقله هؤلاء في أعمالهم غير معتدّ به ، وليس مما يذكر في الاحتجاج بقليل أو كثير . فالثقة بهم وبما ينقلون ضعيفة جدًّا ، ولا تسمح بتقبل شيء منهم ، أو الاحتكام إليهم في الموضوعات العلمية المعتبرة ، بـلْـهَ أن يكون للميادين النحوية صلة بهم أو شيء من الاعتماد عليهم .

المشافهة لا القراءة في كتب :

ويرد هنا ما ذكره بعض المعاصرين ، من تسويغ لانصراف النحاة عن النصوص النبوية ، سواء منهم المتقدمون والمتأخرون ، بأنهم لا يعتمدون الكتب والصحف في الشواهد والحجج ، ومصدرهم هو المشافهة والرواية عن الشيوخ أو الأعراب ، لئلاّ يقعوا في تصحيف أو تحريف ، فتبنى القواعد على أوهام .[١]

فإذا كان هذا مذهبهم حقًّا فقد التقى ومذهبَ علماء الحديث ، وصار الفريقان في واد واحد ، لا يجوز لهما التباعد أو الاختلاف أو الانفصال . كان على النحويين إذًا أن ينهلوا من مرويّات المحدّثين الموثّقة ، ويعتمدوها فيما يبحثون تأصيلًا وتفريعًا وبيانًا . وذلك بما اتفقوا والمحدّثين فيه ، من ضبط للرواية والمشافهة ، واشتراط ذلك فيما يكون حجة ودليلًا .

فقد كان على رجال الحديث أن يتلقوا الأحاديث بالأساليب العلمية المقررة ، من شيوخ الرواية سماعًا محقّقًا . ثم إذا أرادوا الاعتماد على ما دُوّن في صحيفة أو كتاب شايعوا التلبس بالشروط العلمية اللازمة في النقل والاقتباس ، ليستمدوا مما هو ذو منهج تصنيفي معتبر ، شأن ما رأينا من ابن مالك في « شواهد التوضيح والتصحيح » ، ومن السهيلي إذ استعان بصحيح البخاري وحواشيه ، والمرادي إذ نقل عن هذا الصحيح ، وابن هشام الأنصاري حين ذكر نصوص صحيح البخاري ، وابن حجر حين رجع إلى نسخ منه ،

(١) انظر الاحتجاج ص ١٩١ .

واحتجوا بذلك للوصول إلى حكم جديد أو ترجيح أو تضعيف .[1]

بل لقد كان للنحاة استمداد حجج وشواهد من الصحف والكتب المصنفة ، خلافًا لما يدعيه روافض الاحتجاج بالحديث . فهذا أبو علي الفارسي مثلًا ينقل عن أمالي ثعلب ، وكتب يعقوب بن السكيت ، والغريب المصنف لأبي عبيد، ونوادر اللحياني، والعين للخليل. ومحمد بن عبد الله الوراق يستعين بكتاب سيبويه والأصول لابن السراج وشرح كتاب سيبويه لابن الوراق نفسه . وأبو القاسم بن محمد المؤدب يعود إلى عيون الأخبار بخط ابن قتيبة ومعاني الشعر لابن السكيت والمعرّب للفراء . وابن جنّي يستمد من الجمهرة لابن دريد وشرح الفصيح لابن دُرُستُويه والطلاق لمحمد بن الحسن والعين للخليل والمصادر والنوادر والهمز لأبي زيد ونوادر اللحياني .

والسهيلي يحتج بغريب الحديث لأبي عبيد وإصلاح الغلط لابن قتيبة ومعاني القرآن للزجاج . وابن عصفور يستشهد بنوادر اللحياني والعين للخليل والهمز لأبي زيد والمختار لابن كيسان والقلب والإبدال لابن السكيت والقدّ لابن جني . وابن هشام يأخذ من كتب للجاحظ والحريري وآخرين . وابن أبي الربيع يعتمد على إصلاح المنطق لابن السكيت والأفعال لابن القوطية والأمالي للقالي والكشاف للزمخشري والحماسة لأبي تمام والفصيح لثعلب .[2] وكذلك شأن غير هؤلاء من النحاة .

---

(١) انظر نتائج الفكر ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ والجنى الداني ص ١٢٦ و ١٥١ و ٢٧٧ و ٤٨٣ ومغني اللبيب ص ١٢١ و ١٢٣ و ٢٠٠ و٦٠٧ وفتح الباري ٦ : ٧٧ . . .

(٢) المسائل البصريات ص ٢٧٢ و ٣٥٨ و ٤٠٢ و ٤٥٠ و٦٤٤ و ٨٠٣ والبغداديات ص ٩٩ و ١٠٠ وعلل النحو ص ٢١٨ و ٢٦١ و ٣٠٨ و ٣٧٨ و٤١٨ و ٥٢٢ ودقائق علل التصريف ص ٢١٨ و ٢٤٦ و ٢٥٩ و٣٠٤ وسر الصناعة ص ٤٥ و ٧٢ و ٧٧ و ١٨٣ و ٢٧٨ و ٥٦٤ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٦٠٧ و ٨٣١ ونتائج الفكر ص ١٩١ و ٣١٩ و الممتع الكبير ص ٨٤ و ٧٩ و ١١٤ و ١١٨و ١٤٩ و ٢١٤ و ٢٦٦ و ٢٩٩ والمغني ص ٧٠ و ١٦٠ و ١٦٨ و ٢١٠ و٦٣٢ والبسيط في شرح الجمل ص ١٥٨ و ٣١٥ و ٤١٨ و ٥٠٢ و ٥٣٦ و ٦٠٢ و ٧٦٤ ٩٩٢ .

بل إن جمهور النحاة كثيرًا ما كانوا يأخدون عن كتب اللغة والنحو والأدب والتفسير ، بلا ضيق أو تحرج . و حسبنا ما أشرنا إليه الآن ، إذ الأدلة كثيرة جدًّا لايسعنا هنا حصرها . ولعلك تجد مصداق ذلك فيما رجع إليه من الكتب والرسائل كل من أبي حيان والمرادي في كتابين لهما فقط.(١) إنك لواقف على عشرات المصادر الأدبية واللغوية والحديثية والتفسيرية ..

فرجوع هؤلاء ، وأمثالـهم وافرون بكثرة ـ وأغلبهم ممن عاش بعد صدور المجاميع والمسانيد والمصنفات الحديثية ـ إلى تلك المصادر للاستفادة منها شواهد وأدلة واقتباسات تعزز البحث النحوي ، يعني أن النقل من الصحف والكتب ليس ينتقص من منهج النحاة ، وأنهم ليسوا يأنفون ذلك كما زعم مدعو الاقتصار على الرواية والمشافهة .

لقد كانت هذه المصنفات بين أيدي من استعان بها ، يعرفون محتوياتها ويستحضرون موادها في أذهانهم ، فلا غرو أن يعتمدوا عليها في نشاطهم العلمي ، ويستشهدوا بالعشرات من النصوص المقتبسة ، مع ذكر عناوين المصنفات وأسماء أصحابها أحيانًا .

وهذا يُسقط الاعتلال بشُبَهٍ وأراجيف مصطنعة ، تعتمد الخيال وعدم التبصر في التاريخ العلمي ، ويثبت أيضًا أن الذين انصرفوا عن الاحتجاج بالنصوص الحديثية لم يكن لهم اتصال علمي عملي بالأحاديث الشريفة ، لا رواية محقّقة ولا قراءة متقنة في مصنفاتها المعتبرة . فهم يعطونك اليد أن صلتهم بذلك سطحية ضعيفة ، ثقافةٌ عامة من دون متابعة أو اهتمام . فليتقِ اللهَ من يردد أقوالهم المرجفة أو يظاهرهم على الباطل .

لو كانوا تلقوا المقولات المشرَّفة أو أسفارها بالأساليب المقررة ، ويحفظون متونها مع الأسانيد وكانت محتوياتها حاضرة في ذواكرهم ، لانثالت على التفكير واللسان والقلم تتوضع في شبكة الاستدلال ، كما تنثال الآيات القرآنية والأشعار والمنثورات العربية التقليدية في ميادين البحث ، تأصيلًا وتقعيدًا وتفريعًا وتأنيسًا وتقويمًا . لكنهم عاشوا في بوتقة الاتباع

(١) انظر تذكرة النحاة ص ٨٠٤ـ٨٠٨ و الجنى الداني ص ٦٠٩ ـ ٦١١ .

والتقليد ، فحجـّروا واسعًا وأضاعوا علينا وعليهم مادة عالية الفصاحة ذاخرة بالحيوية والعطاء ، كانت تغنيهم عن الأمثلة الراتبة المصطنعة والشواهد المعقدة المجهدة .

الرواة غير الفصحاء :

وضع المعترضون على الاحتجاج هذه الأُرجوفة منذ القرن الخامس ، أو قبل ذلك ، وترددت في أقوالهم حتى عصرنا هذا . يعني أنها عاشت في الأذهان والألسنة والأقلام عشرة قرون، تتداولها وتتابع تفسيرها وتوكيدها حتى أصبحت مسلمة كالشيء المقرر لا خلاف فيه، ولا يسمح بالنظر والاختبار . فهم مقتنعون بهذه السدود القاهرة ، يحتجون بها في صورة مختلفة الظاهر متفقة الدلالة والمقاصد .

تراهم يذكرون (١) أن كثيرًا من المحدّثين قوم جهّال بلسان العرب وأساليب التعبير والإعراب ، ثم يبالغون في الأمر فيزعمون أن الكثيرين من هؤلا ء كانوا من غير العرب ولم يتعلموا العربية بصناعة النحو . بل يتجاوزون زعمهم ذلك بأن الأحاديث هي رواية الأعاجم ، تداولها هؤلاء والمولَّدون من أبناء الحاضرة قبل تدوينها ، فرووها بما أدّت به عباراتهم ، من دون تقويم أو تصحيح قياسي ، وليس للنحاة المتقدمين ثقة بهم لأنهم يقصرون اعتمادهم على لغة البادية ، ويهتمون بالقياس مع السماع .

وتلك دعوى لو صحت لكانت حجة تسوّغ ما ذهب إليه المعترضون ، من تفسير لقلة المقولات النبوية في التراث النحوي القديم . بيد أن القضية فيها مغالطات ضخمة ، تقتضي البحث والاختبار . وأول ما يذكر هنا من المغالطات هو مفهوم تاريخ التدوين للحديث . فهؤلاء المعارضون يتوهمون أنه كان في القرن الثالث على أيدي أصحاب الصحاح والسنن ، وقد رأينا في الفصل الأول من هذا الكتاب ما يثبت التقييد الشخصي الوافر منذ عهد النبوة ، ثم كان التدوين الكبير في منتصف القرن الأول على يد عبد العزيز بن مروان ، وختمه عمر

(١) الإنصاف ص ١٧٠ ـ ١٧١ والاقتراح ص ١٥٧ ـ ١٥٩ والاحتجاج ص ١٨٢ .

ابنه بتعميم التدوين في ختام ذلك القرن .

وهذا يعني أن الرواة الذين نقلوه وسجلوه تقييدًا أو تدوينًا كانوا من عصر الاحتجاج الذي قرره النحاة في أصول مناهجهم المعتمدة . فرواة الأجيال القُدمى حتى أواخر القرن الأول هم من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ وكلهم عربي صليبة أو متعرِّب عاش في البيئات الفصحى ، ولم يُنقل عنهم في أقوالهم الخاصة والعامة إلاّ فصيح البيان .

ترى هذا وتتحسسه في صفحات التاريخ والتراث ، أيًّا كان نوع الكلام ومستواه ومقصده . وقد زكّاهم النبي ﷺ في الصدق والدقة والتقوى ، بقوله : ((خَيْرُ النّاسِ قَرني ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم . ثُمَّ يَجِيءُ أقوامٌ تَسبِقُ شَهادةُ أَحَدِهِم يَمِينَهُ ، ويَمينُهُ شَهادتَهُ)) .(1)

وهذا النص النبوي يورده أصحاب الصحاح في مواضيع الأيمان والشهادات وفضائل الصحابة ، وهو شهادة قضائية محقّقة ، تثبت لهم العدالة والثقة والأمانة التوامّ فيما يروون ويسندون . وهي أول مراتب الاعتماد في صحة التلقي والنقل والتبليغ عند علماء الحديث خاصة ، ومن يحتج بالنصوص التراثية عامة . ومن كان له فيهم جرح أو مقال فهو مطالَب بدليل يقيني قاطع ، لا يدخله احتمال .

١ ـ الموالي في الصحاح :

وأنت حين تستعرض ما ورد في الصحاح تجد أن رواة جمهوره هم الصحابة التالية أسماؤهم ، مقابل كل منهم عدد ماروواه من الأحاديث :(2)

(١) الأحاديث ٢٥٠٩ و ٣٤٥١ و ٦٠٦٥ و ٦٢٨٢ و ٢٥٠٨ و ٣٤٥٠ و ٦٠٦٤ و ٦٣١٧ في البخاري و ٢٥٣٣ و ٢٥٣٥ في مسلم و ٣٨٥٩ في سنن الترمذي و ٢٣٦٢ و ٢٣٦٣ في سنن ابن ماجه والمسند ٢ : ٢٢٨ و ٤١٠ و ٤٧٩ و ٤ : ٢٧٦ و ٢٧٨ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٤٠ و ٥ : ٥٣٠ و ٦ : ١٥٦ . وانظر الإصابة ١ : ١٠ ـ ٢٤ والصحابة وجهودهم في خدمة الحديث النبوي ص ٢٩ ـ ٣٤ .

(٢) علوم الحديث ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ و النحاة والحديث النبوي ص ٣٢ ـ ٣٤ وبناء الجملة في الحديث النبوي الشريف ص ٦٨٦ ـ ٦٨٧ .

أبو هريرة	٥٣٧٤
عبد الله بن عمر	٢٦٣٠
أنس بن مالك	٢٢٨٦
عائشة أم المؤمنين	٢٢١٠
عبد الله بن عباس	١٦٦٠
جابر بن عبد الله	١٥٤٠
أبو سعيد الخدري	١١٧٠
عبد الله بن مسعود	٨٤٨
عبد الله بن عمرو	٧٠٠

وهؤلاء كلهم من العرب الخُلّص ، إيمانًا وفصاحة وصفاء بيان ، شاركهم في بعض مروياتهم أو بأحاديث أُخرى متفرقة عدد غفير من الصحابة الفصحاء الأبيناء ، وآخرهم وفاة من هؤلاء هو أنس بن مالك (ت٩٣). وآخر الصحابة وفاة هو عامر بن واثلة (ت١١٠).[١]

أما عدد الصحابة الرواة فكثير جدًّا ، كان منهم في تبوك ٧٠٠٠٠ وفي حجة الوداع ٤٠٠٠٠ ، وقُبض الرسول ﷺ عن ١١٤٠٠٠ ذكرًا وأنثى من الصحابة ، ممن روى عنه وسمع منه ، أو رآه وسمع منه . وهم أهل مكة والمدينة وما بينهما والأعراب ،[٢] فصحاء عدول بتزكية النبي لهم .[٣] وإذا حدّث كل منهم عشرة ، وكذلك من يليهم ، صار العدد في سنوات قليلة ألوف آلاف الآلاف .

(١) انظر المعارف ص ٣٤١ وعلوم الحديث ص ٢٧٠ وكوثر المعاني الدراري في كشف خفايا صحيح البخاري ١ : ٤٧ ـ ٤٩ .

(٢) هذه الأعداد هي المشهورة على سبيل التقريب . علوم الحديث ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨ والتقييد والإيضاح ص ٢٩٠ . وقيل : العدد من الآلاف في تبوك ٣٠ ، وفي حجة الوداع ٩٠ أو ١١٤ أو ١٢٤ ، وعند وفاة النبي أكثر وأكثر . انظر الطبقات الكبرى ٢ : ١٦٦ ودلائل النبوة ٥ : ٢١٩ والجامع في السيرة ٤ : ٩١ و ٣٣٥ .

(٣) الكفاية ص ٤٦ ـ ٤٩ .

ثم إذا أحصيت ما كان من رواة التابعين ، في حواضر الخلافة الإسلامية ، رأيت أن أعدادهم موزعة فيها كما يلي :[١]

الحاضرة	الرواة	العرب	الموالي	نسبة الموالي
مكة المكرمة	١٣١	١٠٩	٢٢	٠/٠١٧
المدينة المنورة	٥٠٤	٣٥٧	١٤٧	٠/٠٣٠
البصـــرة	٤٣٣	٣٦٢	٧١	٠/٠١٦

وإذا طلبت المعدل العام لنسبة الموالي ، في هذه الأعداد من المدن المذكورة ، كانت :

١٧ + ٣٠ + ١٦ = ٦٣ / ٣ أي : ٢١

فعددهم كما ترى هو خمس الرواة ، وكونهم من الموالي لايعني أنهم ليسوا من العرب ، إذ كان كثيرون من العرب الأقحاح يتولون بعض القبائل أو السادة ، كما سنبين بعد ، ليصير لهم حظوة أو منزلة أو رعاية في بعض البقاع والمناسبات ، وقد عاشوا جميعًا في بيئات عربية أبناؤها ممن يُستشهد بأقوالهم ، وكانت آخر وفيات التابعين هي لخلف بن خليفة سنة ١٨٠ .

٢ ـ الدليل الإحصائي :

هذا حكم عامّ يشمل الرواة في جمهور كتب الحديث الموثّقة . وإذا كان في عمومه لايقدم دليلًا كافيًا ، لما يتضمنه من الشبهة في الجزئيات الخفية ، فإننا مطالبون أن نرجع إلى أشهر تلك المصنفات ، لنجري فيها عمليات إحصاء ميدانية تساعد على البيان التفصيلي القاطع . وقد فعلنا ذلك ـ والحمد لله ـ فكان لدينا ما يلي :

أخذنا عَيّنة عشوائية[٢] من « الموطأ » لـمـالـك بن أنس ، في بعض الموضوعات الصرفية ، فكان لدينا ٢٤ راويًا ، أولهم وفاة عمر بن الخطاب (ت٢٣) وآخرهم يحيى بن

(١) النحاة والحديث النبوي ص ٣٨ ـ ٣٩ وبناء الجملة في الحديث النبوي الشريف ص٦٨٧.

(٢) الجموع في أحاديث الموطأ ، بحث في كلية الآداب بجامعة حلب ص ١٥ ـ ١٨ .

سعيد القطان (ت ١٩٨) . وهؤلاء حريصون على الدقة في الرواية ، فيهم المشهورون بالفصاحة والبيان رجالًا ونساء ، وبعض الموالي كنافع وطاوس وربيعة الرأي عرفوا بإتقان العربية والضبط الدقيق في التلقي والنقل . وبقي من المجموع ٤ اختـُلف في الحكم عليهم ، ثم وثـّقهم العلماء ولهم في الموطأ ٢١ حديثًا فقط .

ثم اقتطفنا أسماء خمسة على غير تمييز ، فكان عندنا [١]: إبراهيم بن عبلة (ت ٨٥)، وإسماعيل بن أبي الحكيم المدني (ت ٩٤) ، وأيوب بن كيسان السَّختياني (ت ١٣١) ، وإسحاق بن عبد الله الأنصاري (ت١٣٤) ، وإسماعيل بن محمد الزُّهري (ت ١٣٤) . فأيوب مولى كان ثبتًا في الحديث حجة عدلًا ،[٢] وإسماعيل المدني مولى أيضًا وكان كاتِب عمر ابن عبد العزيز ، وحسبه هذا فصاحة وبيانًا . ونسبة الموالي هنا ٤٠ / ١٠٠ .

ولأن العدد القليل لا يقدم نموذجًا دقيقًا وافيًا ، فهذه عيّـنة عشوائية واسعة من رواة موضوع نحوي شملت من الموطأ أيضًا ٧٢ راويًا ،[٣] جاء فيهم ١٨ صحابيًّا من النساء والرجال ، أولهم معاذ بن جبل (ت ١٨) وآخرهم عامر بن واثلة الكناني (ت ١١٠) . وهم جميعًا من العرب الأقحاح ، عدا بلالًا الحبشي . وهو مؤذن الرسول وقد نشأ في مكة، فلا غرو أن يكون من أفصح الناس . والصحابيات كلهن عربيات خُـلـّص .

ويلي هؤلاء الصحابة من كان من التابعين ، وفيهم من العرب ٢٨ راويًا وامرأةٌ واحدة، هي فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوّام ـ ومنهم علماء وفقهاء وقضاة ومجموعة حفّاظ ـ والبقية هم من فئة الموالي ، تضم عربًا تولوا قبائل أشهر وأظهر ، ومدنيين نشأة وتعربًا ، وعلماء وأدباء وبلغاء .

(١) مواقع الاعتراض النحوي ومقاصده في أحاديث الموطأ ، رسالة في كلية الآداب بجامعة حلب ص ٧٢ ـ ٧٤ .

(٢) تهذيب التهذيب ١ : ٢٠١ .

(٣) مواقع الاعتراض ص ٧٨ ـ ٨٧ .

ومن هذا ترى أن نسبة الموالي في هذه العيّنة ٢٧ / ٧٢ ، وهي قريبة من ١/ ٣ أي ٣٣ / ١٠٠ ، وقريبة مما كانت في الخمسة الذين ذكرناهم أولًا ، والمجموع كله عاش في عهد الاحتجاج ، فلا إشكال في صحة رواياته . أما الصحابة فأمرهم مشهور ، وأما التابعون فتلقوا لغتهم عن الصحابة وتذوقوا البيانَ القرآني ، وجوامعَ كلم النبي ﷺ .

وهذا موضوع أخر من الموطأ في الأساليب النحوية ،[١] أُخذتْ منه ثلاث عيّنات عشوائية مختلفة : أولها فيها ٢٦ راويًا فكانت تضم ٩ قرشيين ، و١٤ من الأنصار ومخزوم وخدرة ، و٣ موال اشتَهروا بالعلم . والثانية فيها ٢٠ راويًا ، ضمت ٣ قرشيين ، و ١٥ عربيًّا من أسد وتميم وبني النجار ، و٢ من الموالي العلماء . والثالثة فيها ٢٠ راويًا أيضًا حوَت ٣ قرشيين ، و١٢ أنصاريًّا، و٥ موال وصف أحدهم بأنه من كبار العلماء ، والثاني بالزهد والنسك ، والآخرون بأنهم ثقات .

وبذلك تكون نسبة الموالي في العيّنات الثلاث مجتمعة ١٠ / ٦٦ أي : قريبة من ١ / ٦ ، أي : ١٥ / ١٠٠ وهم أيضًا ممن عاش في عهد الاحتجاج ، إذ لم تتجاوز وفياتهم سنة ١٧٠ . وعندما تستخرج المعدل المتوسط لنسبة الموالي ، بين ما في البحث النحوي المتقدم وهذا الموضوع الأخير ، تجد أنه يصبح ٣٣ + ١٥ = ٤٨ ، ونصفه حوالي ٢٤ ، أي ٢٤ / ١٠٠ .

وإذا انتقلنا إلى صحيح البخاري ، نتخذ من بحث نحوي فيه عيّنة عشوائية ،[٢] كان لدينا مجموعة فيها ٣ صحابيات عربيات، و٣٣ صحابيًّا منهم ٣٠عربيًّا و٣ موالٍ أحدهم بلال الحبشي استعرب منذ طفولته ، والثاني نُفيع بن الحارث ثقفي تولى الحارث بن كلدة ، والثالث أسامة بن زيد بكري ومولى لرسول الله ﷺ . فنسبة الموالي من الصحابة ٣/ ٣٦ أي: ٨/ ١٠٠ .

(١) أسلوب الاستفهام في أحاديث الموطأ ، بحث في كلية الآداب بجامعة حلب ص ١٢ .

(٢) الأفعال الناقصة في صحيح البخاري دلالة وتركيبًا وعملًا ، بحث في كلية الآداب بجامعة حلب ص ١٢٢ ـ ١٣٦ . وفي الأرقام بعض خلاف واضطراب .

وفيها أيضًا ٣٠ تابعيًّا ، منهم ٣ عربيات ، و١٩ عربيًّا ، و٨ موال : سعيد بن جبير كاتب القضاة ، والحسن البصري شبيه برؤبة في بلاغته ، وعطاء بن رباح معلّم في كُتّاب ، وعبد الرحمن بن هرمز كان يُلجأ إلى اللحن فأياه ، وشعبة بن الحجاج أستاذ صاحب نحو وشعر ، وشيبان بن عبد الرحمن نحوي بصري ومؤدِّب ، وحماد بن سلمة نحوي بارع في العربية مفوّه . فنسبة الموالي من التابعين ٨ / ٣٠ ، أي : ٢٣ / ١٠٠ .

وأتباع التابعين عددهم فيها ٢٥ ، منهم ٢٠عربيًّا توفي آخرهم سنة ٢١٣ ، وقضوا شبابهم في عصر الاحتجاج وفيهم المؤدّب والمعلم والقاضي ، و٥ موال مات آخرهم سنة ١٩٣ . وهم : عبد الله بن ذكوان فصيح بصير بالعربية والشعر ، والليث بن سعد عربي اللسان يحسن النحو ويحفظ الشعر ، وقيل : إنه عربي صميم ، وسليمان بن بلال تبحر في حديث أهل المدينة ، ومحمد بن جعفر لزم شُعبة وكتب عنه وعرض عليه ، وهو من أصح الناس كتابًا لا يخطئ، وأبو عَوانة الوضاح بن عبد الله صحيح الكتب يعجمها وينقطها. فنسبة الموالي من أتباع التابعين ٥ / ٢٥ أي : ٢٠ / ١٠٠ .

وأتباع تابعي التابعين هم الذين عاصرهم البخاري وشافههم ، وعددهم في هذه العيّنة ٣٩ ، فيهم ٣٠ عربيًّا منهم القاضي والمؤدب والأديب والمقرئ والخطيب والعالم باللغة والنحو والمشهور بالفصاحة . وبقي ٩ موال فيهم : مقرئ للبصرة ومكة ، ومقرئ حافظ ثبت عالم بالقرآن ، ونسّابة أخباري أديب فصيح ، وعالم بالفقه والحديث والعربية يقوّم كل لحن يسمعه . فنسبة الموالي ههنا ٩ / ٣٩ أي : ٢٢ / ١٠٠ .

ولاستخلاص المعدَّل العامّ لنسبة الموالي من مجموع ما مضى في هذه العيّنة ، يتحصل لديك أن النسب مجموع الأربع الماضية ، وهو ٨ + ٢٣ + ٢٠ + ٢٢ = ٧٣ . وإذا قسمت هذا على عدد النسب ، وهو ٤ ، كانت النتجة حوالي ١٩ أي ١٩ / ١٠٠ . وهي قريبة مما كان لدينا قبل في الموطأ .

وهذه عيّنة من موضوع نحوي في صحيح مسلم ،[١] التُقطتْ عشوائيًا فكانت تشمل ٥٠ راويًا ، أولهم وفاة أبو ذر الغفاري سنة ٣٢ ، وآخرهم في ذلك حجّاج بن أبي يعقوب سنة ٢٥٩ . ومن البحث بالتفصيل والدقة في شخصيات هؤلاء الخمسين ، تبين أن فيهم ٣٩ عربيًّا و١١ مولى . فنسبة الموالي إلى الرواة قريبة من الاثنتين قبل ، وهي ٢٢ / ١٠٠ ، وصفاتهم على الشكل التالي :

عبد الرحمن بن هرمز وابن جريج وأبو عَوانة عرفناهم قبل ، ومحمد بن مسلم حافظ مكثر صدوق ثقة ، وابن عون عالم بالسُّنّة ثقة في كل شيء ، وسليمان بن بلال حافظ ثقة صالح من رجال الفتوى ، وعبد الله بن المبارك ثقة ثبت فقيه جمع الفقه والعلم والأدب والنحو واللغة والفصاحة ، ومحمد بن فُضيل قارئ صدوق ثقة من علماء الحديث ، وخالد الواسطي إمام في الحديث حافظ عالم ثقة ، وحرملة بن يحيى فقيه محدث حافظ صدوق ، وإسحاق بن منصور الكوسج أحد الأئمة حافظ فقيه ثقة مأمون ثبت . وقد عاشوا جميعًا في البيئات العربية ، يخالطون أبناءها وعلماء الحديث والقرآن واللغة والفقه ، فكان لهم بذلك زاد واف من عروبة اللسان .

وأخيرًا أُخذتْ عيّنتان من رواة بحث نحوي في المجتبى أي : « السنن الصغرى » للنَّسائي ، إحداهما عشوائية تشمل ٣٠ راويًا ، والأُخرى ضابطة تضم ٢٠ . وبعد دراسة شخصيات هؤلاء الرواة بالدقة والتفصيل تبين أن الموالي منهم في الأولى ٤ ، وفي الثانية ٣ . وبهذا تكون النسبة بالترتيب ٤ / ٣٠ و ٣ / ٢٠ ، أي : ١٣ / ١٠٠ و ١٥ / ١٠٠ ، الأمر الذي يعني أن عناصر العيّنتين صادقة في تمثيل مجموع الكتاب ، وأن النسبة ١٤ / ١٠٠ هي المعدل المتوسط لذلك .[٢]

---

(١) الصفات اللغوية في أحاديث صحيح مسلم صيغة ووظيفة ورتبة ، بحث في كلية الآداب بجامعة حلب ص ١٩ ـ ٢٨ .

(٢) التركيب النحوي في أحاديث سنن النسائي ، بحث في كلية الآداب بجامعة حلب .

لقد كان فيما بسطنا من الإجراءات الإحصائية بيان واقعي ، لحضور الموالي في أسانيد الرواية للأحاديث ، من خلال أشهر المصنفات المعروفة بين الناس . وإنما تعددت أشكال العيّنات واختلفت كميات أفرادها ووظائفهم لنحيط ، ما أمكن ، بالصورة الحقيقية ونقدم وصفًا علميًّا ليس فيه تحيّز أو قصور . حتى إذا كان في بعض الإجراءات خلل غير ملحوظ جاءت الباقيات تسدد الخلل ، وتقرب النتائج من الصواب . وإنك لترى أن نسب الموالي ، في هذه العيّنات الإحصائية الأربع ، تتراوح بين ١٤ و٢٤ / ١٠٠ ، ومتوسطها هو ١٩ / ١٠٠ .

٣ ـ الموالي وعروبة اللسان :

لا شك أنك لاحظت تفاوت النتائج العددية ، حتى كدت ترى ما يشعر بعدم الجدوى ، مع أن هذا التفاوت هو المفيد في العمل الإحصائي . فتعدد المعطيات يعني الحيادَ في الجمعِ والتفريغِ للمحصلات ، والعملَ الحر غير المقيد بتوجهاتٍ معينة ، أو انحيازٍ محدد لمقاصد في المعطيات . وبذلك يتيسر لنا إدراك ما هو قريب من الصواب .

فلعلك رأيت أن الخط البياني لنسبة الموالي في الرواة بدأ من نقطة عالية في المجموعة الأولى ، وانحدر بشكل ظاهر ، ثم ترجح بين نقطتين متقاربتين . فالنسبة المتوسطة لرجال « الموطأ » في العينات الثلاث ٤٠ + ٣٣ + ٢٢ = ٩٥ ٠/ ٠ أي : حوالي ٣٢ ٠/ ٠ ، على حين صارت في البخاري ١٩ ٠ / ٠ ، وفي مسلم ٢٢ ٠/ ٠ وفي النَّسائي ١٤ ٠/ ٠ .

فهي في الأول تمثل كثرة ظاهرة لتوظيف جهود الموالي ، إذ كانوا بنشأتهم في القرنين الأول والثاني مع البيئة اللغوية المعافاة أقربَ إلى الفصاحة . فهم يتلقونها حيثما توجهوا ، في المجالس العلمية خاصة وميادين الحياة عامة ، ويشافهون الأعراب في المدن والبادية أحيانًا .

هذا سيبويه يدخل البصرة شابًّا فارسيًّا ، وقد تلقى بعض العلوم البدائية ، فإذا هو يعارض شيخه في رواية الحديث لغة ونحوًا ، ثم يكون شيخَ العربية في التاريخ ، صاحب مصنف ضخم سمِّي قرآن النحو . وكذلك شأن حمّاد الراوية الذي صار مصدرًا للغويين

والنحاة ، هو ابن هرمز الديلمي الذي كان من السبي ، وخلف الأحمر الفرغاني مولى أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري ، أعتقه وأعتق أبويه .

بل إن خمسة من شيوخ القراءة المشهورين : ابن كثير (ت ١٢٠) وعاصم (ت ١٢٨) وحمزة (ت ١٥٦) ونافع (ت ١٦٩) والكسائي (ت ١٨٩) ، هم من الموالي الذين يقدّمون في الاحتجاج باللغة والنحو والبيان القرآني .

وقد أوضح بشّار بن بُرد ـ وهو فارسي باعته أمه بدينارين ـ تفسير هذه الحقيقة الإنسانية ، في تاريخ الحضارة الإسلامية . قيل له [١] : ((ليس لأحد من شعراء العرب شعر إلاّ وقد قال فيه شيئًا استنكرته بعض العرب من ألفاظهم ، وشُكّ فيه ، وإنه ليس في شعرك ما يُشكّ فيه)) . قال : ومن أين يأتيني الخطأ ؟ وُلدت ههنا ، ونشأت في حجور ثمانين شيخًا من فصحاء بني عُقيل ، ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطأ . وإن دخلت إلى نسائهم فنساؤهم أفصح منهم . وأيفعت فأُبدِيتُ إلى أن أدركت . فمن أين يأتيني الخطأ ؟

فليست القضية قضية جنس أو نسب ، بقدر ماهي مسألة لغة تُتداوَل تُقتبس ، فيبرع فيها من جدّ فيها وأخلص لها وأحب اكتسابها ، وغالبًا ما يطغى المكتسَب على الأصل ، فيكون لـه الظهور والسلطان . لقد كان بشار وأمثاله من الموالي كما قال : ((أما اللسان والزِّيّ فعربيان ، وأما الأصل فعجمي)) . [٢]

ذلك لأن عروبة البيان ليست وقفًا على جنس معين أو سلالة محددة ، وإنما هي اللسان تكون سليقة ، وتكون اكتسابًا في البيئة اللغوية مع قصد الاقتباس والإنجاز . وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال : ((إنَّ العَـرَبيـَّةَ لـَيسَتْ بأبٍ واحِـدٍ ، [٣] لكِنـَّها لِسانٌ ناطِقٌ)) .

(١) الأغاني ص ٩٩٥ ـ ٩٩٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٨٤ . وانظر دراسات لغوية لعبد الصبور شاهين ص ٧٣ ـ ٧٩ .

(٣) مقاييس اللغة ٤ : ٣٠٠ . وفي المطبوعة : بابًا واحدًا .

كذلك كان شأن الموالي في القرنين الأولين ، ثم توالت السنوات واختلطت الأنساب فتضاءلت نسبتهم في حلقات السند ، لأن الرواة قارب الإسلام والعروبة ما بين أجناسهم ، وسار بهم نحو الاندماج في واد علمي واحد . فقد أصبحت العربية قاسمًا مشتركًا بين الرواة ، يتعلمونها بمناهج مقررة وأساليب موحدة في جميع العالم الإسلامي .

وهذا يعني أن النسب لم يبق في حوزته تلك المميزات الجنسية أو اللغوية ، وأصبح التوحيد يسير بالأمة نحو الانصهار والتجانس ، ولاسيما في أصحاب العلوم الإسلامية . والظاهر أنه سيستمر في خطواته هذه من الاندماج والتوحد ، فتغيب معالم التفرقة بين الرواة في مطاوي الأسانيد، وتصبح العجمة أثرًا بعد عين .

لقد صار مقررًا منذ أوائل القرن الثاني وجوب تعلم النحو واللغة على رجال الحديث عربًا ومتعرِّبين ، ليسلموا به من اللحن والتصحيف ومعرّتها.[١] إذ ليس يتقي ، كما قال الإمام أحمد، من لا يدري ما يتقي.[٢] وقد عبر عن ذلك إمامهم شعبة بن الحجاج الأزدي (ت ١٦٠) ، حين جعل علم النحو أساسًا تقوم عليه الرواية ، بقوله : ((من طلب الحديث ولم يبصر العربية كمَثل رجل عليه بُرنُس وليس له رأس)).

بل لقد شدد النكير حماد بن سلمة (ت ١٦٧) ، فشبّه هذا الطالب بالحمار عليه مخلاة ولا شعير فيها .[٣] ومرّ بنا من قبلُ بين ما ذكره الإمام النووي من الدروس التي يتلقاها طلاّب الحديث ، فكان فيها علوم اللغة والنحو بما في ذلك من إعراب وتصريف .[٤]

وبهذا كله تظهر للعِيان المغالطةُ الكبرى التي يلوّح بها معارضو الاحتجاج ، وفيها جهل الرواة بقواعد العربية وأساليب التعبير القويم . فقد رأيت تقرير تعلم ذلك على جميع

(١) علوم الحديث ص ١٩٥ وتدريب الراوي ٢ : ١٠٥ .

(٢) فتح المغيث ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

(٣) علوم الحديث ص ١٩٥ وتدريب الراوي ٢ : ١٠٥ .

(٤) تذكرة الحفاظ ص ١٤٧٠ وترجمة الإمام النووي للسخاوي ص ٦ .

المحدّثين ، من العرب والمتعربين . وإذا كان منهم من خالف الواجب فهو من النادر الذي لايعتدّ به ، ولا يذكر بين من تـُقبل روايته ، وليس بحق أن يجعل مقياسًا للعموم .

وفي تلك المغالطة أيضًا أن الحديث رواه الأعاجم . وقد رأينا أن نسبة الموالي العامة في الصحاح هي ٢١ ٠/ ٠ ، ثم تتبعنا مسيرتها في أشهر مصادر المقولات النبوية فإذا هي تبدأ بنسبة ٤٠ ، وتتناقص مع الزمن لتكون في حدود ١٤ . وإذا استخلصنا المعدل المتوسط منها في تلك المصادر كانت ٣٢ + ١٩ + ٢٢ + ١٤ = ٨٧ ، وربعها ٢٢ ، أي : ٢٢ ٠/ ٠ وهو قريب مما في الصحاح عامة .

وتَـرَجُّـحُ هذه النسب في حدود الخُمس من المجموع يطيح بتلك المغالطة ، من حيث الكمّ أولًا . وإذا تابعنا توجه الخط البياني الهابط ، كما ذكرنا من قبل ، فإن أعداد الموالي تتدنى مع الزمن ، حتى لندركُ عهد البطَـلْـيَـوسي ومن ظاهره ، بنسبة هي أقل مما كانت عليه في الصحاح . أضف إلى هذا أن النصوص النبوية صارت تروى من أمثال هذه الصحاح .

وقد كان أحد طلاّبي الأبرار نقل مقولة البطَـلْـيَـوسي هذه إلى المحدّث الحلبي الكبير ، فضيلة الشيخ محمد العوامة ـ أكرمه الله وجزاه كل خير ـ يطلب رأيه فيها ، فرجع الجواب في خطاب كريم . وقد جاء فيه أن تلك المقولة مبالَـغٌ فيها وهي تقوم على الإيهام ، وأنه لو قيس عدد الرواة الذين يجهلون لغة العرب بالعدد الكلي لرواة الأحاديث لكانت نسبتهم ضعيفة جدًّا ، وأن العجمة التي بقيت في لسانهم حملتهم على الرواية بالمعنى وأداء العبارات العجيبة . ولذلك أفرد الأئمة المتقدمون أقوال هؤلاء بكتب متميزة ، ثم انطفأت تلك الكتب ، وصار من اللازم الحظر على تداولها بين الناس ، أو بين غير أهل الاختصاص لئلا يقعوا في التشويش، واستقر الأمر على ما دوّنه جمهور المحدّثين من الكتب الموثقة .

قلنا : فالأمر في هذه المسألة شبيه بما كان وما يزال من أوهام بين العامة وبعض الرواة ، في القراءات وأداء الشعر والنثر . قد يذكر بعضها للتندر أو البيان ، كالذي تراه في مصنفات

التحريف والتصحيف . ولكنه يبقى حبيس تلك الكتب ، ولا يجعل عذرًا للإعراض عن النصوص القرآنية والعربية في ميدان الاستدلال . وإلاّ كان الحظر على كل ما عرف من الكلام العربي . وما أظن أحدًا ، لديه مسكة من عقل ، يدعي مثل هذه النتيجة .

ثم نقول ثانيًا وثالثًا : مِن أين للروافض الزعمُ أن الموالي الذين أوردنا أمرهم كلّهم أعاجم ؟ فالمعروف[1] من تاريخ العرب أن الأصل في المولَى هو الحليف والناصر والوارث من بني العم وسائر العَصَبة ، ثم دخل فيه أيضًا في صدر الإسلام من كان مملوكًا وعُتِق ـ وهو الأغلب في ذلك ـ أو من دخل في الإسلام من غير العرب . حتى إن زيد بن حارثة كان يقال عنه : ((مولى رسول الله)) ، والإمام مالك بن أنس أصبحيّ حِمْيَرِيّ وهو مولى لتيم قريش بالحلف ، ومِقسم بن بُجرة قيل لـه ((مولى ابن عباس)) لملازمته إياه .

أضف إلى هذا أن بعض العرب في الجاهلية والإسلام كانوا يتولون قبائل مشهورة للحظوة والعون ، كما ذكرنا منذ قليل في رجالات العيّنات الماضية ، فيظن الجهال أنهم من عداد الأعاجم . فيحيى بن يعمر تدّعِي هذيل أنه مولاهم ، وابن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي الذين هم موالي بني عبد شمس ، والإمام مالك مولى لبني تيم ، وأبو عمرو الشيباني أدب أولاد أناس من شيبان فنسب إليهم ، والمازني مولى لبني سدوس ، وأئمة القرّاء الخمسة الذين ذكرناهم في الموالي ، منذ قليل ، فيهم حمزة عربي نُسب إلى الولاء لبني تيم ، وهو من صميمهم.[2] وهذه الحقائق الواقعية تزلزل الأراجيف من جذورها ، إن كانت لها جذور، لتهوي بها في الحضيض .

٤ ـ رواية العربي والمولى :

هذا والمعروف ، في علم اللغة ، أن رواية النصوص المحفوظة في الصدور يختلف

(١) علوم الحديث ص ٣٥٨ ـ ٣٦٢ وإرشاد طلاب الحقائق ص ٢٤٧ ـ ٢٤٩ والتقييد والإيضاح ص ٤٤٤ ـ ٤٤٦ والمعارف ص ٤٢٠ ـ ٥٣٣ وفجر الإسلام ص ٨٩ ـ ٩٠ واللسان والتاج (ولي) .

(٢) طبقات القراء ١ : ٢٦١ .

التصرف فيها درجة ونوعًا بين أبناء اللغات أنفسها وبين الطارئين عليها ، بالإضافة إلى اختلافها بين أفراد كل من الفئتين أيضًا . فابن اللغة المعيّنة قد يرد ذلك عنده ، لأنه قادر على التعبير عما نسيه أو سها فيه ، بطلاقة ومستوى بياني قريب من الأصل .

أما أبناء الأمم الأجنبية الطارئون على لغة غيرهم ، وهم يحفظون نصوصًا منها ، فهم أشد حرصًا على إتقان التلقي والأداء بأمانة ووفاء ، خشية اللحن . فهم إذا تفلّتتْ منهم كلمة أو جملة أو عبارة تعذر عليهم صياغة ما يقابلها دقةً ومستوى وسلامة تعبير . ولو وقع منهم ذلك لكان في البديل صور مشوهة مضحكة من الكلام ، على غرار ما ينجز من التعبير الآني بلغة الغير .[1] وهذا يعني أنهم أكثر ثقة وأمانة من العرب الأقحاح ، في نقل الرواية اللفظية ، والحفاظ عليها خشية التفلت والاضمحلال . وهكذا تكون أرجوفة المغالطين قد صارت حجة عليهم ، وانقلب السحر على الساحر .

ثم إنك لو رجعت بنا إلى تاريخ النحو ، تستقري رجاله من حيث النسب ، لرأيت

(١) انظر مدرسة الكوفة ص ٥٩ . وقد كان لنا مع المستعربين مواقف توضح ما ذكرنا ، فسمعنا منهم مثلًا : على كُلَّا، وهذا من فضلُ ربي . وأحد الصينيين المشرفين على تعليم العربية سألني عن ((الكـزال)) فاستعدته اللفظ حتى فهمت أنه يريد ((الغزال)) هنالك شرعت أفسر له ، وإذا هو يريد التكلم على : الغـزَل . وبعد تحليل مخبري لمعرفة النسبة الجرثومية ، يبلغ هذا المشرف المريض أنه ((خال من الحشرات)) .

وإحدى الدارسات للعربية من الصينيين تصف لنا هطول المطر بقولها : مطر صغير . وزميل لنا من إيران نسمع منه ((أفـَّل)) وهو يريد : أوّل . وكردي يذم البرتقال عنده بقوله : ((مَردَكان مُـرّ))، وهو يريد : برتقال حامض . وفتاة كردية أيضًا يدعها من تعمل عنده في البيت ، ويقفل الباب عليها لئلاّ تفتحه لأحد ، ويقول لها : إذا سأل عني أحد فقولي : عمي أقفل الباب . ولما طُرق عليها الباب قالت : ((عمّو مفتوح)) . وتسمع في كلامها : نسوانات . وهذه امرأة تتحدث عن صهرها الذي تعاقد للعمل في اليونان قَصِّيـصًا [أي : لقص الأشكال النموذجية من اللباس] ، فتقول : سيسافر ليعمل ((أسّيس)). فيفهم المخاطبون أنه سيكون قِسّيسًا ، ويتساءلون : وهل مثل هذا العمل يكون بالتعاقد ؟ وتلك طالبة تسأل عن كتاب ((الجَنـَـداني)) وهي تريد : الجَنَى الداني . وتالك ثالثة الأثافي تتساءل في الامتحان عن الآفية والأوافي للشعر . تعني : القافية والقوافي . ثم تراها قد سجلت اسمها في حقل ((القِسم)) من دفتر الامتحان . ولما سئلت : لماذا فعلت ذلك ؟ قالت : هازا هوّ الإسم إسمي يا أستاز. وأُخرى تبحث عن ديوان ((الفرز دقّ)) أي : الفرزدق. و انظر ابن عصفور والتصريف ص ١٧ ـ ٢١.

فيهم جمهورًا غفيرًا من الموالي أو الأعاجم أصلًا . ومن أقدمهم عبد الرحمن بن هُرمُز ، وعنبسة الفيل ، ثم أبو معاوية شيبان بن عبد الرحمن ، وهارون بن موسى اليهودي ، وابن أبي إسحاق ، وقسطنطين ، وحماد الراوية ، ومعاذ الهرّاء القُرَظي ، وخلف الأحمر ، وعيسى بن عمر ، ومسلمة بن عبد الله الفهري ، ويونس بن حبيب ، وسيبويه ، والكسائي ، وأبو محمد اليزيدي ، والفرّاء ، وأبو عبيدة ، والأخفش الأوسط ، والقاسم بن سلاّم ، والجرمي .

وكذلك جودي بن عثمان ، وسعدان بن المبارك ، ومحمد بن موسى الأَفْشِنِيق ، وابن الأعرابي ، والمازني ، وأبو حاتم السجستاني ، والرياشي ، والتوّزي ، وقطرب ، وأبو سليمان كيسان ، وابن السكيت ، وأبو داود المرْوزي ، والأُشناندانی ، وأبو إسحاق الزيادي ، وابن ناصح ، وإبراهيم الحربي ، وثعلب ، وأبو جعفر أحمد بن محمد الطبري ، وابن الخياط ، وابن دُرُستُويه ، وأبو سعيد السيرافي وابنه أبو محمد ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، ومحمد بن يحيى الرباحي ، والزمخشري . . .

هذه ثلة من نحاة المشرق والمغرب ، تمثل الجمهور من المشاهير وغيرهم ، وتبين أن الموالي والمتعربين من الأعاجم كان لهم عدد وافر في صناعة النحو تأصيلًا وتفريعًا وتفسيرًا وتعليلًا ، ولم يكن موضع إشكال . فموالٍ وأعاجمُ بموالٍ وأعاجمَ ، والحديد بالحديد يُفلَح .

وإذا كان وجود أمثالهم بين رواة الحديث الشريف يطعن ، في صحة ما يتلقون ويؤدون، فإن توافر نظائرهم في تاريخ النحو يجب أن يكون مطعنًا عظيمًا في البحث والتقعيد والتقويم ، وكان يقتضي منهم أيضًا أن يميلوا إلى أمثالهم من الأعاجم المستعربين فيرووا ما يؤدّون ، كما يميل ذو الجنس إلى جنسه .(١) ولكنهم ـ والحق يقال ـ لم يكن منهم ذلك ، ولزموا أصول منهجهم التقليدي ، وحدود ذخائرهم من الشواهد والأمثلة ، فما كان منهم غير النصفة والوفاء لما يعلمون .

---

(١) لو كان في نفوس هؤلاء وأولئك ما في نفوس المستشرقين والمستغربين ، من مقاصد العولمة الخبيثة والتبويش المعاصر ، لأفسد الرواة الحديث قصدًا ، وتابعهم النحاة يفردونهم بالاحتجاج متواطئين وإياهم ، ليفسدوا العربية وعلوم العربية والإسلام . ولكن الله سلّم ، إذ حبب إلى الجميع الإيمان والإخلاص والوفاء ، فكان لنا تاريخ عربي إسلامي قويم . والحمد لله رب العالمين .

٥ ـ رواية البداة والحضر :

وأخيرًا فإن في تلك المغالطات والأراجيف كون الرواة من أهل الحاضرة ، التي يتجنب النحاة النقلَ عن أبنائها لما يكون لديهم من اللحن . وفي هذا تجاهل صريح للتاريخ العربي كله ، لأن العلوم الإسلامية كلها نشأت وتأسست وبلغت قمم الإبداع في الحواضر . بل إن رواية الشعر والنثر التي وصلت إليها جاءت على ألسنة أبناء المدن ، كمكة والمدينة والبصرة والكوفة وبغداد .

نعم كان في الجاهلية رواة للشعراء ، ينقلون إلى الناس ما يكون من قصائد ومقطعات وأبيات ، واستمر بعض ذلك حتى أوائل العصر العباسي . وكذلك بدأت حركة التدوين للكلام العربي نثرًا وشعرًا من أفواه البداة في ديارهم أو المدن والمجالس العلمية المَزُورة ، فصارت في رسائل وكتب وأسفار سجلتها أيدي رجال البصرة والكوفة .(١)

ولكنك حين تبحث ، عن مصادر هذه الروايات اللغوية ، تجد نفسك أمام بعض الرواة الأعراب المجاهيل ينقلون قليلًا جدًّا من النصوص المتفرقة ، ثم تقف مع الطبقة القُدمى من خَدَمة العربية ، في بضعة أخبار تنسب إلى عُبيد بن شَريّة الجُرهمي وصُحار ابن عباس العبدي وعبد الله بن عباس على عهد معاوية ، ثم تلتقي بروايات عن الطبقة الثانية من أمثال واصل بن عطاء وأبان بن تغلب البكري وأبي خيرة ونهشل بن زيد الأعرابي في القرن الثاني . وهي أخبار ليس لها وثائق مسجلة ترجع إليها .

فإذا انتهيت إلى زمرة ثالثة صادفك أعلام الجمع والتصنيف نحو : يونس بن حبيب وأبي عمرو بن العلاء وأبي زيد الكلابي وعمرو بن كركرة وأبي ثروان العكلي والقاسم بن معن الكوفي وحماد الراوية وخلف الأحمر . وهؤلاء أيضًا لا تقف على شيء من كتاب لغوي أو رسالة من ذلك لهم .

---

(١) انظر رواية اللغة ص ٣٧ ـ ١٩٠ .

وإنما تتلقاك بعدهم الطبقة الرابعة ، بالمفضل الضبي والخليل بن أحمد وسيبويه وأبي مِسحل والكسائي ، ثم الفراء والنضر بن شُميل وقطرب وأبي زيد الأنصاري وأبي عمرو الشيباني والأخفش الأوسط وأبي عبيدة . ولكل منهم مصنفات تضم الشعر والنثر ، مع قليل جدًّا من العبارات المروية عمن قبلهم أو عاصرهم ، وعن بعض الأعراب الـمجاهيل خاصة لا تُعرف هـُوِيّاتهم ولا منزلتهم من علم الرواية والجرح والتعديل، وعن بعض القبائل عامة.

هؤلاء المتأخرون إذًا هم وجوه الرواية اللغوية لمئات الألوف من نصوص النثر والشعر ، تنقطع دونهم أعناق الإسناد والبحث والتأصيل ، وكلهم من أبناء الحضر ، وبعضهم من الموالي أو الأعاجم أصلًا ، كما ذكرنا قبل . ثم تجد أقوالهم منثورة في المصادر اللغوية موقوفة عليهم ، وقل أن يُـتجاوَزوا لتكون لهم رواية عمن عاصر أو تقدم .

ومع هذا كله فإن مقولات هؤلاء الحضريين هي التي اعتمد عليها كثير من النحاة ، للتأصيل والتقعيد والتفريع ، ثم انسحبت تلك الإجراءات بألفاظها إلى القرون التالية ، يتداولها المتأخرون ، على أنها نصوص علمية موثقة ، لم يطعن فيها أحد من العلماء . وهكذا نستعين بحجة المدعي لتسفيهه ، ولكل شيء آفة من جنسه .

وإلاّ فأين البداة الذين رُويت عنهم تلك المقولات العربية القـُحّـة ؟ وما منزلة كل منهم في مقاييس الثقة والفصاحة والأمانة ؟ قد يمكنك أن تقف على تعريف يسير لبعض هؤلاء ، لا يصل إلى جُـزَيئات طفيفة مما جاء في مصنفات الجرح والتعديل لرجالات الحديث قدماء ومتأخرين ، ولا يعطيك اليد أن تطمئن إلى القطع بشيء من التوثيق أو االتعديل .

وكيف تؤخذ من رجالات الحواضر مواد الاحتجاج اللغوي ، وهم متهمون عند النحاة باللحن والركة والفساد في التعبير ، على ما يزعم روافض الاستشهاد بالحديث ؟ الحق أن هذه لا تقوم على بينة ، وإنما هي دعاوى اختلقها بعض المتأخرين لتسويغ أوهام وأباطيل . ذلك لأن الرواية هي غير الصياغة التعبيرية ، والراوي العدل الضابط هو المؤتمن على

النصوص ، يتلقاها ويحفظها وينقلها ويرويها سليمة معافاة ، وليس لموطنه أثر كبير في درجة عدالته أو ضبطه . فالأرجوفة متلاشية في أصل تركيبها ، وصاحبها يتمسك بباطل الأباطيل ، وأشباح الخيوط ، وإنّ أوهن البيوت لبيت العنكبوت .

النقد لمتن الحديث :

ثم إن المعارضين المرجفين يتوهمون أنّ الرواة مهمتهم سلامة السند وحده ، ويتعبدون بالنصوص المروية من دون اختبار أو تمحيص ، كأنهم آلات مسجِّلة صناعية . ولعل العناية البالغة التي وجهها علم الحديث إلى نقد الأسانيد أوهمت المرجفين ما ذهبوا إليه ، أو أمدتهم بما يفترون من الرفض والاتهام . ولكنهم لو اطلعوا على ذلك العلم لرأوا أن الاهتمام إلى المتن كان ظاهرًا جدًّا في بطون الكتب والمصنفات، حتى كان ما عرف من تأليف في : أغلاط المحدثين ، وتصحيف المحدثين ، وأوهام المحدثين . وذلك بناء على القاعدة المتفق عليها ، وهي : قد يصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة .

ولذلك كان في تاريخ الرواية أن يصحَّح المتن إذا ورد فيه لحن أو غلط أو تحريف ،[1] ثم وُضعت أصول لنقد المتون من حيث المضمون ، فأصبح عند العلماء [2] قواعد في ترك أحاديث السفيه والكاذب والمبتدع والضعيف ، ومن اختلط عقله وذي الغفلة ومن غلبت عليه الشواذّ والمناكير والغرائب والغلط والوهم .

وصار لديهم من المتون ما هو شاذّ أو معلل أو منكر أو مدرج أو مقلوب أو مضطرب أو مزيد فيه . وذلك بما يكذبه الحسُّ ، أو يناقض صريح القرآن أو السُّنّة أو التاريخ والواقع ،

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ١٩٤ ـ ١٩٨ وجامع بيان العلم ١ : ٩٧.

(٢) انظر تدريب الراوي ١ : ٢٣٥ و٢٧٦ ـ ٢٧٨ وبلوغ المرام ص ٥٠ وتأويل مختلف الحديث ٣ ـ ٣٥٠ وعلوم الحديث ص ٨٢ ـ ٨٩ و ٢٥٢ ـ ٢٥٤ والمغني في الضعفاء ٢ : ٣١٧ و ٦٢٤ والمنار المنيف ص ٤٤ ـ ١٤١ ونزهة النظر ص ٤٩ وعلم الجرح والتعديل ص ١٠ ـ ١٥ والكفاية ص ٦٨ ـ ٧٦ و ١٠١ ـ ١٥٨ ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٤٠٠ ـ ٤٠٢ و ٤٦٨ ومنهج النقد عند المحدثين ص ٨٢ ـ ١٠٢ وكتاب الاتجاهات العامة في الاجتهاد .

أو يتضمن شيئًا من قرائن البطلان ، كالمبالغات الخيالية ومبتذلات المعاني ، وركاكة الألفاظ وسماجتها ، واضطراب التركيب وفساد التعبير .

وهكذا ترى أن ما اعتمده علماء الحديث مبني على أصول لغوية وعقلية وإسنادية موثقة ، وما تلقاه النحاة شواهد وأمثلة من الأعراب والعلماء المعاصرين لهم كثيره فاقد التأصيل الإسنادي مدخول الرواية والتعبير ، ومنقول عن أبناء المدن والموالي والأعاجم .

فلماذا يعتمدون هذه النصوص ـ وتلك حالها في علم الرواية والعروبة من القصور والتجهيل ـ ويُشغلون بها عن الأحاديث الموثقة بالتسجيل العلمي في عهد النبوة ، وبالتدوين منذ منتصف القرن الأول ، بأسانيد معتبرة ؟ لابد أن تكون ههنا أسباب شخصية ومنهجية ولّدت هذه الظاهرة الغريبة في تاريخ العلوم . ألا إن هذا حُجّة بحُجّة ، واضطراب بتأصيل ، وحضر بحضر ، والرماح بالرماح تـُقرع .

الرواية بالمعنى :

لقد أثار هذه الشبهةَ في مصداقية النصوص النبوية الشريفة جمهور الروافض للاحتجاج ، وجعلوها سلاحًا يهددون به ويجرّحون ويسفهون ، كلما سمعوا أو رأوا مايخالف مذهبهم وتوجيهاتهم في الدرس النحوي . وإنك ليصطدمك ذلك حيثما توجهت في المصادر والمراجع ، من أواخر القرن الخامس إلى عهدنا الحاضر .

أما حجتهم في ذلك فهي أربعة أحاديث تتداولها مصنفات علوم الحديث ، منها (١) أن بعض الصحابة قالوا : بأبينا أنت وأُمّنا ، يا رسول الله . إنا لنسمع الحديث ، فلا نقدر على تأديته كما سمعناه . فقال : ((إذا لَـم تُـحِـلـُّوا حَرامًا ، ولا تُـحَـرِّمُـوا حَـلالًا ، فلا بأسَ)) . وروي أن رجلًا قال : يا رسول الله ، إنك تحدثنا حديثًا ، لا نقدر أن نسوقه كما نسمع . فقال : ((إذا أصابَ أحَـدُكُـمُ الـمَعنَى فـلـْيُـحَـدِّثْ)) .

---

(١) الكفاية ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ .

ثم استعانوا بأقوال للرواة . ومن ذلك أنه قيل لواثلة بن الأسقع : حدّثْنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا مزيد ولا نسيان . فقال : هل قرأ أحد منكم شيئًا من القرآن ؟ قيل : نعم ، وما نحن له بحافظين جدًّا . إنا لنزيد الواو والألف وننقص . فقال : فهذا القرآن مكتوب بين أظهركم ، لا تألونه حفظًا ، وأنتم تزعمون أنكم تزيدون وتنقصون . فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله ﷺ ، عسى ألاّ نكون سمعناها منه إلاّ مرة واحدة ؟ حسبكم إذا حدثناكم على المعنى .(١)

وقريب من هذا ما روي عن ابن سيرين والحسن البصري وسفيان الثوري . وذكروا أنه قد روى بالمعنى أو أجاز ذلك ، في مقولات مسندة ، كل من واثلة بن الأسقع و عائشة أم المؤمنين والإمام علي وعبد الله بن مسعود وأبي الدرداء وأنس بن مالك وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري ، والحسن البصري وعمرو بن دينار وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي ومجاهد وعكرمة وابن أبي نجيح وعمرو بن مرة ، وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وحماد بن زيد ومحمد بن مصعب القرقساني .(٢)

ثم جاؤوا بأمثلة من الأحاديث ، وردت باختلاف الرواية . كالذي روي فيه (٣) : ((زَوَّجتُكَها بما مَعَكَ مِنَ القُرآنِ ، مَلَّكتُكَها بما مَعَكَ ، خُذْها بما مَعَكَ)) ، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة . واستنتجوا العلم اليقيني بأن النبي ـ عليه السلام ـ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، مع عدم الجزم أنه قال بعضها ، إذ يحتمل أن يكون قال لفظًا مرادفًا لها ، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه ، إذ المعنى هو المطلوب . وأيدوا ذلك بما جاء ، من توسعة في القراءات القرآنية ، على سبعة أحرف .(٤)

(١) الحديث والمحدثون ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ . وانظر السنة قبل التدوين ص ١٣١ .

(٢) سنن الترمذي ٩ : ٤٤٣ ـ ٤٤٧ والكفاية ص٢٠٣ ـ ٢١١ وشرح التقريب ص ٦١ والسنة قبل التدوين ص ١٣١ والاحتجاج ص ١٨٨ .

(٣) الاقتراح ص ١٥٨ والخزانة ١ : ٥ .

(٤) الكفاية ص ٢١٠ .

ثم استدلوا أيضًا بوقوع اللحن كثيرًا فيما روي من الأحاديث ، وورود غير الفصيح فيه ، مع العلم قطعًا أن النبي ﷺ كان أفصح العرب . فلم يتكلم إلاّ بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها ، وإذا تكلم بلغة غيره فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز ، وتعليم الله إياه ذلك من غير معلم .

ومما ذكروه [١] أن أبا معمر الأزدي [٢] كان معروفًا برواية الحديث الملحون كما هو ، وأن يوسف السمتي سأل عمرو بن عُبيد : ما تقول في دجاجة ، ذُبحت من قفائها ؟ فراجعه . فقال : من قفاؤها ؟ فراجعه . فقال : من قفاءَها ؟ قال عمرو : ما عنّاك بهذا ؟ قل : ((من قفاها)) ، واسترح . [٣]

وكذلك خطأُ الحسن البصري في قراءته : ﴿ وما تَنَزَّلَت بِهِ الشَّياطُونُ ﴾ ، [٤] وخطأُ الأعمش في رواية : ((يَتَخَوَّلُنا)) ، ومالك بن أنس حين قال : أيُّ مطرًا ؟ فراجعه الأصمعي ، فتعلل بأن شيخه ربيعة بن عبد الرحمن كان يخلط في الإعراب فيقول : بِخيرًا . [٥]

وذكر الأصمعي أن شُعبة بن الحجاج روى الحديث : ((فيَسمَعُونَ جَرْشَ طَيرِ الجَنّةِ)) ، فقال الأصمعي : ((جَرْسَ)) ، فقال شعبة للناس : خذوها عنه . فإنه أعلم بهذا منا . [٦] وقيل : إن بعض المحدّثين كان يخطئ في رواية الشعر ، ولا يحفظ ولايحسن قراءة ما كتب ولا يعرف ما يُقرأ عليه . [٧]

---

(١) الاحتجاج ص ١٨٥ ـ ١٨٦ .

(٢) هو عبد الله بن سخبرة . البيان والتبيين ٢ : ٢١٠ .

(٣) البيان والتبيين ٢ : ٢١٢ .

(٤) الآية ٢١٠ من سورة الشعراء والبيان والتبيين ٢ : ٢١٩ .

(٥) الاحتجاج ص ١٨٥ والحديث النبوي في النحو العربي ص ٦٩ ـ ٧٠ . وانظر الخصائص ٣ : ٢٨٩ والمحتسب ١ : ٨٦ .

(٦) الصحاح واللسان (جرس) والمزهر ٢ : ٣٥٤ .

(٧) تاريخ دمشق ص ٣٢٨ وعلوم الحديث ص ١٠٩ .

واستدل السيوطي [١] أيضًا بأن حديث الصحيحين ((يـَتعَاقَبُونَ)) ، الذي استشهد به ابن مالك على لغة((أكلوني البراغيث)) ، ذكر السهيلي أنه مختصر وروايته : ((إنَّ لله مَـلائكةً يَتَعاقَبُونَ فِيكُم ، مَـلائكةٌ باللَّيلِ ومَـلائكةٌ بالنَّهارِ))، وأن الأنباري مـنـع في ((الإنصاف))[٢] دخول ((أن)) على خبر ((كاد)) ، ثم علق على الحديث [٣] : ((كادَ الـفَـقرُ أن يَـكُونَ كُفرًا)) بأنه من تغييرات الرواة.

وبما أن الناس يتفاضلون في أفهامهم فقد يتصور الراوي المعنى على غير جهته ، كما ذكر المرجفون ، ويعبر بألفاظ أُخرى ، وقد يكون لفظ مشترَك فيذهب الراوي به إلى المعنى غير المراد ، ويتكرر ذلك في حلقات الإسناد ، فيفسد التركيب والمقاصد ، كالذي وقع في الحديث عن عمامة السحاب ، وحديث خلق آدم على صورته .[٤]

وقد توالى على هذا الطريق المثبط كثير من المؤرخين للحديث الشريف ، والدارسين والباحثين والمصنفين ، يذكرون الحكم مفصلًا أو مقتضبًا ويوردون لـه مؤيدات ، حتى صار في نفوسنا حقيقة راسخة ، نرددها في المجالس والمصنفات والندوات ، من دون أدنى تردد أو اختبار . غير أن بعض المتأخرين ناقشوا جوانب هذه المقولات ، كما رأينا في الفصل المتقدم ، وكأنهم يقرّونها كلها ولا اعتراض لهم عليها ، وخرجوا بلا حكم منهجي قاطع .

هذا على حين أن آخرين سفهوا بعضها وردوه من دون أدلة كافية ، فتركوا الأمر بين أيدي الناس قابلًا للجدل والتنابذ بالألقاب . ولذلك استمرت القضية في أخذ ورد في صفوف المعاصرين ، وبقيت آثار الشُّبه والأراجيف تتصدر ما يتبادر في الدرس والحوار والبحث والتصنيف بيننا وعلى أقلامنا إلى بضع سنوات ، كما ذكرت من قبل . ونحن الآن

(١) الاقتراح ص ١٦١ .

(٢) ص ٥٦٧ .

(٣) حلية الأولياء٣ : ٥٣ و١٠٩ و٨ : ٢٥٣ .

(٤) الإنصاف ص ١٦٤ ـ ١٧٠ .

نقف إزاء هذه الشبهة مع أصحابها ومسايريها ومعارضيها، لنعيدها جَـذَعةً في إطار من الاختبار والتقويم، بأسلوب علمي موضوعي، يقرب بنا من الصواب، إن شاء الله .

١ ـ أحاديث رواية المعنى :

فالأحاديث التي رويت في إباحة الرواية بالمعنى، واعتمد عليها أصحاب هذه الشبهة، وردّدتها الأجيال معهم ١٤ قرنًا من دون نظر، هي أربعة أخرجها الخطيب البغدادي كما ذكرنا قبل، والناظر فيها يتبين لـه تحقق ما يلي :

فالأول هو عن سليمان بن أُكَيمة الليثي، رواه أيضًا ابن منده والطبراني في الكبير وابن عساكر في تاريخ دمشق،[١] كلهم بإسناد فيه الوليد بن سلمة، وهو كذّاب يضع الأحاديث، كما جاء في المغني في الضعفاء وميزان الاعتدال ولسان الميزان والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث . وفيه أيضًا يعقوب بن عبد الله ابن سليمان بن أُكَيمة عن أبيه عن جده، ويعقوب هذا وأبوه وجده لا يُعرفون ولعلهم من اختلاق الكذّاب .[٢]

قال السخاوي [٣] : « وهو حديث مضطرب لا يصح، بل رواه الجوزجاني في الموضوعات » . ورواه أيضًا ابن الجوزي في الموضوعات، واتهم به الوليد بن سلمة .[٤] وذكر الحافظ ابن حجر، في ترجمة ابن أكيمة من « تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة »، أن طرق رواية ابن أُكيمة واهية .

وللحديث إسناد آخر فيه عمر بن إبراهيم مولى بني هاشم ـ سنذكر حاله في الحديث الثاني ـ وإسناد آخر أيضًا يدل على اضطراب الكذّاب في الاختلاق والوضع .[٥]

---

(١) في ٥٣ : ٣١ .

(٢) انظر مجمع الزوائد ١ : ٥٤ .

(٣) انظر تدريب الراوي ٢ : ٩٩ .

(٤) الإصابة ٣ : ١٦٦ ـ ١٦٧ و ٦ : ٣٤١ .

(٥) المصدر المتقدم ٦ : ٣٤١ ـ ٣٤٢ .

والحديث الثاني أخرجه الخطيب عن أُكيمة عن أبيه عن جده ، وابن منده والمديني في الذيل على ابن منده ، وابن مردويه في كتاب العلم ، وابن قانع [1] من طريق أحمد بن مصعب عن عمر بن إبراهيم . وهو مذكور في الضعفاء وموصوف بالكذب والخبث ووضع الحديث، كما في الضعفاء والميزان واللسان والإصابة والكشف الحثيث . ومَن فوقه في هذا السند لايُعرفون أيضًا ، بل الظاهر أنه لاوجود لهم ، وهم من اختراع هذا الكذّاب أو اختراع الوليد ، وأحدهما سرق النص من الآخر . وقد ورد في إسناد عمر هذا اضطراب كبير منتشر وأوهام ، تدل على تهافته فيما يكذب ويضع .

والحديث الثالث في إسناده أحمد بن محمد بن غالب متهم بالوضع والكذب ، وفيه أيضًا عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي ذكر الذهبي في « ميزان الاعتدال » عن الإمام أحمد أنه اتهمه وأورد شيئًا من بلاياه ، وعن ابن حِبّان أن لديه قريبًا من مائة حديث مقلوبة ، منها ما لا أصل له ، ومنها ما هو ملزق بإنسان لايحل الاحتجاج به بحال . وزاد الحافظ في « لسان الميزان » عن أبي نُعيم أن عبد العزيز هذا حدّث عنه لُـوَين بالمناكير . ثم إنه جاء وصفه بذلك في المغني والكشف الحثيث .

والحديث الرابع قال عنه الحكم : هذا حديث باطل ، من رواته جماعة ممن لايُحتج بهم . إلاّ أن الحَمل فيه على محمد بن الفضل بن عطية ، فإنه ساقط . وذكر أبو نُعيم اتفاق أكثر الناس على إسقاط أحاديثه . وله ترجمة في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وتقريب التهذب، ومصادر أُخرى من تراجم الرجال والجرح والتعديل ، تصفه بالكذب والوضع للأحاديث ورواية العجائب والطامّات .

٢ ـ وجوب الرواية اللفظية :

ومما مضى ترى أن الأحاديث الأربعة كلها ليس في أسانيدها من الصحة أو الحسن أو

(١) معجم الصحابة ٣ : ١٧ .

القبول شيء ، كما ذكر العلماء . وما دامت واهية في هذه الدرجات من الضعف والتهافت فإنه لايجوز الاحتجاجُ بها ، أو إيرادها أو الاعتمادُ عليها في مسائل الرواية للسنة المشرَّفة. ولا شك أن ما بني عليها هو كذلك .

وما يدعوا إلى الدهشة والعجب أن الذين أوردوا هذه النصوص الموضوعة في مصنفاتهم لعلوم الحديث وغيرها ، واعتمدوها في تسويغ الرواية بالمعنى ، لم ينقلوا معها ما تتصف به من التداعي والاضمحلال . وبذلك ساغت في النفوس تلك المقولة ، وكان لها ما كان في تاريخ الرواية للأحاديث المشرّفة حتى يومنا هذا.

على أنه قد جاء في الحديث ما يناقضها أصلًا . فعن عبد الله بن مسعود أنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول :[(١)] ((نَضَّرَ اللهُ امرَأً سَمِعَ مِنّا شَيئًا ، فبَلَّغَهُ كَما سَمِعَ)). ونضره أي : حسّن قدره وجمّله وزيّنه ، وأوصله إلى نضرة الجنة : نعيمها ونضارتها. فالدعاء ههنا لمن ينقل الحديث كما سمعه ، من دون تغيير أو تبديل أو تصرف ، لا كما فهمه أو أدرك معناه وفحوى مضمونه . ومن خالف ذلك لم يكن لـه من هذا الدعاء شيء ، بل لعله يؤاخذ لأنه لم يلتزم أمانة التلقي والرواية .

إن مضمون النص النبوي هنا هو أمر بمراعاة اللفظ في النقل ، لأن التعبير بـ ((ما سمع)) يراد به المسموع لا المفهوم ، فيُجازَ نقل المعنى ، ولأن التبديل لا يؤمن فيه التحريف أو الزيادة فيما كان مرادًا لـه ، وقد يؤدي إلى اختلال المعنى ، كما ذكرنا مرارًا ، وإضاعة ما في الحديث من دقة الدلالة و الأحكام وبلاغة جوامع الكلم والبيان ، على المتأخرين من الفقهاء واللغويين وعلماء البيان .

وقد شكا من آثار ذلك جمهور علماء الحديث والفقه ، كما سببت هذه الآثار الضعيفة

---

(١) الحديث ٢٦٥٩ في سنن الترمذي ، وقال : ((هذا حديث حسن صحيح)) . وانظر الأحاديث ٢٦٥٩ فيه أيضًا و ٢٣٠ ـ ٢٣٢ و ٣٠٥٦ في سنن ابن ماجه وسنن الدارمي ١ : ٧٥ والمسند ١ : ٤٣٧ و٣ : ٢٢٥ و٤ : ٨٠ و٥ : ١٨٣ والكفاية ص ١٧٣ .

السند نسبة أقوال مختلَقة إلى من لم يقلها .[١] والأمر في الحديث الشريف المذكور يعني وجوب العمل وعدم المخالفة ، ويكاد يقتضي أن مخالفته بإجازة رواية المعنى تكون بدعة ، في النقل والرواية ، يركن إليها كل كسول أو مستخف أو مستغل أو خبيث ، فتتوالى التغيرات والتبديلات والتقحمات باعتساف ، وتضيع معالم الحقيقة النبوية .

إن رواية المعنى إن صح صدورها عمن ذكرنا من الصحابة والتابعين فهي اجتهادات فردية ، أوهي قد بُنيت على أحاديث واهية جدًّا ، ونُسبت إلى عدد محدود من القدماء . ثم إنها في خلاف ظاهر لنص السُّنّة وتوقيفها ، وقد ظاهَرها بعض التابعين ، واضطربوا في تفسيرها وتعيين شروطها وقيودها ، فكان لهم فيها تسعة مذاهب تضع المرء في حيرة وضياع ، وتكاد أن تسد عليه منافذ القول . و لقد عارضها كثير من العلماء قديمًا وحديثًا ، فلم تنل شيئًا من مسوّغات الإجماع أو شبهه .

كان عليها أن تَضيق مجالاتُ قبولها وترديدها مع الزمن ، لينقطع القول بها إطلاقًا ، ولا تبقى حجةً يلوح بها من لا يعرف حقائق التاريخ ودقائق علوم الحديث ، ويجرجرنا وراءه في التيه . ومن ثَم فإنه يُخشى أن يترتب على صاحبها إثمه وإثم من عمل بها . وهذا أمر يتطلب من دعاتها إعادة النظر في مذهبهم خشية العصيان المستمر المؤدي إلى عقاب كبير .

فإذا كان الأصمعي أخوف مايخاف ، على طالب العلم الجاهل للنحو ،[٢] أن يَدخل باللحن أو التصحيف في جملة قول النبي ، عليه الصلاة والسلام : « مَن كَذَبَ علَيَّ مُتَعَمِّدًا فلْيَتَبَوّأْ مَقعَدَهُ مِنَ النّارِ » ،[٣] واللحنُ والتصحيف هما كذب من غير

(١) أصول السرخسي ١ : ٣٥٥ وكشف الأسرار ٣ : ٥٥ . وانظر توجيه النظر ص ٦٨٢ ـ ٦٨٩ و ٦٩٦ ـ ٧٠٠ و ٧٥٤ ـ ٧٦٣ والحديث النبوي في النحو العربي ص ٦٩ ـ ٧٠ .

(٢) علوم الحديث ص ١٩٤ .

(٣) الأحاديث ١١٠ و ٥٨٤٤ في البخاري و ٣ في مسلم و ٢٢٥٨ و ٢٦٦١ و ٢٦٧١ و ٣٧١٦ في الترمذي و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و٣٦ و٣٧ في ابن ماجه . وانظر الأحاديث ٢ و ٤ في مسلم و١٠٦ ـ ١٠٩ في البخاري والمسند ١ : ٧٠ و ٧٨ و١٠١ و ١٣١ . . =

تعمد أصلًا ،[١] فإن من يبيح الرواية بالمعنى لتثبيت نتائجها مدوَّنة هو كالعامد ، ويُخشى أن يدخل في الحكم الذي أوردناه . وهذا غير من ترد عنه الرواية بالمعنى دون قصد ولا تدوين .

وإذا أضفنا إلى ذلك أن بعض الصحابة كان يعرض على الرسول الكريم ما سجله من الحديث ، ليقره على صحة لفظه ، كما جاء عن أنس بن مالك ، وأن النبي ﷺ كان يستعيد الصحابة أحيانًا بعض حديثه ، ليتحقق لديه إتقان الحفظ وضبطه ، صار لدينا السنة القولية بالأمر والفعلية بالتطبيق والإلزام . وهنا نذكر ما كان من البراء بن عازب – رضي الله عنه – وقد سمع عبارات السُّنّة عند النوم ، وفيها :[٢] ((وبِنَبِيِّكَ الَّذِي أرسَلتَ)) ، قال : فقلت أستذكرهنَّ : ((وبرسولك الذي أرسلتَ)) ، قال : ((لا . وبِنَبِيِّكَ الَّذِي أرسَلتَ)) . وفي هذا نص عامّ على التزام اللفظ وعلى منع التبديل حتى بالمرادف ، وتخصيصه بأحاديث التعبد أو الدعاء أو غيرها ، كما ذكر بعض العلماء ، يحتاج إلى نص نبوي صريح .

بل لقائل أن يقول : لسنا في حاجة إلى نص أو دليل يخصص ، لأن الأمر أوضح مما يتوقف على ذلك . نعم إن الدعاء عبادة لا يجوز فيها المعنى وحده ، ولا تكون تامة وافية إلاّ بلزوم اللفظ أداء وضبطًا . وهذا نفسه حجة لنا على ثبوت اللزوم في كل رواية لحديث شريف. فأقوال النبي ﷺ كلها مقدسة بدرجة واحدة ، لا يجوز التفرقة بين أنواعها في ذلك ، وروايتها بين المسلمين عبادة أيضًا من أعظم العبادات ، للمحسن فيها ثوابه العظيم ، وللمسيء المتعمد حساب وعقاب ، لأنه أخل بشروط العبادة والتقديس . فلا بد من الدقة والوفاء الكامل فيما يرويه المسلم من الحديث المطهَّر .

ولهذا رأينا الصحابة ، إذا أشكل عليهم شيء في اللفظ أو الرواية، يرجعون بالتحقق

= ونظم المتناثر ص ٢٠ ـ ٢٤ .

(١) توضيح الأفكار ٢ : ٣٩٣ .

(٢) الحديث ٥٩٥٢ في البخاري . وانظر فيه الحديث ٢٤٤ والحديث ٢٧١٠ في مسلم .

إلى النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ أو يستعينون بشهادات موثقة مع القسم .(١) ثم إنك لترى في رجالات العلم من ينص على وجوب أداء الأحاديث كما هي في لفظ رسول الله ، بأتم وجه وأكمله .(٢) قال عمر بن الخطاب : ((من سمع حديثًا فحدث به كما سمع فقد سلم)) . والنص بما سمع يذكرنا بالحديث الشريف المشهور . وقال مالك بن أنس : ((كل حديث للنبي ﷺ يؤدَّى على لفظه ، وما كان عن غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى)) . وسئل عن التقديم والتأخير ، فكره ذلك وأن يزاد أو ينقص ، وأوجب الأداء كما سُمع.

وكان الأعمش يقوّم ما يَرِدُ عليه من اللحن في الحديث ، وكذلك جابر بن أبي جعفر والشعبي والأوزاعي وهمام وعفان وعبد الله بن المبارك والنضر بن شميل وأبو عُبيد وابن مَعين وأحمد بن صالح وأحمد بن حنبل والحسن بن محمد الزعفراني وعلي بن المديني . وقال حماد بن سلمة : ((من لحن في حديثي فليس يحدّث عني)) . وكذلك قال حماد بن زيد .

ومنذ أيام الصحابة الكرام ، كان أحدهم إذا سمع إبدال حرف بآخر اتهم الراوي بالكذب وصحح لـه ، وكذلك الأمر إذا ورد تقديم وتأخير ، أو زيادة حرف أو نقصه أو تقديمه أو تخفيفه أو تثقيله ، أو رفع منصوب أو نصب مرفوع أو مجرور . والوصف بالكذب ههنا صريح ، فلابد عندهم من الحفاظ على اللفظ ، ولو خالف اللغة الفصيحة . بل إن بعض العلماء حكى الإجماع على وجوب أداء الألفاظ بأعيانها ، لأن ما تكلم به النبي محال أن يؤديه غيره بما يساويه ، مما يحتمل وجوه التأويل الشرعية المختلفة .(٣)

هذا أبو بُردة عامر بن أبي موسى الأشعري يقول : كنت إذا سمعت من أبي حديثًا كتبته . فقال : أي بُـنَـيّ ، كيف تصنع ؟ قلت : إني أكتب ما أسمع منك : قال : فائتني به .

(١) انظر ما مضى في حصائل القيمة النحوية .

(٢) الكفاية ص ١٧١ ـ ١٨٥ .

(٣) توجيه النظر ص ٦٨٥ .

فقرأته عليه . فقال : نعم هكذا سمعتُ رسول الله ﷺ . ولكني أخاف أن يزيد أو ينقص .[١]

وقد رأيتَ وسمعتَ ما كان بين حمّاد بن سلمة وتلميذه سيبويه ، في منتصف القرن الثاني ، من خصومة وفراق لتبديل في اللفظ أو تصحيف . فلك - أيها المرجف - أحاديثُ ضعيفة واهية ، ولنا أحاديث صحيحة محقّقة ، ثم رجال برجال ، وأقوال بأقوال . وإن كنتَ ريحًا فقد لاقيتَ إعصارًا .

٣ ـ ظاهرة تعدد الرواية :

أما الحديث الذي ذكروا فيه اختلاف الروايات فقد ضخم المعارضون أمره ، وبنوا على ذلك ما لا يدل عليه من النتائج والأقوال . لقد جاء هذا الحديث في بضعة عشر موضعًا من الصحاح ،[٢] عن سهل بن سعد ، بروايات : زوّجناكها وأملكناكها و زوّجتُكها وملّكتُكها . أما المرجفون فقد ذكروا منها اثنتين ، وزادوا ثالثة ليست في الصحاح ، ثم أطلقوا تعميمًا يوهم الكثرة الكاثرة ، ليجزموا أن كل ما روي في الأحاديث الشريفة ليس من اللفظ النبوي الكريم. وفي هذا افتئات وتضليل لا يجوزان في الموضوعات الشرعية الأصولية.

وليس في الروايات الأربع مجال للجزم برواية المعنى ، إذ أن النبي ﷺ كان في الموضوعات الدقيقة يكرر عباراته للتعليم والتوقيف .[٣] ونحن هنا إزاء نص شرعي يقال في إجراء عقود الزواج ، وهي تقتضي القول الحرفي . فلا بد من إيراد ما يحقق وقوع العقد من صور التعبير ، فتتعدد العبارات بقصد التفصيل والبيان ، كالذي في صيغ الطلاق وغيره ، ليكون أمام أولي الأمر والأطراف المَعنيّة فسحة فيما يقولون ويسمعون حين الإجراء للعقد .

(١) مجمع الزوائد ١ : ١٥١ .

(٢) انظر الأحاديث ٢١٨٦ و ٤٧٤١ و ٤٧٤٢ و ٤٧٩٩ و ٤٨٢٩ و ٤٨٣٣ و ٤٨٣٩ و ٤٨٤٢ و ٤٨٤٧ و ٤٨٥٤ و ٤٨٥٥ و ٥٥٣٣ و ٦٩٨١ في البخاري و ١٥٢٥ في مسلم و ١١١٤ في الترمذي و ٢١١ في أبي داود والنسائي ٦ : ١١٣ .

(٣) انظر الأحاديث ٩٤ ـ ٩٦ في البخاري والمواهب الفتحية ١ : ٤٠ ـ ٤١ وقواعد التحديث ص ٢٢٦ والحديث والمحدثون ص ٢٠٧ .

وأنت ترى هذا كثير الحدوث من الخطباء في الأمور الخطيرة المبنيّ عليها أحكام وقوانين ، ومن المدرِّسين حين يقررون معلومات مهمة بعبارات متعددة الوجوه ، ولا تشعر بشيء من النكير أو الحرج . ثم إن مثل هذه الأحوال ، وهي كثيرة جدًّا جدًّا ، تفسر لنا اختلاف الرواة أحيانًا في اللفظ ، إذ يحمل كل منهم ما حفظ ولايُسأل عن إيراد الجميع . وفي هذا حلّ لعدد وافر من الشُّبه والأراجيف التي أثارها المعاندون .

على أن ما ذكرناه ههنا هو لـما كان من النبي ـ عليه السلام ـ في موقف واحد محدد وراوٍ منفرد . وثمة من الأحوال ما يكون في حوادث متعددة متشابهة والراوي واحد أو أكثر ، كالذي حصل من أبي هريرة وعتبان بن مالك وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك في أحاديث دخول الـموحّـدين الجنة.[١]

ومن هذا القبيل ما انفرد به عمر بن الخطاب ، في حديث ((النيّات)) بألفاظ مختلفة ؛ وانفرد بروايته عنه علقمة ، وعن علقمة محمد بن إبراهيم ، وعن محمد هذا يحيى بن سعيد ، ثم اشتهر بتلك الروايات المتعددة . إذ من الصواب المحقـَّق أن يكون الفاروق ، وهوالذي صحب النبي سنوات ، قد سمعه منه غير مرة ، وكان في تلك المرار بألفاظ مختلفة والمعنى واحد .[٢] وهذا أمر عادي جدًّا ومألوف لا يحتاج إلى حوار وإيراد دليل .

ويؤنسك بما ذكرنا ههنا ، بل يحقق لديك الأمر ، ما قاله عبد الله بن عمر ، في حديثه عن توبة الكِفل . قال ، رضي الله عنه : ((سمعتُ النبي ﷺ يحدّث حديثًا ، لو لم أسمعه مرة أو مرتين ، حتى عدّ سبع مرات، [لَـما رويتُه]. ولكني سمعتُه أكثر من ذلك ، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: كان الكِفل ..)).[٣] وهذا ما سمعه هو من ذلك. فكيف بما سمعه منه سائر الصحابة ؟

(١) أسباب تعدد الروايات في الحديث النبوي الشريف ص ٥ ـ ٧ .

(٢) قولنا هذا يرد الزعم أن الرواية هنا كانت بالمعنى . انظر المرجع السابق ص ١٠ ـ ١١ والوجيز في علوم الحديث ص ٣٣٦ .

(٣) الحديث ٢٤٩٨ في الترمذي والمستدرك ٤ : ٢٥٤ .

ثم في اختلاف الألفاظ بين الرواة المتعددين وجه من التفسير للرواية اللفظية أيسر وأوضح مما مضى . فقد يسمع بعض الصحابة ، مجتمعين في موقف واحد أو مفترقين في مواقف متعددة ، حديثًا معيَّنًا في مجالس وأحوال مختلفة متباينة ، فيكون في النصوص خلاف لفظي من النبي - عليه الصلاة والسلام - في الموقف الواحد وفي المواقف بحسب ظروف المقال والأحوال . ومن ثَمّ ينقل كل منهم إحدى الروايات التي تلقى أو جمهورها أو كلها في مجالس متعددة ، وينقل عنه الرواة كل ذلك أو بعضه على ما يحضرهم ، فيتحصل ما نراه كثيرًا من خلافات لفظية في الحديث الواحد ، برواياته المتعددة .

وإنك لتجد في القرآن الكريم ، في عشرات من المواضع ، أن أوصافًا أو أقوالًا للأنبياء والملائكة والمؤمنين ، وإبليس وفرعون والسحرة والمشركين والكافرين واليهود والنصارى والمنافقين ، والأمم السابقة واللاحقة ، في الدنيا والآخرة ، تمثل كل زمرة منها موقفًا واحدًا أو عدة مواقف في أزمنة متفاوتة وأحوال متباينة ، تعددت عبارات الأفراد فيها وبينها خلاف واضح في التعبير والصياغة أو القراءة ، مع الدلالات الواحدة أو المتقاربة ، فيرد في النص القرآني صور من ذلك التعدد في الآيات المختلفة ، إذ لا يمكن استيعاب الجميع في كل آية . وكثير من تلك الأقوال مترجم إلى العربية عن لغات مختلفة ، فلا غرو أن تختلف العبارة عن ذلك ، ولا غرو أن يتلو كل منا بعضها ، فيقع ما يوهم السفهاء تلاوة معنوية . ألا إن مضمون هذه المسألة حجة ، اعتمدها من يسوّغ رواية الحديث بالمعنى ، فإذا هي ترتد عليه فتدمغه .

و إنك لتجد نفسك ، عندما تدّرس موضوعًا أو تشرح مسألة أو تجيب عن سؤال ، في سنوات متعددة ومواضع مختلفة ، تورد أقوالًا متباينة . ولو جمعتَ تلك المقولات ترى بنفسك أنك قد ذكرت عبارات لا يجمع بينها إلا وحدة الدلالة .[1] فلماذا تتقبل ذلك من الآيات

(١) في تجربتي التعليمية المتواضعة ، درّست الأدب والنحو في الجامعات حوالي أربعين سنة ، بساعات أسبوعية معدودة . ولو جمعتَ المقولات التي سجلها الطلاب عني لفظًا في حينها لرأيتها في المسألة الواحدة المحددة تبلغ المئات ، وقد تختلف =

الكريمة ، ثم تجيزه لنفسك ، وتحار في قبوله من ٢٣ سنة نبوية تتعرض لعشرات بل مئات من المواقف المتشابهة ؟

إنك تُعلّم في ساعات محدودة وأماكن معينة ، وهو ـ عليه الصلاة والسلام ـ يُعلّم ليل نهار وصباح مساء ، وفي المنزل والشارع والسوق والمسجد والمجالس والحل والترحال والصحة والمرض والسلم والحرب والولائم والمصائب والتعزية والتهنئة . . . أ فتستكثر عليه أن يصوغ مقصَدًا معيَّنًا أو مقاصد متشابهة بعبارات متعددة متفاوتة ، في تلك المواقف التي تتجاوز المئات أو الآلاف ، على مر السنين وتعدد المواطن ؟

فالمسألة الواحدة قد تكون في مواقف مختلفة ، أويعرضها أشخاص تتباين أحوالهم ، وتقتضي عبارات تناسب كلًّا على حدة في الزمان والمكان والحال ، وتخاطب الناس على قدر عقولهم ومراتبهم بالحكمة والإرشاد . ومن ذلك إجاباتُ النبوة عن : أحب الأعمال إلى الله ، وأفضل الجهاد ، وأيّ الإسلام خير ، وأيّ الأعمال أفضل ، وأيّ الناس أكرم ؟ وحديثُها الكريم عن خير الناس ، وخيركم ، وأفضل الأعمال ، وأفضل الكلام ، وأعظم الأيام .

فلا بد أن تتعدد العبارات في مثل هذا ، ولا تلتقي في لفظ واحد أو عبارة مكررة أو معنى محدد . وقد تكون إجابات الصحابة أيضًا كذلك بينهم في الموقف الواحد .[1] وعلى مثل هذه الأوضاع المقتضية لاختلاف الروايات ، تستطيع أن تدرس أشكال الخلاف وتفسر ورودها ومقتضياتها أيضًا . بل لعلك تجد في البحث الجادّ المخلص أحوالًا أُخرى تساهم في تعزيز ما ذهبنا إليه ، فيكون لديك كشف عن حقائق تدين المرجفين الروافض ، والذين انساقوا وراءهم مظاهرين أو مُبلسين ، بلا فكر أو تدبر .

= أحكامها بحسب البيئات والأشخاص والظروف المناسبة . ولو أنك تصفحت كتابًا صنفتهُ منذ ٣٠ سنة ، ونشرته حينذاك ، ثم أعدتُ طباعته مرارًا مع التعديل والزيادات والإغناء بما يفسر أو يوضح أو يؤكد ، لرأيت مئات العبارات المختلفة في مواقع معينة ، وهي كلها من قولي وخط يميني . تلك سنة الله في خلقه . ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

(١) أسباب تعدد الروايات ص ٢٢ ـ ٢٣ .

أما إيراد التوسعة بالقراءة على سبعة أحرف فأمره أظهر في الدلالة على المغالطة . ذلك لأنه أيًّـا كان التفسير لهذا الحديث الشريف فإن ما جاز من التوسعة فيه محصور في صحة القراءة عن النبي ﷺ . إذ القراءة سُـنّـة توقيفية متبعة ، لايجوز فيها الاجتهاد أو الرأي الشخصي . وما يرد عن القارئ ، من سهو أو وهم أو تصرف أو خطأ ، لايصح أن يجعل نصًّا قرآنيًّـا ، ولايُسمح لأحد أن يسجله وينقله على أنه من القرآن الكريم . ومن ثَم يكون إيراد ذلك حجة عليهم في مثل هذا الموضوع ، إذ يعود الأمر إلى التزام السُّـنّة التوقيفية ، والقراءات العلمية المحقـَّقة ، من دون تصرف أو تبديل ، ويكون الاختلاف المذكور نقلًا صحيحًا عن الأمين عن الأمين . ويداك أوكتا وفوك نفخ .

وكذلك شأن الاستدلال[1] بجواز ترجمة النصوص الشرعية لغير العرب . فترجمة المعاني للآيات ليست آيات ، والشعر حينما يترجم لايبقى شعرًا كما صاغه صاحبه ، ولو قام بذلك أشعر الناس، إذ المضمون يفقد كثيرًا من أبعاده ومراميه وإشاراته وظلاله ، ولا يمكن أن يحيط بتلك العناصر الأساسية منه أحد . و على هذا فإن الترجمة للحديث لا يقال لها : حديث . وإنما هي تقريب معناه إلى الأعجمي ، ليستعين على لزومه الأحكام الشرعية وتحقيق مقتضياتها . ولا يستطيع أحد الزعم أن ما يترجم من الأحاديث هو أحاديث نبوية مطهـّرة .

فالقياس على القراءات والترجمة قياس مع الفارق ، غفل فيه المنظـّرون عن توقيفِ القراءة ، وفقدِ المترجَم قيمه الأساسية في الشرع .

٤ ـ تخطئة الرواة :

ثم إن ما أثير من أغلاط المحدثين في التعبير والتصحيف والتوهم لا قيمة لـه في قضية الاحتجاج ، إذ أكثره عن مجاهيل أو متروكين أو مستبعدين عن حياض التلقي والأداء

(١) المستصفى ١ : ١٦٨ وتوجيه النظر ص ٦٧٣ و ٦٨١ ـ ٦٨٢ و ٦٩٣ ـ ٦٩٥. وانظر الإحكام لابن حزم ٢ : ٨٦ و ٢٠٥ .

الشريفين ، وما تبقى بعدُ هو أقوال شخصية مضخمة الدلالة ، أو لا سند لها يحقق حدوثها ويثبت ما يراد بها من الأباطيل .

فأبو معمر الأزدي عبد الله بن سخبرة أمرُه في المحدّثين هزيل جدًّا ، وليس ممن يحتج به أو لـه . وإنما روى لـه الترمذي بعض حديث واحد وضعّـفه ، وجزم البخاري وآخرون أنه ليس حديثه من وجه صحيح ، وكذلك أبوه ، لايُعرف لهما كبير شيء .[١] فأنـّى يجوز أن ينقل عنه اللحن في الأحاديث ، ويـجعل حجة في الاشتباه والإرجاف والطعن ، وهو في هذه الـمنزلة عند العلمـاء ؟

ويوسف السمتي قال فيه ابن معين : كذّاب خبيث عدوّ الله ـ تعالى ـ رأيته بالبصرة لايحدّث عنه أحد بخير . كذّاب زنديق لا يُكتب عنه . وقال أبو حاتم الرازي عنه : ذاهب الحديث ، أنكرتُ قول ابن معين فيه : ((زنديق)) ، حتى حُمل إليّ كتاب قد وضعه في التجهـُّم ينكر الميزان في القيامة ، فعلمتُ أن ابن معين لا يتكلم إلاّ عن بصيرة .

وقال النـَّسائي فيه : ليس بثقة ولا مأمون . وقال ابن حِبّان : كان يضع الحيث على الشيوخ ويقرؤها عليهم ، ثم يرويها . لا تحل روايته . وقد توفي سنة ١٩٠ وهو في السابعة والستين .[٢] أما عمرو بن عُبيد الذي صوّب له أغلاطه فقد توفي سنة ١٤٤ .[٣] وهذا يعني أن الكلام كان بينهما ويوسف حوالـَى سن ٢٠ ، لم يستقم لسانه . ومع هذا فإن قول علماء الحديث فيه يكفي ليخرجه من عداد المحدثّين ، بـلـهَ أن يُحتج به في الأبحاث العلمية المعتبرة.

وقراءة ((الشَّـياطـُونُ)) لم ينفرد به الحسن البصري ، وقد قرأ بها وبمثلها الضحّـاك والأعمش ومحمد بن السـَّمَـيفع ، في غير موضع من القرآن الكريم.[٤] وهي صحيحة موثقة،

(١) انظر تهذيب التهذيب ١ : ٦٨٥ و القول الثاني من ٢ : ٣٤٢ و ٤ : ٥٩١ .

(٢) المصدر السابق ٤ : ٤٥٤ ـ ٤٥٥ .

(٣) وفيات الأعيان ٣ : ٤٦٢ .

(٤) انظر البحر ١ : ٣٢٦ و ٧ : ٤٦ وتفسير القرطبي ١٣ : ١٤٢ والهمع ١ : ٤٧ وتفسير الآلوسي ١٩ : ١٩٩ ـ ٢٠٠ .

وإن لـحَّـنها بعض اللغويين والنحاة . إنها لغة معروفة ذكرها كبار النحويين ، وفسروا وجه استقامتها بما تراه بعد . قال يونس بن حبيب : سمعت أعرابيًّا يقول : ((دخلتُ بساتينَ من ورائها بساتُـونُ)) ، فقلت : ما أشبه هذا بقراءة الحسن ! وقال النضر بن شميل : إن جاز أن يُحتج بقول العجاج ورؤبة جاز أن يُحتج بقول الحسن وصاحبه ، مع أنا نعلم أنهما لم يقرأا بها إلاّ وقد سمعا فيه .

وتوجيه ذلك أن بعض العرب يشبـّه زيادتَي جمع التكسير في نحو ((الشياطين)) بزيادتي الجمع السالم ، فينقله إلى صورة المشبـَّه به ويعربه بالحركات ، وقد جاء عنهم صور متعددة في إعرابه .[1] فلما كان آخره كآخر : يبرين وفلسطين ، أُجري إعرابه على النون تارة ، وعلى ما قبله تارة ، فقالوا : الشياطين والشياطون .

فالتخطئة لهذه القراءة قول مردود ، ما دامت مقررة في اللغة والنحو سماعًا وقياسًا . والمرجفون يتمسكون ظلمًا وعدوانًا بقول بعض المتقدمين دون اطلاع على حقائق اللغة والمذاهب النحوية المحققة . فهم المخطئون الجاهلون يندفعون مع ضيق الأفق تعنتًا وعدوانًا . ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ، ولا عدوان إلاّ على الظالمين .

وما ذُكر من شُبهة اللحن ، في كلام الرواة وأدائهم ، أمر يحتاج إلى بيان وتفصيل . فالإمام مـالـك بـن أنس من بني أصبح الـقحطانـيِّين وأمّه أزديّـة منهم أيضًا . فهو عربي صليبةً ،[2] انقطع للعلم منذ طفولته الأولى فتلقى عن علقمة بن أبي علقمة ـ وهو من المؤدِّبين الذين يعلمون العربية والنحو والعروض ـ[3] كما كان يأخذ عن الفصحاء والعلماء والأبيناء ، نحو : عبد الرحمن بن هـُرمز النحوي وابن شهاب الزُّهري وجعفر الصادق

(١) شرح التسهيل ١ : ٨٦ والتذييل والتكميل ١ : ٣٣١ ـ ٣٣٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٩٦ ـ ١٩٨ والهمع ١ : ٤٧ .

(٢) التمهيد ١ : ٨٩ .

(٣) المعارف ص ١٨٥ .

والأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو .

وكان يحرص على الفصاحة في جميع ما يصدر عنه من الكلام والكتابة . بل إنه ليربأ بنفسه أن يسمع اللحن والأغلاط أو ما فيه عجمة أو ركة ، فيقول (١) : « من تكلم في مسجدنا بغير العربية أُخرج منه » . وإنك لتتصفح ما جاء عنه في كتابه « الموطأ » ، فتجد فيه منتهى الفصاحة والإتقان ، مما روى ودوّن وذكر في الأحكام والمذاهب والأقوال . فالزعم أنه كان يلحن في كلامه لحنًا شنيعًا هو الاتهام الشنيع ، وناقله من دون تحقيق شاركَ في الشناعة والعدوان ، على إمام في الحديث والفصاحة والبيان .

وكذلك الشأن فيما روي ، على لسان مالك ، عن شيخه ربيعة الرأي . فهو لم يكن محدّثًا حسب ، بل كان أيضًا شيخ علماء الحديث . قال ابن حِبّان : « ربيعة من فقهاء المدينة وحفّاظهم ، وعلمائهم بأيام الناس وفصحائهم » .(٢) ثم تجد من ينسب إليه أنه يخلط في الإعراب ويقول : « بخيرًا » ، ينقل ذلك عن كتاب لمستشرق معاصر من دون مصدر لرواية علمية موثقة . فهل بعد هذا من ظلم وافتئات ؟ ومثل ذلك يقال فيما زُعم من تصحيح أبي زيد الأنصاري لخطأ الإمام أبي حنيفة .

والحق أن جمهور المحدثين نالهم شيء من هذا ، للدفاع عن النفس في قصور أو جهل ،(٣) ولتسويغ شُبه الإرجاف في مصداقية ما جاءنا من الحديث الشريف ، وإنما وجّه الطعن إلى مالك لأنه من أفصح من جمع السنة المشرفة ، وإلى شيخه ربيعة الرأي لأنه من أفصح علمائها أيضًا ، وإلى الإمام أبي حنيفة لأنه من أفقه علماء الحديث ، ثم ذُكرتْ طرائف متفرقة بالاهتباش على غير استيعاب ، فتعميمات مبهمة الدلالة بالتهويش ، ليكون الضرب

(١) فتاوى شيخ الإسلام ٣٢ : ٢٥٢ . وانظر المهارات اللغوية ص ٥٥ .

(٢) الثقات ٣ : ٦٥ وطبقات علماء الحديث ١ : ٢٤٦ .

(٣) انظر الكفاية ص ٤ ـ ٥ .

موجهًا إلى الجذور والجذع ، ويعم الجميع رمي السهام ، فتتهاوى الشجرة المباركة بأغصانها وفروعها مع الأزهار والثمار . وبذلك يسوغ للشُّبَه الطعن في المصداقية النحوية .

والنصفة في مثل هذه الأحوال تقتضي أن يعاب بحق على المرء ضعفه في علمه المنسوب إليه ، لا في علوم أو مجالات غيرها ،(١) وأن يتم بدقةٍ تعيين دائرة اللحن من حملة العلم الشريف ، ليعطَى كل ذي حق حقه ، وينجو بصلاحه كل ذي فصاحة واقتدار . وفيما مضى عرفنا براءة مالك وشيخه ربيعة الرأي والإمام أبي حنيفة ، من التهم الباطلة المتهافتة . ثم ها نحن أولاء نقف مع الطرائف والتعميات ، نستعرض ما فيها من القيمة العلمية المعتبرة .

فالحديث الذي رواه الأعمش : ((يَتَخَوَّلُنا بالمَوعِظةِ)) أي : يتعهدنا ويصلحنا ، وخطّأه أبو عمرو بن العلاء فيما زعموا ، مدعيًا أن الرواية هي : ((يَتَخَوَّنُنا بالمَوعِظةِ)) ، صوابه ما قال الأعمش ، ولا وجه لدعوى أبي عمرو فيه . وقد جاء ذلك فيما صحّ ، من المصادر النبوية المباركة .(٢)

وذكر ابن حجر العسقلاني ما رُوي من اعتراض أبي عمرو وإصرار الأعمش على موقفه ، وأن كلا اللفظين جائز ، والصواب من حيث الروايةُ الأولى ، وأنه إذا ثبتت الرواية وصح المعنى بطل الاعتراض .(٣) بل إنّ ابن جنّي ـ وهو الذي نقل المرجفون عنه اعتراض أبي عمرو ـ صحح قول الأعمش ،(٤) وإنّ من نقل عنه الاعتراض تجاهل تصويبه هذا ، للتضليل والطعن بالباطل .

وكذلك الأمر في تخطئة الأصمعي لشُعبة بن الحجاج ، في روايته الحديثَ :

---

(١) انظر تأويل مختلف الحديث ص ٧٨ ـ ٧٩ .

(٢) انظر الأحاديث ٦٨ و ٧٠ و ٦٠٤٨ في البخاري و ٢٨٢١ في مسلم و ٢٨٥٩ في الترمذي والمسند ١ : ٣٧٧ و٣٧٨ و ٤٢٥ و٤٢٧ و ٤٤٠ و ٤٦٢ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤ : ٢٠٣ .

(٣) فتح الباري ١ : ٢١٤ ـ ٢١٥ . وانظر عمدة القاري ١ : ٤٢٣ ـ ٤٢٥ .

(٤) المحتسب ١ : ٨٦ .

((فيَسمَعُونَ جَرْشَ طَيرِ الجَنّةِ)) ، إذ زعم الأصمعي أن الرواية هي : ((جَرْسَ)) .[١]
فالمعنى يحتمل الروايتين ، لأن الجرس هو الصوت مطلقًا ، أو الخفيُّ وصوت الأكل عامة ، والجرش : الصوت الظاهر وصوت يحصل من أكل الشيء الخشن ، وقيل : هو بالسين المهملة . غير أن الرواية المشهورة هي : ((فيَسمَعُونَ صَوتَ جَرسِ طَيرِ الجَنّةِ)) .[٢]
وإضافة الصوت هنا ترجّح رواية الشين ، لئلاّ تكون إضافة الشيء إلى نفسه . وقال الخليل[٣]: الجرش : الأكل . ومثل ذلك ما جاء في اللسان والتاج .[٤] وهذا يؤكد رواية الشين ، لأن إضافة الصوت تكون إلى أكل الشيء الخشن . وهذا معهود من الطير ، تجرش بمناقيرها ماكان كذلك من غذائها . فلا حاجة إلى اعتراض الأصمعي، والتعنت في الوصاية على العلماء.

٥ ـ أغلاط المحدّثين :

أما الغلط الذي ذُكر عن المحدّثين ، في رواية الشعر ، فإن صح كان أمرًا يسيرًا بالنسبة إلى ما اشتَهر عن النحاة . وبين يديّ الآن كتاب للحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢) ، تحت عنوان ((شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف)) ، وفيه عشرات من الشواهد الشعرية التي جاءت مشوهة عن النحويين وعلماء العربية .

وهي كما ذكر المؤلف نفسه : ما وهِمَ فيه الخليل وأبو عمرو وعيسى بن عمر وأبو عبيدة والأخفش ، والأصمعي وأبو زيد والجرمي والسجستاني والرياشي والمبرد ، والكسائي والفراء والمفضل وحماد ، وابن الأعرابي والشيباني والأحمر ، وابن السكيت وابن سلاّم والطُّوال وثعلب وقوم شتَّى .

ولو أنك تذكرت ما ورد عن المحدّثين في هذه الزاوية ، ثم تصفحت هذا الكتاب وما

(١) الاحتجاج ص ١٨٥ والصحاح والجمهرة واللسان (جرس) والمزهر ٢ : ٣٥٤ .

(٢) النهاية ١ : ٢٦٠ واللسان والتاج (جرس) .

(٣) العين (جرش) .

(٤) لكن أضيف بعده فيهما : قال الأزهري : الصواب بالسين .

جاء في ((المزهر))[1] مثلًا ، وتسنى لك الوقوف على كُتيّب للدارَقطني تحت عنوان ((تصحيف المحدثين)) ،[2] لرأيت أن ما يذكر عن المحدّثين أمر مغتفر ، لايمثل في أوهام النحويين غيضًا من فيض . فكُتيّب بكتاب ، وأين الثريا من الثرى ! ثم إن بعض اللحن والغلط وقع وما زال يقع في قراءات القرآن ، واستُبعدت وتُستبعد تلك الانحرافات الوهمية عن النظم الكريم ، دون أن يكون لها أثر في الاحتجاج النحوي أيضًا بالقرآن العظيم .

وأما التعميم الذي أُلقي على المحدّثين ، ليُشهَّر بهم أنهم يخطئون ويلحنون ، فكان أكثره بحسب ما وصل إلينا في كتاب ((الإنصاف في التنبيه على المعاني التي أوجبَتِ الاختلاف بين المسلمين في آرائهم)) لابن السِّيد البطَلْيَوسي (ت ٥٢١) .[3] وهو عالم لغوي نحوي صلته بالحديث الشريف غائمة ، إذ لم يرد ذكره في مصنفات تراجم المحدّثين والحفّاظ وعلماء الحديث ، وحُصرت ترجمته فيما جاء عن النحاة والأدباء والعلماء عامة .[4]

وإنما ذكر لـه في موضوعنا من المصنفات كتابان : جزء فيه علل الحديث ـ[5] وهو فيما أرى ليس كتابًا متميزًا ، بل مجتزأ من ((الإنصاف)) نفسه ، ويحوي القسم الخامس منه ـ والمقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس .[6]

وهذا يعني أن عمله في ((شرح الموطأ)) هو تفسير لغوي أو نحوي ، لا علاقة له بعلم الحديث ورجاله ومصطلحاته . فالرجل صاحب لغة ونحو ، وليس من رجالات الحديث وعلومه ، وكلامه عن المحدّثين ، في ((الإنصاف)) ، هو بعيد عن الإنصاف، يعتمد نثر

(١) في ٢ : ٣٥٣ : ٣٩٤ . وانظر تأويل مختلف الحديث ص ٧٩ ـ ٨٠ .

(٢) انظر فهرسة ابن خير ص ١٧ و ٢٠٤ .

(٣) الإنصاف ص ١٥٧ ـ ١٨٩ .

(٤) انظر المثلث لابن السيد البطليوسي ١ : ٩ .

(٥) فهرسة ابن خير ص ٢٠٤ .

(٦) أزهار الرياض ٣ : ١٠٧ و وفيات الأعيان ٣ : ٩٦ والصلة ١ : ٢٩٣ وبغية الوعاة ٢ : ٥٦ وكشف الظنون ص١٩٠٧ .

الأحكام العامة الموهمة بكثرة الزلل والخطل عند المحدّثين ، للإرجاف والطعن والتشهير ، على غرار ما كان بين الفريقين من خصام ونزاع وتبادل للاتهام .

ثم إن ما أورده هو ومن ذكرنا قبله ، من أغلاط المحدّثين في رواياتهم الآثارَ النبوية ، يقتصر على العنصر اللغوي فيما وصل إلينا ولم يرد فيه عنصر نحوي . ويؤنسك بالاطمئنان إلى ذلك ، بل يحققه ويؤكده ويوثّقه، أن تتصفح كُتـيّـب «إصلاح غلط المحدّثين» لحَـمْـد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨) . فقد قدّم للكتيّب بقولـه : «هذه ألفاظ من الحديث ، يرويها أكثر الرواة والمحدّثين ملحونة ومحرفة ، أصلحناها لهم وأخبرنا بصوابها ، وفيها حروف تحتمل وجوهًا اخترنا أبينها وأوضحها» .[١]

وقد ذكر ناشر الكتيب أن المؤلف أورد فيه حوالي ١٤٠ حديثًا ، على حين أن الترقيم في المطبوعة للنصوص وصل بها إلى ١٤٣ . وعندما تتصفح النصوص أنت تجد أن عددًا وافرًا فيها ليس من الأغلاط ، أي : ٢٣ نصًّا[٢] منها ، ورد لتفسير ما حولـه لا للتصويب ، وواحدًا من هذه لم يكن في حديث شريف ، وهو ذو الرقم ٤٨ . ثم إن عددًا أوفر ، أي : ٦١ نصًّا ،[٣] جاء على الصواب ، وليس في عرضه ما يشعر بخطأ فيحتاجَ إلى تصويب . فإذا أسقطت هذه كلها ٢٣ + ٦١ = ٨٤ من العدد الأصلي بقي ١٤٣ – ٨٤ = ٥٩ .

وهذه النصوص الباقية فيها ما هو ليس من الحديث الشريف ، عبارات للصحابة أو

---

(١) ص ١٩ . والكتيب كله في ٥٥ صفحة .

(٢) هو النصوص ذوات الأرقام : ٢ و ٣ و١٧ و ٣٥ و٤٢ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و و٦٦ و ٧١ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٨ و٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و٩٧ و ٩٨ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ . وانظر علوم الحديث ص ١٩٦ ـ ١٩٧ .

(٣) هو النصـوص ذوات الأرقام : ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٨ و ٣١ و ٣٤ و ٤٠ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٨ و ٧٣ و ٧٥ و ٧٦ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٣ و ٩٦ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و١٠٢ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ .

غيرهم . فهي ليست مما يدخل في بحثنا . ومهما يكن فإن جمهور ما ورد من العبارات الباقية هو مسائل لغوية ، وما يخص النحو هو في ٥ نصوص فقط ، هي ذوات الأرقام ٢١ و ٢٢ و٢٣ و ٩٥ و ١٣٠ . وإذا رجعتَ إلى ما ذكر المصنف فيها لم تجد خطأ يصوّب ، بل نصوصًا جاء فيها ما يحتمل وجهين ، على الصواب : النعت والإضافة ، أو الفعل الماضي والمضارع ، أو الفاعل والمفعول .

أما النصوص التي جاء فيها الخطأ وتصحيحه ، وعددها ٥٤ ، فهي في مسائل لغوية تتعلق بالتصحيف أو اللحن ، وقل أن يرد فيها ذكر محدّث أو راو أو عالِم حديث . فقد ذُكر فيها : عوامّ الرواة ، وأكثر الرواة ، وبعضهم ، والمحدثون ، وغير واحد من المشهورين بالرواية ، ومن قال ، وأصحاب الحديث ، والعامّة ، وهم ، ومن الرواة ، وقوم من العامة ، والرواة ، وأكثر المحدّثين ، وبعض أصحابنا ، وعامة المحدّثين ، وبعض الرواة . وورد منها ٤ غفلًا [1] بلا نسبة إلى أحد . وإنما نسبت ٤ عبارات إلى أشخاص بأعيانهم ، فكانت موزعة على : عباس الدوري ، وشعبة ، وقطرب ، والقُتَبي .

فما الذي يتحصل في بحثنا من هذا كله ؟ نعم ما الذي يتحصل ؟ إذا كان الخطابي ـ وهو المحدّث الحافظ المحقق الفقيه الأديب اللغوي النحوي الشاعر المبرز على أقرانه ، وقد عاش بعد تدوين جمهور الصحاح والسنن ، وصنف شرحًا على بعضها ـ لم يذكر إلا ٥ خمس عبارات فيها مسائل نحوية تحتمل الوجهين فأين ما اتُّهم به أكثر المحدّثين بالتخليط النحوي ، الذي حمل النحاة بزعم الروافض على عدم الاحتجاج من أجله بالحديث كله ؟

ثم مَن هؤلاء الذين نُسب إليهم ذلك ؟ مَن أكثر الرواة وبعضهم وعامة المحدّثين ...؟ وهل يكفي أن يغلط ٤ أربعة غير مشهورين في نصوص ٤ أربعة ، ليعمّم ذلك على جميع السُّنّة المشرفة ؟ بل ماذا يمثل عند النحاة غلط لغوي في ٥٤ نصًّا من ألوف ملايين ملايين

(١) هي ذوات الأرقام ٤ و ٦٩ و ١٣٣ و ١٤٠ .

الأحاديث الشريفة ـ وهو ما ذكرناه قبل عن عدد أحاديث رسول الله ـ وقد عُرف هذا الغلط في اللغة لا غير ، وعُـزلت عباراته عن الصحيح الموثق ، وسُجل عليه الحجْر الصحيُّ بين العلماء والرواة والمحدّثين ؟

ألا إنها الأراجيف الفاضحة ، والدعاوى المفتعلة ، تكشف افتئات النحاة المعارضين للاحتجاج ، وتبين أن ما اعتمدوه من الشُّبه والمزاعم متهافت ساقط عند الفحص والاختبار، يجعل صاحبه ممن يَتهم بالبهتان ، ويضعه في موقف المتَّهَـم بالافتئات . وقديمًا قيل : يكاد الـمُريبُ أن يقول لك : خذني .

٥ ـ تخطئة الصواب :

وأخيرًا فإن ما استدل به السيوطي على مذهبه ، من مقولات تخطِّـئ ابن مالك في احتجاجه بالحديث ، تراه بعيدًا عن الـحق أيضًا . فابن مـالك احـتـج للـغـة «أكـلـوني البراغيث»[١] بحديث «يَتَعاقَبُونَ فِيكُم مَـلائكةٌ»[٢] ، فاستدل السيوطي لبيان رأيه بأن السهيلي جعل الواو ضمير الفاعل كما جاء في رواية ثانية ذكرها البزار . وفي هذا إشعار بتضعيف هذه اللغة جريًا مع بعض النحويين ، وطعن[٣] في رواية ابن مالك للحديث بمـا جاء عن السهيلي وأبي حيان .

والحق أن اللغة المذكورة صحيحة فصيحة ، أقرها يونس وسيبويه و الكسائي وأبو عبيدة والأخفش والمبرد والنحاس والزمخشري والعُكبَري وابن يعيش ، ولها عندهم توجيهات أربعة .[٤] بل إن السهيلي وأباحيان والسيوطي أنفسهم أقرّوها ، على أنها لغة

(١) هذه الجملة سمعها أبو عبيدة من أبي عمرو الهذلي أيضًا . مجاز القرآن ١ : ١٠١ و ١٧٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل ١ : ٥٠ و ٢٧٢ـ ٢٧٣ و ٢ : ١١٦ـ ١١٧ و ٣ : ٩٩ وشرح الكافية الشافية ص ٥٨٠ ـ ٥٨٣ وشواهد التوضيح ص ١٩٠ ـ ١٩٣.

(٣) الهمع ١ : ١٦٠ .

(٤) الكتاب ١ : ٥ ـ ٦ و ٣٩ و ٢٣٦ و ٢ : ٨ ومعاني القرآن للفراء ١ : ٣١٦ ـ ٣١٧ و للأخفش ص ٤٧٥ وإعراب القرآن =

لبعض القبائل كطيّئ وبلحارثِ وأزدِ شَنوءةَ .[١]

قال ابن يعيش : ((وهي لغة فاشية لبعض العرب ، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم)).[٢] وقال القرطبي : ((تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح)) .[٣] وقد جاءت على هذه اللغة عدة شواهد من الشعر الجاهلي والإسلامي والأموي ، ثم ابتعثها كبار الشعراء العباسيين استفزازًا وكيدًا للمنكرين المرجفين . وإنك لتراها تتكرر مرارًا ويكثر ورودها، في شعر المتأخرين من أمثال: أبي تمام والمتنبي وأبي فراس والشريف الرضي.[٤]

أما الحديث الشريف فادّعى أبو حيان أن ابن مالك اختصره ،[٥] أي : حذف منه ما فيه دليل على غير ما احتجّ به . وهذه الدعوى تقرير واتهام بالتصرف القاصد للتعمية والتضليل ، إذا كان صاحبها يعرف حقيقة الأمر ، وهي لا تكون إلا بدليل نصي قاطع ، يثبت أن ابن

= للنحاس ٢ : ٣٣ والتبصرة والتذكرة ص ١٠٧ ـ ١٠٨ وسر الصناعة ص ٦٢٩ والبغداديات ص ١٠٩ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥١٢ والكشاف ٢ : ٥٦٢ وإملاء ما منّ به الرحمن ٢ : ١٣٠ وتفسير القرطبي ١١ : ٢٦٨ ـ ٢٦٩ وفتح القدير ٣ : ٣١٢ .

(١) نتائج الفكر ص ١٦٦ وشرح درة الغواص ص ١٥٢ والبحر المحيط ٣ : ٣٤ و ٦ : ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ومنهج السالك ص ١٠٢ والهمع ١ : ١٦٠ وتطابق العدد في الجملة الفعلية ، بحث في كلية الآداب بجامعة حلب .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٧٨ ـ ٨٩ . وانظر منه ٧ : ٧ .

(٣) فتح الباري ٢ : ٤٣ وعمدة القاري ٤ : ١٩٢ .

(٤) انظر شواهد التوضيح ص ١٩١ ـ ١٩٣ والحجة للقراء السبعة ٢ : ٥١ ـ ٥٢ والدرر اللوامع ١ : ١٤١ ـ ١٤٢ وأمالي ابن الشجري ١ : ١٣٢ والجنى الداني ص ١٧١ وشذور الذهب ص ١٧٩ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٧٠ ـ ٣٩٧ وتفسير القرطبي ٥ : ٢٤٨ و ١١ : ٢٦٨ ـ ٢٦٩ وشرح التصريح ١ : ٢٧٧ وحاشية الصبان ٢ : ٤٧ ـ ٤٨ والعيني ٢ : ٤٦٠ وشرح أبيات المغني ٦ : ١٥٤ ـ ١٥٥ والخزانة ٢ : ٣٨٥ ـ ٣٨٩ و ٤ : ٣٨ وتخريج أحاديث الرضي ص ٧٢ ـ ٧٧ وديوان عروة بن الورد ص ٢٠ وديوان أمية بن أبي الصلت ص ٤٨ و ٦١٩ ـ ٦٢٠ وديوان ابن قيس الرقيات ص ١٩٦ وديوان المجنون ص ٧٤ وديوان الفرزدق ص ٩٩ وشرح ديوان أبي تمام ١ : ٢٢٤ و ٢ : ١٢٨ و ١٣١ و ٢١٤ و ٣ : ١٥ و ٧٤ و ١٧٨ وديوان المتنبي ص ١٦٠ و ١٦٥ وديوان أبي فراس ص ٣٨ وديوان الشريف الرضي ص ٦٦ و ١٠٠ .

(٥) التذييل والتكميل ١ : ١٨٨ ـ ١٨٩ .

مالك كان يحفظ الحديث المعارِض ، ويعلم أنه نفس الرواية الثانية لا رواية أُخرى ، ثم اختصره في الاحتجاج .

ومثل هذا الادعاء ضرب من الرجم بالغيب ، إذ الحديث الذي احتجّ به ابن مالك أخرجه بلفظه عن أبي هريرة كل من مالك في ((الموطأ)) تحت الرقم ٤١١، والبخاري تحت الرقم ٥٣٠ ، ومسلم تحت الرقم ٦٣٢ ، والنَّسائي في السنن ١ : ٢٤٠ ، وتوارد جماعة من الشُّـرّاح على أن الرواية هي من هذا القبيل ، والحديث الذي ذكره المعارضون رواه البزّار في مسنده من وجه آخر عن أبي هريرة أيضًا .

قال ابن حجر ، وهو يتكلم على السهيلي : ((وقد سُومح في العزو إلى مسند البزّار ، مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين . فالعزو إليهما أولى . وذلك أن هذا الحديث رواه عن ابن أبي الزناد مالك في الموطأ ، ولم يختلف عليه باللفظ المذكور)) .[1] فللحديث روايتان عن أبي هريرة . وهذا يعني أنه سمعه مرتين ، على أقل تقدير ، عن النبي ﷺ فرواه كذلك ، وكان عنه روايتان وطريقان في الإسناد . وليس لك الزعم أن الحديث قيل مرة واحدة خلال ٢٣ سنة ، إلاّ إذا ادعيت أن النبي الكريم كان كالمسجلة أو الكِبتار (الكمبيوتر) ، يحتفظ بعباراته كما قالها منذ سنوات وسنوات ، ثم يرددها من دون تبديل أو تغيير .

أضف إلى هذا أنه ، مع تلك الشواهد الشعرية الوافرة التي أشرنا إليها ، وردت عبارات نثرية فصيحة توسع دائرة الإنجاز اللغوي ، و تحقق ثبوت هذه اللغة الصحيحة الفاشية . ومن ذلك أن أُمّ المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت [2] : ((كُـنَّ نساءُ المؤمناتِ يَشهدْنَ مع رسول الله ﷺ صلاةَ الفجر)) . وفي هذا ورود النون و((نساء المؤمنات)) معًا .

(١) فتح الباري ٢ ٤٥ . وانظر صحيح مسلم بشرح النووي ٣ : ١٤٥ .

(٢) الحديث ٥٣٣ في البخاري وشواهد التوضيح ص ١٩٢ ـ ١٩٣ .

وكذلك قول أنس بن مالك : ((كُنَّ أُمَّهاتي يُواظِبْنَنِي على خِدمة النبي))،[١] إذ وردت النون و((أمهاتي)) أيضًا .

ويبدو أن هذه اللغة لم تكن مقصورة على القبائل التي نُسبت إليها ، بل شاعت أيضًا في بيئات أُخرى ، حتى إن أبا عبيدة قال[٢] : ((العرب تجوّز في كلامهم مثل هذا أن يقولوا : أكلوني البراغيث ... سمعتُها من أبي عمرٍو الهذلي في مَنطقه . وكان وجه الكلام أن يقول : أكلني البراغيث)) . ففي ذكرِه العربَ عامة ، وروايتِه عن الهذلي ، ما يشعر بشيوعة المسألة واطرادها في كثير من الكلام . ولذلك حُملتْ عليها بعض الآيات الكريمة . بل إن هذه الشيوعة قد استمرت إلى عهدنا هذا ، وإنك لتسمع وتقرأ آثارها في جمهور وسائل الإعلام العربية . وهكذا ترى أن المسألة رواية برواية ، وادعاء باطل بأدلة قاطعة ، والعاقبة للمتقين .

وأخيرًا نقف عند ورود ((أن)) في خبر ((كاد)) . فأبو البركات الأنباري زعم اقتصار هذا الورود على الضرورة الشعرية ، وذكر حديث الفقر معلقًا عليه بقوله : ((إن صح فزيادة (أن) من كلام الراوي ، لا من كلامه عليه السلام)) .[٣] وقد اعتمد السيوطي على هذا القول ، ليؤكد صحة مذهب ابن الضائع وأنصاره في رفض الاحتجاج بالحديث.

وإذا رجعتَ إلى المصادر التراثية رأيت ورود ((أن)) في هذا التركيب صحيحًا في النثر أيضًا لا غبار عليه ،[٤] واختصاصه بالشعر مشهور بأنه مذهب انفرد به الأندلسيون والمغاربة .[٥] كذا قيل ، مع أن الجزولي (ت ٦٠٧) ـ وهو شيخ المغاربة والأندلسيين ـ عمم

(١) شواهد التوضيح ص ١٩٢ والحديث ٤٨٧١ في البخاري .

(٢) مجاز القرآن ١ : ١٠١ و ١٧٤ .

(٣) الإنصاف ص ٥٦٧ .

(٤) التذييل والتكميل ٤ : ٣٣٦ .

(٥) شرح ابن عقيل ١ : ٢٨٢ وتعليق الفرائد ٣ : ٢٩٠ . وانظر الواضح في علم العربية ص ١٢٥ والفصول الخمسون ص ١٨١ وضرائر الشعر ص ٦١ والمقرب ١ : ٩٢ وشرح الجمل ٢ : ١٧٦ وشرح الجزولية ٢ : ٢٢٧ والتوطئة ص ٢٩٩ والتذييل =

ذلك فجعل ما جاء منه في ((كاد)) تشبيهًا لها بـ ((عسى)) .[١] ثم وضح المسألة ابن يعيش تقريبًا للموضوع إلى الأذهان ، بإقامة هذه العلاقة بينهما ، فذكر أنهما تتقارضان هذا الحكم ، فيتجرّد خبر الأولى من ((أن)) أحيانًا ، ويقترن خبر الثانية بها آونة .[٢]

والحق أن هذه المسألة التشبيهية قديمة جدًّا ، عقدها سيبويه مرتين في كتابه .[٣] وبنى عليها الرضي صحة استعمـال خبر ((كاد)) مع ((أن)) ، وجعله بتقدير حرف جر محذوف قبلها.[٤] وأخيرًا حقق القضية ابن هشام ، وقرر أنّ تجرد خبر ((كاد)) من ((أن)) هو الغالب، واقترانه بها قليل .[٥] ولـمـّا ورد نصب الفعل المضارع بـ ((أن)) المحذوفة كان ذلك إشعارًا باطراد هذا الاقتران ، لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلاّ إذا اطّرد ثبوته .[٦]

فالقضية إذًا مقطوع فيها الحكم المطـّرد ، والشواهد الشعرية وافرة في حيزها ، ثم إن الأدلة النثرية ، في هذا الموضوع ، كافية لترسيخ القاعدة وتثبيتها . قال عمر بن الخطاب عن صلاته العصرَ يوم الخندق ، فجاء باللغتين معًا [٧] : ((ما كدتُ أن أصلي حتى كادت الشمس أن تغرب)) . وروي الحديث أيضًا بدون ((أن)) . وقال أنس بن مالك بعدما دعا النبي ـ عليه

= والتكميل ٤ : ٣٣٦ ـ ٣٣٨ والخزانة ٤ : ٩٠ ـ ٩١ .

(١) القانون في النحو المسمى بالمقدمة الجزولية ص ٩٨ . وانظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٩٧٣ والصحاح واللسان والتاج (كود) .

(٢) شرح المفصل ٧ : ١٢١ .

(٣) في ١ : ٤٧٨ .

(٤) شرح الكافية ٢ : ٣٠٤ ـ ٣٠٥ والخزانة ٤ : ٩٠ .

(٥) أوضح المسالك ١ : ٢٢٣ ـ ٢٢٧ وشرح التصريح ١ : ٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

(٦) شواهد التوضيح ص ١٠٢ وحاشية الصبان على الأشموني ١ : ٢٦١ .

(٧) الحديث ٦١٥ في البخاري . وانظر شواهد التوضيح ص ٩٨ ـ ١٠١ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٩٣ وتخليص الشـواهد ص ٣٢٩ والتذييل والتكميل ٤ : ٣٣٦ ـ ٣٣٧ والحديث ٥٧١ أيضًا .

السلام ـ للاستسقاء ، وهو يخطب يوم الجمعة [١] : ((فمُطرنا فما كدنا أن نصل إلى منازلنا)). وفي هذين القولين ترى ورود ((أن)) مرتين وغيابها مرة واحدة ، أو العكس ، الأمر الذي يعني تساوي الحالين ، أو تغلُّب إحداهما على الأُخرى .

وعلى هذا روى ابن مالك عن النبي، على الجمع بين اللغتين أيضًا ، بالسند المتصل أنه قال : ((كادَ الحَسَدُ يَغلِبُ القَدَرَ ، وكادَ الفَقرُ أن يَكُونَ كُفرًا)) ، [٢] وقدّم لذلك بقوله ، بعد أن روى عدة أحاديث : تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر ((كاد)) مقرونًا بـ ((أن)) . وهو مما خفي على أكثر النحويين . أعني وقوعه في الكلام لا ضرورة فيه . والصحيح جواز وقوعه . إلاّ أن وقوعه غير مقرون بـ ((أن)) أكثر وأشهر من وقوعه مقرونًا بـ ((أن)) . ولذلك لم يقع في القرآن إلاّ غير مقرون بـ ((أن)) . [٣]

ويؤنسك بهذه النتيجة قول جابر بن عبد الله [٤] : ((والبُرمة بين الأثافيّ قد كادت أن تنضج)) ، وقول جُبير بن مُطعم [٥] : ((كاد قلبي أن يطير)) حين سمع قراءة النبي لبعض سورة الطور . وروي عن النبي أنه قال : ((كادَ الحَلِيمُ أن يَكُونَ نَبِيًّا)) . [٦] وقال عليه السلام : ((وكادَ أُمَيّةُ بنُ أبِي الصَّلتِ أن يُسلِمَ)) . [٧]

(١) الحديث ٩٦٩ في البخاري . وانظر شواهد التوضيح ص ٩٩ .

(٢) شواهد التوضيح ص ١٠١ . وانظر الجامع الصغير ٢ : ١٤٨ وحلية الأولياء ٣ : ٥٣ و ١٠٩ و٨ : ٢٥٣ . وانظر حديثين على غراره في مجمع الزوائد ٨ : ٧٨ وكشف الخفاء ٢ : ١٥٩ . وروي الحديث أيضًا للإمام علي . شرح نهج البلاغة ١٩ : ٢٢٧ والمهارات اللغوية ص ٦٩ .

(٣) شواهد التوضيح ص ٩٩ .

(٤) شواهد التوضيح ص ٩٩ . وانظر الحديث ٣٨٧٥ في البخاري .

(٥) الحديث ٤٥٧٣ في البخاري . وانظر شواهد التوضيح ص ٩٩ .

(٦) أورده السيوطي في الجامع الصغير ٢ : ١٤٨ ، ورمز إليه بأنه ضعيف .

(٧) الحديثان ٣٦٢٨ و٥٧٩٥ في البخاري . وانظر الأحاديث ٢٢٥٦ في مسلم و٣٧٥٧ في ابن ماجه و ٣٤٨٠ في المسند وتخليص الشواهد ص ٣٣٠ والخزانة ٤ : ٩١ والعقد الفريد ٦ : ١٢٧ والأغاني ٣ : ١٨٣ . وورود بعض الأحاديث بدون =

وهذا الحسن البصري أدهشته حلقة أحد النحاة بما فيها من الأعداد المتوافرة والناس العكوف ،[١] فقال : من هذا ؟ قالوا : أبو عمرٍو بن العلاء . فقال : ((لا إلـٰه إلاّ الله ! كادت العلماء أن تكون أربابًا . كل عزّ لم يؤكد بعلم فإلى ذلّ يؤول)) .

فزعْمُ أنّ الزيادة في الحديث الشريف هي من كلام الراوي قول فيه افتئات ، وادعاء باطل مردود . وهذا الزعم يقابله وينقضه أحاديث وأقوال لبعض الصحابة والتابعين . ولذلك تراني قد تعمدت إيراد ((أن)) بعد ((كاد)) في عبارات لي ، وترى السيوطي يتراجع عن قولـه هذا بعدُ ، فيقرر ما يخالف زعمه ، ويذكر أن خبر ((كاد)) يكثر تجرده من ((أن)) ويقل اتصاله بها.[٢] ثم يوضّح ذلك بعبارة تشبه ما قاله ابن مالك ، إذ يذكر أن ((كاد)) مما يجوز فيه الوجهان ، والأعرف هو الحذف.[٣] وبهذا يقطع السيوطي نفسُه الطريق على نفسه وعلى المرجفين الروافض . والحمد لله رب العالمين .

= ((أن)) يعني أن الروايات تعددت لنصوص متعددة في موقف واحد أو في مواقف مختلفة .

(١) طبقات القراء ١ : ٢٩١ .

(٢) البهجة المرضية ص ٥٥ وعلى حاشية شرح ابن عقيل ص ٤٦ .

(٣) الهمع ١ : ١٣٠ .

الفصل الثاني

التفسير التاريخي للمسألة

بسطنا فيما مضى ، من الفصل السابق ، جمهور الشبهات والأراجيف التي طرحها الروافض معارضو الاحتجاج بالحديث الشريف ، ثم وضعناها في نظر الاختبار والنقد ، فتبين أنها مقولات مبنية على الظن والتخمين ، بعيدًا عن البحث والتحقيق ، وليس فيها ما هو قمين بالاعتماد أو الاحترام . وبذلك نفضنا يدنا منها ، وأصبحنا مطالبين بالأسباب الحقيقية لظاهرة الاحتجاج النحوي بالأحاديث المطهَّرة .

نعم لم تكن تلك الشبهات مصيبة في تفسير المسألة ، وإنما كانت ((مصيبة)) تاريخية سدت منافذ العمل أمام كثير من المنظرين والدارسين والباحثين ، وشغلتهم عن السعي الإيجابي في حل المسألة ، وقطعت عليهم الطريق الذي هيأه النبي ﷺ وشقه الخليل بن أحمد وعبّده ابن مالك ، لتوظيف المقولات الشريفة في الدرس النحوي . فابن الضائع ألقى في سبيل الناس أحكامه جزافًا ، وتلقفها أبو حيان والسيوطي يروجانها ، ويفتحان لها المسالك في الحركة التاريخية بتعقيد الأمور وإثارة الشبهات ، وجمع العلل والأسباب الوهمية المصطنعة، ثم تخليا عنها للأجيال تتضارب بين مجاهلها بالجدال العقيم .

وبذلك كان ابن الضائع قد ضيّع مفاتيح المسألة ، ووضع في أيدي صنائعه ومريديه عناوين التضليل ، فغابت شخصيته بعدهم وضاعت بين صفوفهم ، وصار لأبي حيان والسيوطي بسبب الشهرة بين النحاة ولتعميق الخطوط القائمة إثم عرقلة الجهود العملية ، عن الاستفادة من أحاديث النبوة في ميادين النحو ، بحثًا وتوجيهًا وتقويمًا .

إذًا لقد ضاعت معالم ابن الضائع وأصواته في معمعان المضاربات والمقارعات ، وأصبحت القضية معلقة بمن ظاهراه وتسلما راية الإرجاف والتضليل ، مع أن أعمالهما في

البحث النحوي ونقده وتقويمه قد خرجت عن الخط الذي رسماه ، فأهملا ه وتركا العمل بما يقتضيه ، كما سنرى بعد ، إن شاء الله تعالى . فقد شُغل الدارسون بالخط المهمل باحثين : موافقين ومخالفين ومتوسطين ، وغفلوا عن مصنفات صاحبيه ، بما فيها من مناقضة له وتعديل وتقريب من الصواب .

ونحن استطعنا ، في الفصل الماضي ، أن نزيل أصباغ التزوير والإغراء عن تلك الراية المعارضة ، ونفند الأراجيف والشُّبهات السلبية التي طرحتها لضمور الحضور الحديثي في تاريخ النحو القديم ، ونكشف ما فيها من افتئات وتصنع وتوهيم . ولكن هذه الجهود التي بذلناها في الإزالة كلـُّها لم تقدم الحلول الموضوعية لذلك الضمور ، ومازال التساؤل يتردد .

أجل لقد أسقطت النظرياتِ السلبية ، وأزالت آثارها من التفكير النحوي ، ولكنها لم تقدم التفسير الإيجابي الـمرْضي ، ولبثت المسألة تتطلب بيانًا شافيًا ، يمثل حقيقة الأمر ، ويشعر بالقبول والطمأنينة ، لتغلق أبواب الجدال والتراشق بالاتهام . ولعلنا في هذه الصفحات القادمة نستطيع ، بعون الله تعالى ، أن نحقق ما يقتضيه البحث الموضوعي المطلوب ، بعرض علمي تطمئن إليه القلوب .

ضعف الخبرة العلمية :

لقد رأينا في الفصول المتقدمة أن علماء العربية من رجال الطبقات الأُول بدؤوا نشاطهم النحوي ، وهم مشبعون بمحفوظات القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء ، وهمُّهم إقامة جسور وقنوات واصلة بين الجانبين ، وتعبيد السبل الواشجة ، لوضع القواعد الضابطة وتحقيق التواؤم والتظاهر والاتفاق . وقد غاب عنهم ما يمكن أن تقدمه ذخائر الحديث الشريف من خدمة في هذه السبيلِ وتلك القواعدِ والتواشجات ، لاعتقادهم أن النصوص النبوية هي جزء من كلام العرب الأقحاح ، فلا جديد ولا خصوصية لها في هذا الميدان .

كذلك شُرعت أسس الدرس النحوي بين أيدي الإمام علي وأبي الأسود ومن تلمذ

لهما في القرن الهجري الأول ، فكانت أساليب الاحتجاج محصورة في هذه الدائرة المحدودة ، ينهلون من معينها ما يسدد الخطا ويحقق مواصلة الخط الأصولي التقليدي . ثم تداول المنظّرون والباحثون تلك البوادر الأولى وما بعدها ، يغذونها بالتفصيل والبيان ، على هدي المؤسسين من أساليب البحث والاحتجاج والتفسير .

وبذلك أصبحت المواد الاستدلالية المقررة خبرة حاضرة الفعّالية والتوظف ، ولم يخطر ببالهم توسعة دائرة النهل بالعَلَل ، ليُطلوا على السُّنّة الشريفة ، ويجعلوا نصوصها مادة احتجاجية أيضًا تُسعف بالمقولات اليومية الطلقة ، والعبارات الآنية التي تمثل الواقعيةَ والشمول لكثير من مواقف الحياة ، وأساليبَ القول بطلاقة وعروبة فائقة الأصالة والبنيان ، وبلاغة تصدر عن مجامع الكلم والبيان .

أضف إلى هذا أن الزاد النبوي كان في ذواكرهم خافت الصوت ، لـه وظائفه الثقافية الخاصة به ، بعيد الحضور والتمثل في المقولات النحوية ، فلم يدخل حيز الخبرة العملية من نشاطهم، و لم يأخذ مجراه فيها مأخذ الآيات ومقولات العرب . ولذا استمرت الجهود منصبة في المنهج التقليدي ، وما استطاعت أن تلقّحه بنسغ جديد يقوي دعائمه ، وينفحه قدرات إضافية تحقق لـه الشمولَ والتكامل وأداء الواجبات نحو البحث العلمي من ناحية ، والوفاءَ للأصالة البيانية في الأحاديث الكريمة من ناحية أُخرى . فالتقليد للنهج المعبد وغياب التجارب والخبرات المولِّدة هما العثرة في طريق تجديد الأساليب والاستمداد .

وقد كان لي في هذه الزاوية موقف مسعف بالترسيخ والتوضيح . ذلك أنني درّست المواد النحوية على مدى عقود في جامعات المشرق والمغرب ، وكنت أسرد الشواهد من الآيات الكريمة وأقوال العرب شعرًا ونثرًا ، وقل أن يرد بينها جزء من حديث شريف . وفي الوقت نفسه كنت ألقي محاضرات عن الاحتجاج النحوي بالمسموع من القرآن والحديث وكلام العرب ، وكلما وقفت عند العنصر الثاني منها عرضت ما كان عليه النحاة من إجحاف

بحقه ، وبسطت موجبات الاستمداد منه في الدرس تأصيلًا وتفريعًا وتفسيرًا وتحليلًا . على هذه الصورة من المزاوجة مضيت عدة عقود ، دون أن أشعر بما في ذلك من الإحالة والتناقض ، لأوفق بين موقفيَّ المتنافين هذين.

وبعد مضي سنوات وسنوات استوقفني أحد الطلاب ، في نهاية محاضرة من تقريري لإجحاف النحاة ووجوب مخالفتهم ، وسألني قائلًا : أيها الأستاذ الكريم ، نحن نسمع منك هذا التقرير الجازم ، ونراك درّستنا ودرّست غيرنا منذ أزمان ، مستشهدًا بالآيات القرآنية والمقولات العربية ، وقل أن ذكرتَ لنا شاهدًا من الحديث الشريف ، لتثبت لنا صحة ما تقول. فكيف توفق لنا بين هذا وذاك ؟ فاجأتني عبارات هذا الطالب الذكي الجريء ، ولبثت لحظات حائرًا في تأدية الجواب .

ثم ألهمني الله ـ تعالى ـ المَخرج العلمي الحميد ، فقلت : يا بُنيّ ، إنني أدرس المواد النحوية من الكتب المقررة ، وهي شرح الألفية لابن عقيل ومغني اللبيب . وأنا ملزم أدبيًّا أن اعتمد ما جاء في هذه المقررات الجامعية من المصادر ، وليس لي الخروج عنها بنصوص غير متوفرة بين أيديكم ، ويتعذر عليكم استيفاء ما يحيط بها من الأحكام العلمية والمقاصد المعنوية . فأنا مقيد بالأنظمة واللوائح ، وهذا عذر المضطر غير الباغي ولا العادي ، فيما أظن.

على أنني استطعت بعدُ ، بصعوبة فائقة مرهقة ، أن استخلص من صحيح الأحاديث شواهد غفيرة للأبحاث التي حاضرت فيها أو ألفتها في الموضوعات النحوية ، وحاولت الربط بينها وبين المعلومات المبسوطة بشِق النفس ، بعد جهد جهيد لاختيار ما يناسب الموضوع ، في وضوحه ومعناه وبساطته وإيجازه وكفايته . وبذلك أقمت علاقة احتجاجية بين تجارب النحو والأحاديث ، لأكوّن خبرة بدائية جديدة في الاستدلال ، تحتاج إلى المران والمتابعة والوفاء . وهذا ليس من اليسير على كل قاصد ، ويتطلب جهود رجالات عظام ، يتعاونون عليه ويقدّمون الأسوة الرائدة والزاد العملي الكافي لكل باحث أو دارس أو مؤلف.

فالذاكرة الاستدلالية للنحو نشأت ونمت وترعرعت في ذلك الحيز اللغوي المحدود الذي فصّلتُ أمره من قبل ، وأصبحتْ تدور في فلكه لتأصيل البحث وتفريعه وتحليل جوانبه ، دون أن تخترق حرمتَها نصوص مناظرة غير موظفة فيها . ذلك لأن هذه الذاكرة الاحتجاجية لها آلية متميزة في العمل ، فهي تقيم شبكة من العلاقات بين المعلومات وأدلتها ، عن طرق السمع والقراءة والتدبر والكلام والكتابة والبحث والتطبيق ، بالتكرار والاستمرار ، حتى تصبح حادّة الحضور جاهزة للاستعمال ، وإذا لمَسَتِ الذهنَ معلومةٌ مّا انثالت الأدلة الجاهزة تغذي المجال الفكري وتحقق مقاصده . وكذلك الأمر إذا كان العكس بلمس الذهن دليلٌ مّا ، تتوالى المعلومات المبنية عليه أرسالًا ، ثُبًا ثُبًا وكراديس كراديس.

ولايمكن المعلوماتِ والأدلةَ البعيدة أن تدخل خلايا هذه الشبكة ، إلا إذا خضعت لنظائرها الموظفة قبل . يعني أنه لابد من مرورها بالقصد أو بالعرَض تكرارًا من القنوات والجسور المعبدة ، في مسالك السمع والقراءة والتدبر والكلام والكتابة والبحث . هنالك تصبح جزءًا أو كالجزء من الخبرة الذهنية وعناصر فعّالة في أُسرة الاستدلال ، وتتدخل في الإجراءات العملية للدرس والبحث والتطبيق . وإلاّ فإنها تبقى عائمة في مجالات مغايرة ، تبحث لها عن توظيف واستعمال .

ولما كانت الشبكة الاستدلالية ، لدى الأجيال القُدمى من النحاة ، على ما وصفنا من التخصص والتحيز . فقد لبث النشاط النحوي يجرجر مواده المقررة ، ويعيد نظامها بأشكال مجدَّدة وأساليب متنوعة، لكن ضمن الإطار التقليدي الأصيل، حتى كاد أن ينغلق على نفسه. أما المحفوظات اللغوية المغايرة فقد عاشت بعيدة عن حياضه ، في ظلال خبرتها تؤدي الوظائف فيما وضعت له وشُبّكت فيه وطوّعت لخدمته .

ولقد عرضنا لهذه الزاوية مرارًا في الفصول المتقدمة ، وتقرر لدينا ما كانت عليه القنوات والجسور الاستدلالية بين أئمة النحويين الأوائل ، من التحيز والانغلاق . فالإمام

عليّ الذي روى أكثر من ٥٠٠ حديث شريف لم يرد عنه أحدها ، في المجال النحوي ، لأنه كان يضع الخطوط العريضة بدون شرح أو تمثيل أو تقريب . ثم توالى الرجالات من بعده ، وهم حَـفَـظة للآيات والمخزون اللغوي ، فانتظمت وترسخت بين أيديهم أسلاك الاحتجاج بما يحفظون في شبكة مغلقة ، واستمر ما عندهم من قليل التراث النبوي في أحيازه الخاصة من ذواكرهم ، لا يطل على ميدان نشاطهم المتخصص ، ولا ينخرط في منظومتهم المعتادة .

وإنما ذكرت قلة ذلك التراث لديهم لِما ظهر من تاريخ ثقافتهم ، كما رأينا في مطاوي البحث . وإذا كان أبناء هُرمز ويعمر وسلمة على صلة حسنة بالنصوص النبوية فإن تأثرهم منهجَ شيوخهم ، مع كفايته وإغنائه عن اعتماد النظائر الشريفة ، قد حجب عنهم توظيفها ، فلم يكن منهم إقحامها حيزَ الخبرة للإمداد والاستخدام . وكذلك كان شأن أمثالهم كالخليل والزجاجي والنحاس ، مع تسرب لقليل من المحفوظات المطهرة ، شرعه الخليل فكسر السياج الذي وضعه أسلافه ، ورسم الانعطاف التاريخي الناحل في شبكات الاستدلال .

وبهذا بدأت تطل بعض الأحاديث على ميدان النحو ، تتسرب بنحول بين الأسطر والعبارات منه ، لتتفاعل هي ومعلوماته فتصبح عناصر من الخبرة في الإجراءات العملية . ثم اتسعت رقعة الإطلال والتسرب مع الزمن ، بمساعي الفارسي والسهيلي وابن يعيش ، لسعة آفاقهم في الحديث الشريف ، وتعطير المنهج التقليدي بالنفحات الزاكية . فقد تمكن هؤلاء أن يمدوا الدرس النحوي بزاد وافر منه ، يناسب ذخائرهم ومقاصدهم من تجديد النسغ الاحتجاجي ، وأساليب النهج والخبرة العملية .

وأنت ترى أن الأعداد الوافرة من أسرة النحاة كانت ، بشكل عامّ ، على صلة ضعيفة بالخبرة الحديثية النحوية . ولما نبغ منها بعض الأفراد كوّنوا لأنفسهم توطيد تلك الخبرة ، بما لديهم من ذخيرة وتطلعات ، فعبدوا جوانب من السبيل ، وساهموا في شق قنوات جديدة ومد جسور محدَثة وتنمية شبكات استدلالية للمستقبل . وباستمرار هذه المكوّنات ، في أعمال

الأخلاف ، تولدت تجربة ابن مالك وأنصاره اللامعة من بعد .

الواقع الإحصائي :

فيما مضى من هذا الفصل ، لمسنا التفسير الواقعي لنشوء الاحتجاج بالحديث الشريف عند النحاة . وقد تبين لنا أن تلقيح الدرس النحوي بالمقولات النبوية يقتضي تجربتين متظاهرتين ، مع توجه قاصد أو عَرَضي لإقامة علاقة بينهما وتكوين الشبكة الناظمة .

وهذا يعني أن يكون لدى المرء نشاط نحوي ظاهر في البحث والدرس والتأليف ، وذخيرة حديثية حاضرة في الذهن واللسان والقلم ولها صلة بنشاطه ، ثم يتدخلَ التوجه بين التجربتين ، فيشبّك المعلومات والمقولات ويمرر بعضها في بعض مِرارًا وتكرارًا ، ليقيم الجسور والقنوات والعلاقات الواضحة الراسخة ، ويحقق الخبرة العملية في نطاق البحث ، ثم تكون بعدُ المهارة الطلقة للإنجاز المتفتح الجنبات ، تلقي بالحجج والشواهد والأمثلة ، في كل مناسبة وكل مضيق .

وتاريخ اجتماع هذه العناصر الثلاثة هو التفسير الأساسي ، لضمور الاستدلال بالحديث الشريف ، وتطور نموه في العصور المتأخرة . هذا ما تحقق لدينا بعضه في الفصول المتقدمة من البحث ، ونريد أن نختبره ميدانيـاً بعمليات إحصائية ، تبين مدى مصداقيته وقدرته على الاحتفاظ بتصدره عواملَ ظاهرةِ الاحتجاج النحوي .

ولكي نضع أيدينا على حقيقة الأمر ، نتخذ « بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة » لجلال الدين السيوطي (ت ٩١٣) ، نتخذه ميدانًا فنتعرّف من خلاله الصورة الواقعية لتكوين الخبرة الاستدلالية ، بين رجالات النحو في تسعة قرون من الزمان العربي .

في هذا الكتاب المذكور قدم السيوطي تراجم ٢٢٠٩ نحوي ولغوي . وإذا أسقطنا منهم ما كان خالص اللغوية ـ وهم حوالَـى ٤٩ . وحَوالَى: جمع حَولَى ، نحو: فَتوَى وفَتاوَى ـ بقي عندنا ٢١٦٠ نحوي . وعندما نستقري ثقافة هؤلاء فيما ذكره المؤلف ، لنتلمس اتصالهم

بالحديث ، نقف منهم على٢١٦ فقط ، وهم يشكلون ٢١٦ / ٢١٦٠ أي نسبة ١٠ ٠/ ٠ . ثم نتصفح الجهود النحوية لهؤلاء المتصلين ، لنتبين آثارهم التراثية في تخصصهم ، فيلقانا منهم ٣٤ فحسبُ كان لهم مصنفات في النحو .

والمفترض نظريًّا فيمن صنف في النحو ، وهو على معرفة بالأحاديث المشرّفة ، أنه يملك التجربتين وقد تراوده نزعة التلقيح ، فيصل بينهما في بعض القواعد والضوابط والمسائل . يعني أن هذا الاحتمال سيكون في المتصلين بالحديث ٣٤ / ٢١٦ ، والنسبة هي ١،٥ ٠/ ٠ ، وهو في النحاة عامة ٣٤ / ٢١٦٠ والنسبة هي ١،٥ من الألف .

فكم يكون احتمال تدخل الثقافة الحديثية التي لدى هؤلاء في التجربة الاستدلالية ، من تاريخ النحو والنحاة ؟ لاشك أنه سيبدو طفيفًا غير ذي أثر فعال ، وسيبقى بعيدًا عما تمثله الشواهد المحفوظة المكررة غالبًا ، من آيات القرآن الكريم والمقولات العربية . حتى إنك لو جعلت النظر في نسبته إلى المؤلفين النحويين وحدها لوجدت أن هذا الأثر لايرقى إلى عشر ما عليه الذخيرة الاستدلالية عامة .

ثم إن ذوي الاتصال بالحديث ، من جمهور النحاة هؤلاء ، هم على درجات متفاوتة فيه . فالمحدِّثون ٦٢ ، والذين سمعوا الحديث ٥٨ ، وعلماؤه ٢٧ ، والمصنِّفون فيه ٢٤ ، وحُفّاظه ٩ ، والأئمة ٧ ، والمشاركون فيه ٧ ، وفقهاء المحدّثين ٤ ، والمتقنون له ٤ ، والمعتنون به صناعةً ٤ ، والذين سمعوه ولا يُعتد بسماعهم ٣ ، والمعتنون به سماعًا ٣ ، والمشتغلون فيه ٣ . وما يتوقع من تأثيرهم في مجرى الاحتجاج يختلف تبعًا لهذا الاتصال ، فيكثر لدى المكثرين ، ويضعف لدى المقلين . ثم يتدخل عنصر القصد أو العرَض ، فيكون مظهر آخر من درجات الفاعلية في التوظيف .

ومع هذا كله ، فإن ما قدمه لنا الإحصاء المذكور يفيد قلة حضور المعرفة الحديثية ، في تجارب هؤلاء النحاة ، الأمر الذي يسوّغ ما عرفناه في التاريخ الاحتجاجي ويفسر الظاهرة

تفسيرًا واقعيًّا مرْضيًّا . ويمكننا أن نرفد هذه النتيجة الكمية ، بعيّنة نقتطفها على غير قصد أو تحيز من هؤلاء العالـمِين بالنحو والحديث معًا ، لنرى مدى علمهم هذا ، واحتمال تحريكهم المسيرةَ الاحتجاجية . وإليك ما نُتج بين أيدينا من هذا الاقتطاف :

المجموعة التي تحصّلت لدينا بلغ عدد أصحابها ١٠٨ نحوي ، وبعد الدراسة المفصلة لتراجمهم في المصادر التراثية المختلفة اتضح لنا أنه ، مع اختلاف درجة صلاتهم بعلمَيِ النحو والحديث ، يتميز من بينهم ٣٣ عالمًا ونسبتهم ٣٣ / ١٠٨ أي ٣٥ ٠/ ٠ ، كان لهم جهد ظاهر في الميادين النحوية . فقد تلقوا هذا العلم عن الشيوخ ونقلوه إلى الأجيال التالية ، بالتدريس والإملاء والتصنيف . فحريّ بهم أن تكون لهم آثارهم الشخصية في منهجية الاحتجاج ومواده الاستدلالية . وها نحن أولاء نسردهم مع سنوات الوفيات :

أبو الأسود الدؤلي ٦٩ ، أبو جعفر الرؤاسي ١٩٠ ، أبو عبيدة ٢١٣ ، أبو زيد الأنصاري ٢١٥ ، الأصمعي ٢١٦ ، القاسم بن سلاّم ٢٢٤ ، ابن قتيبة ٢٦٧ ، ثعلب ٢٩١ ، ابن كيسان ٢٩٩ ، القالي ٣٥٦ ، ابن القوطية ٣٦٧ ، السيرافي ٣٦٨ ، ابن خالويه ٣٧٠ ، المفضل بن محمد التنوخي ٤٤٣ ، أبو العلاء المعري ٤٤٩ ، الحسن بن أحمد المعري ٤٧١ ، محمد ابن محمد الرامشي ٤٨٩ ، الخطيب التبريزي ٥٠٢ ، البطَلْـيَوسي ٥٢١ ، الزمخشري ٥٣٨ ، عمر بن إبراهيم الكوفي ٥٣٩ ، ابن الشجري ٥٤٢ ، ابن الخشّـاب ٥٦٧ ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ٥٨١ ، المبارك بن محمد الجزري ٦٠٦ ، سالم بن محمد المنتجَب ٦١١ ، ابن يعيش ٦٤٣ ، أحمد بن علي الفحام ٦٤٥ ، هبة الله بن عبد الله القفطي ٦٩٧ ، ابن النحاس الحلبي ٦٩٨، ابن قدامة المقدسي ٧٤٤ ، أبوحيان النحوي ٧٤٥ ، ابن الصائغ ٧٧٦.

وإذا رجعت إليهم تتحسس من بقيت له مصنفات نحوية ، فوصلت إلينا أو بقيت في ذمة التاريخ ، ويحتمل أن يكون له أثر في المسيرة الاستدلالية ، استوقفك ابن خالويه والسيرافي والمعري والبطليوسي والزمخشري وابن الشجري وابن الخشاب والسهيلي وابن

يعيش والفحام وأبو حيان . هؤلاء ١١ نحويًّا من المتأخرين .

وعندما نستعرض سيرهم ، لتعرّف منزلتهم من خدمة الحديث وروايته ، نجد ابن خالويه قد سمع الحديث وأملاه بجامع المدينة ، والسيرافي له معرفة بالحديث ورواية له ، والمعري حدث عن أبيه وجده ، والبطليوسي شرح الموطأ ـ وليس لهؤلاء الأربعة ذكر في المحدّثين والحفاظ وعلماء الحديث ـ والزمخشري سمع الحديث ورواه وذُكر في طبقات المحدّثين ولـه كتاب « الفائق » ، وابن الشجري سمع أيضًا ، وابن الخشّـاب من المحدّثين الحُـفّـاظ الذين يعتمد على ضبطهم ، والسهيلي أخذ الرواية عن أبيه وجده حافظ من علماء الحديث جمع بين الرواية والدراية ، وابن يعيش سمع الحديث ورواه وهو من المحدّثين ، وأحمد بن علي الفحام راوية للحديث ثقة عدل ، وأبو حيان تلقى الكتب الستة وبعض المسانيد والمعجمَـينِ للطبراني وصنف جزءًا في الحديث .

تاريخ عصرين :

إذا صح إجراء العيـنّـة التي نفذناها ـ وهو صحيح إن شاء الله ـ وعددها نصف عدد النحاة المشاركين في الحديث ، فإن عدد ما يحتمل أن يكون من المجموع في هذه الزاوية هو ٧٠ نحويًّا من أصل ٢١٦٠ ، وفيهم ٩ + ٩ = ١٨ نحويًّا من المتأخرين أيضًا وذوي التأثير في تاريخ هذا العلم .

ومن مجمل هذا الاستعراض ، تلاحظ أن صلة النحاة بالحديث تأخذ شكلًا جديدًا منذ عهد الزمخشري . فقد كانت تقتصر على معرفة وسماع ورواية وشرح لغوي ، من دون اشتهار بذلك بين رجالات التحديث والحفظ والدراية . ثم أصبحتَ ترى في النحاة محدّثًا، وحافظًا ضابطًا ، وعالمًا بالرواية والدراية ، وثقة عدلًا، ومتلقيًا للمجاميع والمسانيد والمعاجم، ومدرسًا لشيء ومما تلقى . وبذلك دخلوا ميادين علوم الحديث ونشاطاته المختلفة ، وصاروا من مريديه ودارسيه ومتقنيه .

ومعنى هذا أن في منتصف القرن السادس انعطافًا علميًّا في حياة النحاة ، إذ أصبح فيهم اهتمام جدّي بالأحاديث الشريفة ، تلقيًا وحفظًا ورواية ودراية . أما من كان قبلُ فيقتصر جهده على الاتصال الثقافي العام غالبًا ، كطلاب سائر العلوم المختلفة ، يطلّ على بعض المجالس ويأخذ طرفًا من المعارف ، ليكوّن ثقافة شرعية وشخصية علمية تعيش في عصرها للعلم التخصصي الذي تجردت لـه . ومن ثَمّ يمكننا الزعم أن منتصف القرن السادس كان حدًّا ظاهرًا بين عصرين من تاريخ الثقافة النحوية ، وحضورين مختلفين للمقولات النبوية في ذواكر النحاة واهتماماتهم العلمية .

وما دام الأمر كذلك فإن نحويّ العصر الأول كان ما يعرفه من الأحاديث ثانوي الحضور في الدرس النحوي ، يحتفظ به على أنه نصوص ثقافية شرعية عامة ، ولا يهمه أن يبرمجه ضمن الذاكرة الاستدلالية ، إذ لديه من المحفوظات القرآنية والمقولات العربية وما أخذ عن شيوخه كفاية ووفاء ، بمتطلبات البحث والتأليف . ولم يمنع هذا أن تتسرب بعض الأحاديث المشهورة إلى تلك الذاكرة ، لتتناقلها وتكررها الأفهام والألسنة والأقلام ، في المجالس والمحافل والمصنفات .

فالشيوخ والطلاب كلهم حَفَـَظة للقرآن الكريم وأقوال العرب ، يدركون مناسبات النصوص وسياقاتها ، ومراتبها من شروط الاحتجاج ومستوياته ، فتراهم يوظفونها في مواقعها بيسر واقتدار ، ثم يتلقاها طلابهم عنهم شفاهًا أو قراءة بفهم واستيعاب ، لينقلوها إلى الأجيال اللاحقة . فالسبل معبدة ، والتلاحم بين المعلومات وأدلتها صميمي ، والقنوات الذهنية متواصلة بوضوح ودقة وكفاية للعطاء والتلقي ، في استمرار حيوي دائب .

وعلى غرار ذلك صار شأن بعض الزاد الحديثي يتسرب إلى شبكة الاحتجاج ببطء ، ليأخذ مواقعه من السبل والجسور والقنوات والتلاحم ، ويقيم علاقات إجرائية في البحث والتقويم . وبقيت هذه اللمحات تتوالى متفرقة، كما رأينا في الفصول المتقدمة ، إضاءات

فردية تصدر عمن لـه قدرة على الغرس والرعاية والعطاء .

أما الاقتحام الكلي دُفعة واحدة فخارج عن نطاق المنهجية العلمية ، إذ السبل والقنوات مفعمة بخطوط الشبكة الاستدلالية المتراصة ، من الشواهد التقليدية المعتمدة ، وليس في الميدان النحوي مقدّمات توطئ لذاك وتيسره . ذلك لأن الأحاديث المعروفة حينذاك لها درجات علمية مقررة ، وأسانيد دقيقة متفاوتة ، وسياقات مدوَّنة محفوظة ، ومناسبات تضيء معالمها وتعيّـن مقاصدها التعبيرية والدلالية ، ومعان شرعية ولغوية دقيقة . فالاستـدلال بها يقتضي الإحاطة بتلك الـمعارف والـمعاني والأحوال والعلوم بين الشيوخ والطلاب . وإلاّ كان العمل تدخلًا سطحيًّا سائبًا في مجاهيل على جسور مردومة ، ضمن شبكة صلبة الخلايا والخيوط والروابط محكمة بنهج قديم متأصل .

وهذا العمل يكاد أن يكون تقحمًا تعسفيًّا ، وضربًا من الطيش والرعونة لا يقدّم للعلم والبحث كبير فائدة ، بل يسبب لصاحبه الإحباط والقنوط . فلابد إذًا أن يكون في المستويات الثقافية النحوية مواد معرفية عن الأسانيد ودرجات التقويم والسياقات والمناسبات ، تنطلق منها إقامة العلاقة بين المعلومة والدليل بوضوح ودقة واستيعاب ، لتدخل المواد أحياز الشبكة بحنكة ومهارة ، وتصبح عناصر فعالة تخدم الفكر واللسان والقلم .

وهذا الشرط الأساسي المعرفي كان قليل الحضور في تجاربِ نحاةِ العصر الأول ، قد يحوزه بعضهم بجهد شخصي في حدود ضيقة ، فيتسنى لـه أن يهيئ الأجواء لتوظيف عدة أحاديث مشهورة متداولة . أما الاقتحام الكلي فلن يستطيعه إلاّ خبير بهذه المقتضيات ، محيط بتجارب النحو والحديث ، عظيم المنزلة في القلوب والأذهان ، ذو إنتاج ضخم يسيطر على الساحة النحوية ، وينشئ ضمن الميدان الحركي شبكة احتجاجية مطعمة بأطايب السُّـنّـة المشرّفة . وسوف نرى هذا الخبير القدير بعد مراحل تمهيدية تتنامى في مدى قرون الزمان .

ولهذا فإننا لا نزعم أن انشطارً تامًّا حصل في منتصف القرن السادس ، بين عصرين

متمايزين تمايزًا كاملًا . إنما نرسم حدودًا متعرجة في الخط البياني للمسيرة الاحتجاجية ، منعطفها البارز كان في تلك الحقبة المنصَّفة لهذا القرن . فقد انتثرت البذرة الأولى من عهد الخليل ، وتلتها شقائق قليلة كانت عفوية عشوائية مبعثرة ، ثم غمرتها تربة سطحية فأخرجتها فسائلَ لم تيسِّر لها النماء والتجذر . حتى إذا جاء نشاط الفارسي وابن جنّي بشيء من القصد عمق تلك العفويات العشوائية ، وزودها بالعناية والتدعيم والنظائر ، فتأصلت الجذور واشتد العود وصار لـه قِوام يبشر بالعطاء .

ثم هبت رياح ابن حزم في ندائه التاريخي ، فأثارت التربة وأنعشت الفسائل بالحيوية والنشاط ، لِـما أيقظته في الجهود القاصدة لدى السهيلي وابن يعيش وأمثالهما . وهكذا أصبحت البيئة والرياح والأجواء والتغذيات المعرفية مواتية لحركة تجديدية عميقة التناول ، قادرة على اقتحام أسوار الشبكة وقيود خلاياها ، يقوم بها عالم فـذّ يتقن تجارب النحو والحديث ، ويحسن المواءمة بينهما بخبرة واقتدار ، ليحرر المسائل المستعصية الشائكة ، ويضع حلولًا جذرية للأصول والفروع التعبيرية المحظورة أو المستبعدة ، ويبسّـط مشكلات الاستشهاد ، بمقولات واقعية شريفة بدلًا من المصوغات الصناعية المكررة المبتذلة .

ولذا منح الله العصر النحوي الجديد صاحب الألفية ، أي : مَن نفخ فيه روح البيان النبوي ، بعد أن حقق أحاديث ((الجامع الصحيح)) للبخاري في عشرات من المجالس العلمية، ولمس من العبارات الكريمة ما يصحح مسـيرة التأصيل والتقعيد والاحتجاج ، ويرسـم للخط البياني الاستـدلالي قمة مشرِّفة ، تسدد حاجات البحث والدرس والتفسير والتحليل .

وقد أسعفه رجالات عصره ومن خلف بعدهم ، بإغناء هذه القمة وتصعيدها ، كالذي تبدى لنا من صنيع أمثال : الرضي وأبي حيان والسمين الحلبي وابن هشام والدماميني والسيوطي والبغدادي ، وكل منهم يملك التجربتين اللازمتين والخبرة الاستدلالية ، مع إيمان بوجوب تسديد سبيل الاحتجاج النحوي .

فحركة تسنُّم الحديث للاستدلال إذًا ليست ذات شطرين متباعدين ، في عصرين متمايزين ، وإنما هي امتداد لمرحلتين متقاربتين ، يصل بينهما جسر رأسه في عهد الخليل ونهايته في عهد ابن مالك . وكذلك هي عصور العلوم الإنسانية والتطبيقية في تاريخ البشر ، يخطئ من يظن فيها التقسم الآلي والانفصال الحتمي في لحظات من الزمان أو قطاعات من المكان .

إنها أمواج متداخلة متلاحقة ، تصبغها ألوان من التوليد والتجديد ، منسحبة بين الأحقاب والأصقاع ، لتكوّن الخطوط البيانية المتعرجة المستمرة المتصلة ، في حياة الأمم والكوكب الأرضي . وعلى هذا تستطيع أن تفهم تطورات الآداب والفنون والمعارف والتجارب واللغات ، لتستبعد ما يزعمه الدجاجيل من تقطع ومفاجآت ، وتخصص بعض الأمم بالقمم العلمية من دون الآخرين .

الرواية باللفظ والمعنى :

ما كان النحاة القدامى يفكرون في هذه المسألة المزدوِجة ، وما خطر لهم أن يحتكموا إليها في نهج البحث والتصنيف والحوار والتعليم . وقد ذكرنا غير مرة ما كانوا عليه ، من المسيرة في الاحتجاج والمواد الاستدلالية التي يعتمدون، وما عاشوا عليه من شبكة تمد بالشواهد اللازمة، وأصبح واضحًا في الأذهان صفاء قلوبهم من مثل تلك المقولات المصطنعة .

على ذلك استمرت الخطا عدة قرون ، وقليلٌ من الحديث الكريم يدخل حرم الدرس النحوي بنصوص متميزة متوالية ، من دون تصنع أو حرج أو افتعال . وهذا يحقق ما ذهبنا إليه ، وكررناه مرارًا في مطاوي البحث ، ليكون لـه حظ الاستقرار والطمأنينة في نفوس الدارسين والمنظرين للتاريخ النحوي .

وهذه الحقيقة الواقعة الواضحة تمثلت ، في عقول النحاة المتأخرين المتعصبين للقديم والجاهلين لحقائق علوم الحديث ، مشكلة تاريخية أدت بهم إلى توهم وظنون ، منها أن الشيوخ والأساطين أهملوا أو رفضوا الاحتجاج بالنصوص المشرّفة لروايتها بالمعنى وسيطرة

الأعاجم على حرمها المقدس . وكانت قبيل ذلك قد انطلقت صرخة ابن حزم بالتوبيخ والزجر لعلماء العربية على إغفالهم أحاديث النبوة ، وتبعتها صيحات مشابهة تردد الأصداء وتوسع ثُـغرة التنديد والتبكيت ، فإذا نحن أمام قضية تستحق العناية والاهتمام .

هنالك ثار بعض الجاهلين بتاريخ النحو وأصول علوم الحديث ، وشرعوا يقابلون تلك التنديدات بشُبهة الرواية المعنوية ، ويفسرون ذلك بنماذج أوضحنا حقيقة أوهامها فيما مضى بما فيه الكفاية . لقد وقف البطلْـيَـوسيّ على رأس تلك القائمة ، وكأنه يرد اتهامات ابن حزم ، ويدافع عن موقف النحاة وغيرهم من العلماء ، ليثبت في الأذهان دعوى غلبة الرواية بالمعنى ، والتشكيكِ في مصداقية نصوص الأحاديث ، بما عرض من أوهام وتصحيف وتقطيع وتوجيهات تخالف مقاصد النبوة الكريمة .

ولا شك أنه قد ظاهره بعض أنصاره والمشاركين لـه في الاشتباه والتوهم ، فوسعوا دائرة الشبهة الأرجوفية ، وذيلوها بمقولات كثيرة وأدلة مصطنعة وحجج واهية . حتى إذا جاء ابن الضائع وجد ، في معمعان نقده لابنيِ الطراوة وخروف ودفاعه عن سيبويه ما أُورِد عليه من حديث ، وجد ضالته في تلك المقولات المتكاثرة ، فصاغها بأسلوب تقريري ، لتضعيف موقف المخالفين ، وتثبيت ما يشيعه المرجفون الروافض[1] للشهادات النبوية .

ثم تلقف ذلك أبوحيان عن شيخه ابن الضائع ، والسيوطيُّ عن هذين الشيخين ، فأصبح ما سجلاه قضية كالثابتة المحققة ، ودارت حولها معارك الجدل والخلاف ، وما زالت إلى أيامنا هذه تجرر ذيول تلك المعارك ، وتجتر المقولات والأدلة السلبية والإيجابية ، مفتـّحة أبوابها لحفر خنادق رهيبة تقطع سبل النجاة . ولو رجعتَ إلى تراجم رؤوس المشكلة ، تتصفح حيواتهم العلمية لترى صلاتهم بالتجارب والمعلومات مما نحن فيه ، لوجدت المفتاح

(١) الروافض : جمع رافضة . والرافضة اسم جمع واحده رافض ، كالسابلة والمارّة والخيّالة والسّيّافة . وهي الجماعة التي تـرفض الحكم الصحيح عصبية ، من دون نظر وتدبر واعتبار .

الذي يحل كل إشكال :

فابن حزم هو علي بن أحمد (٣٨٤ ـ ٤٥٦) ، سمع الحديث من علماء موطنه وهو في السادسة عشرة ،[١] وأقبل على تقييد الآثار والسنن ، حتى صار الإمام العلاّمة الفقيه الحافظ المتقن لعلوم الحديث ، أجمَعَ أهلِ الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام ، وأوسعَهم معرفة في علم اللسان ووفورِ حظ من البلاغة والشعر بديهة ومعرفةٍ بالسِّيَر والأخبار ، وله نصيب كبير من علم النحو واللغة . حتى لقد انتهى إليه الحفظ والعلم . وهو في الطبقة الرابعة عشرة من الحفاظ ، قرأ الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات . ومـمـا ألفه ((شرح أحاديث الموطأ)) ، و ((الإيصال إلى فهم كتاب الخصال)) في الفقه ودلائله ، و((الجامع في صحيح الحديث)) باختصار الأسانيد والاقتصار على أصحها .

وابن السِّيد البطلْيَـوسي[٢] هو عبد الله بن محمد (٣٤٤ـ٤٢١) ، درس اللغة والنحو والأدب والقراءات والحديث ، على أساتذة عصره في المَرِيّـة وقرطبة ، وكان لـه تلامذة من الأدباء والنحاة واللغويين وعلماء الحديث والقُـرّاء ، وكان إمامًا في اللغة والنحو والأدب والشعر والأخبار . ولـه من المصنفات : شرح الجمل وشرح الفصيح وشرح الكامل للمبرد وشرح الـموطأ وشرح الـمثلثات ، وإصلاح الخلل في كتاب الجمل والحلل في شرح أبيات الجمل ، وشرح إصلاح المنطق والمسائل والأجوبة في اللغة وغيرها ، وقرّة النواظر بشرح النوادر للقالي والتنبيه ، وجزء فيه علل الحديث .

(١) ترك ابن حزم ٤٠٠ مؤلف في ٨٠٠٠٠ ورقة . انظر وفيات الأعيان ٣ : ٣٢٥ ـ ٣٣١ والذخيرة ١ : ١ : ١٤٠ وأخبار الحكماء ص ١٥٦ وإرشاد الأريب ٥ : ٨٦ ـ ٩٧ وطبقات الحفاظ ص ٤٣٦ وطبقات علماء الحديث ٣ : ٣٤١ ـ ٣٥٢ والمعين في طبقات المحدثين ص ١٩٤ .

(٢) وفيات الأعيان ٣ : ٩٦ والصلة ١ : ٢٩٢ والتكملة ٢ : ٦٦٨ وبغية الملتمس ص ٣٢٤ وإنباه الرواة ٢ : ١٤١ وطبقات القراء ١ : ٤٤٩ وأزهار الرياض ٣ : ١٠١ والمغرب في حلى المغرب ١ : ٣٨٥ وبغية الوعاة ٢ : ٥٥ . وليس لـه ذكر في طبقات المحدثين وطبقات الحفاظ وطبقات علماء الحديث .

وابن الضائع[1] هو أبو الحسن علي بن محمد الكتامي الإشبيلي (ت٦٨٠) ، بلغ الغاية في النحو وفاق أصحابه بأسرهم ، وقرأ ببلده الأصلَين ، وكان متقدمًا في هذه العلوم الثلاثة ، وشارك في المنطق والفقه واللغة. وقد شرح جزءًا أخيرًا من كتاب الجمل ورد اعتراضات البطليوسي عليه ، وشرح كتاب سيبويه ورد اعتراضات ابن الطراوة وابن خروف عليه ، وأملى على إيضاح الفارسي ورد اعتراضات ابن الطراوة عليه .

ومن هذه المعلومات التاريخية المفصلة عن أقطاب مشكلة اللفظ والمعنى ، مع إغفال أبي حيان والسيوطي لأننا سنعرض لأمرهما بعد ، ترى أن ابن حزم متقن لتجارب النحو والحديث ، ولـه ذكر كبير في مصنفات الطبقات والتراجم للعِلمَين ، وكان قد استوفى جمهور مصنفات الحديث رواية ودراية ، على حين أن البطلْيَوسي وابن الضائع كانت تجاربهما في علمَي اللغة والنحو ، وليس لـهما حضور في طبقات المحدثين والحفاظ وعلماء الحديث .

ومعنى هذا أن ما يتكلم فيه ابن حزم ، من وجوب احتجاج النحاة بالحديث الشريف، مبني على خبرة بما يصل العِلمين كلًّا منهما بالآخر . فهو عالم بالحديث وأحد رواته وحفاظه، يتكلم على قيمته اللغوية وصحة نسبته إلى النبي ﷺ بمعرفة وتجربة وعلم متين . أما البطليوسي وابن الضائع فلهما في النحو أعمال وأبحاث واعتراضات وردود ، وليس لهما شيء في الميادين الحديثية إلاّ جزءًا في علل الحديث للأول ، ذكرتُ مضمونه قبل . وإذا حاولا التكلم على الوصل بين العلمين كان ما يُلقيانه بعيدًا عن إحدى التجربتين ، وعن الخبرة التي تتقن الوصل والإحكام . فتكلمهما ذلك فيه نظر ، ويقتضي الاختبار والتقويم .

ولذا فإنني أزعم أن ما ذكراه عن مشكلة اللفظ والمعنى هو مجرد تكهنات شخصية ، بعيدة عن العلم أو المعرفة والخبرة ، مبنية على مقولات وهمية ، وملاحظة لأمثالها من الرواة

(١) البلغة ص ١٦٨ وبغية الوعاة ٢ : ٢٠٤ وروضات الجنات ص ٤٩٤ وهدية العارفين ١ : ٧١٣. ولا ذكر لـه في طبقات المحدثين وطبقات الحفاظ وطبقات علماء الحديث أيضًا .

المجاهيل المعاصرين لهما ، ورغبات لدفع ما أثير في مسألة الاحتجاج بالحديث ، في أيام ابن حزم ومن خلف بعده ، وما أثاره ابن خروف على سيبويه محتجًّا عليه بالنصوص النبوية .

فقد رأى كل منهما ـ أعني البطليوسي وابن الضائع ـ أن هذا الاحتجاج يخالف ما يعرفانه من مقولات بين العامّة ، وما كان شائعًا لدى البعض[1] من أن « لأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة ، ولغة أهل العربية أقيس » ، فصبا على تلقي الحديث وأدائه جامّ غضبهما واتهما الجمهور برواية المعنى ، وبما رافق ذلك من أراجيف التشهير والتشنيع والتوهين .

كان بين أيديهما ، في التجربة النحوية ، عدد محدود من الأحاديث المتداولة بين العلماء والمصنفات والمجالس وحلقات التدريس، عدد لايتجاوز العشرات ، أكثره روايات شخصية بعيدة عن التلقي المتقن والأسانيد العلمية المعدَّلة والاتصال بمناهج علوم الحديث . ومن ثـَمّ غلب على ظنهما ـ وهما قليلا الصلة بمناهج المحدّثين وعلمائهم ـ أن سائر النصوص النبوية نظير لتلك الأعداد المتدولة ، فهو غير ذي مصداقية نبوية ، ومحمول على ألسنة بعض الأعاجم بروايات معنوية ، يشوبها التغيير والتبديل والتصحيف والانقطاع عن جذور المصدر النبوي . هكذا ظنّا ، وإن بعض الظن أي : كثيره إثم ، وهكذا تبدّى لهما الأمر ، فكان منهما ما أطلقاه من الأحكام وأسساه من الرفض والإحجام .

ولو أنهما استوعبا علوم الحديث وجريانها في نشاطات المحدّثين ، وشروط الرواية والدراية والتلقي وتأليف المسانيد والصحاح والمصنفات والمجاميع النبوية المختلفة ، كما كان من ابن حزم وأنصاره ، لما خطر لهما مثل ما تكلما به في ذلك ، بل لكان لهما موقف مضادّ يظاهر ما صدر عن ابن حزم ، أو أشد منه وأعنف .

ولكنه الجهل يعمي صاحبه ، ويضعه في صف العدو للعلم والعرفان . فكان حريًّـا بهما قبل ذلك أن يطلعا على حقائق علوم الحديث وتاريخه ، ليكونا أهلًا للرأي والخلاف في هذا

(١) الكفاية ص ١٨٢ .

الموضوع ، بعلم كاف وخبرة واسعة مع النصفة .(١) وهذا مفقود لديهما ، فما جاء عنهما من ذلك مردود مردود ، لأن مغالبة العلم بالحجة لا بالسلطنة ، كما يقول يونس بن حبيب .(٢)

ومثل هذه المواقف العدائية التي مصدرها الجهل والتعنت كثير في تاريخ العلوم والمعارف . بل لقد لقي رجال الحديث منه ما لا يعلمه إلاّ الله . وحسبك أن تقرأ بعض ذلك فيما رواه منذ القرن الثالث محدّث بغداد الإمام الحافظ أحمد بن علي الأبار (ت ٢٩٠) ، قال : رأيت بالأهواز رجلًا حَفَّ شاربه ـ وأظنه قد اشترى كتبًا وتعبّأ للفتيا ـ فذكروا أصحاب الحديث ، فقال : ليسوا بشيء وليس يسوَون شيئًا .

فقلت : أنت لاتُحسِن تصلي .

قال : أنا !

قلت : نعم . أيشٍ تحفظ عن رسول الله ﷺ ، إذا افتتحت الصلاة ورفعت يديك ؟ فسكت .

فقلت : وأيشٍ تحفظ عن رسول الله ﷺ ، إذا وضعت يديك على ركبتيك ؟ فسكت .

قلت : أيشٍ تحفظ عن رسول الله ﷺ ، إذا سجدت ؟ فسكت .

قلت : ما لك لا تَكَلَّمُ ؟ ألم أقل لك : إنك لاتُحسِن أن تصلي ؟ أنت إنما قيل لك : ((تصلي الغداة ركعتين ، والظهر أربعًا)). فالزم ذا ، خيرٌ لك من أن تذكر أصحاب الحديث . فلست بشيء ولا تُحسِن شيئًا .(٣)

فالمسألة العدوانية بالجهل قديمة إذًا ، وليس ما سمعناه من بعض النحاة بالنغم البكر الجديد . ثم إن ما قدّمه ابن الضائع لَيُشعر بتعصب شديد لقدماء النحاة ، يرد عنهم ما كان من اعتراض المتأخرين ، ويرى أن جميع ما ذهبوا إليه قمين بالتقديس والاحترام . فلا غرو أن

(١) انظر أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين ص٦١ ـ ٩٣ .

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف ص ١٢٦ .

(٣) الكفاية ص ٤ ـ ٥ .

يـجـدَ في اعتراض ابنَي الطراوة وخروف بالـحديث ، على سيبويه وأمثاله ، طعنًا للمنهج الاحتجاجي القديم وقصورًا في الاستقراء لفصيح الأدلة وتوهينًا لبعض الضوابط والتفريعات التي يقدسها ويتعبد بها ، فتأخذَه العزة بالتقليد ويثورَ على الاعتراض الحديثي حمية ، ويسفـّه مواده الاستدلالية بدعوى رواية المعنى دون اللفظ .

بين الدلالة والرواية :

رأينا فيما مضى أنه ليس في السُّـنّة الشريفة نص يجيز الرواية بالمعنى ، وأن ما نُـسب إلى النبي ـ عليه السلام ـ من ذلك هو أقوال واهية السند لا يعتدّ بها في المقاييس العلمية . بل رأينا أيضًا إصرار النبي الكريم قولًا وفعلًا على وجوبِ الرواية اللفظية ، وتوجيهِ مَن خرج عليها إلى لزوم التحقق ونقل اللفظ بصورته الأصلية ، من دون تغيير أو تبديل مطلقًا ، وإن كانت ظواهر التعبير أقيس ، والدلالة السطحية واحدة .

ومع هذا روي ، عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وجماهير الفقهاء ، إجازةٌ للعالم بمواقع الخطاب ومعاني الألفاظ روايةَ الحديث على المعنى .(١) والظاهر أن هذا القول منهم يشمل الحديث بمعناه العامّ ، أي : الأقوال المأثورة ، لا حديث النبي عليه الصلاة والسلام . والدليـل ما كنا ذكرناه قبـلُ عن بعض هؤلاء الأعلام ، وأن ابن الـصـلاح ذكـر اخـتـلاف « السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول في ذلك ، فجوّزه أكثرهم ، ولم يجوّزه بعض المحدِّثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم ، ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ وأجازه في غيره » .(٢)

فعبارته الأخيرة ـ وهي مما رُوي عن الإمام مالك أيضًا ـ(٣) تعني أن الخلاف الأول

(١) نفس المصدر ص ١٩٨ والمستصفى ١ : ١٦٨.

(٢) علوم الحديث ص ١٩١ .

(٣) كشف المغطى ص ١٣ .

عامّ في مفهوم الحديث كما زعمنا ، والخلاف الأخير خاصّ بالأحاديث النبوية ، كما هو مذهب أهل الظاهرية وكثير من المحدّثين والفقهاء وأهل الأصول . وعلى هذا يقتضي الأمر شيئًا من البيان والتفصيل .

فالذين أرّخو للقضية أخذوا مقاصد ما يشبه ذلك القول كلّه ، على أن شطريه يخصان ما ذكرنا من العموم في الحكم ، متوجهين بقبول الأحاديث التي وردت بإباحة الرواية بالمعنى ، ولم يخطر ببال أحدهم أن يرجعوا إلى القيمة العلمية لها . ونحن قد ألهمنا الله ـ تعالى ـ تحقيق الأمر فيها ، فتبين أنها كلها مدخولة السند ، لا أصل لها في الصحة والقبول المطمئنّ .

وإذا كان الوضّاعون قد نسبوا إلى النبي ـ عليه السلام ـ تلك الأحاديث ، ليسوّغوا ما تتضمنه ، فليس بعيدًا أن يقوموا بما هو أيسر نُكرًا . أعني أن يحرّفوا مقولات الصحابة والتابعين وتابعيهم عملًا بحق التبديل والتغيير ـ وهم أصحابه والمبتدعون له ـ أو يفهموا تلك المقولات ويصوغوها ويوجهوها تبعًا لمذهبهم في رواية المعنى ، أو يضعوا على ألسنة المتقدمين ما يوافق ذلك المذهب أيضًا .

وبذلك تُمرَّر القضية في النفوس ، ويُثبَّت قبولها عند الدارسين والباحثين . ومن ثَمّ تصبح المسألة حكمًا مقرَّرًا بين العلماء ، وأسلوبًا أدائيًا عند بعض الرواة القاصرين أو المقصّرين أو المفسدين ، وعذرًا مقبولًا لدى الروافض للاحتجاج بالأحاديث الشريفة . وبذلك ثارت الخلافات والاتهامات واختلاق الأدلة المتهافتة ، واصطناع الأقوال الضعيفة البيان ، وبقيت المسألة معضلة تسد السبل على من يفكر في الوصول إلى الحقيقة .

ولذلك أيضًا جازت القضية على بعض علماء الأصول والمؤرخين لعلم الحديث ،[١]

(١) انظر رسالة الشافعي ص ٣٧٠ وعلوم الحديث ص ١٩٠ ـ ١٩٢ وإرشاد طلاب الحقائق ص ١٥٦ والتقييد والإيضاح ص ٢١٠ والكفاية ص ٢٠١ ـ ٢٠٦ وشرح ألفية مصطلح الحديث ٢ : ٥٠ والباعث الحثيث ص ١٤٣ وأصول السرخسي ١ : ٣٥٥ ـ ٣٥٧ ونزهة المشتاق شرح اللمع ص ٥٠٤ وكشف الأسرار ٣ : ٥٥ وشرح التقريب ص ٦١ وشرح تنقيح الفصول في الأصول =

فسلّموا بها وشرعوا يدرسونها على أنها قضية مشكلة ، ويبنون عليها لرواية المعنى شروطًا وقيودًا تسد ذرائع الإطلاق والتسيب .

ومن ثَمّ صار لديهم في جواز ذلك أن يكون الراوي على دراية بمعاني الألفاظ ومواقع الخطاب ومعنى الحديث كله ، وفقيهًا كما ذكر الإمام أبو حنيفة ،(١) ليكون المراد مساويًا للأصل بدقة وتمام من دون نقص أو زيادة ، وأن يكون الحديثُ من غير المُشكِل أو المتشابه أو جوامع الكلم أو ما يُتعبَّد به ، وخاليًا من لفظ مشترك في المعاني ، أو معنًى مجمل لا يُعرف المراد به إلاّ ببيان . وإنما جاز هذا عندهم أيضًا في الرواية الشفهية قبل تدوين الحديث ، وفساد اللغة بين الناس. أما ما سُجِّل ودُوِّن فلا بد فيه من اللفظ النبوي الشريف، وهذا ما نأخذ به أنفسنا نحن – الباحثين – الآن حين نسجل نصًّا من مقولات النبوة .

ثم أوجبوا على من يحدّث بالمعنى شفهيًّا أن ينص بعبارة تبيّن ما هو عليه من الأداء ، لئلاّ يُتوهّم أنه جاء باللفظ ، واستدلوا على هذا بما جاء عن الصحابة ، وهم أفصح الناس وأعلمهم بمعاني الكلام . فعبد الله بن مسعود كان ينهي روايته بقوله : « أو شبيه ذا أو نحو ذا » . وأبو الدرداء إذا فرغ قال : « اللهم ، إلّا هكذا فكَشَكْلِهِ » ، أو قال : « هذا أو نحو هذا أو شكله » ، وأنس بن مالك يختم الحديث بعبارة : « أو كما قال رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم » . وعمرو بن دينار كان إذا حدث على المعنى يمنع السامعين أن يكتبوا عنه، ويحرّج عليهم ذلك .(٢)

والناظر في هذه القيود يكاد يرى نُدرة وجود حديثٍ بالمعنى ، في مجاميع الصحاح

= ٢ : ١٥٤ والخزانة ١ : ٥ وقواعد التحديث ص ٢٢١ ـ ٢٢٨ وتوجيه النظر إلى أصول الأثر ص ٦٧١ ـ ٧٦٣ وتدوين السنة المشرفة ص ٥٠٦ ـ ٥٣٠ .

(١) فقه أهل العراق وحديثهم ص ٣٥ . وانظر أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة والفقهاء ص ٣٨ .

(٢) الكفاية ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ وتذكرة الحفاظ ١ : ١١٣ والسنة قبل التدوين ص ١٣٢ . وانظر بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف ص ١١٦ ـ ١٥٠ و ٦٨٥ ـ ٦٩٠.

والسنن والمسانيد والمصنفات ، غيرِ معروف حكمُه في معايير الرواية . إذ ما جاء فيه عبارة نصية بذلك معدود ومشهور يبلغ العشرات ، وما سواه فهو إذًا مروي باللفظ والمعنى . يعزز هذا أن الألفاظ المشتركة كثيرة جدًّا ، حتى إنك عندما تتصفح المعاجم الكبرى قلما تجد لفظًا له معنى واحد مفرد . فجمهور الكلمات لكل منها عدد وافر من المعاني ، مما يسد الطريق أصلًا على من يجوز له الرواية المعنوية .

ومن هذه القيود ترى أن المولى والأعجمي محظور عليهما ذلك إطلاقًا ، إذا لم يتعربا تعريبًا كاملًا ويكونا على دراية بمعاني الألفاظ ومواقع الخطاب . وهذا يعني أيضًا أن ما ذكره روافض النحاة ، من كثرة الموالي والأعاجم والجهل بالعربية بين الرواة ، هو مجرد خرافة وضعت في وجه النصوص النبوية ، لإضعاف منزلتها البيانية ، وإغلاق باب الاحتجاج بها .

فهم يلجؤون إلى ما يتردد بين العامّة من أوهام مبتذلة ، وما يلاحظونه من بعض المتطفلين على الرواية المشرَّفة ، ويجعلونهما مصدرًا للرواية الحديثية ، مع أنهما مُنكَران عند العلماء محظور قبولهما في مقاييس التحديث ، بل هما محظوران حكمًا ومحرَّمان قطعًا لا يجوزان في وجه من الوجوه . قال الإمام الغزالي : « نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل، بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ ».(١) وإذا أضفت شرط الفقه أيضًا رأيت ما يزيد الأمر دقة وصارمة ، بل حظرًا ومنعًا .

ثم إن تقييد ذلك بما قبل التدوين يقطع الطريق أيضًا على جميع مزاعم المعارضين للاحتجاج . ذلك لأنه قد ثبَتَ لديك ، في الفصل الأول من هذا البحث ، أن عددًا كبيرًا من الصحف سُجّل في عهد النبوة ، ثم كان التدوين العامّ المفرد على يدي عبد العزيز بن مروان في منتصف القرن الأول ، وحُقّق ذلك في نسخ متعددة وُزِّعتْ على الحواضر الإسلامية في نهاية ذلك القرن . ثم إن كان بعض الصحابة قد تصرفوا في اللفظ حقًّا فإنهم

(١) المستصفى ١ : ١٦٨ .

أهل الفصاحة والبلاغة ، إذ جِبِلّتهم عربية ولغتهم سليقة .[١]

ومعنى هذا كله أن ما جرى من الرواية المعنوية محدود جدًّا فيما وصل إلينا مدوَّنًا ، مقصور على جوانب ضيقة لا تستحق الذكر والتهويل والتهويش ، وأن ما يروى شِفاهًا غيرُ معتدّ به ، وكذلك ما جاء في غير المجاميع والسنن والمسانيد والمصنفات الموثّقة . فالأحاديث التي في تلك الأسفار بعيدة عن تجويز الرواية المعنوية ، ولا تدخل في ميادين الخلاف المذكور.

أضف إلى هذا أن جواز الرواية المعنوية وضعها أصحابها رخصة لمن لا يستطيع الحفظ الكامل ، مشروطة بما تقدم ، ولا تقبل من مؤديها إذا لم يقيدها بالختام المعهود . والرخصة تستعمل للضرورة في مجالات ضيقة أيضًا ، ولا تكون شائعة بالشكل الذي ضخمه المرجفون. وعلى سبيل المثال ، كنت أنا ـ أيها العبد الفقير ـ في محاضراتي الجامعية على مدى ٤٠ سنة أسمح للطلاب أن يخرج منهم من شاء ويدخل إليهم من شاء ، خلافًا لما كان عليه الزملاء الكرام . ومع هذا ، فإنه ما كان يخرج من المئات الحاضرة أو يدخل إليها ، في الساعة الواحدة ، غير أفراد قلائل جدًّا لا يتجاوزون عدد أصابع اليد .

هذا في عصر التسيب والانحلال والعولمة المستبدة بالأمة الإسلامية ، وفي أمر ليس له القدسية ولا عليه الوعيد بمقاعد جهنم . فما قولك فيما كان مقدَّسًا ، ودُعي لناقله كما سَمع بنضرة النعيم ، وأُمر فيه بالتزام اللفظ حفظًا وأداء ، في حديثين صحيحين ؟

لقد أدرك بعض العلماء منذ قرون ما لشيعوعة هذه الدعاوى المرجفة من تضليل وإفساد ، فقال القاضي عياض (ت ٥٤٤) : ((ينبغي سدّ باب الرواية بالمعنى ، لئلاّ يتسلط من لا يُحسِن ممن يَظن أنه يُحسِن)) .[٢] وهذا ما جرى عليه علماء الحديث ، فقَطعتْ جَهيزة قول كل خطيب . ومن ثَم قال أحد شيوخ الدماميني ، في رد مطاعن المعارضين من

(١) أحكام القرآن لابن عربي ١ : ٢٢ .

(٢) قواعد التحديث ص ٢٢٤ وتوجيه النظر ص ٦٩٢ .

الناحيتين المنطقية والشرعية : [1]

((إن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية . وكذا ما يتوقف عليه نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب . فالظن في ذلك كله كافٍ . ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتجَّ به لم يبدَّل ، لأن الأصل عدم التبديل ، لا سيما والتشديدُ في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائعٌ بين النَّقَلَة والمحدّثين . ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه . فلذلك تراهم يتحرَّون في الضبط والتشديد ، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى . فيغلب على الظن ، من هذا كله ، أنها لم تبدَّل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحًا فيُلغى ولا يَقدح في صحة الاستدلال بها .

ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوَّن ولا كُتب ، وأما ما دوِّن وحُصِّل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم . . وتدوين الأحاديثِ والأخبار ، بل وكثيرٍ [2] من المرويات ، وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدِّلين ، على تقدير تبديلهم ، يسوغ الاحتجاج به . وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به . فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال . ثم دُوِّن ذلك المبدَّل ، على تقدير التبديل ، ومُنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح ، فبقي حجة في بابه . ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر)) .

فالمسألة تثار وتضخم كأنها قضية وهي ، كما ترى ، مبنية على ما يخالف أصول العلوم والبحث فيها ، الأمر الذي ينهي كل أدلة للمعارضين ، ويزيل الخلاف والشقاق بما هو

---

(١) الخزانة ١ : ٧ .

(٢) هذا التعبير شائع بين المتأخرين من العلماء ، وهو على تقدير محذوف بين الحرفين ، فيكون المراد هنا : بل الأحاديثِ والأخبار وكثيرٍ . وفي مثل هذا توكيد لما قبل ((بل)) بما حذف بعدها ، وتحقيق لما جاء بعد الواو . أما ما لا يمكن فيه مثل هذا التقدير فهو بلوَى من بلاوي الأوهام في التعبير . وانظر الاقتراح ص ١٥٢ ، حيث ورد تعبير شبيه بما هنا .

واجب في أساليب الاحتجاج والاستدلال . وقد حقق ذلك الشيخ على النوري الصفاقسي (١٠٥٣ ـ ١١١٨) ، وهو[١] محيي السُّنّةِ وعلمِ القراءات في تونس ، فقال عن المحدّثين : ((أما الأحاديث فالأصل نقلها بلفظها ، وادّعاءُ أنها نُقلت بالمعنى دعوى لا تثبت إلاّ بدليل . ومن مارس الأحاديث . . . عَلِمَ عِلمَ اليقين أنهم لا ينقلون الأحاديث إلاّ بألفاظها)) .[٢]

هذه شهادة عالم مارس التجربة الحديثية عمليًا ، فجاء قوله عن خبرة وعلم ، يبيّن حقيقة الأمر بعيدًا عن التكهن والأوهام ، ويُشعر أن المعارضين للاحتجاج هم مبطلون ، يتكلمون عن علماء الحديث والمحدّثين بما لا يعلمون ، ويتهمون العلم الشريف بباطل الأباطيل . وإذا أضفتَ هذه المقولة المستخلصة من الممارسة الفعلية إلى تلك المقالة المبنية على المبادئ النظرية جمعت بين الفكر والعمل ، لتقويض تُرَّهات الروافض المرجفين ، وإقرار مذهب أنصار الاحتجاج الحديثي .

ثم لقد غاب ، عنك وعن هؤلاء المنظّرين والممارسين والمختصمين جميعًا ، ما هو أهم من هذا كله في قضايا الرواية . وهو أن أحاديث النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ عند المسلمين هي كلام الحبيب الشفيع المشفع ، به تُعطَّر الأفواه والآذان ، وتُنار القلوب والضمائر والأفهام ، وتحيا الأفئدة بذكرى المحبوب ، وتطمئن النفوس والبصائر ، وتَزدان المجالس والمحافل والمنابر ، ويُتقرّب إلى المولى ـ عز وجل ـ لنيل العفو والرضا والتوفيق والإحسان .

إن حامل هذه المقولات المشرَّفة ، بالإضافة إلى قدسيتها وأهميتها في الشريعة والحياة عنده ، هو محب لصاحبها الكريم مشغوف القلب مشبوب العاطفة والخيال ، وعاشق لها حريص عليها أكثر من حرصه على روحه وماله وجميع ما يملك ،[٣] فلن يفرط بحرف واحد

(١) فهرس الفهارس ص ٦٧٣ ـ ٦٧٥ وفهرس دار الكتب المصرية ١ : ٢٤ .

(٢) غيث النفع في القراءات السبع ص ١٢٧ .

(٣) انظر بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف ص ٨٨ ـ ٨٩ . والمعروف بين المحبين أن كلامهم يردَّد بحذافيره للاستمتاع وتشبيب العواطف والخيال ، وإدامة الذكرى في القلب واللسان ، حتى لو كان فيه جفاء أو شتيمة . فهو متعة للعاشقين ، وأمانة =

منها ليبدله أو يغيره أو يسقطه ، ولن يضيف إليه ما يعكر صفاء بلاغته ومجامع كَلِمه . وهذا ما لم يتنبّه إليه أو ينبّه عليه أحد ، فيما رأيت ، وهو أساس الإساس ضروري متين في تحقيق الرواية باللفظ والمعنى ، مهما قال المعاندون وتظاهروا في الادعاءات والبهتان .

والظاهر ، مما ورد في تاريخ المسألة ، أن أرباب الدلالة والفقه للنصوص هم الذين أجازوا الرواية بالمعنى ، لأنهم يطلبون من الأحاديث مقاصدها الدلالية ، في استنباط الأحكام وتقرير الأصول والفروع والحجج . أما علماء الرواية ـ وهم أصحاب القول في المسأله ولهم وحدهم حق الفصل فيها ـ فكان منهم إيجاب التلقي والأداء باللفظ ، حفاظًا على أصول النقل العلمي الموثق .

وإذا كان المراد من النص هو الوظيفة الفقهية ، كما ذهب أصحاب الدلالة ، فإنّ من لم يبلّغ الحديث بلفظه مُصادِرٌ المرادَ ، ((ومغتصبٌ الفقهَ حقَّه ، قاطعٌ لطريق العلم على من بعده)) ،[١] إذ لو أُطلق العِنان لتغيير الرواة لفسدَتِ العبارات مع الزمن ، ولما جاز الاحتجاج بالأحاديث في الشريعة ، لأن فساد التركيب أو تغييره مخل بالمقاصد .[٢]

ثم إن الأحاديث النبوية هي ضرب من الوحي والإلهام ، صاغه النبي ﷺ في عبارات من جوامع الكلم . فالرواية المعنوية تؤدّي اجتهادًا شخصيًّا في النص ، لا وحيًا تكلم به رسول الله. وقد عبر عن هذه الناحية ابن حزم[٣] بأن الله ((قال عن نبيه ﷺ : وما يَنطِقُ عَنِ الهَوَى ، إن هُوَ إلاّ وَحيٌ يُوحَى . فلما صح بنص القرآن أن كلامه ـ عليه السلام ـ وحي

= تُحفظ بالصون والوفاء . ونذكر هنا ، على سبيل المثال ، ما كان من كُثَيِّر حين آذته عزةُ بالشتيمة ، فنقل ذلك في معرض غزله وتعبيره عن صبابته ، وقال :

يُكَلِّفُها الغَيرانُ شَتمِي ، وما بِها ... هَوانِي ، ولكِن لِلمَلِيكِ استَذَلَّتِ

(١) الإلماع للقاضي عياض ص ١٥٣ .

(٢) نظرات في اللغة والنحو ص ٢٢ .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٢ : ٨٨ .

كله حرُم بلا شك تحريفُ الوحي وإحالتُه ، كما حرُم ذلك في الوحي المَتلوّ الذي هو القرآن ، ولا فرق)) .

هذا من الزاوية النظرية في قدسية نصوص الشارع ، ولزوم احتفاظها بما كانت عليه أصلًا . ومن الزاوية العملية تجد ، كما قال الإمام الفخر الرازي ،(١) أنه ((لو جاز للراوي تبديل لفظ رسول الله ﷺ ، بلفظِ نفسِه ، كان للراوي الثاني تبديل اللفظ الذي سمعه بلفظِ نفسِه. بل هو أولى لأن جواز تبديل لفظ الراوي أولى من تبديل لفظ الشارع ، وكذلك في الطبقة الثالثة والرابعة . وذلك يفضي إلى سقوط الكلام الأول ، لأن الإنسان وإن اجتهد في تطبيق الترجمة لكن(٢) لاينفك عن تفاوت ، وإن قلّ)) .

فالخلاف بين أرباب الدلالة وعلماء النصوص نتيجته واحدة عند الطرفين ، لأن إطلاق الرواية المعنوية سيصل بالحديث إلى الإخلال بقدسيته وصفائه من حيث اللفظ ، وينحرف بلمحات أو شذرات أو مجموعات من مقاصده . وفي ذلك ما يقتضي سد الذرائع بوجوب التزام النص اللفظي وقدسيته . وهذا ما استنتجناه من تاريخ المسألة ، تعليقـًا على ما وضعه المجيزون للمعنى من شروط وقيود . فإذا فُهمت القضية كما ذكرنا من النتائج والتعليق ذهب الخلاف بين الفريقين ، وبقيت حدود الرواية المعنوية ضيقة جدًّا وغير ذات أهمية ، وزالت أسباب الشقاق والتراشق بالتهم والنقائص .

التوجه المذهبي :

التفسير التاريخي للمسألة التي نحن فيها يثير أمامنا موضوع الخلاف بين النحاة ، في المذاهب الدينية أي : الأهواء والنِّحل ، كما يُطلَق عليها أحيانًا . فربما كان انصراف

(١) المحصول ٢ : ٢٣٢ .

(٢) كذا ، ومثله كثير في كلام المتأخرين ، بإقحام استدراك لاموقع له ، من نحو : إلاّ أن ، غير أن . وهو مشكل في التركيب ، وإنما يقرب من الصواب بحذف عبارات الاستدراك .

قدمائهم عن الاحتجاج بالحديث الشريف لتوجه مذهبي ، لا يسوّغ لصاحبه اعتماد النصوص النبوية في بحثه العلمي من لغة أو نحو ، كما في غير ذلك من ميادين العلوم الإسلامية . والمعلوم أن أصحاب بعض المذاهب ، كالخوارج والمعتزلة والشيعة ، كان لهم مواقف خاصة من السُّنّة ، تحملهم على النظر إليها بمنظار ، قد يبعدها عن ملازمة الاحتجاج بها يَرد عنها .

فالخوارج يتشدّدون جدًّا في تقبل الأحاديث ورواتها ، وأصحاب الاعتزال يحكّمون عقولهم في الحديث ، فينكرون كثيرًا منه ويشكّكون في صحة رواياته لأنه لا يناسب هواهم ، والشيعة لها أحكام خاصة على الأسانيد ، فلا ترضى من الأحاديث ما جاء عن غير تلك الطرق ، وكذلك موقف المغرقين في اعتماد العقل إزاء أساليب النقل .[1] ثم هؤلاء كلهم يخالفون إجماع الأمة ،[2] ويتطلّبون التواتر في الحديث رواية ، ويرون أن رواية الآحاد تفيد الظن ولا توجب العلم ، فلا يحل الحكم بها ولا أن تضاف إلى الرسول ، عليه السلام .

وما دام التواتر غير عامّ في الروايات فغير بعيد أن يفتح لهؤلاء باب التحرج والانصراف . وإذا نظرنا في التاريخ النحوي من هذا الاتجاه استقبلنا الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ مؤسس الأصول النحوية المشهورة . إنه الرمز التاريخي في شيعته ، يرجعون في جميع مقولاتهم إلى إمامته وتصدره سدة الخلافة ، فكان موئل توجهاتهم المذهبية ، ورأس تاريخهم في كثير من الأمور والأحكام . وهو مع هذا له اليد الطولى في إحياء السُّنّة المشرفة ، ساهم في نقل آثارها المباركة ، فكان له رواية ٥٨٦ حديثًا . وهذا يعني أن أمر الأحاديث عنده عاديّ جدًّا ، كسائر الصحابة من علماء وسادة وزعماء .

وكذلك شأن تلميذه أبي الأسود الدؤلي . فقد كان عَلويّ الرأي ، كما قال الزبيدي ،

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٣ ـ ٧٣ وفجر الإسلام ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ وضحى الإسلام ٣ : ٨٥ ـ ٩٠ . وانظر تدوين السنة الشريفة ص ٣٥٠ ـ ٣٦٤ و ٤٩٤ ـ ٥٤٧ .

(٢) الإحكام لابن حزم ١ : ١١٩ وأصول الدين للبغدادي ص ١٣ والسنة ومكانتها ص ١٣٤ . وانظر أمالي المرتضى ١ : ٨٩ .

مشهورًا بمحبته لأهل البيت ، حتى إن معاوية وأنصاره تعرضوا لـه بمداعبات ومضايقات في ذلك . ومع هذا فقد تلقى الحديث عن بعض الصحابة ، وروى من ذلك عددًا قليلًا . فهو ذو موقف علمي منصف من الأحاديث والمحدّثين .

وتلاميذ أبي الأسود ومن في طبقتهم تراهم بشكل عامّ يمثلون موقف شيخهم هذا ، وإن لم يكن لهم توجه مذهبي خاص . فابن هـُرمز هوشيخ مالك بن أنس ، ويحيى بن يعمر عالم بالحديث ، ونصر بن عاصم الليثي كان يرى رأي الخوارج ثم رجع عنه. فصلة هؤلاء التلاميذ بالحديث الشريف معروفة وبعضهم هم من المحدّثين ، و ليسوا بذوي صبغة متميزة تؤثر في نشاطهم النحوي . ذلك لأن النزعات المذهبية لم تكن قد أخذت أشكالها الواضحة بالنسبة إلى هذا الـمصدر النبوي الكريم ، فلبث النحو يسير في نهجه الأول ، من دون تأثر بشيء من ذلك .

وإذا انتقلنا إلى الطبقات التالية ، من النحويين القدماء ، واجهتنا مقولة إبراهيم بن إسحاق الحربي عنهم : كان أهل العربية [1] كلهم أصحاب أهواء ، إلاّ أربعة فإنهم اصحاب سُنّـة : أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب البصري ، والأصمعي .

ولكننا عندما نتصفح التاريخ الذي بين أيدينا نرى جمهور أصحاب العربية من أتباع السُّنّـة . وإنما كان الخليل تغلب عليه الخارجية الإباضية ثم لازم أيوب السَّختياني وصار إلى السُّنّـة ، وقطرب والرماني وابن جني كانوا من المعتزلة ، والفراء يميل إلى الاعتزال ، والأخفش الأوسط نسب إلى القدرية الشِّمْـرية ، وأبوسعيد السيرافي ذكر عنه الاعتزال ولم يظهر عنه شيء من ذلك ، ونسب أبو علي الفارسي إلى الاعتزال [2] وكلامه خلاف ذلك . وأبوعُبيدة نسب إلى الخارجية والقدرية والشعوبية أيضًا ، والسجستاني والمبرد نسبا إلى

(١) قيل : إنه يريد أهل البصرة . انظر تهذيب التهذيب ١ : ٥٥٣ وطبقات النحويين واللغويين ص ٦٧ .

(٢) أشهر المعتزلة النحاة هو الزمخشري . وقد كان من أقدم من أكثر الاحتجاج بالحديث الشريف . انظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ١٨١ ـ ١٨٤ والحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٣٣٤ .

الخوارج . وأبو زيد الأنصاري وابن السكيت قيل : إنهما من أصحاب التشيع .

فهؤلاء ذُكرت لهم توجهات مذهبية تعتمد منهج المعقول ، وقلّ منهم من كان فيه ذلك حقًّا ، وهم لا يمثلون إلاّ جزءًا يسيرًا من جمهور النحويين . ومع هذا تجد أن الخليل والفراء وأبا عُبيدة والأخفش وأبا زيد والفارسي قد ساهموا في النشاط الحديثي ، كما ذكرنا من قبل أو كما جاء في تراجم المحدّثين والحُفّاظ . فهم على صلة به مذكورة في التاريخ ، وليسوا مجانبين له أو معرضين عنه بمنازع مذهب أو هوى أو نِحلة .

ولذا رأينا الخليل أول من عطّر الميدان النحوي بحديث شريف تصريحًا ونصًّا ، والفراء وأبا عبيدة من أوائل الذين أكثروا الاستشهاد بذلك ، والفارسي وابن جني تابعاهما فيما صنفا من الكتب النحوية ، في حين أن غير هؤلاء من النحاة ليس لهم مثل ذلك ، مع التزامهم مشرب السُّنّة والنقل والجماعة . ومعنى هذا أن المشارب المذهبية لم يكن لها في نفوس النحويين صدى إيجابي أو سلبي ، نحو اعتماد الأحاديث الشريفة أدلة للبحث والقول والتفكير . فلا بد إذًا أن تكون ثمة أسباب منهجية موجِّهة ، وقد عرضنا لبعضها من قبل .

آثار العوامل الثقافية :

كثيرًا ما زعمنا نحن تدخل الثقافة في توجيه النظر إلى مصادر الاحتجاج ، ورددنا إلى ذلك ما كان في تاريخ النحاة من تمثيل لهذا الزعم الموضوعي المعتبر . وإذا لاحظنا الآن بعض الظواهر الواقعية من ذلك التاريخ وضعنا أيدينا على تحقيق يؤكد ما ذهبنا إليه ، ويجعله حقيقة مقررة يحسن الرجوع إليها في فهم مثل هذه المعضلات الشائكة . وها نحن أولاء نبسط نماذج جماعية وفردية توسع دائرة التحقيق والتوكيد .

فعندنا في التاريخ العلمي من شارك في الأبحاث النحوية واللغوية معًا ، وترك آثارًا تمثل منهجه في الميدانين . وأنت حينما توجّه نظرك إلى هؤلاء تتلمس لكل منهما شخصيتين ، في البحث والاستدلال . خذ لذلك مثلًا الخليل رائد المعجمية ، وانظر ما زرعه من الحديث

الشريف في كتابه ((العين)) ، تجد ٤٢٨ حديث .[١]هذه الذخيرة الضخمة يقابلها حديث واحد في كتابه ((الجمل في النحو)) .[٢] ومهما قيل في نسبة الكتابين إليه فإنهما مثالان عمليان للخلاف الكبير بين نهج النحاة ونهج المعجميين ، تبعًا لما رسمه قدماء العلماء ، في مناهج البحث النحوي والجمع اللغوي .

والأمر نفسه ، مع خلاف في الكميات الاستشهادية ، تجده عند آخرين . فقد أورد ابن فارس في[٣] ((مجمل اللغة)) ٤٣٣ حديث ، وفي[٤] ((الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها)) حوالي ٢٠ حديثًا . وما الفارق في الكمية هنا إلاّ صدى لما أصاب نهج النحاة من تزايد الاحتجاجات النبوية مع الزمن ، كما ذكرنا في كثير من المواضع قبل .

ولو تيسر لك الاطلاع على الكتاب النحوي للجوهري وتضع ذلك أمام ١٦١٩ حديث في ((الصحاح)) ،[٥] وعلى كتاب الأدوات للأزهري وشرح كتاب الأخفش لابن سيده ، لتقارن ما فيهما من النصوص النبوية بما في معاجمهما ((جمهرة اللغة والمخصَّص والمحكَم)) ، لكان لديك أمثلة أوضح مما رأيت عند الخليل وابن فارس ، إذ ترى في المخصَّص مثلًا قرابة ٤٥٠ حديثًا .[٦] وكذلك الشأن لو تسنى لك أن ترى كتاب ((فعلت وأفعلت)) ، لتقارن ما فيه بما في ((جمهرة اللغة)) وهو ٥٠٨ حديث ، لتحقق عندك مصداق ما نذكره ونؤكد فحواه . وأخيرًا فإن في لسان العرب لابن منظور ٦٩٥٠ حديث ،[٧] وما ترى عُشر هذا في مصنف نحوي ، مهما كانت ضخامته وسعة أفقه .

---

(١) العين ٩ : ٢٣ .

(٢) ص ٢٦٧ .

(٣) ص ٩٨٢ .

(٤) ص ٣١٩ ـ ٣٢٢ . هذا مع العلم أن في أحاديثه هنا ما هو قول مأثور عن الصحابة ، وأن الكتاب نحوي أكثر منه لغويًّا .

(٥) الاستشهاد بالحديث النبوي في الصحاح ص ٦ ، موضوع في كلية الآداب بجامعة حلب .

(٦) فهارس المخصص ص ٦١ ـ ٨٢ .

(٧) فهارس لسان العرب ١٦ : ٧٥ ـ ١٩٢ .

ومعنى هذا أن النحاة اللغويين كان لديهم رصيد نبوي كبير وظفوه في المعاجم ، ولم يستطيعوا ذلك في المصنفات النحوية . فالمادة تجربة حاضرة في الأفهام والألسنة والأقلام ، ولكنها لم تكن موظفة قبلهم في الدرس النحوي ، فلم تدخل تجربتَهم النحوية ، لتصبح خبرةً بذلك . وهذا يدفع ما قيل ، من أن افتقاد المادة سبب انصراف النحاة القدماء عن الاحتجاج ، ولو كانت في أيديهم لعضوا عليها بالنواجذ ، ولغيروا كثيرًا من قواعدهم ، وأنهم لو تأخروا إلى عهد علوم الحديث رواية ودراية لقصروا عليه بعد القرآن احتجاجهم .(١)

فالمسألة إذًا أبعد من هذه التأويلات . ولنا ههنا معها ، وهي الظاهرة الدقيقة البيان الواسعة المدى ، أن نتساءل : علامَ كانت هذه الفوارق الضخمة في الاستدلال النبوي بين مصنفات النحو والمعاجم ؟ وإذا كانت الأحاديث ، كما زعم المعاندون المرجفون قد رُويت بالمعنى ، وأكثرُ نقلتها موال وأعاجم لا يعرفون أساليب العربية ، يأخذونها من الصحف مناولة أو مراسلة أو وِجادة ، ثم يصحفون ويبدلون ويحذفون ويضيفون ، ويتصرفون في التعبير على ما فهموا بإدراكهم القاصر ، ويخطئون في التلقي والرواية والكتابة والقراءة . . . إذا كانت هذه حال الأحاديث الشريفة فـلِـمَ يعتمدها رجال اللغة في معاجمهم ؟

لقد كان حريًّـا بهم ، والحالة هذه ، أن يحظروا على الأذهان والألسنة والأقلام أن تتداول تلك النصوص ، لئلا يفسدوا البيان العربي وهم رعاته وأساطين روايته و تقنينه وضبطه . أمّـا وقد كان منهم ما كان فقد أعطونا اليد بأن تلك الشبهات هي حديث خرافة ، افتراها زمرة من الـمُغرضين الروافض ، الذين لا علم لهم بما يتعاطون من القول ، ولا يرون: ما ذا يتهمون ؟ وإلى أيّ قدسية يتطاولون ؟ وما الذي يعاندون من ميادين العلم والعرفان ؟ جاهلين مقولة القدماء : فعاند من تطيق لـه عنادًا .

ثم لنا سؤال أخطر وأعظم ، أجل أجل . فقد ثـبَـتَ لديك ، فيما مضى من الإحصاء

(١) في أصول النحو ص ٤٥ و ٤٩ .

والعلاج لأغلاط المحدّثين ، أن ما لزمهم من ذلك كان جميعه في ضبط الصيغ اللغوية والمعجمية وإبدال بعضها ببعض ، وليس فيه نص واحد يتعلق بالسياق النحوي أو بصياغة التركيب . فكيف تنقلب المسألة ، ليُقبل اللغويون على ما فيه هذه الأوهام ـ حتى ليؤخذ على الزُّبيدي ، في اختصاره كتاب «العين» ، أنه أخلّ به كثيرًا بحذف شواهد الحديث ـ[١] ويُعرض النحاة عنه ، كما قيل ؟

بل لماذا يَشغل اللغويون ـ وفيهم نحاة أيضًا ـ أنفسهم بشرح الغريب كثيرًا ، مما هو آثار للصحابة ممزوجة بالحديث ، ويصنفون حوالي ٥٠ كتابًا في «غريب الحديث»[٢] ـ مثل صنيع : عبد الرحمن بن عبد الأعلى السلمي وأبي عُبيدة والأصمعي والنضر بن شميل وأبي عُبيد وابن قتيبة وثعلب والمبرد والزمخشري وابن الأثير ـ إذا كانت لغة الجميع مدخولة لا يوثق بفصاحتها ، ثم يعرض النحاة عنها ، ومنهم من شارك في تلك المصنفات ؟

والعجيب أن الذين صنفوا المعاجم وغريب الحديث جلُّهم ليس من المحدّثين ولا الحفاظ ولا من علماء الحديث ، ثم ترى لديهم الكثرة الكاثرة من مقولات السُّنّة المطهّرة في مصنفاتهم ، على حين أن قدماء النحاة فيهم المحدّث والحافظ والراوي ، كما ذكرنا قبل . أفكان هؤلاء النحاة أغيرَ من أساطينِ المعجمية ورعاةِ الفصاحة والبيان ، على العربية أن تدخلها الصيغ اللغوية المحرَّفة ؟ أم نصّب النحويون أنفسهم أوصياء على ميادين اللغة كلها ، حتى على المعاجم أيضًا فيما ينهجون ويصنفون ، فتفلّت منهم ههنا الزمام ؟

إذا كان ما لمسناه في صنيع قدماء النحاة إعراضًا عن الأحاديث ، لما ذكره الروافض المرجفون وقد تثَبّتَ تهافته وتلاشيه ، فما أجهلهم بحقيقة الأمر ! وما أقصر نظرهم وأتعسهم! وما أضعف نتاج التقعيد والتأصيل والتفريع والاحتجاج والتفسير والتعليل والبيان !

(١) المزهر ١ : ٥٤ .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ : ٥ ـ ٧ . وانظر الفهرست ص ١٣٤ ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٣٣٤.

الحق أنه لم يكن إعراض ولا دواعٍ لـه ، وإنما هو نهج تقليدي للشيوخ والمصادر ، مبني على ضعف صلة بعلوم الحديث وروايته وأحواله ، وعلى غنى بمحفوظات القرآن والنثر والشعر في الخبرة النحوية ، أنشأ تلك الظاهرة الموضوعية في التاريخ ، وكوّن أصولها وأشكالها المتطورة مع الزمن ، باستغناء النحاة المتأخرين من الأحاديث المشرفة تجربة وخبرة ، وباعتقاد جازم لتوظيف هذه النصوص الكريمة حججًا وأدلة في المسائل النحوية . فهناك إذًا سببان ثقافيان منهجيان لتفسير الظاهرة : تقليد مع الفقر ، واستغناء مع اعتقاد التوظيف .

وقد طالما عرضنا جوانب هذين السببين في تضاعيف البحث ، وبقي لدينا مؤيدان لهما، لكل منهما تفسير واحد فرد، لم يعرض لهما أحد من قبل ، مع جدّ أهميتهما في صلب الموضوع. أما الأول فهو لتفسير جانب التقليد الفقير ، أطلقتُ عليه منذ سنوات اسم : العقدة السِّيبَوَيهيّة . أعني ما كان في حياة سيبويه حين انتقاله من ميدان الحديث الشريف إلى ميدان علم النحو . وتلك النقلة مشهورة جدًّا في التاريخ ، لا حاجة إلى بسطها هنا . حسبنا أن نستفيد منها ما يؤيد السبب الثقافي الأول في نهج الاحتجاج النحوي .

فلما ضاقت سبل المتابعة أمام الفتى سيبويه في تلقي الحديث لِما كان عنده ، من أقيسة لغوية ومعايير بسيطة ساذجة وبعض محفوظات محدودة الأفق ، اصطدمت غير مرة في مجالس المحدثين بصلابة الرواية ، فشعر بفقر في تكوين المعايير والمقاييس ، وفي الزاد النبوي المكوّن لثقافة المحدِّثين . وهنا بتكرُّر الصدَمات أصيب بالإحباط وتحصل في نفسه عقدة متأزمة : أنه ليس أهلًا لتلقي جوامع الكلم وحملها وروايتها ، وأنه في عجز نحوي يقتضي الاستيعاب ليستطيع أن يحلل الكلام بما يناسبه من الأصول لا بالقاعدة الوحيدة المتميزة .

إذ ذاك انصرف إلى الدرس النحوي بفقره الحديثي المعقّد ، وأغذ السير في ذلك مجاريًا شيوخه النحاة في منهجهم الاستدلالي ، فكان ما صنفه يحمل طابع العقدة بشكل ظاهر ، من تقليد مع الفقر مطبوعًا بتعميق للنهج التقليدي عن غير قصد وبصيرة .

ثم جاء مَن بعده من النحاة ، يتعبدون بكتابه تلقيًا وحفظًا وتفسيرًا وإغناء ونقدًا ، حتى صار هو السبيل الأول والوحيد للدرس النحوي خلال قرون . وبذلك انطبعت شخصيته المنهجية في ثقافة النحاة وذواكرهم وأساليبهم ، وأصبحت نهجًا تقليديًّا متبعًا ، قل من يفكر أو يحاول الخروج عنه . بل إني لأزعم أن من يتلقى النحو في صباه ، قبل اتقان أساليب علوم الحديث الشريف ، ستتصلب تجربته الثقافية ، وتصبح غير مواتية بيسر لتلقي تلك العلوم، أو لإدخالها حيز التجربة الاستدلالية. وهذا ما مررنا به ، وما زلنا نعاني عقابيله.

ومعنى ذلك أن أسلاف سيبويه وخلفاءه أيضًا كانوا في هذه التجربة قاصرين نسبيًّا ، فلبثت أساليب استدلالهم تتراوح بين القرآن الكريم وكلام العرب ، في أشكال متفاوتة من التقليد والتجديد والإضافات الجانبية ، تأييدًا وتفسيرًا وتزكية ، ولم تُطِلّ الإطلال اللازم على منهجية علوم جوامع الكلم ، أوعلى الاستفادة منها في العمل النحوي .

هذا داء عامّ أُشخِّصه الآن بين يدَيِ التاريخ . ثم اقتحمتْ تضاعيفَه وعقابيلَه النوبةُ السيبويهية بعقدتها المتأزمة ، متمثلة في كتاب قيادي شامل دقيق عميق مفصل ، فتجذرت هذه العقدة في النهج النحوي ، بعد أن كان قد أشرف الداء على الاستشفاء ، بما قدمه الخليل في كتابه ((الجمل)) .

وهنا كانت نكسة منهجية خطيرة عميقة الأثر ، ورِدّة في اساليب الاستدلال قطعت طريق الانعطاف الخليلي ، وأضعفت انطباعه في مسيرة البحث بين النحاة ، ونقلت إلى الأجيال أصداء العقدة السيبويهية في قرون ، تتلقف كل جهد وتصرف أكثر طاقاته في الخط المرسوم . فكانت نتائج الانعطاف الخليلي في تلك الحقب بطيئة ، بما أقحم سيبويه من ظلال عقدته في التاريخ الاحتجاجي للنحو .

إنها العقدة السيبويهية فرضت نفسها على مدى قرون ، منحرفة بالخط المنهجي ، توجهه في الطريق المغلق المعهود ، والأجيالُ النحوية مُكِبّة على وجوهها ، لاتلوي على

شيء من التنبه والاستشراف . ومعروف بين الناس أن الخط المنحرف الكبير يكون دائمًا من الرأس المقدَّم الكبير . كذلك رسم سيبويه حقبة مديدة من تاريخ النحو ، وترك الأجيال المتلاحقة تتسكع في السبل المنهكة بالدرس والتعبيد .

وكذلك استشرت عقدة التحيز والانصراف ، في عقول النحاة وألسنتهم وأقلامهم ، يَلزمون النصوص التي ألِفوها وحفظوها ، ويوظفونها في ميادين أعمالهم ، بدون تجديد أو مخالفة للخط المتبع ، أو تطلع إلى عوالم أُخرى تفتح كثيرًا من المغاليق ، وتيسر حل ما بقي من المشكلات بين أيديهم ، وإن كانوا يخرجون على بعض الأحكام والآراء المشهورة .

وقد استبدت بهم هذه النزعة التقليدية وتسلمت أزمّة توجيههم ، بحيث أصبحوا يقتصرون على القديم القديم من الأشعار ، ويطرحون ما يصل إليهم ما دون ذلك ، ولو كان من جنس بضاعتهم ، لتـاخـُّر قائله عن الحقب الموغلة في القدم . هذا أبو عمرٍو بن العلاء يقول عنه أبو عُبيدة: ((وكانت عامّة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية)). وقال الأصمعي : ((جلست إلى أبي عمرٍو عشر حِجج ، فلم أسمعه يحتجّ ببيت إسلامي)).[1] وكان هؤلاء المتعصبون للقدم إذا سمع أحدهم شيئًا استحسنه ، ثم علم أنه للمولَّدين ، نفر منه وأمر باستبعاده وإتلاف ما سُجّل فيه .

في هذه الدُّوّامة المغلقة بين تجارب الماضي البعيد ، استغرق أكثر النحاة . حتى إذا كانت صرخة ابن حزم وأصداء نظائرها في مسامعهم هبت قلوب من السُّبات ، وشرعت تفتّح المغلقات عن قصد وتصميم ، وتصل بين التجربتين النحوية والحديثية بخبرة أو مهارة استدلالية متنامية . كان ذلك على الرغم من تعنت المرجفين الناقمين الساخطين ، وهمَزات النادبين المثبطين من أمثال البطلْيَوسي وابن الضائع .

وخلال ذلك قيض الله ـ تعالى ـ لهذه المهارة الغضة الفتية يدًا حانية ، عمّـقت جذورها

(١) إنباه الرواة ٤ : ١٢٧ .

وأخرجت شطأها وآزرته ، وفرّعت أغصانه وفتحت أزهاره وأنضجت ثماره ، دانيةَ الجنى طيبة العطاء . كان ذلك بنفحة ربانية غُـرست في قلب ابن مالك صاحب الألفية ، إذ تلقف آثار الانعطاف الخليلي ، بأنساغ حيوية جديدة ، ومصول مضادة للنوبة السيبويهية المزمنة .

وبذلك استطاع أن يلقي رواسبها خارج ساحة الدرس النحوي ، ويستبدل بها دماء دافقة نشطة ، صححت مسيرة الخط البياني نحو الارتفاع بقوة واندفاع ، بعد أن كان يرزح تحت وطأة العقدة التاريخية المتأصلة . لقد حررها من القيود المصطنعة القاهرة ، ودفع بالناس إلى النظر في عوالم السُّـنّـة المشرّفة ، لينهلوا منها في ميادين الاحتجاج النحوي ، كل بما تيسر لـه من الاطمئنان إلى صحة المروي عن النبي .

ثقافة قـُطبَـيِ الرحى :

ذلك هو السبب المنهجي الأول في تفسير ظاهرة الاستدلال الحديثي . والسبب الثاني هو ما يمثله قطبان من أقطاب المثبطين المرجفين ، وهما أبو حيان النحوي وجلال الدين السيوطي . فقد ذكرنا مرارًا ما كان منهما في إشاعة شبهات ابن الضائع ، وتسلـّمهما زمام الترويج لها بين جنبات التاريخ ، حتى كادت أن تغيب تحت شهرتهما نبرات صاحب الدعوة ، ويصبح شِبه ضائع بين جعجعة الرحى غائبًا عن ميادين الحوار والجدال .

لقد نقل أبو حيان (٦٥٤ ـ ٧٤٥) مقولات شيخه هذا مبلِّغًا ومؤيدًا ، وكررها مرارًا مزوّدة بالأمثلة والأدلة المصطنعة، فانطبعت في أذهان بعض الناس قرونًا ، وسببت لهم نكسة ضائعية سيبويهية . حتى إننا مازلنا نعاني من عقابيلها، في كثير من مصنفات النحاة المعاصرين لنا ومقولاتهم ومحاضراتهم ، والمؤتمرات والندوات والأبحاث والمقالات .

ثم تفجؤك أحداث واقعية في بعض مصنفات أبي حيان ، تخالف نقله ذاك وتكراره ومؤيداته ، فتكاد تظن التناقض والإحالة في دخيلة نفسه وحقيقة مقاصده . والذي بدا لي منذ سنوات أنه ليس في هذا شيء من التناقض أو الإحالة ، وإنما هو السبب المنهجي الثاني في

تفسير موضوعنا المحدد . بدا لي هذا على غير بيّنة ودليل علمي ملموس ، فبقيت أردده في المحاضرات والمناسبات العارضة ، حتى تبدّت لي الحقيقة في واقع تاريخي مؤكد .

فالذي جاء من مذهبِ أبي حيان المثبطِ كان تقليدًا لشيخه ابن الضائع ، من دون تبصر أو اختبار . وقد شاعت آثاره في مصنفاته أيام الخمسينات من عمره ، كما في : التذييل والتكميل . وبعد أن تعمقت تجربته بالبحث النحوي من خلال ذلك الكتاب الضخم ، وبالحديث الشريف وعلومه وحقائقه ممارسة وتوظيفًا في : البحر المحيط ،[1] لمح تهافت ذلك التقليد وضعف قِوامه ، واتضحت في خبرته معالم التوظيف للنصوص النبوية في الاستدلال ، فتنامت شذرات ذلك النهج منتشرة بين طيات أواخر مصنفاته شاهد عدل على الاستغناء الحديثي والقصد للتوظيف .

وإنك لترى صورة هذا الشاهد العدل في كتابه ((ارتشاف الضرَب من كلام العرب)) - وهو مختصر مكثف للتذييل والتكميل - إذ احتج فيه أبوحيان بعدد ملحوظ بلغ ٣٤ حديثًا .[2] وهذا من أبي حيان الذي أشاع مذهب الرفض والعصيان أمر جدير بالملاحظة والاهتمام ، إذ ليس من المعهود أن يَصدر مثله عنه في كتاب مختصر جدًّا ، وهو أيضًا يعني انحرافًا ظاهرًا في خط المسير ، يتطلب التأمل والتفسير .

والدليل التاريخي هنا يكون من جانبين : أولهما أن كتابه ((ارتشاف الضرب)) جاء بعد

(١) انظر منه ١ : ٢٩٠ و٦ : ٢٠٩ و ٢٧٩ و٨ : ٢٦٧ . . . وأبو حيان النحوي ص ٤٣٦ ـ ٤٣٨ . وقد وهم من زعم أن التذييل صُنِّف بعد إتمام البحر . التذييل والتكميل ١ : ١٠ ـ ١١ من المقدمة . فأبو حيان ذكر أنه بدأ تفسير البحر في أواخر سنة ٧١٠ ، وهو في أول سنة ٥٧ من عمره ، وقارب إنجازه بعد ١٦ سنة إذ صار له من السنين ٧٣ . أما كتاب التذييل فقد بدأ تصنيفه سنة ٧٠٤ حين عُيّن مدرسًا للنحو في جامع الحاكم ، وما ذكره في خطبة الكتاب ص ٩ ـ ١٠ إنما يعني به الرغبة والشروع في التفسير ، ولا يعني إنجازه أو الاستمرار فيه ، لأن ذلك كان خلال تدريسه التفسير في قبة السلطان الملك المنصور بين سنوات ٧١٠ و ٧٢٦ على عهد سيف الدين أرْغون . انظر البحر ١ : ٣ و ٨ : ٣٥٧ وأبو حيان النحوي ص ١٩٠ .

(٢) انظر بناء الجملة في الحديث النبوي في الصحيحين ص ٦٩٢ .

الانتهاء من « التذييل والتكميل » ، وما ورد فيه من تثبيط وعصيان . قال في خطبته ، بعدما ذكر من ذلك الانتهاء: « رأيت أن أجرد أحكامه عارية ، إلاّ في النادر ، من الاستدلال والتعليل ».[1] فهو مرحلة تاريخية متأخرة من مصنفات أبي حيان ، تحمل التجربتين النحوية والحديثية ، وتقيم بينهما مهارة استدلالية ناضجة متميزة . وهذا أمرٌ جِدّ مستقيم في تاريخ الرجال المتابعين لاستقصاء البحث والمناهج العلمية الفضلى .

والدليل الثاني أنه صنف « منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك » تفسيرًا للألفية في أواخر سنواته مع كتبه المتأخرة أيضًا ،[2] كالبحر والارتشاف والتدريب ، وكان ناضج الخبرة والتجارب ، فراح يؤكد فيه مذهبه الجديد ويكثر من الاحتجاج بالأحاديث،[3] رغم أنه كتاب مختصر وموجز أيضًا كما صرح غير مرة .[4] وقد تبيّن تأخّر كتابه هذا لأمرين : أحدهما أن الكتاب لم يتم تأليفه ، إذ وصل فيه إلى باب « أفعل التفضيل » ، والآخر أنه ذكر تاريخ إنجاز نصفه الأول ، فكان قريبًا من نهاية سنة ٧٣٧ ،[5] أي : بعد ٣٠ سنة من « التذييل ». ومعنى هذا أن صفحات النصف الثاني كانت تكتب في العقد الأخير من حياته، وقد تجاوز الثمانين ، ولم يتيسر له الإتمام .

بيد أن أبا حيان ـ والحق يقال ـ لم يلتزم مذهب ابن مالك برمته ، وإنما استفاد منه تسويغ البحث والتنقيب للعمل بما يخالف ابن الضائع ، فانصرف عن متابعة ما تقتضيه المقولات الضائعية . ولهذا تراه ، مع استكثاره من الشواهد النبوية ، ينتقد ابنَ مالك في

(١) الارتشاف ١ : ٣ .

(٢) أبو حيان النحوي ص ١٢٥ .

(٣) انظر منهج السالك ص ١٧٧ و ٢٠٦ و ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٦٦ ...

(٤) المصدر السابق ص ٧ و ١٠ و ١١ و ٢٩ و ٤٥ و ٦٣ و ٩٩ و ١٢٣ و ٢٥٥ و ٣٨٩ وأبو حيان النحوي ص ١٣١ .

(٥) منهج السالك ص ٢٣١ .

((منهج السالك)) ،[١] لبنائه بعض القواعد على أثر لم يصح أنه من لفظ الرسول ، ويستبعد بعض ما نسب إلى النبي ـ عليه السلام ـ لأسباب يذكرها في مواضعها بالتفصيل . وكأنه يمهد السبيل لما سيأتي به الشاطبي .

هذا شأن القطب الأول في رحى الشبهات الضائعية ، قد انتهى إلى ما رأيتم من الإقرار مع الاعتدال . وكذلك تجد أمر القطب الثاني ـ وهو السيوطي ـ لأنه كان مقتديًا بأبي حيان يراه ((نحويَّ عصره ولغويَّـه ومفسِّره ومحدِّثه ومقرئه ومؤرِّخه وأديبه)) .[٢] وقد ائتم به في أعماله النحوية بشكل ظاهر للعِيان ، فكانت مصنفاته المشهورة في ذلك اختصارًا وجمعًا لما خلفه أبوحيان .[٣] ولذا رأيناه ينقل عنه أقواله في ((الاقتراح)) ، لتثبيت مذهب ابن الضائع ، ويزيد عليها بعض الأدلة التي رددناها فيما مضى .

كان هذا في المراحل الأولى من حياته في التصنيف ، ثم مارس البحث النحوي وتابع علوم الحديث وروايته ، حتى أصبح إمام المحدّثين والنحاة في عصره ، فلمس الضعف والتهافت فيما كان منه في ((الاقتراح)) ، وصار يصل كثيرًا من النصوص النبوية بالاستدلال النحوي ، ليقيم خبرة احتجاجية معتدلة تشبه ما انتهى إليه أبوحيان . ولهذا تجد لـه في همع الهوامع ١٣٢ حديث شريف بين شواهده ، وهو عدد كبير بالنسبة إلى التوجيهات الضائعية .

والدليل على تقدم ((الاقتراح)) في التصنيف ، وتأخر ((الهمع)) عنه زمنيًّا ، أنك تقف في الثاني على عبارات تذكر ما كان في الأول ، مشيرًا إليه باسمه أو بأنه ((في أصول النحو)) .[٤] فهو في رحلته النحوية الحديثية تعدلت خطواته واعتدلت في النظر إلى

---

(١) ص ١ ـ ٢ من نفس المصدر . وقال ابن الطيب الفاسي : بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه مرارًا ، ولا سيما في الصرف . إلاّ أنه لا يقر له عماد . فهوفي كل حين في اجتهاد . تحرير الرواية في تقرير الكفاية ص ٩٩ .

(٢) بغية الوعاة ١ : ٢٨٠ .

(٣) انظر المصدر نفسه ١ : ٢٨٢ .

(٤) الهمع ١ : ١٦٠ .

الاحتجاج ، وأصبح للحديث الشريف مكان ظاهر عنده . ولكنه في الوقت نفسه لم يجار ابن مالك في مجمل مذهبه ، ولبث يختار ما يوافق بعض الأصول ، ويستبعد ما يخالفها .[(١)] وهو في هذا ، كما ترى ، يسير على هدي أبي حيان ، ومظاهرًا ما فصّله الشاطبي في مذهبه .

وكذلك كانت حياة كثير من أخلاف السيوطي ، تَشغلهم المقولات الضائعية بما فيها من بريق وزخارف ، وتضع في سبيلهم العثرات والمتاريس ، وتثير في قلوبهم الظلمات والمتاهات ، وتشجع ما في نفوسهم من كسل عن البحث والتنقيب ، وقصور عن امتحان المُسلَّمات المتهافتة ، فينصرفون عن الخوض في هذه العوالم المخوفة ، والتصدي للمجاهيل المرتقبة ، قولًا وفعلًا وتوجيهًا للآخرين .

فإذا تيسر لهم بعدُ عَـرَضًا أو قصدًا أن يتابعوا البحث والتبصر في الأمور ، واختبار الأقوال المختلفة بالتقويم العلمي السديد، انقشعت عن عيونهم وقلوبهم الأوهام والأباطيل، وانفتحت لهم أبواب الحقيقة ، ودخلوا أبهاء مجامع الكلم ، ينهلون منها ما يناسب الخبرة والمهارة والتجارب مما يقصدون . وإلاّ لبثوا يرزحون تحت نير الأضاليل الضائعية .

ونحن أنا وأنتم ـ أيها الزملاء في هذا الخندق النحوي الكريم ـ مررنا بهذه التجربة التاريخية كأنها قدر مقدور ، وتحملنا معًا شرر ما أطلقته حول المسيرة الاحتجاجية ، نتخبط في ظلماتها عقودنا الأولى في الدرس النحوي ، ونتلمس بصيص نور يفتح أعيننا ، فنجدنا غارقين في سحب المفتريات المسيطرة على الساحة ، في الجامعات والمعاهد والمؤتمرات والصحف والمجلات المحكّمة . ولما يسر الله ـ عز وجل ـ لنا مجالات المتابعة للبحث الجادّ الوفي ، وتتبعنا جذور الشبهات بالفحص والتقويم ، انكشف عنا الغطاء فإذا بصرنا حديد ، يبدد الأراجيف والمتاريس والمثبطات ، ويطلق لنا عِـنان الاستغناء بالأحاديث الكريمة والتوظيف لها في الحقول النحوية المتعددة .

---

(١) انظر نفس المصدر ٢ : ٧٢ و ٨٦ ـ ٨٧ .

أما من استسلم للضباب والسحب والأضاليل ، ولم يحمّل نفسه مؤونة الدرس والتمحيص ، فقد لبث في الأخاديد يردد أصداء الشبهات، ويعرقل مسيرة التقويم والتسديد، وينعى علينا وعلى كل نابه ما نغني به الاستدلال النحوي ، من حجج وشواهد وأمثلة نبوية مكرمة ، توسع الأفق وتمد الأفهام والأقلام والألسنة بالفصاحة الرائقة ، والبيان الواقعي الآنيّ ، بعيدًا عن ضرائر الشعر وتصنع النحاة في التاريخ النحوي المديد .

فرحم الله ابن مالك وطيّب آخرته ومقامه في أعلى عليّين ، لِما خدم به سُنّة نبينا ـ عليه الصلاة والسلام ـ وأزال عنها ما تكدّس في سبيلها النحوي خلال القرون ، من تخرصات وافتراضات ومفتريات ، ونفّس عن العربية ما كانت ترزح فيه ، وأضاء للناس منارات تهديهم بين ظلمات الرفض والدس والتضليل . فقد فتح أعين الناس وقلوبهم للخوض في غمار البحث والتنقيب، ليكتشف كل منهم ما يسدد خطاه ويزيل عنه ذلة التقليد.

ولسنا نزعم أن صنيعه هذا صبغ الدارسين والباحثين بالألوان التي تلبّسها ، فصاروا نماذج عن شخصيته الاحتجاجيه. نعم لسنا ندعي هذا ، ولا نقدّر جهوده لمثل هذا الزعم ، بل لأنه اقتحم المتاهات بجرأة وخبرة ، وشجع العقول على التفتح والاختبار ، فكان منها ما يقرب منه كثيرًا أو قليلًا ، ويهز صرح الأباطيل والتُّرّهات ، بتجارب احتجاجية نبوية ، تعلي منارة البحث العلمي ، وترمم ما خلفته القرون من تقصير قدماء النحاة ، وتخاذل أنصار ابن الضائع وأتباعه في المسيرة النحوية .

لقد ضيع هذا المُرجِف أجيالًا من النحاة ، وصرفهم عن جادة الصواب ، بما أثار من العجاج والأضاليل ، فمنهم من نجا بجلده يواجه الحقائق بجد واقتدار ، ومنهم من لبث يجتر مقولات باطل الأباطيل . ونحن الآن قد ساهمنا في تبديد الظلمات وإدحاض الأراجيف وكشف سحب المثبطات ، فوجهنا الأنظار إلى سبل الصواب ، وشجعنا على متابعة السعي في توظيف الأحاديث الشريفة ، لخدمة الدرس النحوي الكريم ، ولغة القرآن العظيم . فعسى

أن نكون قد طمسنا معالم التُّـرّهات المصطنعة ، وضيّـعنا صاحبها وصانعها ، وجعلنا أراجيفه في مَضيَعة من ألوان ما نَـشر في التاريخ النحوي .

❊ ❊ ❊

على أن ما أثير ، من الأراجيف المتداعية والأمثلة المتهافتة لدى المتطفلين على الآثار النبوية ، قد تنبه العلماء إلى احتمال وروده ، ورصدوا منه ما كان في النفوس والواقع لدى أدعياء الرواية للحديث ، وصنفوه في كتب متنوعة الأساليب ، تبين للتاريخ والدارسين سبيل التحرز والاحتياط ، وكنا قد ذكرنا نماذج من ذلك ، وأحلنا على مصادرها الموثقة .

أضف إلى هذا ما عُرف في المصنفات المنهجية لعلوم الحديث ،[1] من تفصيل لأمر المصحفين والمجاهيل والضعفاء والمغفَّلين والمتروكين والكذّابين والمدلِّسين والوضّاعين وأهل الخلاعة والمجون ... وما صُنف من كتب نحو : أغلاط المحدّثين ، وأوهام المحدّثين ، وتصحيف المحدّثين .

بل إن أمر الوضع للأحاديث كان مراعى بين العلماء ، وقد صنفوا فيه كـثيرًا من الكتب ، لا لادّعاء الجمع والاستيفاء ، بل لكشف جوانب الحقيقة وتنبيه الناس على ذلك ، فيكونون في حيطة واحتراس . ومن ذلك ما نشر في السنوات الماضية ، نحو :

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة	لمحمد بن علي الشوكاني
تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة	لعلي بن محمد الكناني
سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة	لمحمد ناصر الدين الألباني
كشف الخفاء ومزيل الإلباس	لإسماعيل بن محمد العجلوني

---

(١) الكفاية ص ٨٨ ـ ١٦٠ وتوجيه النظر إلى أصول الأثر ص ٥٦١ ـ ٦٧٠ و ٨٠٦ .

وبمثل هذه الجهود الوفية المخلصة ، وهي كثيرة جدًّا في تاريخ علوم الحديث ، استطاع العلماء أن يميزوا الخبيث من الطيب ، ويقدموا للناس النصوص النبوية المطهرة خالصة من الشوائب ، ميسَّرة للاستفادة منها في حقول المعرفة ، من دون تحرج أو خوف التباس ، فما بقي عذر لمثبط أو مرجف أو رافض أو معرض .

الخـــاتمـــة

لقد تيسر لنا ، في هذه المسيرة المباركة ، أن نطلع على تاريخ قضية معضلة في حياة الاحتجاج النحوي ، لنسبر أغوارها ونختبر قيمتها العلمية ، ومصداقية ما ألقي فيها من أحكام متناقضة متضاربة . وبعد تلك الجولات المتطاولة المجهدة ، نستطيع أن نصف بإيجاز ما انتهينا إليه ، بعون الكريم المنّان ، فنضع النقاط التالية :

- ترسيخ الأساس البنائي للبحث ، بعرض حقائق الفصاحة النبوية ، في اصطفاء الله للرسول الكريم وإيتائه مجامع الكلم ، وإقرار البلغاء من الأصحاب والأعداء لـه بتسنم قمة البيان ، من بعثته إلى يومنا هذا .
- تقييد الحديث المشرّف مع الحفظ عن ظهر قلب في أيام النبوة ، وتدوينه في منتصف القرن الأول ، ثم تحقيق ذلك في عدد من النسخ وإشاعته في آخره .
- توضيح القيمة النحوية للكتب الستة ، بما كان لها من خدمة عظيمة لاختيار أصح الأحاديث والأقوال ، مقابل ما هو صحيح أيضًا وجدير بالاهتمام .
- فتح ملف الثقافتين النحوية والحديثية ، لمعرفة القواسم المشتركة بينهما ، ورسم خطوط التعاون والتكامل في ميدان عروبة اللسان .
- كشف الحقيقة عن تزوّد المحدّثين بالمعارف النحوية ، وتقصير أكثر النحاة في واجباتهم إزاء علوم الحديث وروايته .
- رصد تاريخ النحو ، لرسم خطه البياني في حقل الاحتجاج النبوي ، وتبيين ما كان فيه من تعرجات وانعطافات : مطلع خاو إطلاقًا ، وتفتح بيد الخليل لتستمر حركة الصعود بطيئة، تعرقلها العقدة السبويهية ، ويثيرها ابن حزم بندائه ، ويعليها ابن مالك بريادته، ويثبطها ابن الضائع وأنصاره ، ويطلق سراحها البحث العلمي القويم .
- تحليل صور الخلاف بين المحدِّثين والنحاة ، كما بدأت منافسة وتوجيهًا ، وما صارت

إليه من اتهامات في المنهج العلمي وسداد الأصول المعتمدة ، ثم طعن في صحة الأحاديث وقدرة رواتها .

- توظيف ابن مالك للحديث ، وتوهين ابن الضائع لذلك ، وموافقة الدماميني لابن مالك ، ومذاهب المعاصرين المختلفة .
- إنهاء الخلاف المعقد المزمن ، بتحقيق التوظيف الكامل للحديث في الاحتجاج النحوي ، وتطبيقات مختلفة على ذلك .
- تهافت شبهات المعارضين المرجفين . فالإسناد متحقق من عهد النبوة ، والمدونات الأولى مروية في المجاميع والمسانيد ، وإتقان الرواة للأصول المنهجية في الرواية الشفهية والكتابية منفذ في أعمالهم ، وفصاحة الرواة العرب والمستعربين ظاهرة ، والرواية بالمعنى مضخمة بدعاوى باطلة ، وكذلك أغلاط المحدثين .
- ضعف الخبرة العلمية بالحديث عند أكثر النحاة ، وتصاعدها مع الزمن حتى بلغت القمة عند ابن مالك ومن بعده .
- انقسام تاريخ الاحتجاج النحوي إلى عصرين ، يبدأ ثانيهما بابن مالك ومناصريه .
- الغلبة الظاهرة للفظ والمعنى في رواية الأحاديث ، وضعف موقف أصحاب الاعتلال بكثرة الرواية اللفظية .
- ضمور تأثير المذاهب الدينية في مسألة الاحتجاج النحوي ، وظهور آثار ثقافة التخصص في نوعية الاحتجاج ، بين النحاة والمعجميين .
- ضخامة العقدة السِّيبَوَيهِيّة ، واستمرارها في تاريخ النحو حتى هزها ابن حزم ، ونزعها ابن مالك .
- أثر الثقافة في انتقال أبي حيان والسيوطي من فئة المعارضين المثبطين ، إلى فئة المقرين للاحتجاج مع تحفظ يسير . وكذلك شأن تاريخ االنحاة حتى هذا العصر .

وبهذا تنحل المشكلة ، لتصبح ظاهرة ثقافية محضة ، تمثل توجه النحوي في الاحتجاج تبعًا لما تزوّد به من المعارف والأساليب والخبرات والمناهج . فهو ينقل التجارب عن شيوخه ومصادر ثقافته ، ويكوّن المهارة المناسبة لذلك . فإن تيسر له اكتساب ثقافات وتجارب خاصة شرع أساليب ومناهج تحقق ذلك ، وإن لزم التقليد والاتباع لم يقدم للتاريخ ما يذكر ، وعاش في زمرة العاجزين القاعدين .

فالذين طعنوا ، في صحة الرواية وإتقان الرواة وعروبة الأحاديث ، هم حينئذ بعيدون عن علوم الحديث ، وليس لهم الثقافة الكافية للتكلم في هذه الأمور العلمية التخصصية ، فكان منهم أحكام باطلة وأراجيف مصطنعة واتهامات ظالمة . وعلى هذا جاز لنا أن نقول :

إذا كان الكذب على الرسول ﷺ ذنبًا كبيرًا ، يتبوأ صاحبه مقعدًا في النار ، فإن مَن يطعن في صحة حديث نبوي ، مع الاعتقاد بلا دليل علمي محقق ، فهو يكذّب نصًّا شرعيًّا وينكر على نفسه وعلى الناس العمل به . وتكذيب النص هو تكذيب لصاحبه . وهذا يُخشى أن يحوم بصاحبه حول حمى الكفر ، والعياذ بالله . فقد ذكر النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ أن ما جاء به إنذار للنجاة من الهلاك، ومن أطاعه نجا ومن عصاه وكذّب به هلك بالاجتياح.[1]

وإن قيل : قد يكون قبول ضعيف الأحاديث ذريعة للكذب على الرسول الكريم . قلنا: ليس لهذا القبول أن يطلق بدون قيد ، وليس كل ضعيف يترك ، وقد وضع العلماء لذلك منهجية دقيقة تحق الحق وتزهق الأباطيل . وفي هذا مندوحة عن تسرب الأكاذيب .

فليتق كل منّا اللهَ ربه ، قبل الإقدام على هذه الجرأة الخطيرة في الحالين ، ولتكن أقوالنا وأعمالنا محوطة بالعلم والإخلاصِ إيمانًا واحتسابًا . والحمد لله رب العالمين .



(١) الأحاديث ٦٨٥٤ و ٦١١٧ في البخاري و ٢٢٨٣ في مسلم .

فهرس الحديث والأثر

أترقى السطح بلا سلم	٢٣٣
اجعل للناس حروفًا	١١٤
أحسن أهل الشام من عرض	٢٥١
أحسنت	٧٥
أحسنوا ، يتعلمون لغة نبيهم	١٩٣
أدبني ربي فأحسن تأديبي	٥٨
إذا استأذن أحدكم ثلاثًا	١٠٦
إذا اشتبه عليكم شيء من القرآن	١٦٥
إذا أصاب أحدكم المعنى فليحدث	٢٧٣ و ٢٧٧ ـ ٢٧٩
إذا سألتموني عن غريب القرآن	١٦٦
إذا لم تحلوا حرامًا	٢٧٣ و ٢٧٧ ـ ٢٧٩
استر عورتك وسل حاجتك	١٩٣
استعن بيمينك	٧٤
الإسناد من الدين	٢٣٢
أشككت يا أبا الأسود في حبهم	١٦٤
أعظم من ذلك ـ والله ـ عند الله	٢٣٢
اقعدا على باب المسجد	٦١
اكتب فوالدي نفسي بيده ما خرج	٧٨

اكتبوا عني ولا حرج ٧٥

اكتبوا لأبي شاهٍ ٧٤

اكتب يا أخا العراق اكتب ٧٦

الا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ٤٨

أما إني لا أتهمك ١٠٦

إلى الأقيال العباهلة ٦٤

اللهم بارك لهم في محضها ٦٤

اللهم ، إلاّ هكذا فكشَكلِه ٣٢٣

أُمرنا أن نكلم الناس ٥٩

أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن ، فبعث إلى كل أرض ٨٦ ـ ٨٧

أنا أفصح من نطق بالضاد ٥٥

أنت أفقه العرب ١٤٥

انح هذا النحو ١١٤

انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه أو ما كان من حديث ٨٥

انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه ٨٥

إن كان الحديث ليبلغني عن الرجل ٢٣١

إن كان صاحبك مليًّا فخذ عنه ٢٣٢

إنا والله ما كذبنا وما كُذبنا ٢٣١

إن الفتوى في الشعر لا تُحل حرامًا ١٩٨

إن قلت لكم : إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني ٢٠٧

إن العربية ليست بأب واحد ٢٦٤

إن لكم فِـراعها ٦٤
إن الله اصطفى كنانة ٥٣
إن الله ليزيد الكافر عذابًا ببكاء أهله ١٠٥
إن لله ملائكة يتعاقبون ٢٧٦ و ٢٩٥ ـ ٢٩٨
إن مثل المنافق كمثل شاة ١٠٥ ـ ١٠٦
إن من أشد الناس عذابًا ١٧٦
إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه ١٠٥
أن النبي توعّـد بنار جهنم من يكذب عليه ٧٥
إنك لم ترو الحديث بطريقة صحيحة ١٠٦ ـ ١٠٧
إنما الأعمال بالنيات ٢٨٣ ـ ٢٨٤
إنما نفتي فيما استتر من معاني الشعر ١١٥
إن هذا العلم دين ١٠٩ و ٢٣٠
أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثًا ٦٥
إني عبد الله آكِلاً كما يأكل العبد ١٧٥
إني كنت قد ذكرت لكم من كتاب السنن ٨٢
إن يكن الشؤم ففي ثلاث ٢٤٣ و ٢٤٩
أوتيت القرآن ومثله معه ٦٨
أو شبيه ذا أو نحو ذا ٣٢٣
أو كما قال رسول الله ﷺ ٣٢٣
ائتوني بالكتف والدواة ٧٣
تحدثت عند أبي هريرة بحديث ٧٨

تسمعون ويُسمع منكم ١١٠

تعلموا العربية ١١٣ ـ ١١٤ و١٩٣

تقرأ الكتابين التوراة والإنجيل ١٤٤

حدِّثنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ٢٧٤

حسبكم إذا حدثناكم على المعنى ٢٧١ و ٢٧٧ ـ ٢٧٨

حفظت عن النبي ألف مَثل ١٤٥

حق الولد على الوالد أن يعلمه الكتابة ٧١

حلو المنطق فصل لا نزر ولا هذر ٦٤

حمي الوطيس ٦٤ و ٢١٢

خلق الخلق فاختار من الخلق بني آدم ٥٣

خير الناس قرني ٢٥٦

دخلت الجنة فرأيت فيها حبائل اللؤلؤ جنابذ ٢٤٢ و ٢٤٦ ـ ٢٤٩

ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيهًا ٦٤

الرواية من غير ثبت ١٠٩

زوجتكها ملكتكها خذها ٢٧٤ و ٢٨٢ ـ ٢٨٣

سمعت النبي يحدث حديثًا ، لو لم أسمعه مرة أو مرتين ٢٨٤

السعيد من وعظ بغيره ٦٤

صعد رسول الله ﷺ الصفا ١٩٥

الظلم ظلمات يوم القيامة ٦٤

عبد العزيز بن مروان كتب إلى كثير بن مرة ٨٣

العلوم أربعة ١١٥

عليكم بديوانكم لا تضلوا	١٦٥
فإن خلق نبيّ الله	٥٧
فتعلمها يا أخي	١٩٣
فرقوا بين مضاجع الغلمان والجواري	٧٣
فمُطرنا فما كدنا أن	٣٠٠
فيسمعون جرش الطير	٢٧٥ و ٢٩١
قال في بعض المغازي	١٧٦
قال : نعم	١٤٥
قراءتك على العالم وقراءة العالم عليك سواء	٧٦
قراءتك عليه بمنزلة السماع	٧٦
قيدوا لعلم بالكتاب	٧٣، ٧٥
كاد أمية بن أبي الصلت لأن يسلم	٣٠٠
كاد الحسد يغلب القدر	٣٠٠
كاد الحليم أن يكون نبيًّا	٣٠٠
كادت العلماء أن تكون أربابًا	١٩٩ و ٣٠١
كاد الفقر أن يكون كفرًا	٢٠٨و٢٧٦و٢٩٨..
كان أهل الجاهلية يقولون	٢٤٣
كان النبي يتخولنا بالموعظة ، ويتخوننا	١٩٥ و ٢٧٥ و ٢٩٠
كتب العلم فريضة	٧٦
كل حديث للنبي يؤدَّى على لفظه	٢٨١
كن أبا خيثمة . فكانه	٢٠٥

كنا لا نعد علم من لم يكتب علمًا	٧٦
كنا نسمع بالرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ	٢٣٢
كنت أختلف إلى جابر	٧٩
كنت إذا سمعت من أبي حديثًا كتبته	٧٩ و ٢٥٠ و ٢٨٢
كيف تحدثون عن رسول الله ﷺ	٧٥
لا ، أجعل صيام رمضان آخرهن	١٠٦
لا ألفيَنَّ أحدكم متكئًا على أريكة	٤٨
لا ، ونبيك الذي أرسلتَ	٢٨٠
لقد بغض إلينا هؤلاء المسجد	١٩٨
لايلدغ المؤمن من جحر مرتين	٦٤
لتأخذوا مصافكم	١٦٥
لم يكونوا يسألون عن الإسناد	٢٣٠
ليس في الخضراوات صدقة	١٧٦
ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت	١٩٦
ما أحسن هذا النحو	١١٤
مات حتف أنفه	٦٤ و ٢١٢
ما تحدثون . . . تحدثوا وليتبوأ مقعده . . . ما شأنهم ؟ إني لم أرد ذلك	٧٥
ما شهدها منا أحد	٢٤٢
ما كان رسول الله ﷺ يسرد سردكم هذا	٦٥
ما كدت أصلي حتى كادت الشمس أن	٢٩٩ ـ ٣٠٠
ما كل ما نحدثكم به عن رسول الله ﷺ سمعناه منه	٢٣٠ ـ ٢٣١

ما كنت أحب ألا يعلم ١٦٤

المسلمون تتكافأ دماؤهم ٦٤

من أطاعه نجا ٣٤٩

من تكلم في مسجدنا بغير العربية أُخرج منه ٢٨٩

من حدثك ؟ قال : عبد الرحمن بن أبي ليلى ٢٣٢

من سمع حديثًا فحدث به كما سمع فقد سلم ٢٨١

من العرب من يقول لولاي ١٦٤

من كذب عليّ متعمدًا ٢٨٠

من يُقرِض يُقرَض ٢١

الناس مجزيون بأعمالهم ٢١

الناس معادن ٦٤ و ٢١٢

النحو أوله شغل وآخره بغي ١٩٧

نضر الله امرأ سمع منا شيئًا ٢٧٩

هذا أو نحو هذا أو شكله ٣٢٣

هذه أحاديث كتبتها عن رسول الله ﷺ ٧٩

هذه الصادقة فيها ما سمعت من النبي ﷺ ٧٨

هل تعرف العرب ذلك ١٦٥

هو التجميح ١٦٦

والبرمة بين الأثافي كادت أن ٣٠٠

واستأذنته أن أصنع نحو ما صنع ١١٤

وكنت كلما وضعت بابًا ١١٤

والله لتقيمن عليه بينة ١٠٦

وما يمنعني من ذلك ؟ فإنما أنزل القرآن بلساني ٥٩

يا رُبّ كاسية في الدنيا ١٧٦

يارسول الله إني أسمع منك أحاديث ١٤٥

يارسول الله كلنا من العرب بنو أب واحد ٥٨ـ٥٩

ياغلام ما أجهلك بلغة قومك ١١٣

يدخل الجنة قوم حفاة عراة ١٩٦

المحتوى

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
تمهيد: الاحتجاج النحوي :	٢١
تاريخ الاحتجاج	٢١
في حياة النبوات	٢٣
الاحتجاج الإسلامي	٢٦
أساليب الاحتجاج	٢٩
احتجاج النحاة	٣٢
الملاحظة والاستفسار	٣٩
الاحتجاج الوثائقي	٤٣
الباب الأول : الحديث الشريف والنحو :	٤٥-١٥٩
الفصل الأول : القيمة النحوية للحديث الشريف	٤٧
فصاحة النبي عليه السلام :	٤٩
١ ـ الاصطفاء الرباني	٥١
٢ ـ العناية الربانية	٥٥
٣ ـ شهادات قاطعة	٦٢
تدوين الحديث :	٦٧
١ ـ التقييد الشخصي	٦٨
٢ ـ التدوين العام	٨١
القيمة النحوية للكتب الستة :	٩٢
١ ـ الجامع الصحيح	٩٦

٢ ـ صحيح مسلم	١٠٠
٣ ـ سنن الترمذي	١٠٢
٤ ـ حصائل القيمة النحوية	١٠٤
الفصل الثاني : بين علمي النحو والحديث :	**١١٢**
الثقافة النحوية :	١١٢
١ ـ تطور الاصطلاح	١١٣
٢ ـ علوم النحاة	١١٧
٣ ـ ثقافة النحاة	١٢٤
٤ ـ نماذج واقعية :	١٢٩
أ ـ رجال النحو	١٢٩
ب ـ عينة عشوائية	١٣٨
الثقافة الحديثية :	١٤٢
١ ـ نماذج واقعية	١٤٤
٢ ـ علم المحدثين	١٥٥
الصلة بالعلوم المشتركة	١٥٧
الباب الثاني : تاريخ مشكلة الاحتجاج :	**١٦١-٢٢٧**
الفصل الأول : احتجاج النحاة بالحديث :	**١٦٣**
بوادر الدراسات النحوية	١٦٣
قدماء النحاة	١٦٩
النحاة المتأخرون	١٨٠
ابن مالك ومن بعده	١٨٥
الفصل الثاني : الخلاف بين المحدثين والنحاة :	**١٩٣**
البذور الأولى للخلاف	١٩٤

خلاف في البحث العلمي :	٢٠٢
١ ـ فساد الإسناد	٢٠٤
٢ ـ نقل الحديث على المعنى	٢٠٥
٣ ـ الجهل بالإعراب	٢٠٥
٤ ـ التصحيف	٢٠٥
٥ ـ إسقاط شيء من الحديث	٢٠٦
٦ ـ إغفال السبب الموجب	٢٠٦
٧ ـ سماع بعض الحديث	٢٠٦
٨ ـ النقل من الصحف	٢٠٦
تقرير للاحتجاج وتعديل	٢١٠
خاتمة المطاف	٢٢٠
الباب الثالث : القيمة العلمية للشبهات :	**٢٢٩-٣٤٩**
الفصل الأول : اختبار شبهات الاستشكال :	**٢٣١**
فساد الإسناد	٢٣٢
افتقاد المدونات الأولى	٢٣٧
المسألة الخليلية	٢٤٠
الاستشهاد للشذوذ	٢٤١
الجهل بأصول الرواية	٢٤٤
النقل من الصحف	٢٥٢
المشافهة لا القراءة من الكتب	٢٥٤
الرواة غير الفصحاء :	٢٥٧
١ ـ الموالي في الصحاح	٢٥٨
٢ ـ الدليل الإحصائي	٢٦٠

٣ ـ الموالي وعروبة اللسان ٢٦٥
٤ ـ رواية العربي والمولى ٢٦٩
٥ ـ رواية البداة والحضر ٢٧٢
النقد لمتن الحديث ٢٧٤
الرواية بالمعنى : ٢٧٥
١ ـ أحاديث رواية المعنى ٢٧٩
٢ ـ وجوب الرواية باللفظ ٢٨٠
٣ ـ ظاهرة تعدد الرواية ٢٨٥
٤ ـ تخطئة الرواة ٢٨٩
٥ ـ أغلاط المحدثين ٢٩٤
٦ ـ تخطئة الصواب ٢٩٨
الفصل الثاني : التفسير التاريخي للمسألة : ٣٠٥
ضعف الخبرة العلمية ٣٠٦
الواقع الإحصائي ٣١١
تاريخ عصرين ٣١٤
الرواية باللفظ والمعنى ٣١٨
بين الدلالة والرواية ٣٢٤
التوجه المذهبي ٣٣٢
آثار العوامل الثقافية ٣٣٥
ثقافة قطبيِ الرحى ٣٤٢
الخاتمة ٣٥١
فهرس الحديث والأثر ٣٥٥
المحتوى ٣٦٣

تعريف بالمؤلف :

الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة :

وُلِدَ في حلب سنة ١٩٣٣ ، ونال فيها الشَّهادة الثانوية ، وأهليّة التّعليم الابتدائي ، مع مُزاولته للمهن الحرّة. ومن جامعة دمشق حاز الإجازة في علوم العربية ، وأهليّة التّعليم الثانوي ، والدبلوم الخاصّة في الإدارة والتّفتيش التّربوي ، بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٠ . وفيها أعدَّ رسالة للماجستير في التفتيش التربوي . ومنحته جامعة القاهرة درجة الماجستير فالدكتوراه في الأدب القديم ، سنة ١٩٦٦ .

درَّس الأدب القديم والنحو العربي ومنهج البحث ، في جامعات حلب واللاذقية وبكّين وفاس والعين والقصيم ، وأشرف على رسائل لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه في الأدب والنحو ، وشارك في لجان التحكيم لهما ، وفي لجان علمية وثقافية، وندوات ومؤتمرات عربية وإسلامية ، وتقويم إنتاج بعض الزملاء وبحوث علمية للمجلات المحكّمة ، وانتُخب عضواً في بعض المجامع العلمية .

أصدر عشرات من الكتب ، في الأدب والإعراب والصرف والعروض ، وعشرات من المقالات العلمية في الدوريات العربية والإسلامية . وهو أستاذ الأدب القديم والنحو في جامعة حلب .



من إصداراتنا ...

➢ ولا يزالون يقاتلونكم في ميدان التعليم والبحث العلمي وعروبة اللسان .	د. فخر الدين قباوة
➢ قراءة موجهة لمصادر التراث في رحاب المكتبة العربية (مناهج ونماذج)	د. فخر الدين قباوة
➢ إشكاليات في البحث والنقد النحويين . .	د. فخر الدين قباوة
➢ علم التحقيق للمخطوطات العربية ((بحث تأسيسي للتأصيل)) .	د. فخر الدين قباوة
➢ آفاق بلا حدود ، بحث في الهندسة النفسية .	د. محمد التكريتي
➢ حبّات المعرفة .	د. محمد التكريتي
➢ القوة الخفية .	د. محمد التكريتي
➢ المنهجية المنطقية الأصولية عند الإمام الغزالي .	د. شامل الشاهين
➢ كيف تقرأ ؟	د. عبود العسكري
➢ التاريخ الخفي للصهيونية ، تأليف : رالف شوينمان .	ترجمة سيد الحديدي
➢ الحالقة : البغضاء حالقة الدين .	أ. محمد عبود مكحلة
➢ فماذا بعد الحق إلا الضلال ؟	أ. محمد عبود مكحلة
➢ العينة المعاصرة بيع أم ربا .	د. عبد العظيم أبو زيد

سيصدر قريباً :

➢ شرح الملوكي في التصريف .	د. فخر الدين قباوة
➢ مبرز القواعد الإعرابية .	د. فخر الدين قباوة

➢ الـجَنَى الدَّاني في حروف المعاني تأليف: الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل.



تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف

لقد وظّف رجالات العلوم الإسلامية سنّة الرسول - عليه الصلاة والسلام - في جميع نشاطاتهم العملية، واعتمدوا عليها في التنظير والاحتجاج والتطبيق. أما نحن - النحويين - فشُغلنا عن هذه الأنوار المحمدية الفياضة قروناً خالية، ثم انصرفنا إلى الجدال والخصام قروناً تالية، دون أن يقر لنا قرار.

خمسون سنة مضت علينا، ونحن نقرأ ونسمع المهاترات بين رجال النحو، في ظل الأحاديث المطهرة، تأخذنا الأمواج يمنة ويسرة، فلا نجد لحظة هداية واستقرار، وإنما هو التقلب بين شقاشق اللسان وتراشق الاتهام، من دون تبيُّن لوجه الصواب وموئل النجاة.

ولذا رأيت من واجبي أن أضع حلاً لهذه المشكلة المستعصية، فأبحث في جذورها ومنابتها واستطالاتها وثمارها الفجة، لوصف ما بُنيت عليه الأوهام، واستشرت به جنبات الماضيين البعيد والقريب. وقد استقر بي المطاف، بعد مشقة التجوال والتتبع والتقلب نصف قرن في متاهات الخلاف، أمام بحث علمي عنوانه «تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف».

وهو أهل لأن يكون بين أخواته، تحت الرقم التاسع من حلقات «بحوث ودراسات في علوم العربية والأدب»، لأنه إضاءة مباركة تنير سبيل الدارسين في تلك الشقيقات كلها، وتسد منافذ المرجفين المعاندين، وتفتح صفحة جديدة في تاريخ الدرس النحوي، تملأ الفراغ الكبير الذي خلّفه الاشتباه والتوهم والافتئات.

وقد أيدنا كل بقعة من البحث بنصوص علمية موثقة، لرجالات الاختصاص بالميادين المطروقة، ثم عززنا ذلك كله أيضاً بإحصاءات ميدانية، وباستشارات لزملاء وأصدقاء من أصحاب الاختصاص في العلوم الشرعية المختلفة، لتكون قريبة جداً من أمن الصواب. إن شاء الله.

المؤلف



SDC 22890150

هاتف: ٠٢١ ٢٢١٤٩٦٧ - تلفاكس: ٠٢١ ٢٢٨٩٣٤١
www.dar-almultaqa.com E-Mail: info@dar-almultaqa.com